

# حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل  
على ألفية ابن مالك

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

# الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف  
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى  
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين  
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام  
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى  
المسالك أمين

General Organisation of Islamic Education  
(وبالحاشى شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة فوالت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم التوزيع

دار الفكر  
طبعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم بأنك تفضل على من تحبوه بتواري خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن  
أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جمانه جلاله كالات الحمد غير مخفوضه وأتسكن لعلها الآمال  
جازمة بأن عز الزيد واهم وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بالوار هدايتك فهي  
أعظم مطلوب وتبعنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتسعدنا بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله  
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات  
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان الذي  
أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يتخفى جديده ولا يعل تردده على مدى الأزمان صلى الله عليه  
وسلم وعلى آله وأصحابه المستغنين بسنته بلاتنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لعلامته كلمة الله من غير وقف  
ولا بدل ما يقن ذو عيبز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وما علم ذوارك بانهم جمع السلامة  
ومخالفهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني بحمد الخضرى الشافى  
عامله الله بلطفه الخفى وبره الخفى ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى من  
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولته على الطالب وقرب ما أخذته للراغب  
والخلاص ولقوله نعم نفعه وحسن عند الكل وقعه وظالمنا كنت أؤمل عليه حاشية تجمعه منه مشواره  
ونسكن من اقتناص أو ابده رائده وتتم منه مع المان المفاد وتبين منهما الطالب المراد فيما تعني بحج القصور  
عن ارتقاء تلك القصور وأتى لثلى بما نقه هانيك الحور ومع ذلك أذكرك قول من قال وأحسن في الأفعال  
ان أغراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقات تصانيفهم معرضة لا بد من النظارة تنتهب  
فوائد ما تم ترجمها بالسكاد لاسما في زمان يدل نعيمه بوسا وعبد جديده من حوسا قدما الحسد من أخله  
جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسا تسمعناهم من قال

ان يسمعوا سبطا رواها فرحا \* منى وما يسمعوا من صالح دفنوا  
صم اذا سمعوا خيرا ذكرته \* وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أومن قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا \* شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا  
فهم يجادلون في الحق بهداتين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعقل بينهم مذموم ومهجور  
والعجب برأيه عزوز ومنصور الأتقي أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أحسن والثأني ربما اشفع به  
فاجرى صاحبه اجرا وأتمل بقول البدر الساماني هب أن كلابل في مطاوعة الهوى مقدره والتهب  
حسدا ليطغى نور البدر ويأ في الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة  
ظن أنها تطوى جيل الذكر فاذاعي له تنشر كجبال القائل

وإذا أراد الله نشر فضيلة \* طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخطار يقوى ويردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن فضل  
بالقسيد الى سواء الطريق فقلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت  
جاءت بهون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظة من كل حاسد ورواشي ومع ذلك لست أبرأ من  
كل عيب ولأصفاها بضبط يرفع القلم عن اصلاح عاصي يصيكون فيه بأس وريب كيف وان الخطأ  
والنسيان كاصفة الثانية للانسان الا ان مافل سعة طهر وحسن تحمله كان حقيقة ما عند ذوى الانصاف القبول  
واقالة الغرث وعدم الاصفاء لقول غي: جهول لاهم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعرضه ومن فيض

بسم الله الرحمن الرحيم

افضاله استمدوا سأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خاتمة لوجه الكريم ووصلة للفوز له بهجته النعيم  
وان ينفعهم من تلقاها بالقول ويبلغنا وقرأها من الخير أجل للمأمول انه أكرم مسئول على السلام  
وأحق من ينبغي منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التسليم عليها غالب من كتب  
هنا لكن نريد أن نذكر طرعا ما يتعلق بها انما كان خدومتها واستجلا بالزبد بذكرتها فنقول ونبرأ الى الله من  
القوة والحوال اعلم ان السلسلة مصدر قياسي لبسمل كدسج دسوجة اذا قل بسم الله على ماني الصحاح  
وغيره واذا كتبها على ماني تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم  
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعل الازم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب  
النحت وهو ان يختصر من كلمتين فاكتر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء  
خلافا لبعضهم ولا اخلاصه من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم  
يفهم باعتبار ترتيب الحروف ولذا عدا وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبقات بتقديم الباء على اللام  
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلب القياس طابق والنحت مع كثرة من العرب غير قياسي كما صرح به الشمني  
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمع اذا قال السلام هليلج وحوقل بتقديم القاف  
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهليلج وهليلج هليلج اذا قال لا اله الا الله وياه هليل  
للإخلاق بدسج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزمخشري هو منحت من بعث وأثير أى بعث  
موتاهوا بغير تراها ومن المولد الفلانة من قولهم فذلك العدد كنا وكذا والبالغة التي أخذها الزمخشري  
من قول أهل السنن ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا \* شنع الوري فاستروا بالبالغة

قيل ومن المولد لبسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافة وقد أنبتا كثير  
من أهل اللغة كان السكت والمطرزي وردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غدا فلقبتها \* فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسم الاعاجم النحت في الخط فقط والناطق به على أصله ككتابة حيث شذها مفردة



المطابق ولا يكون الواجب الحذف والافعال متعلقة خاص ذكر أو حذف الدليل فلي كالأول احتمالين المتيقن  
 وخبره محذوران الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه دون الأول كقول الكوفيين لأنه خاص  
 ولو قدر من مادة لا ابتداء لما صير فيكون لغواً ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره ما نادى  
 فراراً محذوفاً على المصدر ومحل الجرور نصب على الفعلية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل  
 لمجموع الجار والجرور على ما سبقت في تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من أنه لا ظرف على تعلقه بالفعل  
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فإن الجهور كافى الشهاب على البيضاء على أن الظرف مستقر مع ما صاحبه  
 والفعول مع الاستعانة لأن مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من ضمير اعتبار معنى فعل آخر عامل في  
 الظرف وجوز الرضى وغيره اللغو به على الأول أيضاً ويبنى جملهما على ما قاله اللبني إذا قصد بقاء المصاحبة  
 مجرد كون معمول الفعل مصاحباً للجرور هازم من تعاقبه به من غير مشاركة في معنى العامل مستقر في موضع  
 الحال وإن قصد مشاركته فيه فلفظاً وبينه اشتراك في سرجه فعل الاحتمال الأول يكون المعنى مصاحباً  
 بسرجه فله بساط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشيراً أيضاً بخلاف نحو تمت بالعمامة فإنه لا يحمل اللغو به  
 وكذلك ما نحن فيه إذ لم يقصد اجتماع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في  
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسمة القارى عندك شافى إذ القصد اجتماع القراءة  
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغواً وتقدر على كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل  
 مساحبة لأنه متعلق بحال من فاعله هي قبله فهو متعلق به منى لا ضاعى وتقدير تلك الحال متبركاً بخبرجه  
 عن الاستمرار لأن خصوصها بحسب المقام والقرينة والألفاظ متباعدة كما هو وقد ذكر الساماني أن يجوز يد  
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكم لأن خصوصه ليس إلا من القرينة الأولى \* بقي أن  
 محذوفات القرآن كتعاقب البسملة لا يصح كونها قرآناً لأن ألفاظها غير متصلة ولا متعديها ولا مجزئة كما هو  
 شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيزوم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص والجواب كجاء الشهاب  
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة  
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآناً لأنها معدومة لقتضائها البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالخماير  
 المستترة حافظه فإنه من مقصورات الخيام اه \* ثم إن أراد بالجلالة مدلولاً فإضافة اسم الباقية لامية  
 للاستغراق إن أراد بكل اسم من أسمائه تعالى أو لا جنس إن أراد بجنس أسمائه تعالى أى الجنس في ضمن  
 بعض الأفراد لأن حيث هو إذا لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو لفظه إن أراد باسم مخصوص قال  
 الشنوائى والاستغراق هنا أولى وإن قلنا بأولو بقاء الجنس في الحمد لأن القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم  
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الأفراد بخلاف الجنس والمقصود هناك إثبات اختصاص  
 الأفراد وأثبت الجنس إثبات لها بطريق البرهان إذ لو كان فرد منها لغيرها لاختص به الجنس لتحقيقه في  
 ذلك الفرد اه \* فإن قلت يلزم من إثبات الأفراد إثبات الجنس أيضاً ألا يتحقق إلا فرداً مع امتلا زمان فلا  
 مرجع له قلت يرجح كون الأفراد غير مضبوطة لعدم نهائهم جعل اختصاص الجنس دلالة عليها أنسب من  
 العكس يستدل به على ما سيوجد منها وإن أريد من الجلالة لفظاً فالإضافة للبيان ووصفها بجنس الرحمن  
 الرحيم أمان قبيل الاستعداد بأن يرجع الضمير المستتر فيها بمعنى الذات أو مجاز عن معنى من أسماها  
 للدلول بالمدال وأعماله يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والأدب كقولهم سلام على جملك العالى أو  
 حضرتك الشريفة أى عليك والرحمن الرحيم أشهر فيهما بحسب الأعراب نسبة أوجه بمنع منها جواز  
 مع نصب الرحمن أو رفعه لأن التثنية التابع أشد لرباطاً بالثبوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قال ابن الربيع  
 ولأن في الاتباع بسط القطع رجوعاً إلى الشيء بعد الانصراف عنه فنهى ذلك للاعتراض الجله بين الصفة

ورحمه الله رح ومنوع هم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم وعليه السلام عم الى غير ذلك  
لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان اكثر منه الاعايم ثم ان الباء اصلية على المشهور ومعناها  
الاستعانة بالمصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كالى تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذى لا يضر مع  
اسمه شئ فان لفظ ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح  
بطلانه اذ التبرك فى تخورج عن حيزين مماثلوهما بل هى مجرد الملازمة لانها بمونة المقام تحمل على  
للا بسطة التبرك فى تقديرهم بدأ متبرك كالى بيا التملق الباء بل تصور للمعنى وبيان لفظة تلك الملازمة فان  
لهما نحو الاشئ فان قلت التبرك فى بسملة الأكل ونحوه عائداً للفعل المشروع فيه حتى اذ لم يبدأ بها كان  
نافعا وقيل البركة وهذا غير ممكن فى بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع ازالة  
نواها كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع لا ابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى  
للمبنيات ولا ضرر فى اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير واخبر بخدوف اسم او فعل  
والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءه قوية أى بحسنية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف  
الزائد بدل على التاكيد كاذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير  
التاكيد ومن الغريب كونها القسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها بخدوف قدره  
الكو فيون فلا كابد فاسم ظرف لغو متعلق به قال فى المنفى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب بوجه  
بقية الخدوف لانه عليه كتمان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وباقية التصريح بالمتعلق فلا  
كافى آية اقرا باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنى وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه  
مضارعية تقديره بواسطة غلبة الاستعمال للتجدد الاستمراري وهو انسب بالمقام من الدوام القاد بالاسمية  
قلت ونخص المصارع بالتقدير ليس مجرد انه الواقع فى عبارة الكو فيون مع جواز غيره كما وقع فى رسالة  
البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شئ صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقة ولم يطلب  
شئ فى المستقبل حتى يصح الاسم مع ان امر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من  
البده بالبسملة اول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المصارع فتدبروا واختاروا غيرى  
ونبهنا المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخاصا أى مناسب المبادئ بالبسملة اما الفعل فلما وأما تأخير  
فلا اهتمام باسمه تعالى وليقيد الحصر فان تقديم المعمول تقديره وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرنا كقدّم  
مبداء وجوده ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم ذال على اسمه تعالى لأجنى وهذا يدفع ما يقال البده بالبسملة  
تم ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم ذال على اسمه تعالى لأجنى وهذا يدفع ما يقال البده بالبسملة  
مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البده باسم الله الوارد فى الحديث كما أفاده السيد فى حواشى  
الكشاف على ان هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بياء واحدة كالأخفى وأما كونه ناصفا لمرعاة  
حتى خصوصية المقام ولا شعرا ما بعد البسملة به فان قلت الدارج مثلا اذ ذكر البسملة بى ياتى من القرآن  
فتقديره اذبح ان يناسب القرآن وتقديره اقرا لا يناسب فعله وهذا إما يؤيد تقديره عاما كابد فاجواب كما  
فى الشهاب على البضاوى ان هذا كالاقتباس منقول عن لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع  
وقدره البصريون اسما كابتدأئى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخر المامر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو  
متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر مخدوفا ومؤخرا لان محله فى غير الظرف لتوسعه فى فعله للتحقيق  
نحو قولنا بلغ من السعى مع انه يمكن جعله من حذف العامل لا محلا المحذوف واخبر بخدوف والاصل تألبنى بسم  
الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا بسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله  
الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول

والموصوف لوقوعه في نحو والله أقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن إتمامي على أنه صفة مشبهة أماعلى قول  
الاعلم وإن ماله أنه عمل لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لاتباعه فيعرب به لامن الجملة والرحيم نعت له لا  
للجملة لئلا يقدّم البسمل على التث في الأول يكون مجروراً بـعاجز منعونه على الصحيح وعلى الثاني  
بـعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع  
فالجمله مستأنفة استئنافاً بما ينابو السؤال مقصوده التثنية وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التبيين لان المولى  
تعالى لا يجهل ولا يستحال ان الجملة وان كانت اجل بعد المعارف أو حالاً لان الحالية تفيد تعقيد البسمة باسم  
الله تعالى بحالة الترجمة وهي وإن كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التعقيد بوصف وحاصل صور البسمة  
أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلّقاً بالفعل أو بحال من  
فاعله أو بالمتبوع المتصدر أو بحال من فاعله أو بـعجز أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور  
المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزائدة بوجهها ويضرب بالحاصل وهو أحد  
وثلاثون في تسعة الرحمن تجميع ما تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فإن نظراً إلى احتمالات الإضافة الأربعة  
زادت العوار ثم تتكرر بعد النظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التعدية وضربها فتأمل والله  
سبحانه وتعالى أعلم **(فائدة)** قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أن ذكر  
المضطر من لانه يسمي علم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من داوم على ذكره لا يشقى  
أبداً وإنما اختبره من ان الوصفان في الابداء للإشارة إلى الوضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها  
لطفاً بالعباد قال تعالى ورحمني وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش  
ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمة في الدنيا والآخرة بحمد سيد  
المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله)** قال مجاهد فيه التفات  
من التكلم إلى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسمة المقدس بنحو أؤلف والا فمذهب السكاكي فقط  
لاكتفاء بمخالفه التعيير مقتضى الظاهر ان كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت قال وأنى بحكمة  
الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيينه وإفهامه المشهور بالجملة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله  
فيشابه مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ مجهول مرغوب عنه وقبول لولم يصف العالجب  
دواء المر يضمانه انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه بهذا القصد يضمحل  
الرياء خصوصاً الامن منه كما هو حال المصنف والمضاني في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله واستمعين  
المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استمعين الله في اظهار الفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه  
القول المستعمل بالمضاني والجامع اماء طائى الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول المضاني في الخارج  
أو تحقيقه نظر المقامى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو  
استعارة لمصرحة بتعبية أو مجاز مرسل نبى علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً  
ولم يوصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الأول ماسياً في قوله  
❖ وفيه أولى وفعل بفعل ❖ وفي الثاني قوله ❖ فمؤلفه فاعله فعلاً ❖ ولا بالكسر والا كان مضارعه  
❖ فقال كخيف ولا بالكون لان الماضي الثلاثى لا يكون ثابته ساكناً بالاصالة ثلاثى في ساكنات في نحو  
ضرب بتدليس الاصل صابة لانم التكون غير متقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلاء به لان لوجوه الواو  
مكانها في المصدر وغيره وإذا استدل الذين ضممت قافه للدلالة على ان عينه واو وإنما لم يضموا نحو خوفت  
وتمت مع انه واو كقلت اثار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم للاختلاف الطيئة بها  
وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

(قال محمد)

الوالى ما قبلها المتعلق عليها وان كان ما قبلها سا كننا للزومه ان لم يتحمل على تحذولو لتغيرها بالعوامل مع ان  
الاسم خضع من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الالجل كقالت جازم يد أومفردا في معناها  
كقالت قصيدة أو شعرا أو مفردا فصلة لفظه نحو يقال له ابراهيم أومفردا مع ما لفظ كقالت كلة أى لفظ  
رجل مثلاً وقال الأمير في حواشي الشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جلة كان وغيرها فقلت  
جازم يد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للفظ كان بمعنى الاعتقاد كقالت بأن النبوة واجبة وان كان اللفظ  
معناه لفظا توجه لال أو المدلول كقالت كلة أو قصيدة يجتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل  
مثلاً أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت  
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه رتبة لك كان كلاما كما  
سميأتى بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم **(قوله محمد)**  
هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جلال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته بالطائفة السنية  
والشافعية مذهبا الخبائية منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المشددة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة  
والدال وحكي صه ما المدمشق اقامة ورفاة لاثني عشر ليلة خلعت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقدیم السنين  
على الموحدة وسنة ثمان وهاول بن جيس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونيزها مع كثرة  
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من رافق في  
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلصت هاهن فمتى فاذا لم يجب قال خرجت من آفة السكتان وكفاه  
شرفا ان من اخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما يقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من السكرام  
هذه ناو من مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشافعي بن  
بضعة عشر يوما نقل التبريزي في آخر شرح الحاشية انه جلس في حلقه ابن الحاجب واستفاد منه قال  
الدمايني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين اخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثل الكلام كتب بديع في  
بابه والتوضيح في اعراب اشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصديته العالية في  
الفرق بين الصاد والظاه وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم ربعا في الفحو عظيم الفائدة تستعمله  
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل  
الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلات تلك الكتاب وتكميلا وانه لاصح ما بقي معناه وعلم وفق معناه غير انه  
في بعض الابواب يقصر عن معناه ويترك ما رتبته في ابراده فسيحان المنفرد بالكمال قال الدمايني  
وقد قرأ سعد الدين ابن العري في الصوف رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جلال الدين فضله \* الهه ونشر العلم أهله

أمل كتابه يسمى الفوائد \* بزل مقيدا لدى تأمله

وكل فائدة في النحو يجمعها \* ان الفوائد جع لا نظيره

فطن الصلاح المصدى ان هذا انظر بظ تسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقد ج في كتابه المسمى  
بفض المختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العدة ولولا ذلك  
لكان في غلبة الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزه ذلك الكتاب اه **(قوله هو)**  
ابن مالك (جمله معترضة بين القول ومقوله لتغييره عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثنافا يائينا  
لا يضرهما عن الاعتراض فلا عمل لها وقيل حال من محمد فحمله نصب وقيل لست تابع له بتقدير تكبيره  
فحمله رفع وقيل نعمت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكون ردها بان شرط القطع تعين المعنوت  
بدرن النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع هو ردها بكني التعين ادعاء وبحمل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كاذكره الاشموئي في النعت اذا كان النعت المدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص والتوضيح كانهما مقتضى  
 ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله احمد بن حنبل) قال  
 العرب تتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بمدح بالقبيلة لكنه التفت منها إلى التكلم فغذا  
 فأبطه الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق  
 التكلم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموئي من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب  
 لذكره جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف من مبالغ والاتفات على هذا ظاهر  
 فاللائي الحلي عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في كل شيء  
 بحسبه كإتياء في مصلها أو يؤول قال بنو القول قد بر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد  
 الاستمرار أي اشعارها السامع بأن التكلم سبحانه مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل  
 لان يجدد جده دائماً وذلك جده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمجود عليه وهو التبر بية المأخوذة  
 من رب تعالى لغيره فكأن تر بيته ذاتاً بواع النعم لا تزال تتجدد كذلك الحمد مع محامد لا تزال تتجدد  
 فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والمأخوذة لان الاولى وإن أفادت المدح المناسب للذات والصفات  
 لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد المدح بل  
 العرب واختار هذه المادة لتشتملة على الحامد الخلقية والبعم الشسوية والعدل الانسانية في ثنائته على  
 رب البرية كي لا يتخلو محل عن ذلك بالكلية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان  
 ورجع اسم الاول بانه على نية تكرار العادل فيكون حامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل  
 منه في نية الطرح لانه أغلبي وأن طرحه بالنسبة للعامل أي ان عامه له مطروح ليس عاملاً في البسمل أو  
 باعتبار حكم العام أي ان الحكم المقاد بالعامل لم يقصد به الابدال فلا ينافي قصد المبدل منه لشئ آخر كعود  
 الضمير في نحو أكانت الرغيف نكهة ولا ينبغي أن هذا لا يقع هنا لانه بروج الاعتراض ولا يذفه فتأمل أو معنى  
 ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا تتم تشبوهه كإليان والنعت (قوله خير مالك) أفعل  
 تفضيل من الخبر بالفتح مصدر خال غير خبرا اذا صار خبراً بشد الياء أي ملتبساً بالخبر أو من الخبر بالكسر  
 كالفيل وهو الشرف والكرم وأصله خبر حذف حرف تخفيفاً لكثرة استعماله كشر والاولى جعله  
 منصوباً بنحو المدح ومحو فلا أعنى لما نقله الساماني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا في  
 نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالاً لازماً من الجلالة لاجهاه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلاً  
 لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدلاً ثانياً من رب  
 لمنهم تعدد البديل أو من الله لمنهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لمافية من التماثل حيث يكون  
 مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبار بن أميبدل البداء فلا يتبع ابداله من  
 البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كاهو جيد في مالك العلم وقد  
 رسمه في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفته كاهو الا كتر فيه كان لفظاً فقط لان مالك الثاني  
 لكونه صفة يحذف رسمه لانه لم يكثره كالعالم ولا يرد حذفه خطأ من مالك يوم الدين مع قرانه بالالف لان  
 المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموئي وجلة احمد في أحسنها نصب بالقول وأجل بعد ما عطف عليها  
 أي فكل جملة في محل نصب وقال السندي في احمد في آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة  
 لا محل لها لانها جزء مقول كإحدى من زيد ولان الثاني لا مكان حال الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية  
 لان المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فجاء مع اجل مقول أقاده الصبان والثاني ما يحفظ  
 من الفز بقوله

احمد بن حنبل في الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا \* المربين مفردا وجسلا  
ما ألف نيت غير شطر نصبت \* بوند منها رقيتم للعسلا

(قوله صليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الأشموني أي أحدر في حال كوني ناولا الصلاة كقوله تعالى  
ادخلوها خالدين أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للمحلى والتقصير فلا  
بردان مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالجد فلا تنأى الحالية وفيه ان المطلوب عباد الصلاة بالفعل لا بنية  
إيجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه ففارقة اللفاظ وقوعها تصلة وأما قول ذكر يا  
المعنى أحمد بلساني وأصل بقاى فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانطلاقة لا نواب فيها  
بقي ان معصيا المسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه  
في قوة جملة انشائية برصد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحدر في حال كوني  
قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بنية بناء على أن المقصود بالاجرد مجرد تعظيمه صلى الله  
عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كقوله سم أي أحدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأنى أطب الصلاة  
عليه أو بان الله صلى الله عليه وسلم لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لأن المختار أنه يتنفع بعلاقتها  
عليه بالقر في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكلمات وما من كمال الا عند الله أعظم منه لكن الادب أن  
لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ الملة صلى الله عليه وسلم علينا لانا  
عليه ولم يذكر السلام جو باعلى عدم كراهة الافراد بل اذ اصاب في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا  
بالطاب من آية يأبهم الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الخافض ابن حجر (قوله على النبي)  
اشهر ان الله موزن النبي وهو خير لانه خير وأعظم عن الله والمشهد من النبوة وهي الرقعة لأنه امر فروع  
الربة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهم ما قيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون الموزن  
من النبي بسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالشدد ويجوز كون الشدد مخفف  
الموزن فيكون بمعناه أو فاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيوا اجتماعت الزوار واليه الخ (قوله  
المصنعي) أصله مستغنى بوزن مفعول من المفعول وهو الخلو ص من الكدر والمراد هنا المختار فقلت ناء  
الاتعمال طاء وقوعها بعد حرف الاطلاق وهو الصاد كجاسي في قول المصنف

\* طانا فاعل ردثر مطبق \* وقابت الزوار لفا التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم  
بمطلق الاتباع أي أمة الاجابة جمعا لا بقار به فقط لئلا يلزم اهمال الصحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب  
فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لأنه صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقار به بل أراد البعيد  
وهو مطابق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لال في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكره ووصفهم  
بالسكاملين ليعين الانقياء كقيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسبان جعلت السابن  
والثناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم ما على القليل المتقدم فخصصه وكذا أن رد الاتباع أمة  
الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا  
بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا  
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الأئمة وصاييح الظلمة يحمل على العلماء  
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل  
على الانقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع \* وبقي  
ماذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى  
آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جليها على العموم وانه أعلم (قوله السكاملين) السنين

صليبا على النبي المظفي \*  
وآله المستكملين الشرفا

والثناء لما لاطلب أي الطالبين كمال الشرف فزيادة على ما حصل لهم أو زائدتان أي الكاملين فالشرفا بفتح  
 الشين مفعول به على الأول ومشيبهه على الثاني كالحسن الوجه أو مصوب بفتح الخافض أي في الشرف  
 بناء على المرجوح من أنه قياس أو أنه توسع فيه فأجوز بحري القياس أكثر ما سمع منه ويصح ضبطه  
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للثأ كيد ومعمول المستكملين محذوف أيدانا بالعموم أي  
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يجمع أن يراد بالآل جميع الأمة وكلما أن جعلت آل في الشرف بالفتح  
 للاستغراق فيقوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها جنسية لذلك الآن يحذف على  
 المبالغة يجعل من حاز شرف الأيمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله)  
 أي أطلب منه الإعانة أي الأقدار على الفعل لا المشارك فيه ليحصل لاستجابتها عليه تعالى فاستعار الإعانة  
 للأقدار لأنه صورها من حيث حصول المقدور بين قسرتين قدرة الله تعالى إيجادا و قدرة العبد كسبا بلا  
 تأثير ولم يقدم المفعول ليعيد المحصر مع صحة الوزن عليه أيضا إيهاما بالاستعانة المطلوبة بكافيل في أقر أيام  
 ر بك وأصلها ستعون نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها فقلت ياء لكسر ما قبلها (قوله في ألفيه) أي  
 في نظام قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين أن جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في الفنية بالثنائية  
 لأن علم الثنائية يحذف للفساد وإن التيسر بالنسبة للفرد لأنهم لا يبالون به كسبا أي ثم يحتمل أن لفظ في  
 استعاره تبعية لمنى على التي تعدى بها الاستعانة على خاد في جذوع النخل وأنه ضمن أستعين معنى فعل  
 يتعدى بفي كارجو ضمينا نحو يا وهو اشتراب السكامة معنى كلمة أشرى لتفيد المعنيين فتعدي الاستعانة  
 بالفظها والتبرجى بعده يتوافتى والاول أولى لأن التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته  
 أو ضمينا يائيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهذا مقيس اتفاقا لأنه من حذف العامل لدليل  
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن اليباني هو عين التحوي وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من  
 تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان لعن الضمن لا  
 تقدير عامل محذوف اه وانما قد رنا رجو دون أستخير كافي الاشمو في لما ورد عليه ان الاستخارة  
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب  
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الأولى لكونه في محل الحاجة لأن هذا هو  
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء للسلك  
 وما حيا في اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللتنحولة ستة معان القصد والجهة كضموت نحو البيت والمثل  
 كمن يدعوه وحرر والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كعند على خمسة أعزاء والبعض كأكلت نحو السمكة  
 وأظهرها كأكثرها الأول وللإمام الساودي

واستعين الله في ألفيه \*  
 مقاصد النحو

لأن نحو سبع معان قنأت لغة \* جملها ضمن بيت مفرد كـ

قصود ومثل ومقدار وناحية \* نوع وبعض وحرف فأحفظ مثلا

وفي الاصطلاح يطلق على ما يميز الصنف ثارة وعلى ما يباينها أخرى ويعرف على الأول بأنه علم بأصول  
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العر يتيحال أفرادها كالاعلال والأدغام والحذف  
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتيها من بيان شروط لنحو النواضع وحذف العائد  
 وكسر أن وقته ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية  
 حيث غلب استنباله في هذين فقط وإن كان في الأصل يعنى عشر علمها اللغة والصرف والاشتقاق  
 والنحو والمعاني والبيان واتط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى  
 وإنشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الأمم السابقة وتقلبات الزمن من مضي لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكابدة الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر بوافق الحال الزاهية لانهما أثرته  
وأما البديع فقبل لا أقسم برأسه وكذا الوضع وهو موضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها  
السابقة \* وغايته وفائسته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله \* وشرفه بشرف قائمته  
\* ووضاعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفتلترتهم على الفصاحة كان  
النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطعيم كما قال

ولست بتجوى بلوك لسانه \* ولكن سلمي أقول فأعرب

فلمسا كثيرا لاسلام وتألفت القلوب اختلاط الجيم والعرب بالمعاصرة والمناخفة فتولد له اللحن والامالة في غير  
محل حاجي كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام على لاني الاسود منه أربابا لها بيان والاضافة والامالة وقال  
له انخذ هذا النحو ثم سمع أبو الأسود جلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف  
والفتحة ثم إن ابنه قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجوهمها فقال انما أحبب  
من حسن هذا فقال قولي ما أحسن السماء واقتضى ذلك فوضع باب التهجج والاستفهام وكان راجع الامام في  
ذلك إلى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذ له عن أبي الاسود تقر عنهم ميمون الاقرن وغيره ثم خففهم  
جاءتهم ثم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم اخليل ثم سيديو به والكسائي ثم صار الناس فريقين بصري ركوفي  
وماز الوائيد ولونه ويحكمون ندوينه إلى الآن جزمهم الله الجنة (قوله بها محوي) أي فيها من ظرفية  
المعول في السال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة للاله على المعاني المخصوصة والمقادير تلك المعاني وأن  
الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمتعاطها بسببها وأصلها محيوية كقوله فلبت الواو اية

بها محوي \* تقرب  
الاقصى بلفظ موجز \*  
وتبسط البذل بوضع متجز  
وتقتضي رضا بغير ضبط

لجتماعها مع الباء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناحية (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاستند  
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى معنى القاصي أي البعيد فأقبل التفضيل على غير باب  
كما قاله ابن الناطم لبذل على تقرب البعيد والابعد للباطنة لان البعد يطلق على القليل والكثير وما قيل  
يلزم من تقرب اب البعد تقرب البعيد ودبانه قد بهم بالابعد لشدته غفاته دون البعيد (قوله بلفظ موجز)  
الباء بمعنى مع كما في الاشعري لاسببية لان المعهود سبب التترب وهو البسط لا الابتجاز لكن قال السيوطي  
لا بدعى كون الابتجاز سببا للفهم كما رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرمته عبد الله في السببية غلبة  
المسح للصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) أي توسع العطاء بمعنى  
تكثر افادة المعاني ففيه استعارة امامية بانه يشبه حال الالفية في كثرة افادتها للمعاني بسرعة عند سماعها  
بحال السكر كما في كثرة اعطائه ووفائه بما يعدو يستعار الكلام لله الدال على المشبه به وهو حالة السكر ثم لاشبهه  
أو مصدرة بان تشبه افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيحاً ومكتبة بان تشبه الالفية في النفس بكم  
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيحاً لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالسكر من انجاز الوعد  
وأسبق في ذلك الثلاثي جملة هو والتخييل سواهما شاعلى طريقة السمرقندي من أن التخيل هو  
الاقوى اختصاصا ارعى قول العصامي انه الاسبق ذكر او اسواه ترشيح (قوله بوضع متجز) أي موزي  
سرها بين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلاف ما يحرفين متباعدي التخرج والباء سببية أو بمعنى مع  
وقيد الوعد مع أن الاعطاء بدونه بأنه لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها  
وتصورها لافاظها فكما التزمها الفهم متناول وقف الفهم على الالتفات اليها بعد وعد انجازها (قوله  
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو من مفاهيه محاز عطف اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى  
تستلزم الرضا لاشتغالها على الخامن فلا يجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران  
معاً عيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وقائدة قوله بغير ضبط الاشارة الى انها تطلب رضا محضاً



لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد وشبههون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل  
تقتضي أو خبر لمخدوف أو نعت لائفة على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من نعمت بالمقر بعد الجملة وإن  
كان الغالب العكس ومن يوجبه وإن أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبرا مخدوف كيف يصنع في  
نحو يقوم بهم ويجوز أنه أدلة وقد فاق هذه الآية ابن معلى لفظا لأنها من بحر واحد وذلك من السريع  
والرجز ومعنى أنها أكثر أحكامها كقوله سم ولا لجال السيوطي أقيّة زادها على هذه كثيرا وقال في  
أولها فائقة أقيّة ابن مالك ولا جهورى الماسكي أقيّة زادها على السيوطي وقال فائقة أقيّة السيوطي  
فسيحان المنذر دبال كمال الذى لا بد أنى (قوله بى) متعلق بكل من حائر ومستوجب والباء سببية أى  
بسبب سبقه على فى الزمن والأفادة وفى تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبب وجوز سم  
جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ليس بسبق فقيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حائر  
تفضيلا لوفى ابن معلى سلع ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستة وعمره خمس وأربع وستون سنة  
ودفن بقرب الامام الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) امام صدر فضلته على غيره حكمت له الفضل أو  
صيرته فضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبنى للجهول أى كونه فضلا  
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يجوز ابن معلى (قوله الجيلا) امام موصوب بنزع الخافض أى بالجيل  
أو على أنه صفة لثناى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجليل خلف المدر وأتاب عنه صفته  
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام فى تفسيره (قوله بهيات  
وافره) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الأفعص المطابقة فى جمع الفة مطلقا جبر القتل وفى جمع  
الكثرة للمعاقل لشرفه لأن بهيات وإن كان جمع فلة لأن جعى السلامة منها عند سبويه لكنه يستعمل فى  
الكثرة معنى يقر به تمام الدعاء والأفعص فى الكثرة للمعاقل الأفراد وأعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران  
فى تكرار الجوع أمامه فافصالحا كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمع ثلاثة  
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى الكثرة (قوله لى وله) امامة قلان بيقضى معنى يحكم ويقدر أو بمخدوف  
صفة لطبات وأما فى درجات فيه منع فيه الاول لان المراد بالدرجات هراتب السعادة الآثورة وهى ليست  
ظرفا للحكم لأنه أنزل بل محكوم بها ومقدرة وهى نفس الهبات ان جعلت فى معنى من البسيانية فان جعلت  
بمعنى مع خضت الدرجات بالحسية والهيبة بغيرها فان قلنا بزم على ثنائى لى وله بيقضى الفصل به بين هبات  
وصفته وهى فى درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبيا معضوبا لى هو مفعول عامل الموصوف نحو سبحان  
الله عما يصفون عالم الغيب كاسيأتى وخص درجات الآثورة بالذكر لأنها المهم عند المعاقل ولان الدعاء  
لأن معطى بعدمونه انما يتأتى فى الآثورة وبدأ بنفسه حديث أى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولاخى لكن  
قوله التعميم اطالب أيضا لأنه من أسباب الإجابة كفى كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به ويسلم  
من افراد وصف جمع القلة لوقال كفى الاشمونى

فائقة أقيّة ابن معلى  
وهو بسبق حائر تفضيلا  
مستوجب ثنائى الجيلا  
والله يقضى بهيات وافره  
لى وله فى درجات الآثورة  
(الكلام وما يتألف منه)

والله يقضى بالرضا والرحمة إلى ربه والجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك لى التوفيق وبذلك الهداية إلى أقوم طريق فوقنا لما نحبه ونرضاه  
وقنات منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمخدوف لكن فيها حديث مضافين أى هذا باب شرح الكلام وشرح  
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فضيلة قبضة من أمر الرسول أى من أمر خافرس الرسول والاولى

انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنب  
عنه الكلام وقبل دفعة لأنه أقل عملا للكلام على هذا اما تأنيب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ويرفع  
لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمقتضى على كل حال ينب عنه شيء  
ويجوز كونها مبتدأ أحد خبره أى باب الكلام هذا الآتى أو مفعول محذوف أى خذ لاهلك كائين لان  
اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقدر حرجها بذكر  
أسمائها وعلاماتها كشرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المحرور وما إعادة للفظ ما والضمير فى يتألف عائد  
للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن البس عند الكوفيين وإن أوجه البصر برون مطلقا بل  
قبل محل الخلاف فى ضمير الوصف أما القول كما هنا فيجوز فيه عدم الإبراز مع أمن البس قولاً واحداً لكن  
فى الجمع والتبصر بان الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور فأداه الصبان **(قوله)** كاستقم ان جعل من  
تفاته التعريف فوفى محل رفعه مرة ثانية للفظ لا لقيده لان التعت لا يعت مع وجود التهمة أى لفظ كائن  
كاستقم أو فى محل نصب اما صفة لمفعول مقيد المحذوف على حذف مضاف أى مقيدة فائدة كفاية استقم  
وعلى هذا حل الشارح وأنب عن المفعول المطابق كذلك أى مقيدة فائدة كفاية استقم وان جعل مثلاً بعد  
تمام الحذف وخبر محذوف أى وذلك كاستقم وعلى كل فالسكاف داخلة على استمالة لفظه فلا حاجة  
لتقدير كة وذلك استقم على أن حذف المحرور وادخل السكاف على معموله لا يصح فى مثل ذلك كجسيان فى  
الموصول **(قوله)** واسم الخ خبر مقدم والكلام مبتدأ وخبر أى الكلام اسم وفعل وسوف أى منقسم اليها  
واعترض بأنه ليس من تقسيم السكى الى جزئيه لان التقسيم وهو السكاف لا يصدق على كل قسم مفردة بل  
على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولا بد من تقسيم السكى الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا تعدم بافتداه بعضها مع  
يتحقق ثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والحوال اما باعتبار الثانى والمراد بيان أجزائه فى الجملة أى  
التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كقائه سم أو يسمي أجزاء فى العرف وان لم تتوقف عليها  
المساهمة كشعر زيد وظفره أو باعتبار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلام اسم جنس يصدق بحسب  
وضعه على القليل والكثير كسيان فيصدق على كل قسم أنه كلام بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره  
الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كة كقائه الاشمونى فكانه قال واحداً الكلام اسم الخ ولا شك أن  
لفظ كة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومة لاداته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان فى الكلام  
تقديم وتأخير وحذف والاصل السكاف واحد، كة وهى اسم الخ بقوله واحد، كة خبر السكاف واسم الخ خبر  
محذوف يعود لكامة المراد لفظها السكن باعتبار مفهومة لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كة  
على ان الكلام اسم جنس جسمى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولا بد من شام  
فى بعض تعالقه الظاهر أنه أراد أولاً بيان انحصار جميع الكلمات العزيبية فى الثلاثة كقوله يسوبه هنا باب  
سلم ما السكاف فى العزيبية الكلام اسم وفعل وسوف فكانه قال الكلمات التى يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا  
غيرها أى فالسكاف جمع بمعنى الكلمات المعهود عنه التبايع ويكون العطف ملاحظ قبل الاختيار ثم أراد بقوله  
واحدة كة بيان ان المسعى فى الاصطلاح كة هو واحد هذه الثلاثة لا غيرهما من الالفاظ المهمة اه وهذا الوجه  
أولى تلاوه عن التكلمات المارة وعليه فقد كبر الضمير فى واحد لتأويلها بالذكور فلا حاجة الى الاستغناء  
بعود الضمير الى السكاف معناه الاصطلاحى **(قوله)** ثم حرف أتى بضم إشارة الى الخطأ ورتبة الحرف عن  
قسميه وتركها فى الفعل اضيق النظم ولا يكتفى ببيان رتبها فى الشرف ترتيبها فى التكرار لأن المؤثر قد  
يكون أكثر نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة **(قوله)** واحدة كة أى واحد معنى الكلام أى  
جزء ما صدق عليه الكلام وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامه اللفظ مفيد كاستقم \*

واسم وفعل ثم حرف الكلام \*

واحدة كة والقول

**(قوله)** وهذا الوجه (أولى)

اختار فى السكت على هذا

أن يعرب اسم وما عطف

عليه مبتدأ سوبه فسد

لفظه والكلام خبره أى لفظ

الاسم وما بعده هى الكلام

أى الكلمات التى يتألف

منها الكلام لا غيرها وفيه

نظر فان الكلام لا يتألف

من هذه الالفاظ أى لفظ

اسم وما بعده بل بمصادقاتها

كما لا ينفى إلا أن يقدر

مضاف أى هى دوال

الكلام الخ فامل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجسمى أما على أنه جمع بمعنى  
الكلمات فقدم سبحانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها  
في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماضٍ بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله علم حذف ألفه تخفيفاً  
كبري باراً للضرورة أو هو أفعال تفصيل حذف هزئته للضرورة والاول أحسن لفظاً لخواه عن تكلف  
الحذف والاخيراً أحسن معنى لأنه قد أتى القول بجمعها وجمعها إذا قبل التفضيل يقتضى المشاركة  
وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها عن الجميع في نحو غلام زيد كاسيد بن وأما الفعل فلا يشي ما ذكر  
الابتعاد عن التلاوة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغة قد فعلها لأنه المحكوم عليه هنا لا للتبويب كافي  
المكودي لأنه ابتداء سوغة ما قصد معناه لالفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان سوغة كونه نائب فاعل  
في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا الموضع كثيراً بعد أن من غير سند فما قيل انهم لم يذكروا في  
المسوغات مردوداً وما جعل المسوغ إرادة الحقيقة فيرده أن السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق  
عليه لأنه لفظ مقيد للان إرادة الحقيقة في ضمن الأفراد وفيه ماسية في قوله فعل ينبغي وجعله بيوم بمعنى  
يقصد خبر الثاني والجملة خبر الأول وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة  
(قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب إذا طرحه مطلقاً ومن  
القيم خاصة لكن صرح في الأساس بأن لفظ الرحي الدقيق مجاز وفي عرف النحاة صوت مقصود على مخرج  
من مخارج الهم مخفى كاللسان أو تقدير كالجوف وسمى ذلك لفظاً لأنه هو امرى من داخل الرنة إلى  
خارجها فهو مصدر أر بدبه المفعول كالتعاقب معنى الخلق وهذا التمر بلفظ أولى من قولهم صوت مشتمل  
على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف إذ الشيء لا يشتمل على نفسه وإن  
أجيب عنه بأنه من اشتغال العلم وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف إذا خرف مجموع الصوت  
وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعدى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فإن قيل  
وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لمتنازع النطق بالساكن والحركة متوقفة على  
الحرف لانها صفة له قائمة به وأنه بدوره قلنا هو على أن الحركة مع الحرف دوره لا يسبق فلا يضرب والحق أنها  
بعدة وأما المشددة المقارنة فتوه المقارنة ثم اللفظ له أفراد مختلفة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزبد أو بالقوة  
كالحدوثات من نحو مبتدأ أو خبر ليسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الألفاظ  
الحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فإن ثبت أن النحاة إنما يتسكمون على ما يتلفظ به بالبشر  
دون غيرهم فهي كذلك والأفهي محقة بالفعل وإلى الأول يشير قول السكونى المراد باللفظ في تعريف  
السكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس  
بحرف ولا صوت وله أفراد مقدره وهي ما لا يمكن النطق بها أصلاً وهي الضمائر المستترة إذ لم يوضع لها ألفاظ  
حتى ينطق بها وانما عبر عنها باستعارة لفظ المتفصل تصويراً لمعناها وتدرجاً بالمعنى كما قاله الرضى وأما  
تقسيمها إلى مستتر وجواب وجواز قائمهاى تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح وإطلاق اللفظ عليها  
حقيقى كما قاله الرادى لا محذور لانهم أجروا عليها أحكام الألفاظ المحققة من الإسناد إليها ونحو كيدها والعطف  
عليها (قوله فائدة بحسن السكوت عليها) أخذ هذا الفيد من قوله كاستم كاسيد صريح به وفيه ماسية أى  
والمراد سكوت السكامة على الأصح وبحسنه عد السامع إياه حسناً بأن يحتاج إلى استعادة المعنى إلى لفظ آخر  
لكونه مشتملاً على الحكموم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشينين إيجاباً كانت أو سلباً وإن  
كانت معلومة للخطاب كما اختارها أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الأربع لأن شأن  
الجنس الإدخال وما لم يتناول به يقال خرج عنه لا به بعضهم آخرجهما نظراً لأن بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قد يوم  
(ش) الكلام المطلق  
عليه عند النحويين عبارة  
عن اللفظ المفيد فائدة  
بحسن السكوت عليها  
فاللفظ جنس

(قوله لا للتبويب) أى  
توزيعها إلى أنها إحدى  
السكامة وإلى أنها يقصد بها  
الكلام اه منه  
(قوله والمراد سكوت  
المتكلم الخ) الظاهر أن  
فيه سقطاً والأصل والمراد  
بالسكوت سكوت المتكلم  
الخ كما في عبارة الصبيان  
ليعطف عليه قوله وبحسنه  
أى والمراد بحسنه اه

مصاحبه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والرواي هي الكتابة والاشارة والعلامة السامع الملة على اعداد  
مخصوصة والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبة كالحرف اللفظية جمع نصبة كعقدة أفعى بالنصب يفتح  
فلاصنام **(قوله)** وبعض السكام أي بعض ما يصدق عليه السكام فإنه يصدق بالقيود وغيره من كل مركب من  
ثلاثة ألقاف فأكثر كتركيبياتي **(قوله)** وهو أي بعض السكام الذي خرج ما تركب الخ **(قوله)** الامن اسمين  
ظاهره المحصور وهو قول ابن الحاجب ووجه اليبان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مستند ومسنديه  
وهما اما كتمان أو ما يجري مجراها وما عداهما من السكامات التي تذكر خارجة عن حقيقة السكام  
عارضة لها واعتمدا بن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب السكام  
سنة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان يانابة عن ادعوا وما بعدها فائدة لانه قوله به فصل  
واسمان نحو كان زيد فافعالا وثلاثة أسماء كمثل زيد فافعالا وأربعة أسماء كمثل زيد فافعالا فافعالا  
السادسة ثلثان كجمله القسم وجوابه والشروط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم ووجهة نحو زيد اياه  
قام وعلي هذا فالحصر اضافي بالنسبة لتركيب المنوعة كقفلين أو فغل وحرف مثلا **(قوله)** كزيد  
قام اعترض بان الوصف مع حرفه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى القليل بهذا أحد  
ورد الاول بان الوصف مع حرفه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو فافعالا  
وقائون فالانف والواو فيه حرفان في جمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس  
بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كآثار المقابلة وياء الضمير والنسب والتأنيذ في التسهيل قيد الاستقلال في  
حد السكامة لا خروج هذه **(قوله)** كقافز يد أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما  
على الاصح لان الحذف القائمة من الفعل اذا كان الضمير واجب الاستئثار كالتصريح ونقشه يس  
بان قام في جواب هل قام يد كلام قطعاً فكيف يشترط وجوب الاستئثار ويمكن حمله على غير الواقع  
جواباً بما لم يعلم فيه مرجع الضمير **(قوله)** فاستغنى بالمثال الخ أي للمثال تمام لفعله وقيد ان الفاعل في  
عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كفلامز يد فبقي مفهوما لا مفيداً  
فلا حاجة للاحتراز عنه كاحرود بن هشام ومن ثم جعله ضم وغيره مجرد القليل لتمام الحذف بدونه ولم يذكر  
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا بن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من المصنف في التسهيل  
على اشتراطه بخرج كلام التام والساهي ومحاكاة الطيور نظراً الى أن الافادة تستلزمها الذليل لتمام مفيد غير  
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام بهجورة في  
التعاريف فالاولى جعل المثال تخيماً من حيث اغناؤه عنها كالفعل ابن النائم لما قاله الشارح وان كان  
تمثيلاً من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصوداً لانه النخرج جملة الصلة والخال والخبر لان  
استنادهما بقصد لانه بل لتوضيح الموصول مثلاً لكن يعني عنه المفيد لان هلهم تفيد لنفس استنادها  
بنوعها على ما هي قبله قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي لخرج كلام الاعاجم فمدار بحث النحاة  
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط  
اتحاد المتكلم الملتفتان على أن يقول أحدهما قام والآخر يد لكل منهما متكلم بكلام تام وانما كفي  
باحدى السكامين لتصريح الآخر بالآخر واختاراً بوجيان وغيره عدم اشتراط قصد ولا تجديد القائمة  
والثاني **(قوله)** ليعلم ان التعريف الخ رديته معلوم من الخطية وقد يجاب بانه عليه أيضاً في أول مسائل  
الفن زياد في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة اشارة الى اختلاف  
الاصطلاحات في تعريف السكام لا مجرد انه في النحو فقط لتلخيص الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين  
وقيل فائدة الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة **(قوله)** في اللغة هي الألقاف يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل السكام والسكام  
والسكامة ويشمل الممثل  
كيزر والمنشعل كهمرو  
ومفيدة أخرج الممثل  
وفائدة بحسن السكوت  
عليها أخرج السكامة  
وبعض السكام وهو ما يتركب  
من ثلاث كلمات فأكثر  
ولم يحسن السكوت عليه  
نحو ان قام يد ولا يتركب  
السكام الا من اسمين  
كزيد قام أو من فعل  
واسم كقام زيد وكقول  
المصنف استقم فانه كلام  
مركب من فعل أمر وفاعل  
مستتر والتقدير استقم  
أنت فاستغنى بالمثال عن  
السكوت عليها فسكانه قال  
السكام هو اللفظ المفيد  
فائدة كقائه استقم وانما  
قال المصنف كلاماً لم يعلم  
أن التعريف انما هو  
السكام في اصطلاح  
النحويين لا في اصطلاح  
اللغويين وهو في اللغة

الامر في حواشي الشفسر وذلك لا يظهر في نحو قولهم في حكمة الفتان ولفظة تميم اعمال ما لا يستعمله كان يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل جهة مخصوصة ولفظة تميم الموضوع عندهم بالمهمله فلا حسن أن تفسر باستعمال اللفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمال واستعمال تميم اعمال لا يثبت ذلك ان اللفظة مصدر مخني اذ الملح بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال اللفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح اللغة والله تعالى والبشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فلا حسن أن لا يقتصر على أحد معاني بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والمصحح ان واضعها حواله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما بوجهي كروي ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعه بكل لغوه علمها آدم لا ولاده فلما افرقت في البلاد تفرقت اللغات وبخاني علم ضروري في أناس معنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فوضعها الله اتفاقا وعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الميم في بحر به **قوله** اسم لكل الخ مثله في مختار الصحاح كأي من المبت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفعوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أي كالحط والاشارة الآن يعمل قوله أو غير مفيد في قاعدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالاستعمال والاطلاق في نحو الخط مجازون ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز وإطاق حقيقة على الحديث وهو السكام كقوله

قالوا كلامك هذا وهي مصفية \* يشقك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لسكام وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخل

ان السكام لفي القواد وانما جعله اللسان على القواد دليل

والاصح انه حقيقة أيضا **قوله** والسكام اسم جنس الخ اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحد بالثناء بأن يتفق في الهيئة والحروف ما عداها كشمرة وتمر وألبان كدوم وروحي سمي جميعا والفرق بينهما وبين مشاهيه من الجمع كشمرة وان الغالب في ضميره التذكير مراعاة لفظه والجمع التثنية وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضى وبقى ما يصدق على واحد لا بعينه كاسد وسماه بعضهم أحاد اذا علمت ذلك فالسكام اسم جنس جهي لا فرادى كقيل لعدم صدقه على القليل والجمع لعلية تذكيره نحو اليه يصعد السكام الطيب يحرقون السكام عن مواضعه ولا اسم جمع لغير واحد منه بالثناء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجباعة وله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب ركباً ومنها مع اجزاء أحكام المفرد عليه كضميره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها **قوله** واحد كلة الخ فيه اشارة للأعراب المار **قوله** لانها ان دل الخ دليل لاختصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يستبدخ لافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسما ولا فاعلا ولا حرفا انما هو تردد من أوهامى لتعارض الأدلة عنده لانه لا يخلو جرحه عنها والاصح انها حرف وترد لاجزائها تنصبها ما يجر عن مقتضى كذا انها كلة وللجواب كأي اذا تلاها فسم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت عن ذلك نحو كذا لان الانسان ليبنى انظر المغني وحواشيه **قوله** في نفسها خرج به الحرف وفي ما سببه في المواضع الثلاثة أي دل بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بقاؤه وهو مذهب السيباني ولتلك أحواله الاستعارة التبعية أو ظرفية مجاز باعتبار

اسم السكام ما يتكلم به  
مفيدا كان أو غير مفيد  
والسكام اسم جنس واحد  
كلمة هي اما اسم أو فعل أو  
حرف لانها ان دلت على  
معنى في نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

فهم الاسم للمشي من اللفظ فكأنه كان فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلاً وانما يدل على معنى غيره وهو المشي وهو عند النحاة (قوله) غير مقترنة بالخرج خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انما يفترق به والمراد غير مقترنة بأحد الازمته وضعاً لا بطريق زمن لا يخرج نحو اصبح وهو الشرب أو في التبار والعقوب وهو الشرب آخره والقبل وهو الشرب وسطه فان معناهما مقترن بطلان زمن كالصباح ولا بد لهما من موضوع آخر غيرهما لفعل فيقترب وضعاً بأحد الازمته على التعيين وكون المضارع لاجل ذلك مستقبلاً لا يضر لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع لا نحو بوضع ثان فلذلك يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل يعبر بيق الزمان من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة في الحال إطلاقاً وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التنجيب لا فترتاهما وضعاً ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء وان في تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بزمان في وضع العلمية واما وضعه الاصل فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمر الغائب والكاف الاسمية وكما تجزئة واسماء الاستفهام والشرط لان كلامه يدل على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمر معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج لاصلة والمرجع لكشف اجابهما لانه لا لهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة لخاصة في الغير وكذا كتم الخبر به معناها شيء كثير لا الكثرة الى هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما مابدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو ايمهم ضرب وايمهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام معناه يضمنون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأى في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الـ اهـ نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في الحرفية على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أى والكلام أيضاً وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاماً ولا كلاً بل قول مركب ابداً للعلم الاضافي فجندوع الجزآن كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أى عموماً مطلقاً لانه اللفظ الموضوع مفرد كان أم لا مفيداً أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحده منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كلاً ولا كلمة كلاً يسمى قولاً ويحتمل كان الاولى للمنصف أخذنا القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والا اعتقاد صار كالمشترك للهجور في التعارض فنفرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله) قد يقصد بها الكلام) أى مجازاً مرسلاً عند النحاة واللازمين أيضاً كاصرح به الشنوافي على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمول في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المنصف في ذكره حتى قيل انه من عيوب اللاتنية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعاً فيها على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أى بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النائية عن ادعوا وحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجازاً أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله) وقد يجتمع الكلام والكلام الخ) فيبينهما العموم والخصوص وأما الكلمة فتبينهما

على مكان حال لا ينفرد القوم اهـ منه

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زائد وان زاد نقص أي ان نقص لفظه نوادعناه  
 وعكسه (قوله بالجبر) انما يتعلق بحصول اللام خبراً وعكسه وتعيين مبتدأ وسوغه الوصف بحصول أي  
 التمييز لخالص الجبر الخ كأن اللام والخالص لللام كأن الجبر وفيهما تقديم معمول الصفقة على الموصوف  
 ومنه البصر بين لان الصفقة لا تتقدم فكذلك فرعا في الضرورة وسهله هنامعها كونه نظراً فالاستغناء  
 وجوزة الكوفون والزمحصرى اختياراً وتخرج عليه وقيل لم يأت في نفسه قولاً بليغاً بناءً على تعليق في بليغاً  
 أو أن تمييزاً مبتدأ والجبر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر ولللام متعلق به أو عكسه أي التمييز بالجبر  
 حصل لللام أو التمييز لللام حصل بالجبر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه نظراً فتقديم  
 معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو منوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذلك فرعه لكن جازها للضرورة  
 مع توسعهم في الظروف على أن الاصح جوازه مطلقاً لان المنع في الخبر لثلازمهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك  
 منتف مع معموله أو فاعله الصبان وغيره وقد يقال في تقديم معمول الفعل ببنه وبين عامله المبتدأ وهو اجنبى  
 لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا في باب الاشتغال بنوع النصب في زيد أنت نقص به للفصل المذكور  
 كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك إلا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور  
 لكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع أن الفعل قوى العمل وأنه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبى  
 والمعمول عن العامل لامع تقدمه فثباته في ذلك فيه دقة وأعلى باب البت تنيف على السبعين (قوله علامات  
 الاسم) أي بعضها لم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فيها ومنها دون وأنها ثابته في بعضها بالإضافة وعود  
 الضمير اليه كعوده على الال الموصولة في أفلح المتخير به والجمع والتصغير وبإبدال اسم صريح منه نحو كيف  
 أنشأ صحیح أم سقيم وموافقة ثابت الاسم في لفظه كتنال الموافق للفظ حذام الثابت الاسم في معناه  
 كقطا وعوض رحيث فاتها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة  
 والتعريف انها تظهر ولا تنعكس أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالتعريف فاجاب  
 السبب لانها توافق في شق الوجود لا الشرط لها فاتها في الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه  
 الا عند من جوز التعريف بالاعمال والاختصاص فان قلت سيأتى ان السكامة اذا تعقل هذه العلامات لم تكن  
 اصاف قد علم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما  
 انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمتها وهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان  
 وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أحص فلا يلزم من عدمها العدم فتسدير (قوله خبر الجبر)  
 عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التي يحسنها عامل الجبر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا  
 بكذا كودر لا خذ العرف في التعريف وأجيب بأن الجذر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو  
 حذف ماضى أو هو تعريف لفظي وعلى أنه معنوي بأنه تعبير بخصوص علامة الكسرة وما ناب عنها (قوله  
 الجبر بالجرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجبر هو المضاف لا لاضافة وان العامل في التابع ليس  
 التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف ومضاف اذا لامل للجبر غيرهما حتى في المجاوزة والتوهم كما حققه ابن  
 هشام في شرح اللوحة ولم يذ كر الشارح هذين لندرتما قال الجلال ومنه ان المضاف اليه مجرور  
 بالجرف المقدر فقد كر الجرف شامله إلا ان براعى منه بغيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض  
 بان الحرف يتناول البنات وعن وعلى والكاف الاسمي اذ يستعمل على اسميتها لا بالجر لعدم  
 ظهوره في كل ما ليس في الآثر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كجيب من أن قت فيوقع  
 المبتدئ في الخطأ والجبر وان كان كذلك في نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً في الفعل حتى يوقع في  
 الخطأ بخلاف الحرف وقدير اذ الجبر الظاهر والمقدر والمحي فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

استشكل عده علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للمتكلمين مثلا الا اذا عرف ان مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لخصوص الأقسام وهو لغة مصدر رقت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المبسطة أى النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفها فومين اطلاق المصدر اما على آتته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغنى أو على المفعول نخرج بها الساكنة النون الاولى من ضيفين وأما الثانية فتتوون وبان الله نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوقى الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر لا لحقه له وقوله وصلاليان الواقع كقوله يس وبلا خطا الخ تتوون التزيم والغالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفها وحذفها وصلا وانما يطلق عليهما النونين مجازا للتشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تتوون المنسوب لانه ثبت في الخط ألفا لاننا نقول المنفى ثبوت النون بنفسها لامع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو لنفسها لانه تسمى افعلا عند السكوفين فتكون كتوون المنسوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصر بين من كتبها نونا فسمى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن راعى مذهب السكوفيين بزبد قيل ليرتكد لا ليراجعها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بها يخرج بها جميعها **(قوله تتوون المتكلمين)** ويسمى تتوون المتكلمين والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتوون الصرف لصرفه عن تلك المشابهة **(قوله وهو الا لاحق للاسماء العربية)** أى المنصرفه معرفة كانت أو نكرة ولما مثل برجل ردا على من جعله للتشكيك لبقائه مع زوال التشكيك اذ اسمى به ودعوى النزال وخلفه تتوون المتكلمين تعسف وجواز رضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتشكيكا لكونه نكرة وبعد التسمية يخصص للمتكلمين لكن يعكس عليه ان تتوون التشكيك مخصوص بالمبنيات كافي الشرح الا ان يمنع ذلك فتدبر **(قوله للاسماء المبينة)** أى البعضها وهو العلم المختوم به واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قليل وفي الاخيرين سماعي فاسمع منوا وغير متوون كصومه وحبل جازفيه الامران وراسع منونا فقط كواها بمعنى أنجب ووبها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وراسع غير متوون كنزال فلا يجوز تتوونه **(قوله وسبويه آتو)** أى رجل آتو مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتتوونه **(قوله لجمع المؤنث)** المراد به ما جمع بألفين متوونين وان لم يكن مؤنثا واسما **(قوله لانه في مقابلة النون)** معنى ذلك كقوله الرضى ان كلام من هذا التتوون دون الجمع قائم مقام تتوون المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاطة لان تتوون مالا ينصرف مصدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الكلى لا يتوون مفردة كراهميون والدليل انه في مقابلة للتشكيك بثبوتية في المربيات ولا للمتكلمين بثبوتية فيها لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرات وتوون المتكلمين لانجام منع الصرف وفيه كقوله الصبان ان من دون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع الذي كور كان من منعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا يثبونه يعتبر الخالطين ولذا اسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التشكيك **(قوله وتوون العوض)** اضافة بنيانية ويقال تتوون التعويض باضافة السبب الى سببه **(قوله وآتى بالتتوون عوضا عنه)** أى وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب الاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجلة معنى ولا يضر حذفه لفظا كحذف الصلة لدليل كقول

نحو الألى تلججو \* عك ثم وجههم البنا

أى الألى عرفوا بالشجاعة والقيام بالتتوون مقامها فكأنها مذكورة ولوسم ففها سبب آتو وهو الشبه

تتوون المتكلمين وهو الا لاحق للاسماء المعربة كبريدرجل الاجم المؤنث السالم نحو مسلمات والآنحو جوار وغواش وسباني حكمهما \* وتتوون التشكيك وهو الا لاحق للاسماء المبينة فربا دين معرفتها وتكررها نحو مررت بسبويه وسبويه آتو \* وتتوون المقابلة وهو الا لاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة النون في جمع انك كراهميين \* وتتوون العوض وهو على ثلاثة اقسام عوض عن جلة وهو الذي ياحق اذ عوضا عن جلة تكون بعدها كقوله تعالى وأتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم لحذف بلغت الروح الحلقوم وآتى بالتتوون عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم



الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الاعم للاخص كشعر أراك وقفا للدامني لان الحين مطلق زمن  
 وإذ زمن مقيد بمضاف اليه ومثله انومث **(قوله وهو اللاحق لكل)** أي وايض قاري التصريح  
 والصيغة انية تنوين صرف بذهب مع الاضافة وثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتبيين انصرف  
 مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه **(قوله لجوار)** جمع جارية تطلق على السفينة والشمس  
 لجريهما في البحر والقلك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجريهما في  
 حاجتهما لثلافة في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير ونظائر القاموس المبالغة على المرأة  
 وان كانت سورة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم  
 عبدي ولا أمي فان العبد والامة وايش غلامي وجاري أي أو كما قال صلى الله عليه وسلم **(قوله ونحوهما)**  
 أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كاملا أو مفردا كاعيم تصغير أعيم فانه ممنوع من الصرف  
 لاوصفية ووزن الفعل لانه كادسج وأبيطر وكون تنوينه موضعان حرف هو مذهب سيديوه وبالجهور  
 والراجع بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بمجهر الكلمة على منع الصرف التي هو حال من أحوالها فالاصل  
 جوارى وأعيى بنونين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لتعلقهما على الياء ثم الياء لالتقاء  
 الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقدرا لان الياء خلفها لعل  
 كالتأنيده ولما بقدر عليها الاعراب لاعتبار ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو  
 التنوين فعمدوا عنها تنوينها ليقطع طمع رجوعها وبهضم بناءه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا  
 تنوين حذفت الضمة لتعلقها على الياء وكذا قصبة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها  
 التنوين وانما لم يراع جوهرة الفتحة على الاول كنهذا لانه لا ينعمة الا بعد الاعلال ومذهب البرد والراجح انه  
 عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنة مع تنوين الوض  
 وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصارت كايان  
 وسلام وعلى هنا قراءة وله الجوار بضم الجاء **(قوله رفعا وجرا)** وأما النصب فيظهر على الياء تخفته **(قوله)**  
**يلحق القوافي** أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل  
 أول ساكنين يقعا في الآخر إلى انتهاء البيت على الصحيح **(قوله المطلقة بحرف علة)** أي التي أطلقت  
 عن السكون فتحركت وامتنع بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها **(قوله أفى اللوم)** قاله جوير  
 وأفى بكسر اللام أمر للؤنة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح  
 الهزعة وضم التاء أي ان نطقك بالصواب فلا تنكسر به بل قولي لقد أخطأ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت  
 النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف بفسره قولي ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في  
 الثمان وأصاب اذ أصابها العتاب وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثاني لسكونه هو القافية  
 مرسود بان البيت القفي يتنقل كل من شطر به منزلة البيت الكامل كايان في العروض **(قوله لترك التزم)**  
 أي لان هذه التنوين قطعت مد الصوت بالروي التي هو التزم فسميتم بها بذلك على حذف مضاف وقيل لان  
 التزم يحصل بالتون نفسها لكونها حرفا أعين وليس التزم خصوص المد المدكور **(قوله أرف الترحل الخ)**  
 ساقط في نسخها فلان يدين معاذ التهيير بالنايفة لتبغها بالشعر بقية بعد تقديره عليه وأرف بالزاي وإفاه  
 وروي أقبال الفاء والبال المهملة وكلاهما يوزن فهم ويعني قرب الترحل أي الرحيل فإفاه والركاب اسم  
 جمع للابل التي يسار عليها واهدها راحلة ولا واحدا من لفظها كافي الصحاح وقيل واحد دركوبة كامر  
 ولما نافية وزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى نذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وأل  
 المراد بها الخيم التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وكأنتها

وهو اللاحق لكل عوضا  
 عما انضاف اليه نحو كل قائم  
 أي كل انسان قائم مخذف  
 انسان وأنى بالتنوين  
 عوضا عنه وقسم يكون  
 عوضا عن حرف وهو  
 اللاحق لجوارى وغواش  
 ونحوهما رفعا وجرا نحو  
 هؤلاء جوارى ومررت بجوار  
 لحذفت الياء وأنى بالتنوين  
 عوضا عنها وتنوين التزم  
 وهو الذي يلحق للقوافي  
 المطلقة بحرف علة كقوله  
 أفى اللوم عاذل والعابن  
 وقولي ان أصبت لقد أصاب  
 يلحق بالتنوين بدلا من  
 الالف لترك التزم وكقوله  
 أرف الترحل غيبر أن  
 وكأنتا  
 لما نزل برحلتنا وكان قد نزل

قد زالت وذهبت والاحتشانه متقطع أى قرب الرحيل لكن ركبتا لم تذهب مع عز مناعليه والشاهد فى قس  
حيث أبدلت النون من الياء اذ اهل قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل  
بعد **(قوله الغالى)** من الغلو وهو الزيادة وبما وزع الحذف لانه زاد الدال فى الوزن فى آخر البيت لترتبط بالون  
أولون بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لا بدرى أقيه واقصأت أم واصل فهو كالجزء بمجمعين وهو  
زبادى ربعة اسرف فاقلى فى أوله **(قوله المقيدة)** أى التى يكون روحها سوف يحجبها كذا **(قوله وقام**  
**الاعماق الخ)** قاله رؤيه بن الجهم وبمده \* مشبه الاعلام لماع الخفقن \* أى ورب مكان قام  
الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفاضة مستعار من عمق البحر  
والجوى الخالى والمخرق بفتح الزاء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشبه الاعلام أى قطعته مثلاً  
ولماع الخفقن أى شديداً بل مانع البرق من قوطم خفق البرق خففاً وخبر عجز ورب مخوف أى قطعته مثلاً  
كفى الغنى وقيل ما كبر بعد فى القصيدة والشاهد اذ خال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج  
لتعريفها بكتفايها من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كنه وبومئذ واختر ابن الحجاب  
الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصر بين يسكن ما قبله ويقول  
الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى  
أصالة كالخرف أما الاسم والفعل المر بان فيعركان بما يقضيه الاعراب كالسكر هنا والضرب البيت  
الآتى فتأمل **(قوله وظهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنويناً مجازياً فلا تشملهما عبارة لان  
الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته وبنى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلاً بعاقة فيمنع  
العصر للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين بالانصراف  
والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءه سلاسل وأغلاا ولشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية  
والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسل لكن خالفه التماسين وجعلها أقساماً  
مستقلة غير الصرف وأما الشاذ واختر المصنف انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها  
المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها \* فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وصوص وقال وللمسكرد \* ونمأ واحك اضطرر غل وما همزا

فيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر

**(قوله يخص به)** الباء داخل على المقصورات تنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد فى غيره

**(قوله فيكونان فى الاسم)** ذكر الشارح مثال لترتبط الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كاتى حرن \* ويعد على المرة ما يمتحن

وفى الحروف

قالت بنات الم ياسمى وان \* كان فقير امع ما قلت وان

**(قوله النداء)** هو ضم التنوين وكسرها مع المد والقصر وكذا ما سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر

نادى ومصدر فاعل الفاعل وحقيقته طلب الاقبال بياً وأحدى أخواتها وإنما اخص بالاسم لان المنادى

مفعول به وهو لا يكون الاسمياً وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو ياليت قولى بعلى يارب كاسية فى الدنيا

عاريه يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءه الكسائى الألباسجد وبخفيف الافهمج والتمنيه ولا يبرز ذكر

التمنيه بل تكفى ملاحظته فعلا وقيل المنادى محذوف قدره ياهؤلا عملاً **(قوله والاب واللام)** أى

المعرفة كالرجل أو الزائفة كالجرت وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختياراً عند

والتنوين الغالى وأتمسه  
الافخش وهو الذى باحق  
القوافى المقيدة كقوله  
\* وقام الاعماق خاوى  
المخرقن \*

وظهر كلام المصنف أن  
التنوين كله من خواص  
الاسم وليس كذلك بل  
الذى يخص به الاسم إنما  
هو تنوين التحسين  
والتشكيروالمقابلة والعوض  
وأما تنوين التزم والغالى  
فيكونان فى الاسم والفعل  
والخرف ومن خواص  
الاسم النداء نحو يارب  
والانصب واللام نحو الرجل

وأظنها العلامة الأبرم

الإشارة لامثالها بقوله

مكن يزد وباه نكرته

كذا \*

قال بجمع لتأنيث وقسما

عوض جوار أذرنه مطلقه

\* غل أن أو بصرف

الشعر ما حوزا

كذا تاءه بتنوين كيامطر

\* والحقى ماشد تلك

العشر فاقسمها اه \*

من هاشم نسخة المؤلف

النظام والاستهامة له نحو ال على الماضي في نحو أ قلت بمعنى فعل قلت **قوله** (والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أن تقع العلامات لاندل على اسمية نحو الضائر كتا مضربت وبما الاستهامة في نحو الخاقعة الخاقعة وأصوله في نحو انما صنعوا كيبسوا ان قدر العائد إلى صنعوه والافهى حرف مبدى أى ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما إذا قصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاستناد الى الفعل في نحو نسع بالمعدي شيرم أن نراه وقوله تعالى ومن آياته بر يك البرق وقوله لم يزل يهوى مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أوجب بان الاستناد الى الخبر من لقصده للظرف وهو ماض فعمو مطية الكذب وان يدلفظها كانت اسمية ومولها اللفظ الواقع في الترا كيب فأذا قيل ضرب وهو ماض فالحكم الفعلية ليس على اللفظ الذى في هذا التركيب والانثاى كونه اسميا سندا اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب يد وكلمه سوف جى وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه وعلى مدلوله الذى في ضرب عمر مثلا والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنو أيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كاسميا أى ابضاحه أو الباب وأما نسع وبر يك فسيكون مصدر مع أن محذوفة وقدرى أن نسع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كانه افتياى وقيل بهما وأما مع نصبه باضارها كاردى به نسع فذا فى مثله لعدم مقتضى الاضار لكن سهله وجودها فيها بعد كافي قوله

الأيها ذا الزاجري أحضر الوغي \* وأن أشهد اللذات هل أنت مخاضى

صباحاً حضر وقيل يركب صفة لمبتدا محذوف أي آية يركبها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارنان فنهما • أموت وأخرى أبنتي العيش أكده

على رواية رفع أموت أي من همارارة أموت فيها أ كدح مضارع من الكدح وهو الثعب حالم فاعل  
أبقى وأجيب إيمان الفعل قد مره بجزءه معناه المستقل وهو الخشب فيكون إما كالخشب ويعمل  
معاملة الأسماء أي من غير حاجة إلى سدق أن أواضارها فيفسد إليه كاشال والآية ويكون في محل جر  
بالإضافة كنهانم ينفع ويحذو ذلك ويردنا الجواب قول الشنواني أن قلت ما أطبقه وإني تأويله ص دوره  
عن يوثق بهر ينفع وهذا قالوا أنفعول وقع مبتدأ قلت لإجاءهم عن إلى الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون  
الاستعداد إذ بدخله مسنداً إليه قول لإجاءهم اه وأما ما ينفع فن من مواضع سدك الجلة بالساك بالإضافة  
اسم الزمان إليها ومنها باب التوسية فتدبر **قوله** واستعمل المصنف إلى الخ مقتضاه أن التعبير بالألف  
واللام هو الأصل وهو مبنى على أن المرفع اللام وحدها والهمزة زائدة للوصول أعلى كون الهمزة  
أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فالألف التعبير بأل لأن ثنائى الوضع ينطق بحدها بالاسم بخلاف الأحادى  
وأما على كون الهمزة زائدة معتد لها في الوضع فيعبر بأل نظر إلى اعتدادها وهو اللام والقس وبالألف واللام

والاسناد اليه يجوز بدقائم  
 يغنى البيت حصل الامم  
 يتميز عن الفعل والحرف  
 باجر والتون والنساء  
 والالف واللام والاسناد  
 اليه أي الاخبار عنه  
 واستعمل المصنف رحمه  
 الله في سكان الالف واللام  
 وقد وقع ذلك في عبارة  
 بعض المتقدمين وهو  
 الخليل واستعمل مسند  
 مكان الاسناد (ص)  
 (تأملت)

(قوله صفة امتداد) أى  
وشرط حذف الموصوف  
بالجمله موجود وهو كونه  
بعض اسم مجرور بمن أو  
فى على حذف مناظعن ومنا  
أقام أى منا فریق ظعن  
(له منه

وأنت وبإفعلي • ونون أقبلن فصل ينحلي (ش) نخذ كالمصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم (٢٣)

والحرف بناء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمة والتسكيم نحو فعلت والمفتوحة للتخاطب نحو تباركت والمكسورة للتخاطبة نحو فعات وبمتاز أيضا بناء أنت والمراد بها تاء التائب الساكنة نحو نعمت وبشت فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلة ورأيت مسلة وصمرت بمسلة ومن اللاحقة الحرف نحو لات وربت ونمت وأما تسكينها بحرف ومقليل نحو ربت ونمت وبمتاز أيضا بناء فاعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتالحق فعل الأمر نحو اضرب في والفعل المضارع نحو تضرع بين ولا تالحق الماضي وإنما قال المصنف وبإفعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء التسكيم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحوأ كزني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو اني بخلاف ياء أفعلي فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون الا في فعل وبما تجز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفناك ثم تحو قوة تعالى للخرجنك

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كاهو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أي وبناء أنت وما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نون متباينان الآن يجعل من استعمال المشترك وهو تاءي معنييه أقاده ابن قاسم وفعل مبتدأ أخبره ينحلي وبما يتعلق به وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة على ما مر قال الاشوفي ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خبر من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز الا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بها تاء وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان التميز هو الافراد لان الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف خبر من جرادة لان الحكم بالخبرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من السكامة واحد هل من المراد المعرب يجعله السو ق كونه قسما للمعرفة أعني الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان لواقع لا شرط في التسويغ كما يلزم عما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لما قال أقبل فعل ينحلي شيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لخصوص المفتوحة مثلا فبغير مجاز من سدل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بناء الفاعل وكذا قوله بإفعلي ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا انفعال للفعل وهو من أوجه الفعل الثلاث خرج تاء تحموت وما ضربت ولا الاصطلاح الثلاث خرج تاء كان وأخواتها ويلزم الجور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذا لفعل في تعريفه بأنه الاسم المستند اليه فعل ولزاد التاء في نحو ما ضربت لأن التاء ليست تاء الفاعل بل التاء عليه اما مجموع أنت لالتاء وحدها أو أن فقط والتاء وحرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قاتمة بفتح ضمة الهمزة في التاء في قراءة قرش وقالت امرأة العزيز بكسر هاء الساكنة ون قالتا تينباطينين بفتحها بالالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بثقله السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لا يحكمه وأجيبا أيضا بأنها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولومع المضارع لخصوص الامر كما مر وبهذه اليراع مع الدلالة على الطلب بل ان كلامه ن هات وتعال فعلا امرأ لاسمانه فهما مبنيان على حذف الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد (تذييه) بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزوم مع ياء التسكيم نون الوقاية وبهذه تعرف فعالية فعل التشجب وزاد ابن الحاجب قدوالسين وسوف وابن فلاح في معنيته النواصب ولولا حرف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لامبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهي معنى غير ور فهم اقدر على الالتفات على الراجع من خروجهما عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجنوف هو الخبر كما يشيخ في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه لم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير الآخر ين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلي علاماتها ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم بما تقدم وقيل هي تهديد لتقسيمه الى الثلاثة اقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه ونحو الماضي للاتفاق على بنيانه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند السكونيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحدث أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كاقيل لانه

ياشعيب فغنى البيت ينحلي الفعل بناء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ياء الفاعلة ونون التوكيد (ص)  
(سواهما الحرف كهل وفي لم • فعل مضارع يلى لم كيشم

لأبو الفقه في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هذا الفعل السناد التوجيه وهو اختلاف  
 حركة ما قبل الروي المقيد وترك شميمية للضرورة ويجوز كونه مضارع عام الهرق يشابه إذا رآه حذفت  
 ألفه بحكاية حالة جزمه **(قوله وماضى الافعال)** أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة بمعنى كبايعه  
 يبيعه بمعنى يميزه والباء متعلق به وال فى فيها للهاء كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعجالا للشتراك فى  
 معنيته لا لاجنس مثلا تدخل تاء الاسماء **(قوله وسم)** بكسر السين أمر من وسمه بسمه كوعده بعهده إذا  
 علمه بشد اللام وبالتون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمحدوفه يشد فمهم لأن أداة الشرط  
 لا يلزم الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطالب فلا دور فى جعله هامة فعل الامر الاصلاحي وجواب  
 الشرط محذوف وجواب أى قسمه بالتون لا يجوز ان كاقيل لما ينضم عليه فى المعنى انه يجب حذف الجواب ان  
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يبدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو طالم ان فعل وان شاء الله  
 لم يتدون **(قوله والامر)** مبتدأ أخبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم  
 جوابا حذفت فاء للضرورة فقد سهأ عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان افترن ما بهما بالفاء  
 أو صلح مباشرة الاداء كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كما هنا أفاده الحنفى وغيره  
 قال الصبان وللمجه كفى المعنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة  
 محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقبيل صاحب المعنى فى قول ابن معطى \* اللفظ ان يند  
 هو السلام \* أن يكون هو السلام جوابا حذفت فاء للضرورة وجعل الشرط وجوابه خبر اللفظ وان  
 يكون خبرا والجواب محذوف فكذلك يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى نكته الضرورة  
 على كل حال ادجلة هو السلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء وأخبر ان كان فيه ضرورة  
 حذف الجواب ان شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما  
 وحذف الجواب هنا اختيارى لضعف شرطه معنى فكيف يعمل عنه الى الاضطرارى فما قاله الحنفى هو المتعين  
 فلا تنكسر أسرار التقليم بآفته التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطالب لا فعل الامر لثبائنه الحكم عليه  
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره  
**(قوله محل)** مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حاول أو بمعنى المكان وهو أولى لاستحياس الاول لتقدير مضاف  
 أى قول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والتون خبر  
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا **(قوله نحو صه الخ)** الاولى التخييل بزال ودراك لان  
 اسمية ما ذكر معلومة من التنوين **(قوله وحول)** فيها ثلاث لغات سكون اللام وقطعها بالتونين  
 ومنونة بكلام الناطق يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المصوب بالتون بالسكون  
**(قوله بخلو من علامات)** أى من قبول شئ منها فعلا متعده علم القبول ولا بردان العلم لا يصلح علامة  
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العلم المطلق وهذا مقيد ويكون بعض العلامات المحمول عليها علامة له  
 حروفا لا بوجوب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرقيتها بل بعنوان كونها أنفا مميته وهذا  
 التبر بغيرها يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات  
 لانه لا يسمى كلمة فى الاصطلاح حتى أن يقال ان أراد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسعة المذكورة هنا فلفظ  
 دخل فيه ما ليس منه اذ لا لفظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض وزوال ودراك وان أراد بالملك كورة  
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجب باختيار الاول ويكون تعريفا بالعلم وأجازه المتقدمون  
 لقاعدة التغير فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه  
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقب اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه فقط وعوض

وماضى الافعال بالتانين  
 وسم \* بالتون فعل  
 الأمر ان أمر فهم  
 والأمر ان لم يك للتون محل  
 فيه هو اسم نحو صه وحول  
 (ش) يشير الى أن الحرف  
 يمتاز عن الاسم والفعل  
 بخلو من علامات الاسماء  
 ومن علامات الافعال ثم  
 يدل على وقول منها على  
 أن الحرف ينقسم الى  
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذى يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قائم زيد وأشار بنى ولم الى المختص

وهو سبحانه مختص بالاسماء

مكتى نحو ز يدى الدار

ومختص بالافعال كالم نحو لم

يقم زيد بهم شرع بين أن

الفعل ينقسم الى ماضى

ومضارع وأمر بمثل علامة

المضارع صيغة دخول لم عليه

كقوله ك فى يشم لم يشم وفى

يضرب لم يضرب واليه

أشار بقوله فعل مضارع

يلى لم كيدهم ثم أشار الى ما

ييز الفعل الماضى بقوله

بمضاضى الافعال بالاضمة

أى ميزاضى الافعال بالتاء

والمراد بهاء الفاعل وزاء

التأنيث الساكنة وكل

منهنا لا يدخل الاعلى

ماضى اللفظ نحو تباركت

يا ذا الجلال والاكرام

ونعمت المرأة عند زكريا

المرأة عند زكريا بقية

البيت أن علامة فعل الامر

قبول نون التوكيد والدلالة

على الامر بصيغته نحو

اضرب واخرج فان

دلت الكلمة على أمر ولم

تقبل نون التوكيد فهى

اسم فسل والى ذلك أشار

بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محل

فيه هو اسم مخصوص وحول

فصه وحول ايمان وان دلا

على الامر لعدم قبولها

نون التوكيد فلا يقال صهن

ولا حيان وان كانت صه

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

مكتى (العرب والمبنى)

يقبلان الاسناد اليهما مجردا فاما وهو الزمان الماضى والمستقبل فان قولك ما فعلته فقط فى قوة قولك الزمن الماضى ما فعلت فيه ونزال تقبلها الما بعد اذهها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فقدر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) على الأصل مختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهى فى هل أتى على الإنسان حين ولما عرض لها فائدة الاستفهام تطفل على الهزيمة دخلت على الجلتين مثلهما لكن مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لا بد من معانيتها لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أرىته وبالأولى هل زيد أرىته بلا ضمير وذلك لانها لا ترمى الفعل فى حينها تسلسل عنه ذاهلة والاحتساب الى السابق الالفة وتعرض الابعانته لفظا وكنتى الكسائى بولها الفعل الماخضر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبما بين التاء من رد على من زعم من البصر بين حرفية ليس حلا على ما للناقية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حلا على لعل والثاني يرد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبس مستدلا بدخول الجار عليها نحو ما حى بنم الوليد لان قبول التاء نص فى الفعلية وأما الجار فداخل على مقدر أى ما حى بولساقول فيه نعم الوليد كسائى فى باب (قوله تبارك الى قوله نعمت المرأة) فيه إشارة الى ما صرح به فى شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كثناء التأنيث فى نعم وبس لكن فى البجائى على الأجرودية انه يقال تبارك أسماء الله ورد التضرع بهان اللغة لا تثبت بالقياس رد بأن القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر جامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخل علامة فى فعل يصلح لها فاده الصبان قلت والله على لعل المصنفر اعمى معنى تبارك التنزيه بالبلغ الذى لا يليق بغيره تعالى فذبح التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى أن ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدا بهى دمى التضرع (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كأوه وأف أى أوجع وأضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لانها فهى اسم فعل ماض كهبأت وشتان أى بعد وافترق فان لم تقبلها العارض فلا يضرك على التعجب والاستثناء وحيد فى الملح لمرؤس ذلك من استعملها كالامثال التى لا تغرق قال ابن غزوى ولو شاء التضرع بالثلاثة لقال

وما يكن منها لى غير محل فامم كهبات ووى وحول

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محل لهذه العلامات فامم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لاسمائه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل امكن اا أو غير له وضمان وضع قصدنى به بدل على معناه كدلالة زيد على الذات المختصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبى به بدل على لفظه الواقع فى التركيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مساه وقتنا نقى لبعض الافعال ان وضع لها وضعا فاصدا أسماء أخرى غير اللفظ لافطاق وبرا دجها لفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانها وسدوها أسماء الافعال فسه مثلا مدلولها لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا فسد لفظه فانه يكون مدلولها لفظ اسكت الواقع فى التركيب من حيث كونه لفظا مبرا من سكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كالامثال بخلاف هذا كناه حقه التفننا فى حوائى الكشف والله اعلم

(العرب والمبنى)

(٤ - خضرى - اول)

ولا حيان وان كانت صه بمعنى اسكت وحول

(العرب والمبنى)

(ص)

بينهما قبول نون التوكيد وعدم نحو اسكت وأقبل ولا يجوز ذلك فى صه وحول (ص)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى ببناء الخ استطراداً فاقه تعسف  
والفهم الاسم بموصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العار بمنها السكونها بصورة الحرف والوصف  
نفسه لا يجعل له كونه نصلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لا تنسلاخ منه خوفاً  
عن الوصفية وصبرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأثرهما عن شرح  
السلام لنقصه عنهما متعللاً كتقسيم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به بل لم تعرفه  
خالي عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر  
فيسل تقدم الفعل على الحال وقيل لأنهم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث  
فيوهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف  
قابل الاعراب وغير قابل توجه المعرفته فبين ألا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لفظة معان  
كالإبنة والتجسين والإزالة وإطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضاً على تطبيق السلام على قواعد  
العربية كما ص عليه الساماني على المعنى وغيره ومنه فوهم أعراب جاز به وهذا الإطلاق اصطلاحياً أيضاً  
لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد وتطبيق الكلام عليها وإنما تتعلق به مطا بقاها سجية أفاده الأمير  
(قوله والاسم منه معرب) مذهب الخنصري من التبعيضية أنها الاسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب  
خبره وأهـ جار ومجرور خبر لمعرّب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أي ومنه معنى فاعرابه كذلك  
والاسم منحصر فمعنا على الصحيح الذي عليه الناظم وإن كانت عبارة لا تفيد الحصر كالنقد الواسطة  
خلافاً لوجهه لأن قوله ومبني ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض  
آثر بل هو من عطفاً لجل أي بعضه كذا وبعضه كذا فافهم على حد فهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد  
الحصر من قوله ومعرب الأسماء الخ بعد جعله البناء شبه الحرف فتجمل عبارة نهنا عليه بقرينة ذلك بأن  
يقال وبعضه الآخر مبني كما فدره الأشموني ولا عبرة بمن جعل النضاف لياء المتكلم واسطة ومما خصي الان  
اعرابه مقدر وقول ابن عصفور أن الأسماء قبل التركيب لا معرب بقولاً مبنيّة ليس قولاً بالواسطة لا إمكان جله  
على أن المراد غيره معرب بالفعل فيوافق قول الخنصري في الأعداد المسرودة أنها معرب يسماً أي قابلية إذا  
ركبت لتسليمها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها وذهب الناظم إلى بناءها لشبهها الآن  
بالحروف المهمة في كونها الأعملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة ما إن جعلت  
أسماء السور بالقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأة أو خبراً ومفعولة لمحدوف أو مجرورة بحرف  
قسم مقدر وما كان منها مقدرًا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل يقدر اعرابه لحكاية قبل  
المعنية أو بعراب لفظ في غير القرآن كقولك قرأت يا سينا وما عدا ذلك نحو ألم تسم فيهِ الأول كذلك في  
البيضاوي وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أي بأن يكون قويا بخلاف ما عارضه من خواص  
الأسماء فلا يقتضي البناء لضعفه كما عرّيت أي مع شبهها الحرف بموصولة وأغيرها لما عارضته بلزومها الإضافة  
لفظاً وتفسيراً لبعض الموصولة كما سيأتي وإنما ثبت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها  
لما مفرد أوجهة خرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن  
الأنباري إنما عرّيت أي تذهبها على أن أصل المبني الاعراب كما صرح بعض ما يبعده إعلاله ثانياً على أن أصله  
التصحيح وعلى هذا لا ترد ابن (قوله منحصر عند المصنف) أي كما يقدم قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب  
الأسماء الخ كما فدره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جني والراجح وغيرهم خلافاً لمن جعل بناء اسم بدل  
لشبه الفعل ويحسد ما لم يشبه شبه الفعل وهو نزاع المنادي لو وقع موقع الضمير واسم لا يتكبر إذ كل  
هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكاسم لافانه بني انضمامه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبني)  
لشبهه من الحروف مدني  
(ش) يشير إلى أن الاسم  
ينقسم إلى قسمين أحدهما  
المعرب وهو اسم من شبه  
الحرف والثاني المبني وهو ما  
أشبهه الحرف وهو المعنى  
بقوله أشبهه من الحروف  
مدني أي شبه مقرب من  
الحروف فلهذا البناء منحصر  
عند المصنف في شبه  
الحرف ثم نوع المصنف رجه  
لأنه وجوه الشبه في البيتين  
الذين بعده هذا البيت  
وهذا قريب من مذهب

لالتزكيب كإسما في أو بواسطة كخدام فانه أشبه مشبه الحرف وهو زال وزنا وعد لا تضر بقا وقبل تضمنه  
 معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة كالمنادى فانه أشبه ضميرا دعوك أفرادا وتضر بفارخطا  
 وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب  
 فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام  
 في الواجب (قوله أبى على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثة كافي الزهر (قوله في شبه  
 الحرف) أى مشابهه وقوله أو مات ضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو أمام من عطف  
 الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بماعدا المعنوي فأوتو ربيعة فهو في المعنى عين مذهب  
 الناطم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه غير الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله  
 سيبويه) هو أمام النحو واسمه عمرو ومعنى سبب بالفارسية التفاضل ومعنى بهرأ تحته وإضافة اليهم مقولة  
 لقب بذلك لأنه كان يشبه من راحة التفاح أو يشبه به في اللطافة مات في أو نحو المائة الثانية وعمره بنيف على  
 الثلاثين والأربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه إلا هذا الرجل يعنى  
 الناطم ورد بأنه نقصة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بناء أشرب مثلاً لاعتبر بشمع  
 همة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها اعند غيره فيقال أبى ورب فلما أوجب الشبه الوضعي البناء لكانت  
 هذه البناء أولى به ورد بأن المعبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب باسمى به ولو كان حرفا فلو  
 كمن لشرفه وأعرض وضعا ولما عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمعاينة المعنوي (قوله في  
 اسمي جئتنا) بأضافة اسمى إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد ان التاء وناحيته مثل منزلة الزاى من زيد  
 لا إسمان لأن المراد في اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا  
 لأنه لا يفتى عن قصد اللفظ فتدبر ولا إضافة على معنى من وإن لم يصح الأخبار بالثاني عن الاول كما هو ضابطها  
 لأن محل ذلك إذا كان المنضاف إليه جنسا للضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونهما جنسين في (قوله  
 وكناية) أى وكشبه نيابة أى فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضعي وكذا يقال في كاشتقار وقوله بلا  
 تأثرتم نيابة أى كاشتبه بغير تأثر بالعوالم فلا يعنى غير نقل اعرابها لمسا بعد العارية لكونها بصورة الحرف  
 وتأثر مضاف إليه وهو مقدر لحر كالعارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر الاعراب وهو الاعراب بحسب  
 الوضع فالمعنى يبنى الاسم لثباته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك  
 متأخر عن البناء لا سبب لغيره يعنى عن هذا القيدى استراج المصدر الآتى جعل أقصا أصلا لثباته لأن نيابة  
 المصدر عارضة في بعض التراكييب لأصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف  
 أو حرفي هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فأنقص فمشابهة الحرف في  
 وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة  
 كامل أو خمسة كاسكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه إليه بخلاف  
 المضارع أعرب لشبه الاسم لا احتياجه في غير عهده عانيه التركيبية إلى الاعراب كإسما في وأيضاً أو أضعف أقسام  
 الكلمة أذليس مقصود ذاته بل ربط معانى الأفعال بالأسماء ولا يستقل باللفهومية فلا يقوى التشبيه على  
 اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعلجا بأشرف الخلال فلما تشبه بالبدون انحط  
 عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاعها به  
 وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فانه وإن كان نوعا أشبهه أقرب  
 إليه من الحرف لانفاهما في استقلال معانيهما فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف  
 فتدبر (قوله أبى على حوفين) أى تانيهما لين كما أشار إليه بنا أمام حجة الثاني فلا يخصص بالحرف

أبى على الفارسي رحمه الله  
 حيث جعل البناء منحصرأ  
 في شبه الحرف أو مات ضمن  
 معناه وقد نص سيبويه  
 رحمه الله على أن بناء  
 كما تخرج إلى شبه الحرف  
 وعن ذكره ابن أبى  
 الربيع (ص)  
 (كالشبه الوضعي في اسمى  
 جئتنا

والمعنوي في معنى وفي هنا  
 وكناية عن الفعل بلا  
 تأثر وكاشتقار أصلا  
 (ش) ذكر في هذين  
 البيتين وجه شبه الاسم  
 بأشرف في أربعة مواضع  
 فالاول شبهه له في الوضع  
 كان يكون الاسم موضعا  
 على حرف واحد كالتاء في  
 ضربت أو على حرفين



كنا في كرمه والى ذلك أشار بقوله في اسمي جثثنا فالتمام من جثثنا اسم لأنه فاعل وهو مبنى لأنه شبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كذلك اسم لأنهما فاعل وهو مبنى لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان أحدهما شبه حرفه وجوده والثاني ما شبهه حرفه غير موجود فثالث الولى قانها مبنى لشبهه بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاحتفاء نحو تقيت تقوم وللشرط نحو تقيت تقوم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة بحرف موجود لأنها في الاستفهام كالحمرة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا قانها مبنى

لشبهه حرفا كان ينبنى أن يوضع فرب يوضع وذلك لأن الإشارة بمعنى من المعاني خلفها أن يوضع لها حرف يدل عليها كحوضها لأنني ما ولانني لا ولانني ليت ولاستخرجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقبدا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالاعمال وذلك كما جاء الأفعال نحو دراك زيد فأوراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه بمعنى ولا يعمل فيه غيره فكان الحرف كذلك وأدركت بقوله بلا

لوجوده في الاسم العرب كبح بناء على أنها ثنائية لأصلها مبنى وكقده الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فاعلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشافعي شارح المان وهو غير أبى القاسم المرقى (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أى بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في أفاده ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم الكلام وقصر اختصارا كضمين الظرف معنى في والتعريف معنى من فان هذا التضمن لا يقتضى البناء (قوله معنى من المعاني) أى الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقبدا) كذا قال أبو حيان ونابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بزيادة بدلها في على الملاصقة والتعريف زيادة على الظرفية المقادة بعدد وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكرا ان الصانع أنما للتجسية كذلك لأنه لم يوضع للتجسب حرف الا ان الشبه اللفظي ظاهر فيها لا يرد على الاول ان ألى العهدة سوف موضوع للإشارة الى المعنى وهذا في ان الكلام في الاشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير النهائية كهاو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي عن أن بناء أسماء الاشارة لتضمنها معنى ألى (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم غالغيا معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أى في الفاعل دائما وفي المفعول ان كان متعديا كمثل (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يعمل عليه عمل أصلا أى اذا كان مستعلا في معناه وأما قول زهير

ولنم حشو السرع أنت اذا دعيت تزال ذلج النذر

حيث جعل تزال نائب فاعل دعيت فلفظها فلفظه أى دعيت هذه الكلمة وهي ثقيل عندهم طلب النزول للحروب (قوله لا يعمل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجهنور في محل نصب بفاعل مضمره وعند آخر من رفوعة بالابتداء أغنى رفوعها عن الخبره فان قلت ماعلة البناء هل هذا قول يرجع الى في النسك عن ابن جنى انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أى الى الجلة كافي شرح الكافية لخروج نحو سبحان وعند ذلك لا يكتم الازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاسمى ولم يكن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالنائب وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما الازم الاضافة أو عوضها وهو التوثن كذا قيل والاظهار ان علة بنائها شبهها بحرف الجواب في الاستفهامها مما بدأه ورشبهه الحرف في الجود دعيت فاعل الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجلة على إطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المان أصلا وتخرج بنحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها الى المعاني لا يلزم في غير تركبها (قوله كالأسماء الموصولة) وكذا وإذا وحيث قانها لا تفارق الاضافة الى الجلة الا الى عوضها وهو التوثن ولم

المصدر متأثر بالاعمال فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالاعمال تعارض فبنيت لشبهتها بالحرف في أنها ثنائية عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا عمل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند كذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار الالزام واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذي قانها مقترنة في سائر أحوالها

الى الصلة فاشبهت الحرف  
في ملازمته الاختلاف في بنيت  
وحاصل اليتبين أن البناء  
يكون في ستة أبواب  
المضمرات وأسماء الشرط  
وأسماء الاستفهام وأسماء  
الاشارة وأسماء الافعال  
والأسماء الموصولة (ص)  
ومعرب الأسماء ما قدسها  
من شبه الحرف كأرض  
وسما (ش) ير بدان المغرب  
خلاف المبني وقد تقدم أن  
المبني ما شبه الحرف  
فالمعرب ما لم يشبه الحرف  
وينقسم الى صحيح وهو  
ما ليس آخره حرف علة  
كأرض والى معتل وهو ما  
آخره حرف علة كما هو  
لغة في الاسم وفيه ست  
لغات اسم بضم الحدة  
وكسرهما وسم بضم السين  
وكسرهما أيضا وسم بضم  
السين وكسرهما وينقسم  
المعرب أيضا الى متمكن  
أمكن وهو المنصرف  
كبن وعمرى والى متمكن  
غير أمكن وهو غير  
لنصرف نحو احمد وساجد  
ومصاييح فغير المتمكن  
هو المبني والتمكن هو  
المعرب وهو قسمان متمكن  
أمكن ومتمكن غير أمكن  
(ص)  
وقيل أمر ومضى بنيا \*

تعارض اضافته شبه الحرف لان الاضافة للمجملة كالاضافة اذهى في حقيقة ال مصادر الجلس وسدان  
المضاف اليه مخدوف ومر في التنوين خلاف الاختش في اذ (قوله الى الصلة) أى وهي اما جملة ما قام مقامها  
كالوصف المشتق الى الموصولة (قوله في ملازمته الاختلاف) اى لانه موضوع على اى معاني ال افعال وشبهها  
بالأسماء فليتهم معناه الجملة يقع فيها فهو مقتدر بها ابدأ (قوله في ستة أبواب الح) وهي متفرقة على  
وجود شبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوى كثرها وحمل الباقي عليه كالتسهيل  
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للاختلاف وأسماء الافعال  
للاستعانة وزاد في شرح الكافية الشبه الالهى أى كون الاسم لاعاملا ولا معمولا كالحرف للمجملة  
ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم وظاهر في أسماء الأصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها  
أصلا وذ كرى التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودى أى عدم التصرف في لفظها لوجه من  
الوجوه كالخرف ولهذا شبه بنيت أسماء الجهات في قول مر بنى الآن لعدم التصرف فيه ببنية ولا غيرها  
بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعانة كما فرج ابن هشام فيه الاختلافى وعدمهما نوعا  
واحد اى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحرف لا خصوص ماض وهذا كله بناء  
أصلى ومثله ببناء حذام في ظاهر وأما المعارض فكالمندادى واسملا وأسماء الجهات وقد عتلتها والمركب  
العندى وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التانيث والهم المختوم بويه  
تغليب الجوز الذى هو من أسماء الأصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فن أسبابه ما سياتى في الاضافة  
من اضافة الاسم للمبني الى عبنى والظرف الى الجلة وعد بعضهم منها الشبه المقتضى كابنيت حاشا الاسميه اشبهها  
بلفظ الحرفية كالحرف التسهيل الأصناف ومثلهما عن وعلى وقد اسميات (قوله ومعرب الأسماء الح)  
بدأ فى الترجمة للمعرب لشره وفى الشعر يسمى بالمبنى لمحصراً أفراد كاعتلت والمعرب غير محصور وما قيل أنه نحو  
المعرب لان علمته عدمية رد بان السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وأنما علمته توارد المعانى  
عليه كما سياتى وهو وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضامين نحو ما وجها اه ورد  
عليه ماض عن الوردانى من ان شرطها اذا كان الثانى جنسا للاول محتمله عليه والجل لا يصح هنا  
لاختلافهما افراد اوجها الا أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لمرضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل  
معنى العلم وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فبريدانها غير قياسية (قوله ما قدسها) ما واقعة على اسم  
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وأنما صرح منادى انهما من  
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف ونوطه لتقسيمه الى ظاهر  
الاعراب ومقتدره (قوله من شبه الحرف) أى من شبه الحرف الشبه للمعرب وهو المبني بأن لم يعارضه شئ  
من خواص الأسماء فلا ترد اى ونحوها (قوله خلاف المبني) أى ضده لا الخلف الاصطلاحي لان الخلافين  
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كاهنا وقوله والمعرب الح في نسخ بالقاف وهي الصواب  
(قوله ست لغات الح) واللفظ الثانى بلتقيه يظهر اعرابه على الميم كهم والثالث مقصور وكفى وهو الذى  
فى اللحن وأصلها بعضهم ال ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمه واسم ساء كذا ما \* شفاء ثقلت لاول كلها

(قوله المتمكن) أى فى باب الاسميه بأعرابه وأمكن أى زائد التمكن بالتنوين وهو من يمكن الثلاث لان  
أقل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجزر لا غير والى بنيا لا إطلاق لان  
ضميره لجنس الفعل فى ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أى وفعل مضى فهو لما بقى على جوه  
بعد حذف المضاف للمبالاة كالأمر فمفعول بقاءه مقانه أو يجعله معنى ماض فألف بنيا لثنية وهو

مصدر مضى فاعله مضمون كقعود لقعوا بذلت الواو ياء وأدخمت وكسر ما قبلها المناسبة **(قوله وأعر بوا)**  
 أى العرب أى نظره بوا معر بأوال النحاة أى حكموا بالعرب **(قوله ان عربيا)** هو هنا كفتح بمعنى خسلا  
 وبأى كفتح ايضاً بمعنى نزل كقوله \* وأنى لتعرفنى لذكر كراهة \* **(قوله نون اناث)** أول من نون  
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوع لذلك وان استعملت فى الله كوز مجازاً كقوله  
 \* يبرون بالله خافاً عايعيهم \* ويرجع من دارين بحرف الحاقاب **(قوله كبرعن)** خبر لخوف أى  
 وهى كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مقعوله والجار مجرورة بالكاف  
 قصد لفظها أو بالضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كة ولك لان لا يبنى عن ارادة اللفظ كاسر وأصله روعن  
 كيتلن قللت حركة الواو الى الراء ثم حذف لتثاقفها سكتة مع العين الساكنة لاجل النون **(قوله)**  
 فالاصل فى الافعال البناء وانما أعرب للمشارع لشبهه الاسم فى أن كلامهما يتوارد عليه معان تركيبة  
 لولا أن الاعراب لا تثبت قائمودة على الاسم كالفاعلية والمفعولية بالإضافة فى ما أحسن زيدوا على الفعل  
 كالنهي عن كلال الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن صاحبهما فى نحو لآعن بالجاء تدحج محرماً ولما كان  
 الاسم لا يبنى عنه فى اقادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً بخلاف المضارع يبنى عنه ومضارع اسم مكانه كان  
 يقال فى النهي عن كلهما ومضارع محرر بالجر وعن الأول فقط ولك مدح محرر وعن المصاحبة نادحاً محرراً  
 فكان اعرابها فرعاً بطريق الحسل على الاسم هنما اختاره فى التسهيل فى اعرابه ورد ما عداه لكنته  
 عروض بان الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً نحو ناصم زيد واعتكف يحتمل ماضام وما اعتكف  
 وما صام وقد اعتكف أى متعكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد للمعانى لاعرب  
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يشوب تمييزها فى الماضى على الاعراب لاسكان  
 تمييزها مع الادوات الفاعلة عليها ككلمته ولا كذلك المضارع لانها لا تجمع وجوده بغير الاعراب كما هو  
 جلى فتدبر وبعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لاحتمل هذا البحث  
 والتدقيق **(قوله وذهب الكوفون الخ)** أى توارد للمعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه  
 يبنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسر **(قوله ابن العليج)** بكسر العين والبسيط اسم كتابه  
**(قوله أصل فى الافعال)** أى لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما عرفت أن سبب اعرابها  
 توارد للمعانى قبل انما جمع الافعال فى الواضع الثلاثة نظراً لافراد المضارع وليس بشئ لان القول باصالة  
 الاعراب وفرعيتها لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل رجع جميعها فاذا عرفت مآلته وأفرعيتها فماتى منها على  
 أصله لا يثبت عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر **(قوله وهو مبنى على الفتح)** لا يثبت عن بناءه لانه الاصل بل  
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه العرب وهو المضارع فى وقوعه وصفة وصلته وخبرها حالاً  
 وشروطاً والاصل فى العرب الحركة المايأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها  
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها لتقل الفعل وظاهره الحلق السارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة  
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واسبقنا وهو الصحيح ففتح الأول مقدس  
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بفتح بواؤه مقدس على الحرف الحذف اذا أصله غزوا وقضوا  
 قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتسا كسيتين وبقى ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل  
 لانه انما اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثانى فتدبر فتحه كسرها توالى أى معركات فى الثلاثى وبعض  
 الحامى كانطلق مع أنه كلمة واحدة وجل الراضى والسامى وبعض الحامى كتنظرت عليه وانما  
 حل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم  
 يكرهه ولو كانت تارة فى تقدير الانفصال دون تارة الفاعل كما قيل لزم التحكم اذ كل منهما لاغنى عنه

وأعر بوا مضارع ان عربيا  
 من نون توكيد مبشتر  
 ومن \*  
 نون اناث كبرعن من فتن  
 (ش) لما فرغ من بيان  
 العرب والمبنى من الاسماء  
 شرع فى بيان العرب والمبنى  
 من الافعال ومذهب  
 البصريين أن الاعراب  
 أصل فى الاسماء فرع فى  
 الافعال فالاصل فى الافعال  
 البناء عندهم وذهب  
 الكوفون الى أن الاعراب  
 أصل فى الاسماء وفى  
 الافعال والاول هو  
 الصحيح ونقل ضياء الدين  
 ابن العليج فى البسيط أن  
 بعض النحويين ذهب الى  
 أن الاعراب أصل فى الافعال  
 فرع فى الاسماء والمبنى من  
 الافعال فمر بان أحدهما  
 ما اتفق على بناءه وهو  
 الماضى وهو مبنى على  
 الفتح نحو ضرب وانطلق  
 ما لم اتصل به واو جمع فضم  
 أو ضمير ونعم متحرك  
 فيبنى على السكون نحو  
 ضربت والثانى ما اختلف  
 فى بناءه والراجح أنه مبنى  
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو قلسوة قلب الواو ياء والضممة كسر فزفهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم  
 ان ذلك السكون لميز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بكون الميم وفتحها وحلت التاء ونون النسوة  
 على تالان كلامهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه خفف  
 فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة لا لتسابق البناء عليها بخلاف نحو  
 غلام في الجرفان كسر لمناسبة الياء لا للأعراب سبق الإضافة على دخول العامل فتدبر **(قوله وهو مبنى  
 عند البصريين)** أي على ما يجوز به مضارعه لو كان يجوز من سكون في صحيح الآخر مقلوط كضرب أو  
 مقدر كركب واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في الممثل ومنه هات وتعال اذلو كان  
 لهما مضارع جزم بذلك ولا بد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كضارعهما على الفتح  
 والسكون لاجل التوئين صحيحين كأننا ومعتلين لا على ما يجوز به المضارع لا مكان أن يقدّر بناءهما على  
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لامعرب لأنه ثبت له محل الجزم والنصب كما  
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولوقبل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر  
**(قائده)** قد يحذف حرف العلة من الأمر الممثل فلا يبق منه إلا حرف واحد نحو من الوأى كالوعد لفظا  
 ومعنى وأصله أو في حذفته واوه كتحذف من المضارع المبذوء بالياء نحو بؤى لوقوعها بين عدوتها الياء  
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحريك ما بعدها ثم يني على حذف آخره كما يجوز المضارع فيبي منه حرف واحد  
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جففها المصنف مبينا كيفية استنادها للواحد  
 المذكور ثم انتهى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الجامعة فقال

وهو مبنى عند البصريين

اني أقول لمن ربح شفاعته \* ف المستجير قياه فوه في قين  
 وان صرفت لوال شغل آخر قل \* ل شغل هذا لياه لوه ل لين  
 وان وثق نوب غيري قلت في ضجر \* ش الشوب برك شياء شوه ش شين  
 وقيل لقاتل الانسان على خطأ \* د من قتل ذياه دوه دى دين  
 وان هوأ لم يروأ رأى أقول لهم \* ر الرأى ويك رياه روه ريرين  
 وان هوأ لم يروأ رأى أقول لهم \* ع القول منى عياه عوه عى عين  
 وان أمرت بولأى للمعجب فقل \* ا من تحب آياه أوه اى ابن  
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل \* ن ياخلىسى نياه نوه نى نين  
 وان أبى أن ينى بالعهد قلت له \* ف ياقلان فياه فوه فى فيين  
 وقيل لساكن قلنى ان سواك به \* ج القلب منى جياه جوه جى جين  
 فهذه عشرة أفعال كما بال كسر الا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدي الا ان  
 فلازم لانه معنى تأن فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيفها الهزرة  
 بنقل حركاتها الى ما قبلها فلا يبق من الفعل الاحركة نحو قل ياخير يازيد بكسر اللام أصله قل فعلا من  
 القول والوأي وهما الغز السامني من مجزرا لرب \* أقول ياأساقو \* لى ثم يازيد قل  
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الوأى والباقي من هذه حركة  
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا حاجة الله \* حركة قامت مقام الجملة  
 وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما \* تحرك حازا جزء الكلام

ومعرب عند السكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا اتصل به نون توكيد أو نون اناء. فقال نون التوكيد المباشرة هل  
تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم اتصل به لم يبن وذلك أفاضل يبنه ويبنها بالفتحة اثنين نحو هل  
تضربن أصله هل تضرب يبن  
(٣٣)

به التعريك قام مقام فعل به استقرأ الضمير على الدوام  
(قوله) ومعرب عند السكوفيين أي مجزوم بلام الأمر مقصورة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها  
حذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يثني بمنزلة الوصل عند  
الاحتياج إليها (قوله) والمضارع) تقدم على أعرابه فلا تغفل (قوله) والفعل مبنى معها أي ان  
انصلت به وبأشبهه لفظاً كما مثله أو تقدراً كقوله

لأنهم القبح علك أن تر \* كم يوما والدهر قد رفه

أصله لأنهم بالنون الخفيفة حذفت الساكنين وبقى الفعل مبنى على الفتح على عمل جزم بالانهاية وانما  
يبنى مع النونين لعارض منهما مسبب أعرابه وهو شبهه بالأمم لسكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم  
يبن مع وقدو التنقيس وباء الفاعلة مع أنها بن خواصاً أيضاً لقوة النونين بتثنيهما بمنزلة الجزاء الختام  
للساكنة ولا كذلك ما ذكرتم بقاء الفاعلة كالجزء الساكن مشغولاً آخر أو بعبه ما نون الرفع فلم تقو كالتون  
تضربن فان قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علها أجيب بأن أعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالأمم  
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أنه أصل في الأعراب وضم  
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها ثم عشرين (قوله) هل تضرب يبن بالنون الثقيلة إلا لتقع  
الخفيفة في فعل الاثنين ولا جعالة الأناث وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد أنب كسائتي  
(قوله) لنونى الأمثال أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد النسوة جئن ويحين لأن الزائد فيه الأخيرة  
فقط ولم تخفف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله)  
هل تضرب يبن الخ) بضم الباء في هذا وكسر هاء في الثاني (قوله) لا لتقاء الساكنين أي لدفعه وان قلت  
وهو بناء على حده لسكون الأول من الساكنين حرفه والثنائي مدغم وهماي كالأحادسة لأن الواو  
والياء يكتزها فلم يقبل ككافيل في نحو دابة أجيب بأن الساكنين هنامن ككتين لكلمة واحدة إذا الواو  
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجاء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يقتصر التقاءهما الثقلة وانما اغتفر في فعل  
الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لقوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله) إلا إذا  
بأشبهه الخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمه يبنى مع النون تركبها معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب  
مع الفاصل (قوله) مبنى معها على السكون) تقدم على ثباته وأساس سكونه فليشبه الماضى المتصل بها في  
صير ورة النون جزأ منه لحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضى ليس بناء كما مر هذا  
ما ظهر وما في الأسماء وحواشيه لا تخلو عن نظر وانما احتاج حملها على الماضى لأن الموجب لسكون الفعل  
معها وهو كراهة إرفع حركات أو نحوه لم يربده في بل في الماضى فقط فتدبر (قوله) بل الخلاف موجود  
أي فذهب قوم منهم إلى طلحة والسهيل وابن درستو إلى أنه معرب بأعراب مقدر منع من ظهوره شبهه  
الماضى في صير ورة النون جزأ منه (قوله) وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق  
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود وورد بأن حصوله يعلم من قوله وبنى أشبه من الحروف والغرض هنا بيان  
استحقاقه لأن كون الواضع حكماً يعطى كل شيء ما يستحقه أو تجعل آل الله الحاضر أى ليلبناء الحاضر

فصار هل تضرب يبن  
وكذلك يعرب الفعل  
المضارع إذا فصل بينه  
وبين نون التوكيد أو جمع  
أو باء مخاطبة نحو هل  
تضربن يازيدون وهل  
تضربن يا هند وأصل  
تضربن تضرب يبن حذفت  
النون الأولى لتسوى  
الأمثال كما سبق فصار  
تضرب يبن حذفت الواو  
لالتقاء الساكنين فصار  
تضرب يبن وكذلك تضرب يبن  
أصله تضرب يبن فعل به  
ما فعل بتضرب يبن وهذا  
هو المراد بقوله رحمه الله  
وأعربوا مضارعان عرباً  
من نون توكيد مباشرة  
فشرط في أعرابه ان يعرب  
من ذلك ومفهوماً أنه إذا  
لم يعرب من ذلك يكون مبنى  
فعل أن مذهبه ان الفعل  
للمضارع لا يبنى إلا إذا بشرته  
نون التوكيد نحو هل  
تضربن يازيد فإن لم  
تبشره أعرب وهذا هو  
مذهب الجمهور وذهب  
الاخفش إلى أنه مبنى مع  
نون التوكيد سواء انصلت  
به نون التوكيد أو لم تتصل

وقيل عن بعضهم أنه معرب وان انصلت به نون التوكيد ومثاله ما اتصل به  
نون الاناء المندبات تضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع  
مع نون الاناء وليس كذلك بل الخلاف موجود وكفى نقلاً الأستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص)  
(وكل حرف مستحق للبناء)

فيه والقائم به **(قوله والاصل في المبنى)** أي الراجح فيه والمستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ما كنا **(قوله أن يسكننا)** في تأويل مصنفه مبنى للفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكنافصح كونه وصفا للكامة والافتاكسكين وصف الفاعل **(قوله ومنه الخ)** فيه إشارة إلى أن منه ما يبنى على غير المد كورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الخلف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الفهم الالف والواو في نحو ياز بدران وياز بدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لاسمات ولا مسلمات ولا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لاوتران في ليلة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف بقدر اعرابه عليها كالمصور فكذا بناؤه وأما نحو لا بالاك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كاسيائي في باب لا وعلى كونه غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به بشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مقرر فلا يظهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصوره وعلى هذا يخرج قوله

أناك أناك من ان لا أخاله \* كساع الى الهيجا غير سلاح

فقد رقال في النكت و ينوب عن السكسر الفتح في سحر عنده من يبنيه وله سهولان الفتح إنما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عنده من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء ولا سم ولا ليس شيء منه ما مسكور فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فقدر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضرب وكذا السكون كمن وإذا فان اذامبنية على سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كاتنوع الحركة الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتا لئلا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث يحمل سوكنه للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصص السكسر من تأثير البناء أفاده الامر **(قوله والسالكين كم)** فيه إشارة باطنها الى كثرة أمثله **(قوله لا لا يتصورها)** أي لا يتعاقب عليها ما تقتضي معنى تركيبية فتتقارخ **(قوله لانه)** أخب أي للزومه حالة واحدة فيعادل نقل المبنى ولان الاصل في الاعراب التركيبية لانه أصل الاسماء التي لا جزم فيها فاضده يكون بضده **(قوله ولا يحرك المبنى الا لسبب)** أعلم ان ما يبنى على السكون من الأفعال والحروف لا يسئل عنه بجملة على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحدة لم يبن على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأصابعه خمسة النقاء الساكنين كايون وكون الكلمة على حرف واحد كعض المضمرات وأعرضة للبدء بها كياء الجراء ولها أصل في ال اهراب كقبل وبعد وشابهت العرب كاسمى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحده منها سببا لتحريكها وهو هي لكن رأيت نقلا عن الرضى ما نصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كالياء البصريون وأما حركتها لتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرامة فلاذلا الحركة لتوهم كونها للاشباع كاطن الكوفون انتهى هذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكامة وأصلها الحركة \* فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في امر نفسه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين \* يجب ان يحمل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كايون ومنه لازم الحركة وما في الشعر يفاذا كما في كثنين كضرب الرجل والجنه الله بكسر الدال لان التفتي للحركة حيث مجرد الشخص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصصها من تأثير البناء وما في الشعر يفاذا لم يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل **(قوله وقد تكون الحركة قهنة)** من أسبابها الخفة كايون ومجاورة الالف كايان والفرق بين أداتين كيا لا بدلعور وكسرت الثانية على أصل الامر وقعت الأولى للفرق بين الاستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف الامر غالبا في نحو لوسى عبيد وقد يثبتسان نحو ان

والاصل في المبنى أن يسكننا \*  
ومنه ذوقه وذو كسر وضم  
\* كايون أس حيث  
والساكنين كم  
(ش) الحروف كلها مبنية  
اذا لا يتصورها ما تقتضي في  
دلائلها عليه الاعراب  
نحو أخذت من الدراهم  
فالتبعض مستفاد من  
لفظ من بدون الاعراب  
والاصل في البناء أن يكون  
على السكون لانه أخف  
من الحركة ولا يحرك المبنى  
الا لسبب كالتخلص من  
النقاء الساكنين وقد  
تكون الحركة قهنة

ان يدين بدم عبيد والاتباع ككيف اذا لكان حاجب غير حصين ويمكن مثله **ابن** لكن الخفة أولى بها  
لثقلها الحمزة **(قوله كان)** بين تضمنه معنى الاستفهام والشرط فلا يتخفى حكمة تعداد الامثلة **(قوله)**  
وقد تكون كسرة من أسبابها انجاسة العمل كبناء الجرد ولا ترد الكاف واول القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل  
الجرد اذا الكاف ترد لها كثر والواو والياء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير لازوما  
الجرد ولما لم ينجسه لعدم ظهوره فيه ومنها الجمل على المقابل ككسر لام الامر على لام الجر مع الظاهر  
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشمر بالمعنوي الذي للثبوت والاتباع  
كذوده وكونها أصل التخصيص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لا اختصاص  
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بعده ولعدم التباسه بالجر كالأعراب اذا لم تكون اعرابا لامع التنوين  
أولاً والاضافة **(قوله كأمس)** شرط بنائه خلوه من آل والاضافة والتصغير والتكسیر وأن يراد به  
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المأمور وان بعد على ما ستظهره الشنوا في فيكون  
كالخلى بآل المألوف فيم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجاز بين  
لتضمنه معنى آل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدار لا يهود وأما تم  
بمعناه فهو به كالأبصر فمطلقا الشبه العامة والعدل عن الأمس بالوعلم اقله

لقد رأيت عجبا لمسا ٥ وأكثرهم يدر به كذلك في الرفع فقط لشرقه ببنية على الكسر في غيره  
عملا بالوجوب وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فله خمس لغات كلها في غير  
الظرف أما الظرف لم يستفاه الشروط كفعلة أمس فيني اجما كما نقل عن الموضوع وان نوزع في كناية  
الاجماع بنقل الزاجح جواز كونه كسر ظرفا وان فقد شرطها في اعراب اجما ظرفا كان أو غيره لغوات  
شبه الحرف في عدم الشرط الأخير ولما رشتها بخواص الابعاد في غيره وأما قوله  
واني وقفت اليوم والامس قبله ٥ ببابك حتى كانت الشمس تغرب

على رواية كسرة مخرج على زيادة آل وانه عطف على توجه انه قال وقت في اليوم والامس فيكون معربا  
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذ كر آل والثاني يؤدي معناه مع طرحتها واستناع ذ كرها  
والثاني أعلم **(قوله وجير)** بفتح الجيم وسكون التنحية وكسر الراء حوف جواب كنتم **(قوله)** وقد تكون  
ضمة من أسبابها الاتباع كنه وان لا تكون للسكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في السكامة تقابل  
الوار في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لاولها واما تنقابلها مائة كما ما غيبة الشيء يحمل على مقابلة وليقناسب اللفظ  
كتناسل جميعا واضمارا وكونها بحجب فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز بدفي قول وكأي  
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومباشرة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأي  
وياريد وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز بدولك أن تجعل وجه شبهها بغيره وانه آخر في النطق مثلها بعد  
حذف المضاف اليه لانها اسماء سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافة الالحل كالأ  
اضافة اذ هي في الحقيقة لمصادر هاء فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها في الحركة  
لاني اصل البناء لانه اولى في حيث عارض في الغايات فتدبر **(قوله)** ومنند هو ومن فاجر اذ جازع بعدهما  
واسمان اذ ارفع نحو ماراً بته منذاً ومنديومان فهما امام بدأ المعنى امدان لقطع الزيادة بومان أو خبر مقدم  
والمنى بينى وبين روت بومان ولعل علة بنائهما محيطة شبه الحرف في الجود اذ لا يصرف فهما بثنائية ولا  
غيرها بزمان الرفع **(قوله)** بفتح الهمزة والجيم حوف جواب كنتم **(قوله)** لا يكون في الفعل أى لثقلها وانما  
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتثليل الكسرة بنحو ارم والضم بنحو ورد بالاتباع فاصلان بناء الاول على

كأين وقلم وان وقد تسكون  
كسرة كاس وجير ونزال  
وقد تسكون ضمة كحيث  
وهوام ومنند وهو حرف  
اذا جرت به وأما السكون  
فبحوكم واضرب واجل واعلم  
بما مثلناه أن البناء على  
الكسر والضم لا يكون  
في القسم بل في الاسم  
والحرف وأن البناء على  
الفتح أو السكون يكون  
في الاسم والفعل والحرف  
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا  
القول الغزفي ابن عبد  
السلام بقوله ما كلفه اذا  
تكررت عرفت واذا عرفت  
تكررت فالاول أمس المبني  
والثاني المحي بآل منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضرر **بوا (قوله والرفع ألخ)** مفعول أول لاجل واغرابا مفعوله الثاني ولإردان الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ويحوه وهذا أسهل من جهة مبتدأ خبره الجلة الطلبية مع حذف الرابطة لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كسبائي قيل وفي هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته اعراب على كلا القهدين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فلي أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بانها الحركات ونواها التي يجعلها العادل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بانها تغييرا وآخر السكام ألخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما باب عنوا وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونواها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخصص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر السكامة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضا وفتحوا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما باب عنوا وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والسكوبون لا يفرقون بين أمماهما ولقد أحسن من نظام المقام بما يقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله \* ومن يضم الشمل فاجبر الكسر  
ومن سكن القلب انتصب لشكره \* لجزمي بان الرفع قد جره الشكر

**(قوله قد خصص بالجر)** الباء داخلة على المفعول كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما سكنونه علامة فلا تكرر **(قوله فاعرف ضم ألخ)** الباء لتدوير والمعنى أرفع معانيهم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لا علامته ان كونها اعرابا من حيث عموم كونها أمرا جليلة العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلب الاعراب من تعليم وجود السكلى بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال ص فروع ورفعه ضمة لا علامة رفعة قيل كان الاول أن يقول أرفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أعني بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته والاعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتقة بينهما غاية الامر انه تسميح في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقف اه وعلى هذا فهي أكثر موردان من أقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيما دون الرفع وأخواتها فتدبر **(قوله فتحا وجو \* كسرا)** الأقرب ضمهما بفتح الخافض ليوافقوا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالتقاسم لكثرة سماعه أفاده الصبان **(قوله كذا كذا)** مبتدأ خبره يسر وبعد مفعوله لعله ذكر أوليسر والجلة بضرورة بالكاف المقصد لفظها والجار والمجرور خبر عن لفظ أي وأمثلة الثلاثة كذا كذا **(قوله جأ أخو)** بقصر جأ لان الهمز تين من كلمتين إذا اتفقتا سكتا جأ وحذف احدهما كما قرئ به في السبع فم هو متعين ههنا للضرورة وغيره كندبر أو بوقيلة **(قوله أنواع الاعراب)** جعله الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونواها أو بالتغيرات المصنعة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر **(قوله فيخص بالاسماء)** أي لان المجرور خبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كدوس الجزر **(قوله يكون بالضم)** أي مصوراها أو مملعاها على ماسر **(قوله كآيات الواو ألخ)** الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينبوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن

اعرابا \*

لا ضم وفعل تحول أهابا

والامم قد خصص بالجر كما

\* قد خصص الفعل بان

ينجز ما

فارفع يضم وانهم بن ذهابا

\* كسرا كذا كذا الله عبده

يسر

واجزم بالسكن وغير ما ذكر

\* ينوب نحو جأ أخو بنى غير

(ش) أنواع الاعراب أربعة

الرفع والنصب والجر والجزم

فاما الرفع والنصب فيشترك

فيهما الاسماء والأفعال نحو

زيد يقوم وان زيدا لن

يقوم وأما الجر فيخص

بالاسماء نحو يز بدو وأما الجزم

فيخص بالأفعال نحو لم

يضرب والرفع يكون بالضممة

والنصب يكون بالفتحة

والجر يكون بالكسرة

والجزم يكون بالسكون وما

عد ذلك يكون نائباً عنه كما

نابت الواو عن الضمة في

أخو والياء عن الكسرة

في بنى من قوله جأ أخو بنى

غير وسيد كذا بعد هذا

مواضع النيابة ان شاء الله

تعالى (ص)



(وارفع يواورافعين بالالف)

\* واجز بياء ما من الاسماء  
أصنف

(ش) شرعى ببيان ما يعرب

بالنيابة عما سبق ذكره

والمراد بالاناء التى يسميها

الاناء الستة وهى أب وأخ

وحم وهن وفوه وذو مال

فهذه ترفع بالوا ونحو جاء أب

ز بد وتنصب بالالف نحو

رأيت أبه ونحو بالياء نحو

مررت بآبيه والمشور وانها

معربة بالرفع فالواو نابتة

عن الضمة والالف نابتة

عن الفتح والياء نابتة عن

الكسرة وهذا هو الذى

أشار اليه المصنف رحمه الله

تعالى بقوله

وأربع براد إلى آخر البيت

والصحيح أنها معربة

بحركات مقدرة على الواو

والالف والياء فالرفع بضمة

مقدرة على الواو والنصب

بفتح مقدرة على الالف

والجر بكسرة مقدرة على

الياء فعلى هذا المنهج

الصحيح لم ينبئ شئ عن

شئ مما سبق ذكره (ص)

(من ذلك وهو بحجة أبيانها

والنعم حيث الميم منه أبيانها)

(ش) أى من الاناء التى

ترفع بالواو وتنصب بالالف

وتجر بالياء ذو رقم ولكن

يشترط فى ذوان تكون

بمعنى صاحب نحو جاء فى ذو

مال أى صاحب مال وهو

المراد بقوله ان محبة أبيانها

والالف والنون وعن الفتح الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة القعقة والياء وعن  
 السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة فى سبعة أبواب الاسماء الستة والمتنى وجبى الذكر والمؤث ومالا  
 ينصرف والامثلة الناحية والفعل المتعطل وهى مراد الشارح ووضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاناء لئلا يفتقد  
 وقسم منها ما باب فيه حرف عن حركة وهو الاناء الستة والمتنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو  
 جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل فى النيابة الحروف ونياية الحركات خلاف الاصل لانها أصلية فى ذاتها  
 ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل فى الحالتين الاول ومعرب بالرفع فى جميع الاحوال والنكات  
 لا تتزاحم وقسم الاسماء الستة اسبق المفرد على غيره (قوله وارفع يواو) الاولى تعرفه بالفاء كما فى نسخ  
 وبياء بالواو ومما وصولة بأصناف حذفها أى أضعفه أى أذكره لك وهى فى محل نصب تنازعها الافعال  
 الثلاثة قبلا فاعمل فيها الأخير وحذف عما قبله ضميرها لكونه فضلة ولوأعمل غير الأخير لوجب الازا فيها  
 بعده كما سياتى ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حاله من أى ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة  
 الاسماء بالضرورة لاختلاف حركات الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون بقائه إشارة إلى أنها  
 لا يطمأن عن الاضافة أصلا بخلاف غيرها (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجوب البصر بين  
 ومحمدة فى السهل لان الحركات هى الاصل فلا بد من انهما معاً كما هو السكّن قال فى شرحه اعرابها بالحروف  
 أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول قاعدة الاعراب وهى بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت  
 من بنية السكنة اصلاحية لذلك كما هى فى المتنى والجمع من بينهما وهذا المنهج أقوى اثني عشر منها  
 فى اعرابها سابقا فى الهمع (قوله بحركات مقدرة) أى وأضعف فيها ما قبل الآتول لاخر للدلالة على انه محل  
 الاعراب فى غير هذه الاضافة نحو ان له أباً بقدر سرق أخه فاصلمه فاصلمه برك الواد لااعراب وابقاها للاتباع  
 فتسكن الواو فى الرفع لثقله وتقلب الفاعلى النصب لثقلها وانفتاح ما قبلها والياء فى الجر لكونها مقبلة  
 من ذلك أى مما صفة وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر فوه مقدرة على الواو لانها لا شرط اعربها بالحروف  
 قصد مبتدأ مع اضافته والنقص ودهنا لفظه وبدأ بذواتين اعربها بالحروف بدأ بذواتى بالتمتعين حالة عدم الميم  
 اذا اخلا من ياء التكميل وأخر الميم لثقله فيه كما سبق وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشد  
 الواو وأصل فوك عندهم فاهوه كضرب والفراء بضم فائه حذف لامها اعتباطا وبقيت العين حرف  
 اعراب وتبدل فى الثاني ميماً لعدم اضافته لتقبل الحركة والنون وقد تبدل مع الاضافة اجزاء لما جرى  
 عدمها كقوله

كالحوت لا يلهيه شئ بقلعه \* يصبح ظمآن وفى البحر فقه

ومنه فى الشرح حديث خالف قه الصائم الخ كذا فى الاشموئى ونقل الرودانى عن المصنف أن الهمز أربع مواد  
 كلها أصول على الصحيح هى فم وفم وفم وفم وهى على هذا قايست الميم بـ لا فتدبر (قوله ان محبة)  
 مقول بحذف يفسره أبان الله كولا شئت الله بضمير مقدر أى أبانها أى أظهر هالام مقول بـ كـ كـ  
 لان أداة الشرط لا يلبس الا فعل ظاهر أو مقدر كذا فى بس أى وتقدم المفعول بفصل بينها وبين الفعل لفظا  
 وكون ترتيبه التقديم لا يصير مقدر بعدها أمال المحذوف فىصلها من الاسم تقدرا وفرق بين التناول والترتيب  
 والقدسرى ولذا أجاب السكاسكى هل ز يدارا يته دون رأيت بلا ضمير كما سبقت تدبر (قوله والهم) عطف على  
 ذو وصيت هنا نظير للمكان الاعتبارى وانصافه متضمن من الكلام السابق أى يعرب الهم بالحروف وفى كل  
 تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأى الاخفش بل ولا تتضمنها معنى الشرط كما قيل  
 والمراد بانفصال الميم عطفها على مغاقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انها الاصل حتى ينفى ما سـ ولا يردان  
 القم بلاهم هو الفاعل وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العنصر المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وأنتها الواو رفعاً ونصباً وجاء في ذوقهم رأيت ذوقهم ومررت بوقام ومنه قول الشاعر  
 خبي من ذوعندهما كغانيا وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه  
 واليه الاشارة بقوله والهم حيث الهم مبنياً أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فها  
 ونظرت الى فم (ص) (أبأخهم كذلك وهن) والنقص في هذا الأخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه بنسب

وقصرهما من نقصهن أشهر (ش) يعني أنا وأخا  
 وحاشجى مجرى ذوقهم  
 اللذين سبق ذكرهما  
 فترفع بالواو تنصب بالالف  
 ونحو بالياء نحو هذا أبوه  
 وأخوه وجوها ورأيت  
 أباه وأخاه وجها ومررت  
 بأبيه وأخيه وجها وهذه  
 هي اللفظة المشهورة في هذه  
 الثلاثة وسيدكر المصنف  
 في هذه الثلاثة لغتين  
 أخر بين وأماهن فالصحيح  
 فيه أن يعرب بالحركات  
 الظاهرة على النون ولا  
 يكون آخره حرف علة  
 نحو هذا هن زيد ورأيت  
 هن زيد ومررت بهن  
 زيد واليه أشار بقوله  
 والنقص في هذا الأخير أحسن

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض ما يـ و بعضهم يعربها بالحروف  
 حلا على ذي بمعنى صاحب يقولون ذوان أقرب كافي والعمدة للشما على لغة اعرابها (قوله ومنه  
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حيث ذكرنا  
 خبر مبتدأ مقدر أي الفانس اما كرام الخ ولغيتهم صنفته وحسبى اما مبتدأ وما كفاي خبره والعكس وهو  
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبى أو بكفاي والمعنى أن ما كفاي من الذى عندهم أي أشبهنى هو حسبى  
 لا طلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حيث ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو  
 مشددة كم وأعرابه مقصورة كفتى أو منقصا كقاض مثل الغاء فهن والثالثة عشر اتباع فانه عليه  
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكى السامى فوه وفاه وفيه ياعربه على الهاء منونة وبع الثلاثة أفواه  
 بلغة لغات التي تعرب بالحركات ست عشرة (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ وأخ وحدهم موقوفان  
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبراى كالك كور من ذوق الهم في الحكم وهي اما معطوف على أب ومبتدأ  
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصري بين كسب بدليل قصرها  
 وجعهما على أفعال ولو كانت ساكنة العين كافيل ماصح فهذا ذلك ولما هو أو لا تخفف الاعم قطعاهن  
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف في قاص  
 (قوله ينس) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركا وانفتاح  
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا كنة كاسر وأفراد الضمير بها وجعهما بقايد اشارة لجواز الاسرين وان  
 كان الثاني أكثر في عدد اللفظة كانهما قوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجزئ تقديم من على  
 أفعل مطلقا والسكن الأصح منه في غير الاستفهام ولا حتى في قوله

اذا سارت أسماء يوما عطينة \* فأمسها من تلك الطعنة ألمع

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهي في كاهار هو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فمبنية على الالاتاني  
 بين الشهرة والندرة فنسب (قوله وجوها) فيه جرى على اختصاص الهم بأقارب الزوج أبأكان أو غيره  
 فلا يضاف إلا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهم ماعنا فيضاً فلزوج أيضاً (قوله هذا هن زيد) أي شبه  
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل هي استعارة ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه  
 يعني به عن اسم الانسان أيضا تقول جاهدن وفي الاثنى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ قوله  
 تعزى أي اناسب بانسب الجاهلية بان يقول يا فلان فاعضوه أي قولوا له أعض على هن أيك الذي  
 انشبت اليه ولا تكونوا أي لا تذكروا الهم الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)  
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه أقدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم اللطفي صحابي وقوله لما ظلم الله زل  
 منزلة الارز فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنياً ومفعوله محجوف أي ما ظلم أحدنا ذلك  
 الصفة اسكنها صفة أيتها وما ظلم أباه بتضييع صفته وأمه بانها فيه اذ لم يشابهه (قوله بالانطلاق) هي

بقوله وفي أب وتاليه ينس الى آخر البيت الى اللتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخوهم قاعدى اللتين النقص وهو حذف  
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الياء واخاهو الهم نحو هذا أبه وأخيه وجها ورأيت أبه وأخيه وجها ومررت بأبه  
 وأخيه وجها وعليه قول الشاعر بأبه أقدى عدى في السكرم ومن يشابه به فاعظم وهذه اللفظة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب  
 وتاليه ينس رأى بندر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالانصاف مطلقاً رفعاً ونصباً وجها نحو هذا أبه وأخاه وجها ورأيت أبه  
 وأخاه وجها ومررت بأبه وأخاه وجها وعليه قول الشاعر

أن أباه وأبائهما \* قد بلغنا الجرد غايتهما  
 فعلامه الرفع والنصب والجرح كونه مقدره على الألف كما يفرض في المصنوع وهذه اللغة  
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكرنا أن أب وأخ وحمل ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء \* وثانية أن تكون بالألف  
 مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحروف الثلاثة وهذا ما داور وان في لغتين أحدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)  
 (وشرط ذا الأعراب أن يصفن لا \* ليا كجأخو أبك ذا اعتلا) (ش) ذكر العويون لأعراب هذه الأسماء بالحروف شرطاً ربعة  
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تصاف فأنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبوزيد أبوزيتا بومررت بآب الثاني  
 أن تصاف إلى غير باب التسمك نحو هذا (٣٨)  
 أبوزيد وأخوه وجوه فان أضيفت إلى باب التسمك أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أي ورأيت  
 أبي ومررت بأبي ولم تعرب  
 بهذه الحروف رسمياً  
 ذكر ما تعرب به حينئذ  
 الثالث أن تكون مكسرة  
 واحترز بذلك من أن  
 تكون مصغرة فأنها حينئذ  
 تعرب بالحركات الظاهرة  
 نحو هذا أي زيد وذوي  
 مال ورأيت أي زيد وذوي  
 مال ومررت بأبي زيد  
 وذوي مال الرابع أن  
 تكون مفردة واحترز  
 بذلك من أن تكون  
 مجموعة ومثناة فان كانت  
 مجموعة أعربت بالحركات  
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء  
 الزيدين ورأيت آباءهم  
 ومررت بأبائهم وان  
 كانت مثناة أعربت  
 أعراب المثني بالأعراب  
 وبالياء جوازاً وسحباً  
 هذان أبوزيد ورأيت  
 أبويه ومررت بأبويه ولم  
 يذكر المصنف رحمه الله

نعم من هذه الاربعة سوى الشرطين الأولين وقد أشار إليهما بقوله  
 وشرط ذا الأعراب أن يصفن لا \* ليا أي شرط أعراب هذه الأسماء بالحروف أن تصاف إلى غير باب التسمك فمن هذا أنه لا بد من  
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغزياً باب التسمك ويمكن أن يفهم الشرطان الآخريان من كلامه وذلك أن الضمير في قوله يصفن راجع  
 إلى الأسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها إلا المفردة مكسرة فكانه قال وشرط ذا الأعراب أن يضاف أب وأخواته الله كورة إلى  
 غير باب التسمك واعلم أن ذلك لا يستعمل إلا المضافة ولا تصاف إلى مضمراً بل إلى اسم جنس ظاهر غير مصغرة نحو جاءني ذومال فلا يجوز  
 جاءني ذوقائم (ص)

(بالألف رفع المثني وكلا \* إذا ضمير مضاف واصل

الاصل

كتنا كذلك اثنان واثنان \* كائنين واثنين

الاصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر الالفاظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي  
عشرون والاحولون الخ وهذا الاظهر انه يجري فيه المذهب الآتي في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما  
ومن جعلنا اعرابهما بالحرuf كصاحبهما فتدبر **(قوله وتختلف اليا)** بالقصر والمراد انها تقوم مقام الانثى  
بيان مقتضى العامل لاني النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تعدى الى بدخل نحو لميك عالم  
يستعمل بالالف وجوز ان يصاظر فان تقدير مضاف أي وقت جوال الخ كأي تيك طلوع الشمس للاحال لان  
يجي المصدر حالما عي **(قوله فتألف)** كالتعليل لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق اقنعه مع انما  
وقيل يشعر من حيث لزومه لالف بان الياء خلف عنها اذ الرفع أول احواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع  
بثقله تخفف بالكسر دون الفتح لفرق بينهما وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني  
**(قوله وحده لفظ الخ)** الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لمدال على واحد كسكران  
ورجران أي ماش أو أكثر كخيلسان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهم في الحالة المرافعة اذ اسم الفاعل  
حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحرين ليلدا وامم جنس كسكانى الحداد فانه ملحق بالمثني  
في اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف مناسخ عن الزمان فان  
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنايتك مآر يده بالتكثير مع انه مشئ حقيقة كما اختاره ابن هشام  
لاملحق به قلت استعمل ذلك الآن في غير الاثنين عارض لقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه  
يوضع جديد وقد استخ عن وضعه لاصل بالسكابة فتدبر **(قوله وعطف مثله)** أي وصالح لعطف مثله بعد  
التجريد لان المعطوف هو المفرد والمثنى والمراد ان المعنى يسبح مع العطف وان لم يمنع العدول عن التثنية  
اليه الانسكة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل  
أو مقدر كقول الخليل محمد ومحمد بنوم أي محمداني ومحمداني والتثنية لاتفق عن العطف بغیر الآخر لان  
تغيرهما في ثبوت بقواته كالترتيب في الفاء **(قوله فيدخل في قولنا الخ)** جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ  
جناسا فهو سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر **(قوله نحو)**  
**(شفع)** أي وزوج وانما دخل فينا ذكر لان المراد بالاثنتين ما بين القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما  
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كرجلين أو اسمي جمعين كركبين فأخرجنا بقيد الزيادة  
لانهما ليسا من المثني ولان المعطوف به ومعناها سكران بالزاي كفتي وضده خشي بمجمة فسبى موهبة  
قال السكيت

مكارم لاحصى اذ نحن لم نقل \* زكى وخشى فيما بعد خلطا

يجريان \* وتختلف الباني  
جميعه الامام \* جوازها  
بعد فتح قبل الف (ن)  
ذكر المصنف رحمه الله  
تعالى أنهما تنوب فيهما  
الحروف عن الحركات  
الاماء الستة وقد تقدم  
الكلام عليها ثم ذكر  
المثنى وهو ما يربط بالحروف  
وحده لفظ دال على اثنتين  
زيادة في آخر صالح للتجريد  
وعطف مثله عليه فيدخل  
في قولنا الفظ دال على اثنتين  
المثنى نحو الزبدان والالفاظ  
الموضوعة لاثنتين نحو شفع  
وتزوج بقولنا زيادة في  
آخوه نحو شفع وتزوج  
بقولنا صالح للتجريد نحو  
انسان فانه لا يصلح لاسقاط  
الزيادة منه فلا نقول ان  
وتزوج بقولنا وعطف مثله  
عليه ما يصلح للتجريد  
وعطف غيره عليه كالقصرين  
فانه صالح للتجريد فتقول  
قبر ولكن يعطف عليه  
مغايرة لانه نحو وفروشمس

ألم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها **(قوله اثنتان الخ)** مثله اثنتان  
وكذا اذ لم يسبح لها مفرد فهي من الملحق بالمثنى لا اثنتان حقيقة وكذا كذا لكنت يخرج بقيد الزيادة  
كشفق لان الفاهل عن أصل واو اياه وأما كاتنا فأنها لازمة وتأوهل عن اللام وقيل بالعكس  
**(قوله وعطف غيره)** أي مغايرة في الوزن كأي وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العبرين  
اليك أي حمز بن الخطاب وأبي جهل حمز بن هشام فقلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كثال  
الشارح وكلا برين واللام فشكل ذلك لتقليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند  
الجهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ونحوه وقولهم القم أحد السائين شاذ وكذا  
المشترك باعتبار معنييه كقرا ن للحيض والظهار لثلاثين بفردي أحد الملتزمين وانما يثنى العلم المشترك  
كان بدني لتأوله للمسلمين زيد ولهم التسامع اذ ليس محتمل أفراد وأجاز النظم بثنية كل منهما ووجهه



رفعا واصوبا نحو الجوامع في كلام الجليل ومررت بكلام الجليل وجاءني كتبت المراتين ورأيت كتبت المراتين ومررت بكتبتا المراتين فلهذا قال المصنف وكلا \* اذا ضمير متصلا \* كتبتا كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجران بحري اذ بينوا بتين فانتان واثنين ملحقان بالثني كالتقدم واثنان واثنين متى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) ان الياء تنخفض الالف في المثني

والمثنى به في عالي الجبر والمثنى به في عالي الجبر والنصب وان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كاهما ومررت بالزيد بن كاهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا ونحو مررت بالزيد بن كاهما وحاصل ما ذكره ان المثني وما أشق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الأعراب في المثني وما أشق به بحركة مقدرة على الأنف رفعها والياء نصبها وجرها وما ذكره المصنف من ان المثني والمثنى به يرفعان بالالف رفعها والياء نصبها وجرها هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يحذف المثني والمثنى به بالالف مطلقا رفعها ونصبها وجرها فيقول جاء الزيدان وكلاهما ورأيت الزيدان وكلاهما ومررت بالزيدان وكلاهما (ص)

(أرفع وباء و بيا اجوز وانصب  
شام جمع عامر و: تب) ذكر المصنف قسمين  
٦ - (خضري - أول) شام جمع عامر و: تب  
يعر بان بالحرف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثني وقد تقدم الكلام عليهما ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع التذكير السالم وما حلف عليه وأعرابه بالواو رفعها وبالياء نصبها وجرها وأشار بقوله عامر ومذهب الينا يجمع هذا الجع وهو قسمان جامد وصفة فيشتري في الجامدان يكون علما

كلاما حين جد الجري بينهما \* قدأقلما وكلاهما جارا  
فثنى أقلما أي ترك الجري مراعاة للثني وراعى اللفظ في راء في معنى منتفخ من التبع قال في المثني وقد سئلت قديما عن قولك زيد وهو مر وكلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قسر كلاهما نو كيد افتقانا لان خبر عن زيد وهو مر أومئنا فالوجهان واختار الأفراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وهما فان قيل كاهما قيل قائمان وكلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويمنع الأفراد مراعاة للفظ في قوله كلاما غنى عن أخيه حياته \* ونحن اذا متنا أشد تغانيا  
وضابطه ان ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الأسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنالاه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فنقلب الالف نحو كاهما وانفتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقا) أي ويعر به كالفور مع كسر الزون أبدا وبه هو لا يعر به على الزون كسما وان الظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف باز ياء والوصفية مثلا ونخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة لاكثر لانه اسمان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاكل اعرابها كاسم وقيل اسمان ضمير الشأن نحوفا وجه هذان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ محذوف أي هما ساحران لا على ساحران لان ما المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ الاثني تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان معنى نعم وما ليس بهاجلة مستقلة كاسم أي ان الزيد قال له رجل ان فاقى قد نعت فقال أرحمها قال وأعطتها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستقبلا بل مستمعا لعملي الله فاقه جئتني اليك فقال ابن الزيد ان روا كاهما أي نعم لعن الله روا كاهما لكونه رأى عدم استحقيقه انظر للمثني وحواشيه (قوله و بيا اجوز) بقصر يا بلانتون للضرورة وهو متعلق باجوز وحذف مثله من انصب دلالة عليه ولم يثنان عالنا خبرهما في وجه الامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم لفصل بينهما بالاول وعلى القول بجواز ما طلب المعمول في الجلة بتعين هذان اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فصلة كاسميين (قوله سالم جمع الخ) تنازعوا رفع واجوز وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الفضلة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حل الثاني على الاول وشرح بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجواب و مذهب على مذنب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرام لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذهب مثلها في التثنية بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فقدر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جزمه صفة لانه ذكر لان المفرد هو الذي سئل بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في قاضون ومصطفون فلا دلال ولا يصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو الاسم الدال على الثبات بلا اعتبار وصف والصفة هي الشئ للدلالة على معنى وذات (قوله فيشتري في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كإزاد في الصفة أيضا كافي الورداني (قوله علما) أي شخصا أما الجنس فيلجئ منه الاتو كيدى كاجمعون لانه في الاصل وصفا فعمل تفضيل فان قلت كيف تشتري العلمية مع وجوب تكسيرة

عند الجمع كاسم في التثنية قلت اشتراطها لالتئامها وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحويل الوصفية  
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شبهه  
 معنى وصحة واحدا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وله بالمسعى دون باقي الاءاء ولا  
 حاجة لما يقال العلمية شرط لادغامه وعدمه للتحقق اوهى شرط معناه مهيء لقبول الجمعية ولعلنا لا يجمع  
 المنزوط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه **(قوله)** بل ذكر  
**(عاقف)** أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال ز يذوب وسعدون في ز يذب وسعدى لذكره كيقال ز بدأت  
 وعمرات في ز يدومروا ونئين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كان الصحة اشرف من التكسير قال  
 السامعي في قد ورد هذا الجمع في أمهاته تعالى للتعظيم لا امتناع معنى الجمع فيه وهو قوفي فلا يقال رحيمون  
 قياسا على نحو فقم الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا بد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف  
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي **(قوله)** خاليامن تاء التأنيث أي ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة  
 وثبة والوجه اقياسا لاسمي بهما وماسيا في من عد هما في المالحقات عند عدم التسمية اه صمان وأوجب  
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط التلو من ألف التأنيث بل بخلاف المقصورة وتقلب المبدودة وارا  
 فيقال سيلون ويحورون عند التسمية **(قوله)** ومن التركيب الأولى نذفه لانه شرط لكل جمع بل  
 وللتثنية أيضا كاسم **(قوله)** ان صر جاز أي لانه يعبر كالف لالتئامه على التحقير ونحوه وكذلك  
 بصري وكوفي لتأويله بالنسب كذلك **(قوله)** فكذلك لا يجمع أي لأن حذف التاء كالف المقصورة  
 ليس بالجرد وفتح ما قبل الف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء  
 فليحزرو ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهره وسوغ ذلك في الألف المبدودة ذهاب صورتها  
 وأيضا يمنع وقوع التاء بشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لتضرور أن حذفها مبس مع انه ليس  
 للتوالت التاء ثنية تخصه بخلاف الجمع **(قوله)** وأجازه بعضهم أي سبوهون يجمع الجزآن وبعضهم  
 يقول سبيون يجمع الأول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يجمع يوه أما الاستنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا  
 بل يقال ذو وذو وبر في بحر مثلان من إضافة المسمى الى الاسم كانت مرة وذات يوم كيقال في المزجي على  
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزءه الاول مضافا للثاني كغلامو زيد  
 وعبدوا لله وجوز السكوفيون جمع الجزآن قال الوداني لأنظر أحدا يجترى على ذلك في نحو عبد الله انما  
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المنهيين لا يحسن بل ان انفرد المضاف  
 اليه جمع الصدر فقط قولوا واحدا كعبد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المسكي وعبد زيد المصري  
 مثلا فالوجه جمعهما كعبد الزيد **(قوله)** صفة لذكر عاقل أي ولتوزيل لا يدخل نحوًا ينطابقا بين  
 رأيهم في ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كقيل لانهما وصفت بصفات العقل من الطاعة والعبادة  
 جعلت جمعهم ويقلب الذكر والعاقف على غيره فيقال زيدوا لهندات أو والجر منطلقون **(قوله)** خالية من تاء  
 التأنيث أي في الموضوعه وان استعملت في غيره كالباغية في تاء علامة **(قوله)** ليست من باب أفعل الخ يجر  
 أفعل وقيل ان بالكسرة لاضافة ما الى ما بعدهما فابطلت ما فيها من العلمية ووزن الفعل أوزا يادة أو ما فعلاء  
 بفتح الفاعل في الموضوعين فغيره صروف لالاف المبدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة في ملاحظة  
 أي أفعل الذي مؤنثة فعلاء كاجر وجرء وقيل ان كذلك كسكران وسكري وعبارته تشمل ما ليس من باب  
 أفعل وقيل ان أصلا كقائم وما هو منها لا مؤنثة كما كسر كبير مرة الذكر وطيان اطو بل النحية وما له  
 مؤنثة في غير ما ذكر كعفي في الضم في الاول كافضل وقضي وقعلانة في الثاني كذندان ونسانة من المندامة  
 لامن الندم فكل هذه يجمع بالواو على كلامه **(قوله)** ولا يعمى مستوى فيه الخ قال رباب الحواشي هومع

لذكر عاقل خالية من تاء  
 التأنيث ومن التركيب  
 فن لم يكن علما لم يجمع  
 بالواو والنون فلا يقال في  
 رجل رجلون نعم ان صفر  
 جاز ذلك نحو رجيس  
 ورجيلون لانه وصف وان  
 كان علما لغيره مذكر لم  
 يجمع بهما فلا يقال في  
 ز يذب ز يذوب وكذلك  
 ان كان علما لمذكر غير  
 عاقل فلا يقال في لاحق  
 اسم فرس لاحقون وان  
 كان فيسه تاء التأنيث  
 فكذلك لا يجمع بهما فلا  
 يقال في طلحة طلحون  
 وأجاز ذلك السكوفيون  
 وكذا ان كان مركبا فلا  
 يقال في سبيو سبيو يهون  
 وأجازه بعضهم ويشترط  
 في الصفة أن تكون صفة  
 لذكر عاقل خالية من  
 تاء التأنيث ليست من باب  
 أفعل فعلاء ولا من باب  
 فعلان فعلى ولا ما يستوى  
 فيسه المذكر والمؤنث  
 نخرج بقولنا صفة لذكر

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حاضر حاضر وخرج يقول لنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابق وخرج يقول لنا خالبة من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج يقول لنا لبست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحرزون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوفى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل فانه يقال رجل صبور وامراة قصور ورجل صبور وامراة جرح فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جرحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجاهل بالجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم مذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله وله ومذهب فانه صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لبست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص)

(وشبه ذن وبه دشرونا وبابه الحاق والاهاونا أولو وعالمون هليونا وأرضون شنوا السنونا وبابه ومثل حين قد برد ذال الباب وهو عند قوم بطرد) (ثم) أشار المصنف بقوله وشبه ذن الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كجمد وبراheimون والى شبه مذهب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح بشرط في الصفة قبول التاء والذلالة على التفضيل اهـ وفيه نظر لان قبول التاء كالتخرج به نحو جرح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والذلالة على التفضيل لا تدخل الأفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع احسن التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وصرح (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصور يصلح لأنثى بنفسه وعدم قبول التاء يعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كامر وانما جاعل الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضا لان التزام تسميته عند جمعه فاشبهه بالفعل اللازم حالة التكسير ومن الشاذ خالفا لكوفين قوله

فما وجدت نساء بنى نعيم هـ حلالا أسودين وأحمرين

من الذي هو مان طرشابه هـ والعانسون ومن المرد والشب

وقوله حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى (قوله نحو صبور ورجل) أي غير علمين والاجه ما يحل استوائهما في فعل اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف من كور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربع عشرة أنواع أمما جوع كعشرين وأولى وجوع تستوف الشروط كاهلين وعالين وجوع مسمى بها كميلين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولعبر به لسانا صرح في ارادة العقول التي تسعين لان بابه قد يشمل مئين مع أنهن من باب سنين ولم يقل أخفا أي عشرون وبابه لتأولها بالشد كور (قوله والاهاون) الى علميون مبتدأت حذف طلقها وبغيرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لئلا يشذ كما أفاده الشموخي ونص على شذوذ هذين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذوذ هبما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لام جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة تاسمه ما لها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أي وردا مثل حين (قوله لا واحد له) أي لا من لفظه ولا معناه كقوله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على الثلاثين والثلاثين على تسعة لا أقل الجمع لانه من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل بوصف بمعنى المستحق كالجسد لله الجسد وجمعه حينئذ تحقيق لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الورداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء والتدل على التفضيل أفاد الصبان (قوله من لفظه) أي من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب يكتب بالواو بين الحزمة واللام ليشتمل على الجارة نصب جرح والرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقل وقيل يتم غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم بالحق الشارح

كالأفضل والضارب ونحوهما فتقول الأفاضل والضاربون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو فعا وبالياء جوا ونصا بجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه نداء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فالأواحد له من لفظه أول واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أولون ملحق به لان مفردة وهو أول ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد



ولأن شرط الجمع أن يكون أعظم من مفردة لا أخص ولا مساويا ولا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة  
 كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال معى كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق  
 أنه جعله لان العالم كإطلاق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كمال الانس وعالم الجن جميع  
 هذا الاعتبار ليعلم أنواع العقلاء مشمولا ببناء على القول الاول وأولم جميع الأنواع والاصناف ببناء على الثاني  
 والحق أيضا أنه مستوفى لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى  
 العلم كالتام لم يتختم به والغالب لما يقرب به الى حالة لان جميع المخلوقات لا مكانها واقتدارها الى  
 مؤثر يعلم بها ذات موجودها وتعدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كإشراكها في وصفهم فدخل  
 غيرهم في العالمين تغليب **(قوله وعليون الخ)** مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون مسمى به وكصبيبين  
 وفسرين على بلدين بالهراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحابا لاصله على الرجوع وبقي فيه  
 أو بعدة مذهب لانه اما أن يعرب على النون متون مع لزوم الياء كحين وفسلين أو الواو كزبدون أو ضم  
 الضم مع الواو كزبدون للمعجمة وشبه الجملة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أهلها ثم  
 ما قبله على الترتيب وأما الثاني اذا سمى به فاما أن يعرب كاصله أو كتمان غير مصروف للمعجمة والياء زبدون  
 ذلك ما يجوز اربعة أحرف والاثنتين اعرابه ما بالخراف كفى التسهيل كاشبه بين مثنى اشبه باب مصدر  
 اشبه بين الشبه به وهى لون معروف **(قوله اسم لأعلى الجنة)** فقوله تعالى كتاب مر قوم على حلف مضاف  
 أى عمل كتاب وفي الكشاف انه اسم لبرهان الظهير الذى دقن فيه معاملته الملائكة وصلحاه الثققلين  
 فكتاب البرهان مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال البرار **(قوله لا يكون لما يعقل)** أى اسمها ليس  
 بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسببت من العا فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا  
 وان كان اسم ملك كإفيل كان جمعا حقيقة **(قوله اسم جنس الخ)** أى لا علم ولا صفة وهذا اما أن أول مؤث  
 مانع ثان ويزاد كونه لغويا عاقل وجمع تكسيرا وكذا في ستة كاسر **(قوله مؤنث)** أى يدل على ان رضى واسعة  
 وتصفير على أربعة **(قوله سنة)** أصله سنوا وسنة لجمعه على سنوات وسنات وقوله سائيت وسائيت وأصل  
 سائيت سائون فابت الواو ياء تعارفا بعد ثلاثة **(قوله وهو كل اسم الخ)** ذكر خمسة قبود الحذف وكونه  
 للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى أخرى لان  
 ما أخرجه به يشرح بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو نعمة عالم بحذف وشذاضون  
 بالكسر جمع اضافة كقناة وهى الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عدة محاذ فآؤه وشذرقون في رقة وهى  
 الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد عالم بعوض  
 وشذايون واخرون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهمزة في الثاني التاء الهاء وشذرون  
 جمع ابن وهومثل اسم فهد شنت عن باب سنة فى فلة الاستعمال وكذا ظيرون الذى في الشارح وان كان  
 الباب من أصله شاذان قياس الجمع وهذه القيود ليطب ما كثر مما عهده لا قياسا فيه فتدبر **(قوله كائنة)**  
 ومثين **(بكسر الميم فيها)** لان مفردة هذا الباب ان كان مكسورا فالعالم تغير في الجمع أو مفتوحا كسنة  
 كسرت في الجمع على الافصح فحما وحكى مشون وعزرون وسنون بالضم أو مضموما كسنة ضمت في الجمع  
 أو كسرت وأصل مائة مائى من مائة القوم تتمم مائة كائى القاموس قالها عوض عن لاه **(قوله وثنية)**  
 أى بمعنى الجماعة والافوى أن أصله ثبوم ثبوت أى جملة ثبوت لان كثر ما حذف من اللامات وار ولم  
 يجمع في التنزيل الا بالالف والتاء كائى التصريح بخوفان وثبات وامانية بمعنى وسط الحوض فحذفت  
 العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذا رجع ومنه مائة للانس **(قوله كسفة)** أصلها شفه حذفت الهاء  
 لاهما وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاذاء أصلها شوهة لتصغيرها على شوهة والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة  
 وليس فيه الشروط المذكورة  
 لكونه لا يعقل وأرضون  
 جمع ارض وأرض اسم  
 جنس بامد مؤنث والسنون  
 جمع سنة السنة اسم جنس  
 مؤنث فهد كذا ما حقيقة  
 بالجمع المذكور سابق من  
 انها غير مستكملة للشروط  
 وأشار بقوله بابه الى باب  
 ستة وهو كل اسم ثلاثي  
 حذفت لاه عوض عنها  
 هاء الثابت ولم يكسر كائنة  
 ومثين وثنية وثنين وهذا  
 الاستعمال شائع في هذا  
 ونحوه فان كسر كسفة  
 وشفاة لم يستعمل كذلك  
 الا شذوا

وأوها كما اختاره الورداني ليتأتى قلها ألقابا حذفت الهاء **(قوله كظبة)** بكسر الميم كما في التصريح وضدها كافي التاموس وهي طرف السفن وأصلها ظبو وقولهم ظيونته إذا أصبته بالظبة **(قوله على ظبا)** كدوى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلوا وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو بالياء لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتناسبها مع أصل كفاض **(قوله هذه سنين)** أي بقدره لبتى عامر بعده لم يجمع مع جوه الكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتح على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له فأداه الصبان **(قوله واختلف في اطراد هذا)** من التحوين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسك بقوله

ربحى عرندس ذى طلال \* لا يزالون ضاربين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لان الاعراب عليها وقوله \* وقد جازرت حد الأربعين \* والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال الفتح الحلة الحسنة **(قوله في إحدى الروايتين)** والرواية الأخرى أجهلها سنين بالانوين كسني يوسف بخلاف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقيح وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم **(قوله دعاني)** أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما للشاهد في سنينته لثبوت نونه مع إضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء **(قوله ونون مجموع)** الأقرب نصبه مقعولا لفتح لان فاه زائد لتزويد اللام فلا تمنع عمله فيها قبله بخلاف فاه الجزء وورفعه مبتدأ يجوز إلى تفهيرا ربط في افتح **(قوله وقل من بكسرة نطق)** أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل **(قوله بعكس ذاك)** أي بخلاف لان الكثير في أحد هما قليل في الآخر وبغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون في جمع له الفتح وفي \* ثنية كسر وعكس قد يني

**(قوله زعائف)** جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الذي لا أصل له أو أصل الزعاف أطراف الأديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصناف وهو اختلاف حركة النون المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عر من من عر ينة ليس منا \* برئت إلى عر ينة من عر ين

الآن يكون فيه روايتان وأنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعر ين كدير بطن من نعيم وهو مبتدأ خبره من عر ينة مصغرا بطن من بجيلة **(قوله وماذا الخ)** قبله

أكل الدهر حل واربحال \* أما يني على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حادول أو هو فاعل بالظرف لاعتقاده على الاستعانة به والشاهد كسرتون الأربعين مع أرابه بالحرول لكن اشتبه به بعضهم على أرابه بحر كات النون والشاهد لا يكتفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا فأداه الصبان **(قوله وحق نون المثني الكسر)** أي على أصل التخلص من السكونين إذ أصل النون السكون كالنونين المعوضه هي عنوز يادتها والزائد يني تخفيفه مما أمكن ولم يتخلص بخلاف ألف على القياس لذكور في قول الكافية

إن ساكنان التقيا كسرا مسبق \* وإن يكن لينا خففة استحق

لثانفتون الثنية والاعراب ولسبق المثني على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما **(تنبيه)** هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للإضافة مثله وعن الاعراب بالحر كات فلذا ثبت مع أمثلها وقيل هي لدفع نوحهم الإضافة في نحو جاه في خليلان موسى وعيسى وصمرت بينين كرام ولدفع نوحهم الأفراد في نحو جاه في هذان ومررت بالهتدين **(قوله على أحوذ ين)** بفتح النون محل الشاهد

حين قد برذا الباب إلى  
ان سنين ونحوه قد ترمه  
الياء ويجعل الاعراب  
على النون فتقول هذه  
سنين ورأت سنينا ومرت  
بسنين وإن شئت حذفت  
التنوين وهو أقل من  
إثباته واختلف في اطراد  
هذا والصحيح أنه لا يطر  
وأه مقصور على السماع  
ومنه قوله صلى الله عليه  
وسلم اللهم اجعلها عليهم  
سنينا كسني يوسف في  
أحدى الروايتين ومثله

قول الشاعر

دعاني من مجد فان سنينه  
لعين بنا شيئا وشيئنا  
مردا

(ص)

ونون مجموع وما به التعق  
فأقصر قول من بكسرة نطق  
ونون مائي والملاحق به \*  
بعكس ذاك استعملوه  
فأثبه

(ش) حتى نون الجمع وما  
أخفى بالفتح وقد تكرر  
شذوذا ومنه قوله

عرفنا جعفر أو بنى أبيه \*  
وأذكرنا زاعاف آخرين  
وما ذات يني الشعر اعني \*  
وقد جازوت حد الاربعين  
وليس كسرهما لغة خلافا  
لأن زعم ذلك وحق نون  
المثني والملاحق به الكسر  
وقعه لغة ومنه قوله

على أحوذ ين استقلت عشيبة \*

لما هي اللاحقة وتقيب وظهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسرتون الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف قولان وظهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع  
الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينا نا  
ومنخر بن أشبهنا ظيما نا  
وقد قيل أنه مصنوع فلا  
يحتج به (ص)

(وما بدأ ألف قد جعا  
يكسر في الجر وفي النصب  
معا)

(ش) لما فرغ من الكلام  
على الذي تنوب فيه  
الحروف عن الحركات

شرح في ذكر ما ناب فيه  
حركة عن حركة وهو

قبان أحدهما جمع  
المؤنث السالم نحو مسلمات

وقيدنا السالم احتراز عن  
جمع التكسير وهو مالم

يسلم فيه بناء الواحد نحو  
هنود وأشار المصنف إليه

بقوله

وما بدأ وألف قد جعنا

أي جمع بالالف والتاء

الذين نخرج نحو فقة

فان ألفه غير زائدة بل هي

منقلبة عن أصل وهو الياء

لان أصله فقيض نحو آيات

فان ناء أصلية والمراد منه

ما كانت الألف والتاء

سببا لدالته على الجمع

نحو هنود واحترز

بذلك عن نحو فقة

وآيات فان كل واحد منهما

جمع ملتبس بالقولته وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد  
منهما على الجمع ليس بالألف والتاء وانما هو

لانه تثنية أو حوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناسا قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي  
ارتفعت تلك القطاة وقوله فاعلى أي فامسافة رؤيتها المقدار المحو وتقيب عن البصر بعدها قيل وهذا من  
مواضع عود الضمير على متأخر لظهور تيقبه وهو الضمير المحو عنه بمسعر على حدهما أي الاحباتا الدنيارية  
ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله) أعراف منها الجيد بكسر الجيم العنق والعينان  
وارد على لغة من يلزم المثني الألف فضمه بمقدور عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر بن أن كان  
بفتحها أو بضادك والافتد على بين اللغتين كالفتح في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر  
بفتح الجيم وإخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلس وعصفور وطيمان اسم رجل على ما صوب به العين في التثنية  
ظني وهذا الذي أشبهنا منخر في الكبر أو الحسن أو شهابتس الرجل في العظم أو القبح الأقرب الأول  
(قوله) مصنوع صحح العين أنه عر في رجل من نسبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله) وما بدأ الخ اعلم  
أن هذه الحروف إذا قصرت وجب تنويعها عند الشاطي بناء على قصرها من الممدود كسرت ما يقدر  
أعراها على الألف المحذوفة للثنيين لان حذفها لا يضر بغيره فهي كالتاء بتجلى الحزمة المحذوفة القصير  
نم أن ترك التنوين للوصول بنية الوقت جزو الين غاري وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فثبت في التثنية  
الوضعي ولاتنون في أن يقال أن أوقمت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل وأعلى مفرد وردان  
الذي يكسر نصبها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بذلك (قوله) بكسر الخ  
الرفع لسخوله في قوله لما سبقا فرفع بضم ولم يكسره من الجرمه لبيان أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله)  
معا هي عند الناظم كجميعها فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند غالب وان خالوه تقتضيه دون  
جميعها فتكون هنا جازا في مطلق المصاحبة (قوله) على الذي تنوب فيه الحروف أي من الاسماء وسأتي  
الأفعال الخمسة (قوله) وقيدنا بالسالم الخ فيه أنه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات  
وركعات وغرفا لتحرر بكسرها بعد سكونه في المفرد يكون مذكرا كحجرات واصطبلات فعبارة  
المصنف أولى ويوجب بان جمع المؤنث السالم صار لقبال الكل ما جمع بالالف وتاء فاحتراز انما هو عن المكسر  
بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غير مؤنث ذي الألف  
مطلقا قصورة أو ممدودة وانظر هل يعم فيه كالتاء حتى إذا كان عالما ذكر كرجع أم لا وعلم مؤنث  
لا علامة فيه كزنب الاباح فدام عندهم بناء وصفهم مذكرا مالا يعقل كدمهمات ووصف مذكرا غير  
عاقول كاليام معدودات وجبال ورايات ونظمها الشاطي فقال

وقسه ذي التاء ونحو ذكري • ودرهم مصغر ومهرا

وزن وب وصف غير العاقل • وغير ذا مسلم للناقل

فيمقتصر فاعدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات ونبتات وشجالات وأمهات لانها أسماء جنوس مؤنثة  
بلاعلامه ونحو سحلات وحمامات من كل مذكرا لا يعقل ليس معشرا ولاصفو يستثنى من الأول امرأة  
وأمة وشاة وشقة وقلة بضم القاف وفتح الهم مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد  
وملة بالجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل بجمع شفهيات وأشقيات وأمة على أموات أو  
أميات ومن الثاني فعلاه وعلى مؤنثي أقل وقلان كسراء وسكري فلا يجمعان بالالف التاء كما يجمع  
مذكرهما بالواو والتنوين وكذا أفعلاء التي لا أقل له كجهازه ورفقاه عند غير المصنف (قوله) فان ناء أصلية  
أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفرد بخلاف نحو فاطمات فان ناء مفردة زائدة

بالصفة فاندفع هذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاؤا بيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأن سواد من يدين فالبا في قوله بتا متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان رفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة نحو جاني هنديات (٤٧) ورأيت هنديات ومررت

على بنيتها لثلاث ففتح حرف في الجمع للإيجاع علامتا نث وأما حذف ألفا ثا نث لثلاث لذهب صورتها بانقلابها وروا في نحو حيليات وبحراوات ولانها كالجزء من الكسمة والثاء في نية الانفعال فان قلت حينئذ يجر بنات وأخوات لان ما فردهما عوض عن أصل لازمة اذ أصل بنت وأخت بنوا نثو كذا كره ما حذف اللام وعوض عنها الثاء أجيب بأنهم كونها للعوض دالة على التثا نث خذفت في الجمع لذلك أنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وأما ترد اللام في بنات كأخوات حمل الكل على ذكره وهو أبناء واخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها مرة فكأن لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصفة) أي بصفة الكسرة فان وزنها فاعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جزواك وفيون نصبه بالفتحة مطافا وشام فيها خذفت لامه حتى سمعت لغتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولي يضم ففتح قلب الياء الفاء وحذفت لاجتماعهم مع الالف والثاء لمز يدين فوزنه فمات فاعتضه الوداني بأنه حينئذ يكون جمعا ملحقا به فالصولب ان وزنه فمات بزيادة الثاء فقط والفاء أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالمعية فان أولات الكسمة منمت الصرف لثا نث المعنوي أو بالفتح مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المنع مع المعية هاءا ثا نث لثاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب بالواو وتلحق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما

بكتابة اللات لامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على ذكره وهو أولو الماسر فتسبر (قوله والذي اسمها الخ) أي والذي قد جعل علمها كذا ومؤنث بهما ان كان جمعا وأذرعات في الاصل جمع أذرة جمع ذراع ثم جعلها على قرية بالشام وذ كرف هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث ببق اللات جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناءه ومذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وماذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة ذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والثاء في ذات عوض لامها كبت و بنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحث فان يجرى للمفعول كان يفتح الميم من جري الثلاثي وللقول كان يضمها من أجرى بل يجرى لان مصدره الميمي يوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وذوات فهو اسم جمع في المؤنث كالروفي المذكر الانان وألوانا بالعاقل (قوله ولا يخفى منه التنوين) أي لأنه لا فاقالة صراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع المعية والثا نث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد الثا نث كذا النصر بحر غيره وفيه انه على المذهب الثاني منها تقاب ثاؤه في الوقف هاءا كائن عليه فكسره في الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا لثا نث اللفظي (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أي صراعاة لاصله وينع التنوين نظر المعلنين لانه وان كان لفظا به لكنه يشبهه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لامري القيس من قصيدة أولها ألام صلبا أيها الليل البالي \* وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان أحدث عهد \* ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدئة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدت خمس سنين ونصف ومعنى تنويرها نظرت بقلبي إلى نراها ير يدان الشوق بخيل محبو به اليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يتررب حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها أحسن مضاف أي نظر أدنى دارها نظرا لعال أو أدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات ويروي قوله \* تنويرها من أذرعات وأهلها \* يتررب أدنى دارها نظرا لعال \* بكسر التاء مبنوثة كالذهب الاول وبكسرهما بالانوين كالذهب الثاني وفتحهما بالانوين كالذهب الثالث (ص)

ذو نظار حال يعني إن الأقرب إليه من دارها وهي حرب يحتاج لغير نظر عظيم لتسميتها بعدها عن أدركات فكيف يعلمها ويترجم اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن ترجم من العمالق وقدره والهي عن تسميتها بذلك لأنه من التثريب وهو الحرج نحو لا تتر بعبك وأما قوله تعالى بأهل يرب خشية عن التافئين (قوله وجوب بالفتح الخ) إما فعل أمر فيكون مثلاً لا تخولان أصله جرحاً كالتصر في شمة الرأى إلى الجرح خذفت الحزمة وتوأدغم فيكسر على أصل التخاص من السا كينين ويضم للاتباع ويفتح للخفض وكذا كل ما وارزته أو هو ماض مجهول فيالفتح لا تير ويؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه (قوله ما لم ينصف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لآل فهو من مجموع السلب لا أن أو بعد الثاني لنفي كل نحو ما لم يسموهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعد لا تقتضي الاتصال أي بردف بغيره فليس خشوا (قوله ويجز بالفتح) أي ولو مقدره على المختار كومي وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابته عن ثقيل وذلك لأنه ما نقل شبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسر لان التنوين علامة الاخفاء والساكن والكسر يؤاخي في الاختصاص بالاسم فإذا نون للضرورة فليل يبقى فتحه لأنه ليس صرفاً بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنه ما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهرة كالنصف إنه باق على منع صرفه مطلقاً كما صرح به في شرح الكافية لأن الذي حكم عليه بالكسرة مع الإضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والإضافة فهو ممنوع عنه وقال المبرد والسيباني وغيرهما واختاره في التكتيم مصروف مطلقاً لأنه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله وهذا ما بيني على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معاً فلا يمنع منه إلا يمنع كل أو التنوين فقط لكنهم لم يظهر للإضافة أو ال وقيل إن زالت منه علة فخصر نحو باجركم لزوال علة مع الإضافة أو ال وإن بقيت العلة ان فلا نحو باجسكركم واختاره الناطق في نكتته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون أنه التحقيق (قوله أو دخلت عليه ال) أي معرفة كانت كاتفي أو قبل التفضيل نحو الأفضل أو في الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالعواذل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقاءه بغير ياء العلة أي ما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف إلى يفعلان لقصد لفظه وجره قدر على النون للحكاية وتدعين وتسألون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة قضاؤه بخالفه منه به من أن الأعراب لفظي لأن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أي أن حذف التسمك النون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافي أن الحذف بمعنى الآخر ونفس الجزم الاصطلاحي وقدر أن جعل الحركات علامة يجزى على التدخين فلا تنقل (قوله كام تكوني) خبر محذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ ونور به نصب بأن مضمر فوجوباً بعد لام الجود فهو في تأويل مصدر مجزوم باللام ومتعلقها محذوف خبر تكوني أي لم تكوني فإله أكرم مظلة بفتح اللام أي ظلم وكسر هاء غير مقيس وإن كثر لآن مغفل لأحدث فيباه الفتح إن كان مضارعاً مسكوراً كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فاقاييس الكسر كما بيني (قوله فهذه الأمثلة الخ) اعلم أنهم لم أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الأفعال وهو هذه الأمثلة ولا يمكن أعربها بحرف العلة الموجودة لتلاينها في الجازم وهي ضائر ولا لايتان بحرف علة آخر لا يلائم ساكتان معها فيفتح ثانياً فرفعوها بالنون لشدها بحرف العلة ولا اندغم فيها بحوم والوتيدل العلقى الوقف على نحو أن تخافتم خذفت للجزم كحرف العلة ولما جادوا النصب على الجري نظيرها من الاسماء لتأخيها في أعرب الفضلات جلاوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه في الفعل المعتل

ناب فيه حركة من حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه أنه يرفع بالضمة نحو جاء أحد ونصب بالفتحة نحو وأبى أحد ويجز بالفتحة أيضاً نحو مررت بأحد فذات الفتحه عن الكسرة هذا إذا لم ينصف أو يقع بعد الألف واللام فان أضيف جرح بالكسرة نحو مررت بأحدهم أو دخلت عليه ال نحو مررت بالأحد فانه يجز بالكسرة (ص)

واجعل نحو يفعلان النونا رفعاً وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه بهم تكوني تروى مظلمه (ش) لما فرغ من الكلام على ما يرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يرب من الأفعال بالنيابة وذلك الأمثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضر بان أو ألتاء نحو تضر بان وأشار بقوله وتدعين إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضر بين وأشار بقوله وتسألونا إلى كل فعل اتصل به وأراد بالجمع نحو أنت تضر بون

سواء كان في أوله ألتاء كيشل أو الياء نحو لا تزدون يضر بون فهذه الأمثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويقفلون وتفعلون وتعملين

بجذفها فنأثت النون فيها  
عن الحركة التي هي الضمة نحو  
الزبدان فيعلان فيه لان  
فعل مضارع مرفوع  
وعلا مرفعه ثبوت النون  
وتنصب ونحو برفع النون  
الزبدان لم يرفعوا لان نون  
فعلامة الحزم جذف النون  
من يقوما وعلامة التنصب  
سقوط النون من ينزها  
ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا  
وان تفعلوا فانقوا النار

(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما  
كالمصطفى والمراتي مكارما  
فالاول الاعراب فيه فغيرها  
جيه وهو الذي قد قصر  
والثان منقوص ونفسه

ظهر \*

ورفعه بنون كذا ايضا بجر  
(ش) نرفع في بيان اعراب  
المعتل من الاسماء والافعال  
فذكر ان ما كان مثل المصطفى  
والمراتي يسمي معتلا فاشتر  
بالمصطفى الى ما في آخره ألف  
لازمة قبلها اقصة مثل عصا  
ورسي وأشار بالمراتي الى  
ما في آخره ما يمسور ما قبلها  
نحو القاضي والمصطفى ثم  
أشار الى ان ما في آخره ألف  
مقتوح ما قبلها يقدريه  
جميع حركات الاعراب الرفع  
والنصب والجر وأنه يسمى  
المقتوص والمقتوص هو الاسم  
المعرب الذي آخره ألف  
لازمة يخرج بالاسم الفعل

لا مكان ظهور الفتحة أو قد يرفعها على حرف العلة ولو قسرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد  
الالف تشبها بالمتنى وقصت بعد آخرتها تشبها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قد علم  
وبما يرفع فيقال أي اعراب يفصل من السكته به وطأ رأى كنه تفصل بين السكته واعرابها (قوله ترفع  
بالنون الخ) أي تنصب بالجر وقيل اعرابها مقرر على لام الفعل وجذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره  
(قوله وتنصب ونحو فيهما) لا يثبتون في الألف يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه  
يقولن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع عند هذا النصب نحو وان  
تفعوا واولاه تفعون يواو ين جذفت الاولى وهي لام الفعل لادلال النون للنصب وقد جذفت النون بلا  
نائب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتداء مفعول نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفيكم ما وقد فرئ  
تأمر بنى بفك النونين وادغما هما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبذلك جاء عند ذلك  
تكدس والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا واولاؤه واحسن تحابرا أي لا تدخلون ولا تؤمنون  
وأصل تحابروا تهابروا أفاد التصرح ومقتضاه جواز ذلك في السكته لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه  
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل على الثاني وجذف نظيره من الاول وقيل الاصل  
ان ثبت انكم لم تفعلوا فحقى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك لعدم على حدان كان في نفسه  
فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لبقه على وقت الحماكة وقيل لم عملات في الفعل وهي معه في عمل  
جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فارتكبا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله  
وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول والمصطفى منها ومن الاسماء بيان لها في وجال منها  
وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قد علم جعل بيانا محذوف  
كشيء واقتضاه وجعل المتأخر بدلا منه ففي هذا يكون المفعول الأول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول  
بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أولا وآخر أو وسطا ولكل  
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرقي على حذف مضاف أي درج مسكر أو تغيير محمول على الفاعل  
جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخبر (قوله جيه) أنا كيد للضمير في قدرا ونائب فاعله والضمير فيه  
أونا كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول لؤ كيد لا جنبي على حد ولا يحزن ورضي بما  
آتينت كاهن لكن الفصل في الآية معمول العامل المؤكد لاله وكذا نفسه ويصح جوه تأ كيد للضمير  
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصر وهو الخس لحبسه  
عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بهوتن (قوله بنوي) فيه  
مع قدر تفان فلهمناش واحد المشهور وقيل النوى مخصوص بالياء وبالألف الأصلية والمقدر بالالف  
للتقلبة نكت (قوله كذا ايضا بجر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة  
لصدر محذوف أي بجر جرم مثل ذاتي كونه مني بالاهي انه ظرف للعوقد بجر (قوله جميع حركات الاعراب)  
مخصوص بغير الكسرة فيبالا بنصرف فانه تقديريه الفتحة كالمز وهذا التقدير للتقدير لان الألف البنية  
لاستطاعتها وجر جميع النفس يتعذر بجر كذا الا قبلها همزة (قوله آخره ألف) أي لبنه لاهمة كاخلا  
(قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالقصر والنون ولا يرد أن نحو القرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب  
ببدال همزة أفجابجر عليه حكم القصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا  
نقول ببدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف بالقبصو قيلسا وكذا يقال في الياء  
(قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من اللطو وهور  
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج بيا المتى والجمع والاسماء والجمعة

وهو المنقوص نحو الغاضى كحسيائى وبلازمة المثنى حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم ان تقبل الياء في الجبر والنصب نحو الزيد بن وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرى والمعرّب عن المبنى نحو التذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو طوى ورمى فلهاء مثل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة واصله بالفتحة وجوه بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت الغاضى قال الله تعالى يا قومنا اجبوا داعى الله ويقدّر فيه الرفع والجبر كقوله ما على الياء نحو (٥٠) جاء الغاضى ومسررت بالغاضى فعلازمة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله) يظهر فيه النصب أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جزأين كالتضاميين كزيت معدى كرب وزيت قالى فلامهم موضع فتسكن الياء بالأخلاف استمعها بالحكمها حالة البناء أو منع الصرف كإلى الجمع وفى الروض الألف تقول تفرقوا بأدى سبابسكون الياء وهو حال لجهلها كالاسم الواحد اه نسكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولأولان راس بالجماعة داره \* ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا فسكن ياء واش وحذفها للتثنية فى المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حل النصب على الرفع والجبر والاصح جواره فى السبعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تعلمون أهاليكم يسكون الياء وألف بعداها اه صبان (قوله) ويقدّر فيه الرفع والجبر أى انقلبه ما على الياء وقطعه واضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جاني \* ولكن أقصى مدة للعمر عاجل وكقول جرير

فيوما يوفين الهوى غير ماضى \* ويوما ترى منهم غولا تقولا

(قوله) أى فعل الخ أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان مخدوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسرا بفعل بعده كائس عليه ابن هشام فى شرح بانيات سعد آخرهم كان ومنه صفته وألف خبرها وقص عليه بالسكون على لغز ربيعة فى المنصوب ولا يتناهى رسم أو وأو بالألف لا يسكن جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأؤخرته والى الخ فأولها عطف الجلة على جلة كان تخامها أو واسمها ضمير الشأن وجلة آخرته أى خبرها مفسرته كإلى الاسمى أى فهى فى محل نصب وقولهم لا محل للجلة المفسرة أى لغز ضمير الشأن ومصرع ذلك الجرى على أن كان الثانية ناقصة حيث جعل الجلة خبرها وقيل انها تامة لان الجلة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الثانية ثلاثة أقوال حكاهما فى النسك وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحدنوا نسخة وعلى الاخير ين فعمل محل الجلة رفع كقصرها الفاعل ولا محل لمجرى (قوله) مفتلا الاول جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحالامن ضميره لان القصدي لم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به وأضمن عرف معنى سمي وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولهذه على تقدير قد فتأمل (قوله) لالاف منصوب محذوف بفسره ان لازم له كقصدا وليس على حذو بداضر بتأخا ولا يقدر ان الالف لا تنوى (قوله) ثلاثين أى أحرف العلة مفعول أحذف ومفعول جاز ما محذوف أى الأفعال أو ثلاثين أى الأفعال فهو مفعول جاز ما ومفعول أحذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله) تعض أى تؤدحكا أى تحكوماه أو تعض معنى تحكم وحكما مصدرين لنوعه (قوله) الى أن النصب يظهر الخ وقد يقدر للضرورة كقوله

الجبر كسرة مقدرة على الياء وعلى ما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنا وجد ذلك فيه محو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الى الاسم الستة فى حال الرفع نحو جاء أوبه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ماسمى به من الفعل نحو يدع ويغزو والثاني ما كان أجمعا نحو سمندور وقندور

(ص)

(رأى) فعل آخرته ألف \* أو واو ياء مفتلا (ع) أشار الى أن المعلن من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرى وألف قبلها فتحة نحو يتخذى (ص)

(فالانسان) يوفيه غير الجزم \* وأبد نصب ما كيدعو يرى والرفع فهما انوارا وحذف جازما \* ثلاثين تقض حكما لازما (ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

المعلن فقد كان الالف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يتخذى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف ولن يتخذى فيخشى منصوب وعلامة نصب فتحة مقدرة على الالف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو ياء نحو لن يدعو ولن يرى وأشار بقوله والرفع فهما التوالى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرى فعلازمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله وأحذف جازما ثلاثين

فما سودتني عامر عن ورواة \* أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب  
وقوله ما أقدر الله أن يبدني على شطط \* من دار الحزن عن داره وصل  
وما تنجيبه والشحط والبعد والحزن ووصل وموضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في النقوص (قوله)  
الى أن الثلاث (الخ) أي إذا كانت أصلية أم المبدلة من الهمز كيقراو يقرى ويروض ولا تخفف ان قدر الابدال  
بعد الجزم وهو القياس لاختلاف الجازم مقتضاه بتسكين الهمزة فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا  
يخفف أيضا في الأكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر  
(قوله) تخفف في الجزم أي أضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يحد غير هالسكن التحقيق منه  
سبويه أنه انما يخفف الحركة المقدرة ويخفف الحرف عنده لانه فرق بين المجزوم وغيره واما بوبتها مع  
الجازم في نحو قوله

الى أن الثلاث وهي الألف  
والواو والياء تخفف في الجزم  
نحو لم يمش ولم يضر ولم يرم  
فعلامة الجزم حذف الألف  
والواو والياء وحاصل ما ذكره  
أن الرفع يقدر في الواو  
والألف والياء وان الجزم  
يظهر في الثلاثة بخسدها  
وان النصب يظهر في الواو  
والياء ويقدر في الألف  
(ص)  
(النكرة والمعرفة)

وتضعف معنى شخمة عشمية \* كان لم ترى قبلي اسيرا عينا

فضرورة لانها زوال السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ يجزم به سكون مقدر على الحرف  
حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل أنه جزم بخذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لفت لجزمه  
كذلك وشرح علم اقرأه فقبل انه من يتقى ويصير بالياء وجزم يصير وقيل الموجود اشباع والحرف  
الاصلي حذفه الجازم ويرد ان حروف الاشباع لا يكتب أومن موصولة وسكن يصير تخفيفا أو لانية الوقف  
وليس من ذلك منقولك فلا تنسى لانه في النسي أي فلت تنسى (تخفف) بقي ما تقدر فيه الحركات  
ماسكن للوقف أو لادغام كيصرب بكر وادود جالوت أو لتخفيف كتسكين بارتسك وبعلتين ورسلا  
ومكر السعي وبأمر كمر يشعرك والمصحح جواز نه لا لقراءه في السبع والتبع كالجسلة والمجسكى كالسمل  
المركب استنادا والمضاف لياء التشكك حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب  
وكالياء بدلها كغلاما ويقدر السكون فيما حركه لسا كنبين كام يكن الذين وما أدغم في آخره كام يشدوما  
حرك من القوافي كقوله

أغرك مني أن أحبيك قائل \* وأنتك همتا مرمى القلب بفعل

والظاهر أن هذا التقدير كماله لتعذر إيجاد التخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص  
التقدير بالحركات بل تقدر النون في الأفعال الخمسة عندئذ كيدها كاسر والحروف الثلاثة في الاسماء الستة  
اذا أولها ساكن كابي الريب وكذا أنف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كرجال القوم  
والمقيم الصلاة أما في جمع المكسور فيصير كان لساكن كياء المثنى ولا تخفف المسم ما يدل عليها لفتح ما قبلها  
أبدوا والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتخفيف وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء التشكك رفعا  
نحوا مسملى لذهب صورتها إذا أصله مسعودون في حذف النون واللام للاضافة وقابت الواو بالاجتماع  
مع الياء وأدغم فيها وكسرت الميم لتناسيها قال ابن الحاجب وتقديره للثقل لان الموجب لفتحها ياء فتحها مع  
ياء التشكك فرد عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الاولى فلا تفي انه لا تعذر نظر الاحال الراهنة كما فسروه في الفتى  
للتعذر من أصل الألف لا تعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا  
ليس مجرد الثقل كالحنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء  
الاصلية لا تقدر فجميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا المختار وقا لا في حيان ان  
اعرابه انطى لوجود ذات الواو وتغير صفته الالة تصرية لا يقتضى تقديره والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

امهات صدر لنكر وعرف المشدد ومصدر وان لا مخفف يقال فسكت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جهلا



اسمى جنس للأسم المنكر والمعرف لهما كقيل والآن هذا الصنف ولا يصح أن علميهما لمكوتهما  
 ترجلان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كساتر التراجيح لا الالهام الله كوران لان التقدير هذا باب  
 شرح النكرة كالنسخي وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب يدون  
 عكسه واسمها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ثاني القصد  
 بنحو صلة أو بعد قيل ووجودا كالآدمي اذا دل على انسانا وولودا ثم يوضع له العلم بنحوه وبردانه يطلق  
 عليه المعارف ايضا كقولهم وهذا القبي ولد المولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فوجوده حدث  
 لجوهر جسم فلان الحيوان فانسان فرجل فمالم ويقاس على ذلك ما شابهه فيكون كورمه اجرم وشي اصدق  
 الشيء بالمعروف وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكمال جاهل وضارب  
 مثلاما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر انهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه  
 وبعدها فالثانية في هذا البحث الا ان الميرين **(قوله نكرة)** مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم للجنس  
 في ضمن الافراد كقيل لعمم صلوحه مسوغا كما في الكلام وقابل آل خبر وذكرة لان المادامه قابل آل  
 والامم يقع على الذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلالا بالسكامة قيل آل واسكون النكرة صفة  
 لخبره من ذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها وبرداه من انها اسم جنس للمنكر  
 لوصف الان لان لاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشق بقي آل قابل آل الخ نرى لالنكرة والتعريف  
 ليس محمولا على المعارف الاموالاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميرانيون للتأنيك عليه قبل تصوره وانما هو  
 تفسيره على حلف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء يد أو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى  
 مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء بما يشوقه في تصوره بوجه ما ولو بالامم لا التصور  
 التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما  
 بالنسبة للمستمع العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الا على تقديره وهذا معنى ما قيل انه تصور ولو  
 سلم عدم جهله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مبتدأ وخبر  
 صورة لاحقيقة فتدبر وحمل الموألة ما يصح بلانأويل بالمشق وأوحف المضاف تكمل العلم على الفقه  
 وحمل الاشتقاق بخلافه تكمل العلم على الشافعي **(قوله مؤثرا)** حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم  
 فاعل يقتضي العمل في الحال **(قوله ما يقبل آل الخ)** اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتعريف وامم لا  
 ويجوز وبأقل من فاتها انكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول هود ومجوس  
 وضمبر الغائب العالمه لنكرة كجاء في رجس فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث  
 واقع موقع قالها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في  
 تراكيها الخاصة بعروضه وعن الثاني أن هود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جميعين لهودى ومجوس  
 كروم وروى وهم حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القسيتين فلا حينئذ بمنعان العرف للعلمية  
 والثالث المعنوي وأما الضمبر فعنه الرجل الله كور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر **(قوله)** وتأثر فيه  
 التعريف قيده لانه الماد من تأثير آل عند الاطلاق غير نحو العباس والحرث فان فيهما مؤثرة للمع  
 أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف **(قوله)** ومثال ما تقع منه ايضا ما تغفل في الابهام  
 كاحدوعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة واهلهم لم يسمع دخول آل عليها  
 فيكون نحو التغير والشبه مولودا وكذا أسماء الاستنهام والشرط تقع موقع ذات وزمان وأماكن وأما ضمن  
 الاستنهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع ايضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين  
 لان فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)  
 أو واقع موقع ما قد ذكرنا  
 (ش) النكرة ما يقبل آل  
 وتأثر فيه التعريف أيضا ويقع  
 موقع ما يقبل آل فمثلا ما  
 يقبل آل وتأثر فيه التعريف  
 رجل فتقول الرجل واحترز  
 بقوله وتأثر فيه التعريف  
 مما يقبل آل ولا تأثر فيه  
 التعريف كعباس علما  
 فانك تقول فيه العباس  
 فتدبر عليه آل لسكنها  
 وتأثر فيه التعريف لانه  
 معرفة قبل دخولها عليه  
 ومثال ما يقع موقع ما يقبل  
 آل ذواتي بمعنى صاحب نحو  
 جاءني ذومال أي صاحب  
 مال فتذكر ذومال لا تقبل  
 آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليهم ملحق عند الجمهور لإضافتهم بمعنى وتوهم ما يدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات  
لوقوع صه مثلاً موقع سكوناً أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر **(قوله)** وصاحب يقبل آل أي المعرفة لان  
المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة **(قوله)** وغيره معرفة أفرد  
الضمير لإرادة المذكور لان العطف بالواو لها تورية بمعنى الواو لالا حصد الدائر حتى تقتضي الأفراد  
وفي الأخبار قلب لان المعرفة هي المحدث عنها يبين خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالجد لما في التسهيل  
من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يعلم وقدر عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل  
أو مفسر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما  
وهو الأصح خلافاً لمن أثبت أنها لا يدخله تنوين ولا آل كمن وما **(قوله)** كهم وذى الخ لم يرتبها الضيق النظم  
وقدرتها في السكافية بقوله

فخصم أعرفها ثم العلم في فداشارة فوصلتم فداوأة فنادى عينا في فداضافة بهاتين  
وزك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد لذكرها في أبوابها وذكر كرسج فيها  
لا ينصرف ويقاس به أجمع وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة  
المقدرة والباقي بالقدرة لكن اختار في التسهيل ان تعريف المنادى بالوجهة والاقبال عليه لا بالآل  
فليس ما هنا في وأعلم ان الجلالة أعرف المعارف إجماعاً ثم الضمير على الأصح لالعلم والاشارة وأعرف ضمير  
المتكلم فالحاظ باب فالغيب السالم من الإهمان بتقديمه اسم واحد كأي التصريح بخلاف جاء به وعمر  
فأكرمته فهذا كأي أعلم وأدونه وأراد العلم الشخصي كأي التسهيل أما الجنسي فظاهر أنه دون الجميع وأما  
المضاف فيكما ضيف إليه عند المنصف مطلقاً وعنده الاكثر لا المضاف للضمير فكالم لأنه وصف به مكررت  
بأنه صوابك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله وأدونه ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الانسب  
لكونه العين الموصوف وتوضعه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للقرء والشلو بين وقال المنصف انه الصحيح  
نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما ضيف إليه مطلقاً  
لا كسبابة التهر يفهمه ولان نحو غلام زيد صادق بأي غلامه ففيه إهمام عن زيد **(قوله)** والذي مقتضاه  
انه يسمى معرفة حال افرادة عن الصلة وهو كذلك كقائلها بن هشام للزمه والله وعدم استعماله بدونها بخلاف  
المضاف دون المضاف إليه **(قوله)** فالتى الخ لمقاته ترتبها ذكر ارتبها تنوينا لكن قائلها ان يترجم للضمير  
كأخونه والقاه فصيحة كالإختي وما مفعول أول اسم والظرف صلها أي فوضع لذي غيبة الخ أي لمه و  
الكلبي بناء على قول السهيدان المضمرات ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كآيات وضعاً جزئيات  
استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا في واحد بخصوصه كزيد والمضى فموضوع الأفراد  
ذى غيبة بناء على قول البعض والسيدانها جزئيات وضعاً واستعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما  
يستعمل فيه لكن بواسطة اجتماعها بأمر كل ييم لآله الأفراد لتعبر أن محيط الواضع على أنه من البشر  
بجميعه أوق الوض فالتصنيف فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول  
مستوية وضعاً واستعمالاً فمضى كون بعضها أعرف من بعض كما صرحت لان تعريفها من أمر زائعي  
الوضع كالمخرج والحضور في الضمير والاشارة في اسم الاشارة والصفة في الموصول ولا شك أن بعض هذه  
أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبار الالاء بالوضع الآتري أن الحروف مثلاً وضعاً واستعمالاً وليست  
معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر **(قوله)** كانت جوه بالكاف لقصد لفظه وإيس من إنباء ضمير  
الرفع عن ضمير الجركانهم **(قوله)** بالضمير فعليل من الضمور وهو الهزال الفاعل حروفه غالباً أو من الضمير  
وهو الاخفاء لكثرة استناده ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

وصاحب يقبل آل نحو

الصاحب (ص)

وغيره معرفة كهم وذى

وهذا وبني والغلام والذي

(ش) أي غير النكرة

المعرفة وهي ستة أقسام

المضمر بهم واسم الاشارة

كذى والعلم كهنه والنحلي

بالالف واللام كلفلام

والموصول ككأذى وما

أضيف إلى واحد منها كبنى

وستتكم على هذه

الاقسام (ص)

فالتى غيبة أو حضور

كانت وهو ضمير

(ش) يشير إلى أن الضمير

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرًا أيضًا ويسميه الكوفيون كناية ويمكن أي كنى به عن الظاهر اختصاراً (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لئى غيبة الخ تخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذلك وأتخونوا أنت وإياه وضمبر الفصل عند البصريين فأنشأ أحرف لنفس الغيبة والخطاب لانهما وتخرج أيضاً في أفعال المضور به كجئت الساعة وتحويز يد فان المضور في ذلك ليس من الوضع بل من الترتان والمراد بالمضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التفسير لا مطلق حضور نخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يمتد وضما وانما لم يمتد كونها لا يشار بها إلى الحاضر وبإيقاع ما على الاسم الجامد تخرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعاب ما تقدم ذكره كراى مر جمع وهذه ليست كذلك وبه تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لانها لم تقدم ذكرها ولا صرح أنها وضمت اسمها العين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل من حقيقة وإعمال المضمر الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً ولواحد أو أقرب أى العدل المفهوم من اعدوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولو به لكل واحد أى المبت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالمحجب أى الشمس بقرينة ذكر العشي والالهة عن ذكر به أى صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه يد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة الأفعول مسائل جعلوا في حكم المتقدم لسكرات خاصة بها كالأجال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجزئ ورب المرفوع بضم أو بأول المتنازعين كاسقين في أبوابها والضمير المبديل مفسر كضربته بدا والله صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسر نحو ما هي الأحياء الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شئت وقيل ضمير هذين للقصّة وقيل من باب ضرب بتميز بدأ الجملة تقول وتحمل خبره وفي الطبع انه قد يرسم إلى نظار السابق نحو وما يعمر من معمر ولا يتقص من مجره أى عمر معمر آتو عندي درهم ونصفه أى نصف درهم آتو اه وجعله السامعي لنفس السابق مع حذف مضاف أى من مثل حمرة ومثل نصفه (قوله وذاتصال) اخبر مقدم عن ماله انتهى المرفة وعكسه لان القصدة تعرب المتصل بما ذكره منه مفعول (قوله مالا يبتدا) أى به حذف الجار فاقصص الضمير واستقر وليس محذوفاً لانه نائب الفاعل وللايجتزاف العائنا المجزئ بغير شرطه والمراد لا يبتدا به الخ مع بقاءه على حاله الأولى تخرج ضمير ضربتهم وضربهم بنهن فانه اذا ابتدى به صار مبتدأ بعد ان كان مفعولاً فالأول يد بقاء مفعولاً قليل ايها الضمير بلامها فتدبر (قوله الا) مفعول بلى لتصد لفظه واختيار انصب برفع الخافض أى في الاختيار والمراد ما من الا الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كافي شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لانهما ومجمله كانهما راعى الاعرف فقدم التكلم فالخطاب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجزئ كدائهم للضرورة فقبل التكلم والمجزئ باني ولا مخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسبيله (قوله المضمر) أى من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المتفصل لان معنى الضمير على الاختصار أو أصل قولان (قوله غالى عوض الخ) أى خبر مقدم وناسر مبتدأ مؤخر والاّه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياه وعوض ظرف يستغرق الاستقبال كابد الا نه مخفص بالنفي وهو معنى على الضم لقفاه عن الاضافة كقبيل وبعد وسد مع حيثئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعول عوض العائنين كأبد لا بد من وفي القاموس ما رأته عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما ينابى الخ) مالا الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدر بخلافه العائني لان اذا الشرطية مخصصة بالجل الفعلية وجلة ان لا يجاوز الخ مفعول ينابى وديار بمعنى أحد من الفاظ العموم الملازمة لاني أصله ديار لان من دار يدور والاّه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياك أى لا ينابى بعد

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير الخطاب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا (ص)

(رذواصل منه مالا يبتدا ولا يلى الاختياراً أبدا كالياء والكاف من اني أكرمك

والياء والاه من سليه ماله)

(ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل

فالمتصل هو الذي لا يبتدا

به كالسكاف من أكرمك

ونحوه ولا يقع بعد الا في

الاختيار فيلا تقول ما

أكرمك الاك وقد جاء

شاذ في الشعر كقوله

أعوز رب العرش من قنة

بغت

على في حوض الاده ناصر

وقوله

وما ينابى اذا ما كنت جارتنا

أن لا يجاوزنا الاك ديار

(ص)

وكل مضمر له البناء يجب \* ولفظ ماجر كالقافض مانصب (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تصح غرو لا تثنى ولا  
تجمع وإذا تقرر أنها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجرو والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحو أكرمك وشكرت بك وأنه وله فالكاف في  
أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجرو وهو  
نواله وأشار بقوله (ص) للرفع والنصب ويجز ناصح \* (٥٥) كاعرف بنا فلنا فلنا المتبع (ش) أي صالح  
لفظ نالرفع نحو فلنا فلنا والنصب

بجارية سواك أيها المحبوب إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علمنا أي وما علمنا بأشبعه مجاورة سواك  
وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الاعمى غير الاستثنائية فتسكون في محل نصب على الحال والكاف في  
محل جر بالإضافة لاستثنائية كقائه أو باب الحاشي والاصالة ممنوع بعد كل منهما كإني شرح الجامع (قوله)  
وكل مضمر (الح) لما كان تقسيمه الآتي بحسب مواقع الاعراب بهم إصراهما دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم  
أن الجرو وغيره لم يحافظ وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضوح لأنه لا يفيده هذه السكينة فأشار  
هنا إلى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله) كالقافض مانصب أي في الصورة  
ولو مع اختلاف الحركة كضربه وبه وأعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال إلى قوله وذو  
ارتفاع وانفصال فأشار إلى الجرو والوصف في هذا الشطر وكل منهما اتنا عسقسا كميثاني وإلى الرفع  
فبإبعده وإنما أخوه لأنه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المبر وهو عام للمفصل والمنفصل فربما توهم أن  
مابعد عام شاه دفعه ذلك بتقديم الجرو الذي لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله) في الجود هذا  
أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانياً الشبه الوضوح في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثاً الشبه الانقراض لاقتدار  
دلالتها إلى المرجع أو الخطاب مثلاً رابعها الاستعانة بها عن الاعراب باختلاف صيغها باختلاف المعاني  
كالخرف اه وقال إن غازی للشبه المعنوي لتضمنها معنى التسكيم والخطاب والغيبة وهي من معاني  
الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواو في إياي وإياك وإياه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة  
كلها اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله) ولا تثنى (الح) وأما نحو همادهم ونحو فوضعت كذلك ابتداء  
(قوله) للرفع (الح) متعلق بصلح الواقع خبراً عن نارهو بفتح اللام أفصح من ضمها السكن الفتح هاتمتين  
لثلاثين عيب السناد (قوله) كاعرف بنا ضمني معنى أشعر فعداه بالياء أوهو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله)  
لا يشبهان نال (الح) هنا ظاهر فمأشمل بلفظ لا نحو أعجبتني كوني مسافراً إلى أي فإن الباء في الجميع ضمير  
متصل بمعنى واحد ومحلها نصب في الأول ورفع في الثاني بالكون وجو في الثالث والجواب أن رفها عارض  
من كون المضاف بطلب مرفوعاً كالقافض ومحلها الأصلي بالنسبة للمضاف وهو الجرو فقط وأما ما فتركة بالإضافة  
(قوله) وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله للرفع والنصب وجو إلى  
جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع  
نالتقدم إلى بعض أقسام البارز المرفوع وبقي الثاني في حوضه بتضريح نال (الح) وباء المحاطة في قصر بين  
ثم ذكر كونه مستتر في كمال ضماير الرفع المتمثلة عشرة كاستعرفها (قوله) من ضماير الرفع أي مع الأفعال  
أما في حوضه بان وضار بن غرقان والفعل مستتر (قوله) وليس بجيد ولو قال للماغاب وضوطب لكفاه  
لكن أعجب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كقائه أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب  
الاعراب لا الغائب وغيره (قوله) ومن ضمير الرفع أقاد بتقديم الخبر اختصاص المستر بالرفع لأنه عمدة  
فلا بد منه لفظاً وتقديره وأما غيره ففضله لا داعي إلى تقديره إذا عديم من اللفظ إلا ربط الخبر ونحوه وذلك  
بأدرو صنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لأن كلامه الآن فيه وهو الأصح لأن المنفصل كائناً

نحو فلنا فلنا والنصب  
نحو فلنا فلنا والنصب  
وما يستعمل للرفع  
والنصب والجرو الباء  
الرفع اضربي وشال  
النصب أكرمني وشال  
الجرو صربي ويستعمل في  
الثلاثة أيضاً فمثل الرفع  
هم قائمون ومثال النصب  
أكرمهم ومثال الجرو لم  
وأعلم بذلك المصنف الباء  
وهم لانها لا يشبهان نا  
من كل وجه لأن ناسكون  
للارفع والنصب والجرو  
والمعنى واحد وهي ضمير  
متصل في الأحوال الثلاثة  
بختلاف الباء فانها وإن  
استعملت للرفع والنصب  
والجرو كانت ضمير متصلاً  
في الأحوال الثلاثة لم  
تصنع بمعنى واحد في  
الأحوال الثلاثة لانها في  
حالة الرفع للمحاطة وفي  
حالة النصب والجرو للتكلم  
وكذلك هم لانها وإن  
كانت بمعنى واحد في  
الأحوال الثلاثة فابست  
ممثلنا لانها في حالة الرفع  
ضمير متفصل وفي حالتها

النصب والجرو ضمير متصل (ص) وألف والواو والتون لما \* غاب وغيره كقافض ما علمنا (ش) الألف والواو والتون من ضماير الرفع  
المعملة وتسكون للغائب والمحاطة فمثل الغائب إلى بدان قاموا والهندات فن ومثال المحاطة عملها وأعمالها وعلمها ويدخل  
نحو قول المصنف وغيره المحاطة والتكلم وإين مجيد لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً بل إنما تكون للغائب والمحاطة كما مثلنا (ص)  
(ومن ضمير الرفع ما يستمر \* كقافض

أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستمرار وجائز والمراد بواجب الاستمرار ما يجعل عمله الظاهر ويجازي الاستمرار ما يجعل عمله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستمرار ضمير باربعة \* الاول فعل الامر الواحد المخاطب كفاعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز بارز لانه لا يجعل عمله الظاهر فلا تقول افعل زيد فاعلم افعل زيد فاعلم افعل أنت فانت تأ كيد للضمير المستتر في افعل وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لو واحدة أو اثنين أو جماعة وزا ضمير

نحو اضرب واضربا  
واضربوا واضربن \* الثاني  
الفعل المضارع الذي في أوله  
الهمزة نحو أوافق التقدير  
أما فان قلت أوافق انا كان  
انانا كيدا للضمير المستتر  
\* الثالث الفعل المضارع  
الذي في أوله النون نحو  
نغبط أنت نحن الرابع الفعل  
المضارع الذي في أوله التاء  
نخطب الواحد نحو تشكر  
أنت فان كان الخطاب  
لو واحدة أو اثنين أو جماعة  
برز الضمير نحو أنت تفعلين  
وأنت تفعلان وأنت تفعلون  
وأنت تفعلن فاعلم ان  
نغبط فعله فاعلم ان  
المصنف من المواضع التي  
يجب فيها استمرار الضمير  
ومثال جائز الاستمرار زيد  
يقوم التقدير هو وهذا  
الضمير جائز الاستمرار لانه  
يجعل عمله الظاهر فتقول  
زيد يقوم أبوه وكذا كل  
فعل اسند الى غائب أو غائبة  
نحو هندسة تقوم وما كان  
بمناد محووز بدقائم أي هو  
(ص)  
وذو رافع وانفصال أنا هو  
طأنت والرفع لا تشبه

الذي ابتدأ به ولا يلي الا بال لا ينطبق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض  
الافعال الحقيقية اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط يا غائبين المبيعة بمنه (قوله  
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالوجه فيشمل المحذوف في نحو الذي  
ضربت لا يمكن النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستبرئ له المنفصل في قولهم  
تقدير ما أنت مثالا للترتيب كما في خبر الفروق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من  
المحذوف لانه لا بد عليه اللفظ والعقل بالفرقة فهو كالوجود وذلك ان خصص البعد ما المحذوف فلا بد له من  
الفرقة (قوله ما يجعل عمله الظاهر) أي بان يمكن تسط عليه على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كذا بدقائم  
يصح فيه قائم أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالبارز محووزا اذ لا يقال قائم هو على الفاعلية  
لأن المستتر مطلقا لا ينطبق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فتسببه هذا جائزا ومقابلها واجبا مجزوما اصطلاح  
لا مشاحة فيه فاندفع ما لموضع هذا أقاده سم (قوله الواحد) سيد رحمة ربه والمحطاب ابيان الواقع  
ولم يذكر كنهى الواحد لدخوله في المبدوء بآتاه (قوله لا يجوز بارز) الاول واجب الاستمرار كما قال في مقابله  
الآتي كما يعلم مما سم (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيدي جعله لاء وثمة الغائبة  
نحو هندسة تشكر ليسكون المتن مثلا للمستتر جوازا أيضا وحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) يبقى  
ما يجب استمراره كافي التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستغناء أو التجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل  
أمر المنفرد كان أولا كتنال يازيد ويهندو يازيدان الخ أو المصدر النائب عن فعله في الامر نحو ف ضرب  
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يراد أن الأخير رفع الظاهر في مسألة السكول اجماعا في غيرها على لغة قليلة  
كاسياني لندور ذلك وأما رفع الصفة المجازية على من هي له في أثر الاستمرار قطعاً كما سيظهر في الشارح  
زيد بدقائم لانه يختلف الظاهر باطراد كذا بدقائم أبوه وعدم صحة بروزه لاضر كما علم مما سم خلافا لمن وهم فيه  
وكذا مرفوع نعم وبس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو مضارعا لافعل الاستغناء  
والنسيب فانهم لا غالب مع وجوب الاستمرار فيهما الجريان الثاني يجري المثل فلا يبرز ولا ينفوت جمل الاول  
على الثاني نول المشتبه (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات الخمسة سواء جرت على من هي له  
كما مثله ولا يخرج بالجملة ما غلبت عليها الاسمية كالاجورع والاباطع فلا ضمير فيها أصلا لدانها على مجرد  
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضي كجيات (قوله ذو رافع) أي محلا كما مر وهو مشبه  
مقدم عن أنارهو بسكون الواو لغة حكاه الفارسي الجرد للوزن مبتدأ وأنت عطفت عليه واخبر محذوف  
أي كذلك ولم نعطيهما على الألفراد خبره المتقدم فهذه الضامير لا تكون الا صلة الامر فوعة وأما  
روردها غير مرفوعة فانما هو بالنباية عن ضمير الجري نحو ما أنا كانت ولأنت كأننا لقبح اللفظ معه  
أو بالنصب نحو \* بالقي وهو متشابهة له \* للضرورة ويكثر نباتها في التوكيد كوأنتك أنت ومررت  
بك أنت كاسياني وأما نوافي نحو يا نفاش (قوله أنا لم تكلمك الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام  
في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ويجوز وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا  
ومنصوبا ولا يكون مجزوما وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو انما ضمير أو التمسكهم وحده ونحن لالتمسكهم المشارك أو العظم  
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة واتم للمخاطبين والمخاطبتين وأتم للمخاطباتين والمخاطبات والمخاطبات وهي الغائبة  
وهي الغائبتين أو الغائبتين وهم الغائبتين ومن الغائبات (ص)

(وذا تصاب في انفصال جعلنا \* اباى والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو التناثر اباى  
للتكتم وحده و اباى بالتكتم المشارك أو للمنام نفسه و اياك للمخاطب (٥٧)

أو للمخاطبين و اياكم  
للمخاطبين و اياك  
للمخاطبات و اياه للغائب  
و اياه للغائبة و اياهما  
للتائبين و الغائبين و اياهم  
للتائبين و اياهن للغائبات  
(ص)

(وفي اختيار اباى المنفصل  
اذ انانى ان يحى المتصل)

(ش) كل موضع أمكن  
أن يؤتى فيه بالضمير  
المتصل لا يجوز العبدول  
عنه الى المنفصل الا فيما  
سيذكره المصنف فلا  
تقول في أكرمته  
أكرمته اياك لانه يمكن  
الانبات بالمتصل فتقول  
أكرمته فان لم يكن  
الانبات بالمتصل فعين  
المنفصل نحو اياك أكرمته

وقد جاء الضمير في الشعر  
منفصلا مع امكان الانبات  
به متصلا بقول الشاعر  
بالبايع الوارث الاموات  
قسمت

ايام الارض في دهر  
الدهارير

(ص)

وصل أوافصل هاسلنيه  
وما  
أشبهه في كنهه اظف  
انتى

فيه وفي فروعها أن فقط والانسازمك لبيان الحركة والتام حرف خطاب ولواحقها التبيين المثني وغيره وان  
الهاء في همازهم وهن هي الضمير وحدها ولواحقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره  
والاواحق فن بنه على المرادهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هو وفي الغرض ان  
الواحدت من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب جموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون  
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكهما الضمير كأمير في البناء وخالف الكوفون في الجميع  
(قوله وذا تصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل  
واباى بمفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفريق والصحيح ان الضمير ايا فقط ولواحقها حروف تبيين  
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذا تصاب  
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع ذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وبخص الجز بالمتصل كما  
علمته وكل من هذه الخمسة التناثر قسمها لانه اما المفرد المذكور والمؤنث واثنا عشر والجمع المذكور والاناث  
وعلى كل ما مخاطب أو غائب ثم التكتم وحده ومع غيره فالجمله شتون ولا تخفك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع  
المتصل أو بفتح المضارع وهي اضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب  
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ما فيه في صورة المقدس وكذا لم تعد الواو والانثون النسوة مع المضارع  
للتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضرب مع تضربين وانما جعل الضمير في الامر على المضارع دون  
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله اباى المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا  
يعبدل عن المتصل الاحيث يتعدى المضارع كبيت الشارح أو لتقدمه على حاله كايك فبعد أو لخصره  
كلا بعيدا والاياه وقوله أنا البائد اياى النار وانما \* ينفع عن أحسابهم أنا أو مدلى  
أو لكون حاله مخلوفا كايك والشعر أو مدنى أو كانه عبيد انهم وأنت مولى كريم أو حرف في نحو ما هن  
أماهم أو فصل من حاله يتبعوه كخير جبرون الرسول و اياكم أو ولى والمصاحبة كقوله  
فاكيت لأنتك أحلو فصيده \* تكون و اياها بما مثلا بعدى

أو لرفعه بمصدره الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كإلى التصريح (قوله  
بالبايع الخ) متعلق بحلف في بيت قبله والاموات ما جردت بإضافة البايعة أو الوارث اليه وحذف نظيره من  
الأشعر على حد \* بين ذراعى وجبهة الاسد \* أو منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره  
من الاول لكونه فاعله وضمت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار يرأول الدهر  
في الزمن الماضي ولا واحد له لفظه ويقال دهر دهار يرأى شديد كيلة ليله ويرم أيوم وساعة  
بالشداد ولكن المناسب ههنا الاول وفي المصاحح دهر دهار يرأى شديد كيلة ليله ويرم أيوم وساعة  
سواء (قوله هاسلنيه) تنازعه الفعلان قبله فاعل فيه الثاني لا الاول كقيل والاضمير في الثاني لاسيما في  
الآن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتنقيا بالمفعول الظاهر وهذا  
كلا شئنا من قوله وفي اختيار الخ لا منقاض له كقيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على  
حذف مضاف وواقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سئلنيه فيوم اختصاص الحكم بالهاء والفعل  
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمو في واقعة على ضمير والهاء في شبهه عائدة هاسلنيه أى وكل ضمير  
أشبه هاسلنيه فهاى سى سواء كان عائده فعلا كما مثله أو اسما كالمعهم تأمل عليك ومعهايك اياه (قوله)

(٨ - خضرى - أول) كذا خاتمتها واتصلا \* اختار غيرى اختيار انفصالا  
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها الضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله هاسلنيه الى ما يتعدى  
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبراً في الأصل وهما  
ضميران نحو درهم  
سليته فيجوز لك فيه  
سليته الاتصال نحو سانيه  
والانفصال نحو ساني اياه  
وكذلك كل فعل أشبهه  
نحو الدرهم أعطيتك  
وأعطيتك اياه وظاهر  
كلام المصنف أنه يجوز في  
هذه المسئلة الاتصال  
والانفصال على السواء  
وهو ظاهر كلام أكثر  
النحو بين بظاهر كلام  
سيبويه ان الاتصال فيها  
واجب وان الانفصال  
مخصوص بالشعر وأشار  
بقوله في كنهه الخلف اتقى  
الى أنه اذا كان خبر كان  
وأخواتها ضميراً فإنه يجوز  
اتصاله وانفصاله واختلف  
في المختار منهما واختار  
المصنف الاتصال نحو كنهه  
واختار سيبويه الانفصال  
نحو كنهت اياه تقول الصديق  
كنهه وكنهت اياه وكذلك  
المختار عند المصنف الاتصال  
في نحو خلتني وهو كل قول  
تعدي الى غيره والثنائي  
منهما خبر في الأصل وهما  
ضميران ومذهب سيبويه  
ان المختار في هذا أيضاً  
الانفصال نحو خلتني اياه  
ومذهب سيبويه أرجح لانه  
هو الكثير في لسان العرب  
على ما حكاه سيبويه عنهم  
وهو المشافه لم قال الشاعر

ليس خبراً صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كالأل أو ناسخاً لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله  
في ثامك قليلاً الآية فان أرى الحليم في ناسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبراً في الأصل فالآية من باب  
سليته لاختلافه لأن النسخ المعتبر في خلتني للضميرين معاً فعبر الشارح أولى من التعبير بكون العامل  
ليس ناسخاً (قوله وهما ضميران) أي وألها أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما  
مع ضميرهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وتخرج بكونهما معاً ولين ما إذا رفع وألها فيجب الوصل مع الفعل  
ولو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك  
مفوقه نالاً لرفع جزمه الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول ضميراً فوجعاً مجزوراً كجبت من  
ضربك وضربني أياك اذ الباء فاعل المصدر مجزور بالإضافة أو ضميراً فوجعاً فقط ولا يكون المستترا كانا  
الضارب بك والضارب أياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف اليه والاعتين الوصل لان المجزور لا يكون  
الامتلاء اه صابن وكذلك يجب الوصل في أنضار به بلال التعيين بالإضافة فيه فان الوصل تعين الفصل  
كضارب اياه فتدبر فعمل أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لأنه انقصر عليه دون  
الاسم في ان موضوع المسئلة الضميران فلا بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك زيداً فالظاهر تعين  
الوصل على الأصل ولله أعلم (قوله على السواء) قد بحثت جميع الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح  
بمناقول الكافية \* سليته صل وقد فصل \* ومنه فسيكفيكم الله أن تتركبوا ان يسانكموها اذ  
يركيكم الله كما مر هذا في الفعل أماناً في الاسم فالانفصال أرجح لأضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه  
فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله \* ومنكم ما بشئ يستطاع \* وقوله

لئن كان حيك لي صادقاً \* لقد كان حيكك حقاً يقيناً

(قوله مخصوص بالشعر) برده حديث ان الله ملككم اباهم أي الأرقام ولو شاء الملكهم أي كراشاهد  
في الأولى فقط لوجب الفصل في الثانية لتقدم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بمفتح الكاف  
الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكاة ما بعده فتدبر (قوله اذا  
كان خبر كان ضميراً الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميراً وبدل عليه كلام ابن الناظم  
نحو الصديق كانه في ذلك عن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح  
الكافية وجزم أبو حيان بتمعين الفصل فيها وأن ليس وليه شاهد (قوله أنه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء  
أما فيه فيجب الفصل سكاؤ ليس اياه ولا يكون اياه كيجب مع الا وتنفارق هذه المسئلة ما قبلها بأن أول  
الضميرين من موقع جعل عمله الظاهر في قول والعامل ناسخاً طامعاً (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي  
لأنه الأصل ولكثرته نظماً ونثراً في الفصح كحديث ان يكته فان تسلط عليه الخ وكقول أبي الأسود لعبد  
دع الحمر يشربها الغواة فاني \* رأيت أبا غلاماً مغنياً يصفكها  
فان لا يكتنها أو تكتنه فانه \* أخوها غلته أمه بلبانها  
ومراده بأخبارها في نداء زيب ولعله يعني بقول بجله اذ لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعراً كقوله  
لئن كان اياه لقتلنا بعدنا \* عن العهد والانساق قد يتغير

وأبغى مثلاً في الاستثناء ومرثاه (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً طامعاً (قوله  
وهما ضميران) أي وألها أخص وضمير فوجعاً لفرق بين هذه وسليته الأنا ناسخاً وإذا كان أولها أخص  
فلا بد من تباينهما في كاهو ظاهر ولا يحتاج جعل الأخبار فيما من باب شعرى شعري الا في اتحاد رتبة  
كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وأما واصل وألها القر به  
من الفعل وان كان حق المبتدأ كذلك ووافقه في التسهيل على ما بظن مجزأ الخبر عنه بمضروب شبه

إذا قلت حدام فصدقها \* فان القول ما قلت حدام (ص) (وقدم الاخص في اتصال \* وقدم ماشئت في انفصال) (ش)  
ضمير المتكلم اخص من ضمير الخطاب وضمير الخطاب اخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما اخص من  
الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الاخص منهما فتقول اللهم أعطينكه (٥٩) وأعطيتني بتقديم الكاف والياء

الفعلية فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنيته فيحجزه الضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه بضمير بته فرجع إلى  
أصل الضمير من وصله بعامله (قوله إذا قلت الخ) حدام بالبناء على الكسر اسم امرأ أقيس له هي الزيام  
وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطي في قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله  
على غيره كاهومر والشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كأي الاشمو في دون غيرها  
وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان  
كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامراض  
بخلاف الابواب الثلاثة ونص سماعي أن جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه  
يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطينوك) أي ولا تحسبوك ولا تاركك بل يجب  
الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كتابه دوكتير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح  
(قوله أراهمي الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه  
شذوذ أن الوصل وترك الأولان حقهما أراهموني كراهموها (قوله كنت بالخير) من هذلمع ما قبله  
يلم جواز الامرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى  
وهو الآخر فيجب تقديمه على الآخر وضمير كان أو ظاهرا أو قسما غيره تبادر أنه الآخر فيحصل اللبس وأما  
عدم العلم بشي فاجال لا لبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلبية وخلتية لان من  
فيودهما كون أحد الضميرين اخص فلهما محترزه وكذا انقصر الاشمو في التحميل عليهما ومقتضى  
ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنيتك بضم التاء وكنيتك بفتحها ويكون الاخبار فيه  
على حد شعري شعري كسأيت في ورع بما يؤيد به ان امتناع الوصل فيهما حينئذ إما هو أو إلى المثلين مع إجماعهم  
كون الثاني نأ كيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإعراهموهما منه في الغيبة حديث ابن بكته  
الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسيما في أن كون الفاعل والمفعول  
ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من عن الاشمو أن تقديم الاخص  
واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتا مل به يحجر (قوله)  
وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله المتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب  
للمتكلم واحد أو مخاطب واحد أو لا يمكن الاتحاد بينهما في المتكلم الخطاب لا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ  
للمتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مبدلوا الضميرين كان الاخبار في خلتك إياك على حد  
شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير وضدهما كشكاه ونحوهم أحسن  
الناس وجوها وأفسر هوها سواه فباعد لها أن كاذم تقار بالخواطرها أو عطاهاها الآن الفصل  
حينئذ أو جود خاص من قريهما أذ ليس بينهما الا حروف واحد بخلاف ما مر وأما اشتراط الاختلاف لدفع  
توالي المثلين وإجماعهم التأكيد وبسبب الغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة إذا لم يرفع أولهما  
يلزمه تعدد مبدلوا وذلك لا يمكن في الخطاب أو المتكلم لانهما حينئذ لشئ واحد لا يقال علمتتان ولا  
ظننتكك (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال وله هو أشار إليه هنا بتفكير واصل أي يبيع

إذا جمع ضميران وكانا متصلين واتحد في الرتبة كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيني  
إياي وأعطيتك إياك وأعطيتني إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطينيني ولا أعطيتك ولا أعطيتهم نعم إن كانا غائبين واختلف  
لفظهما فقد يتصلان نحو لربنا أعطينهما واليه أشار بقوله



في الكافية مع اختلاف ما رخصت \* اياهم الارض الضرورة اقتضت \* وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها ما أشار بقوله ونحوه منتهى آخر (٦٠) البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قدضت

اياهم الارض في دهر الدهارين

وقد تقدم ذكر ذلك (ص) (وقبل بالنفس مع الفعل

النعم نون وقاية وليس قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم فحقته لزما نون

تسمى نون الوقاية رسدبت بذلك لانها تاتي بالفعل من

السكر وذلك نحو كرمي ويكرمني واكرمني وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا كقائل الشاعر

عسدت قوي كهدب اللبس

اذ ذهب القوم الكرام لبس

واختلف في فعل التهجيب هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرني الى عفوانه وما أفقرني الى

عفوانه عندهم لم يلزمها فيه والصحيح انها تلزم

(ص) (وليني فشا وليس ندر

ومع لعل عكس وجكن تحيرا

(٧) قوله عليه رجلا ليلته ليلته اسم الفعل من

المضارع واللام معافو شاذ لانه انما ينبوعن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الراء التي هي حرف غيبة كالنكاف في هالك حرف خطاب والفعل مستتر اه نه

الغيب فيه نونا لعل الصامن الوصول وكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميت أنه سهوا وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سوغوا في ضمنت \* اياهم الارض حقي ما نبت

(قوله وربما نبت) أي بهد قوله وفي اتحاد التربة (قوله وقبل بالنفس) أي المتكلم بقرينة وليس وليتي فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره مع

(قوله مع الفعل) متعاني بالزعم أو حال من بالنفس ومفهومه انها تلزم مع غير الفعل بل انما يجوز براجحة أو مسجوعة أو استواء كما بينه بقوله وليتي فشا لعل

أوتنع وهو ما عند ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اهم الفعل المتمدى أيضا كدرا كنى وعليكني وحكي الفراء كما كنى أي انتظري لكن صريح الرضى جوازها فقط كان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتعنيها

خفاء الاعراب لكن تركت للثلاثة فصل بين المتضامين وقد سقطت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم للبهود هل انهم صادفوني ولو حذفت اقليل

صادق بكسر القاف وشذبا ليه وقوله

وليس عيني وفي الناس مجتمع \* صديق اذا عاب على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم ردي بلانون وهما أي أخوف الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه مخدوف أي أخوف من الدجال لعلهم بصفته فلا ينجي عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

مستتر بالاضحى صرعى الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي تندغم فيها نون الرفع في الالف لانه الخسة أوثقت كتمانتي وتحاجوني وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح نون الرفع

لا يهذف تحذفه لغير ذلك ولا نهائية عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذا فمع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كندري ويذري وتخلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

فعل الندامي ماعداني فاني \* بكل الذي يهوى ندمي مولع

فان قدرت حر وفا سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانه تاتي الفعل) أي الصحيح وجعل عليه نحو دعي وري طردا للباب وقوله السكر أي الذي يتخلص مثله بالام وهو الذي يسبب ياء المتكلم لانه أخول جرفي

الاختصاص فصين عنه الفعل شبه أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كاذني قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيها كما ذني للتخصص من السكرين فلا حاجة لاصونه عنه فلا يرد تضا وقال الناطم لانه تاتي ليس ياء المتكلم

يباء المخاطبة وأمر الذكر بأمر المؤن في نحو كرمي واكرمي وجعل الماضي والمضارع على الامر ودخلت في غير الفعل اتقي تغير آخره (قوله وقجاء حذفها مع ليس) أي لشبهه بالحروف الالية في الجود والقياس

لزومها كساكن الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٧) عليه رجلا ليسني أي ليزجر رجلا غيري (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التنخية الرمل الكثير واذا طرف زمان لهددت أو

للفجأة والمعنى عسدت قوي كآرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأني ذعابهم سوى وامني ليس مستتر وجوب ياء اخبارها أي ليس الذاهب ايابه فيه شذوذا آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أفقرني) من فقر بالكسراى أفقر لا من أفقر لا من صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صبيغة التعجب اسم والاصح فاعليها تلتزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معافو شاذ لانه انما ينبوعن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الراء التي هي حرف غيبة كالنكاف في هالك حرف خطاب والفعل مستتر اه نه

في الباقيات واضطرار اخفقا \* متى وعني بعض من فتمسقا (ش) ذكر في هذين البيتين حكيمون الوقاية مع الحروف قد كررت  
وان نون الوقاية لاتحذف منها الاذورا كقولها كنية جابر اذ قال لي \* اصادفه واقتدج لى \* والكثير في اسان العرب  
ثبوتهما وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وامالعل قد كر (٦١)

الصرين (قوله الاذورا) ظاهره جواز اختيار اوهو احدث على الناظم والثاني قصره على الضرورة  
(قوله كنية جابر الخ) قبله \* متى من يزد اطلاق \* اشارة اذا اختلف العوالى كنية الخ كان مزيد  
وجابر تخمينا لقام زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخيل لاداءه بينهما فلما لقياه  
طعنا وهر ب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية الخنى (قوله والكثير ثبوتهما) أى لشبهها بالفعل معنى  
وعملها بالمعارض بخلاف فعل فان عملها الجرفى بعض الاحيان وتوالى الامثال في بعض لغاتها وهولم  
بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خبر في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهوتوالى الامثال  
فقط (قوله ويقل ثبوتهما) قال ابن الصائغ لكنه اكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى في مطلق القلة  
(قوله القديم) بتخفيف الدال آله لنت وأخط أى تحت والقبول الفلاف والايض السيف والماجد العظيم  
(قوله فتقول انى وانى) فثبوتهما لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان التثقل حصل بها وقيل حذف  
الاولى لسكونها والساكن اولى بالتخفيف وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغيير  
وكذا الخلاف في انا بالتشديد لكن يقل احد يمتد به نحو في الثالثة لانهما ضمير حمدة قاله الروداني اه  
صبا (قوله تزمهما) أى لتخفيف بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من فيس)  
يرى بالمرسوف على ارادة القليلة ومصرفه الارادة أيها (قوله وفي لدنى) متعاقب بقل خبر لدنى الثانية وفي  
قدنى متعاقب ببقي خبر الحذف ولا يصرف تقديم مسمول الخبر الفعلى على المبتدأ كجاء وتعليقه بالحذف يرد  
عليه اعمال المصدر وشرا وعلى بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقده وايضا في هذا الحذف فيها  
كادنى فبنى من الوفاء معنى باقى لامن النفى (قوله بالتخفيف) هي لتنافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت له  
بالسكون لضم الدال في الآية ولا بالاضم وهما لغتان فالن لان هذه يقال فيها لدنى لانون كما قاله سيبويه  
لان النون انما تحذف البناء على السكون لا غيره كما صرح كلام سيبويه بهذا لان الدنى تضاف  
للاضم بخلاف لمن منه (قوله أى حسى) تفسير اسكل من قدنى وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل  
وسيبويه خلافا للكوقيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كجانب في اسم الفاعل الذي هي  
بمعناه واحتجز به عن قد الحرفية كقد تقام فقط النظافية نحو ما فعلته فقط اذ لا يضافان الياء وعن قد فقط  
اسم فعل بمعنى كنى كالى المعنى او كفى كما استقر به الساماني لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون  
تزمها كالافعال كما صرح عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤها على السكون وقد كسر ان  
وقد يعرب بان كانى الروداني (قوله قدنى من نصراخ) تمامه \* ليس الامام بالشحيح المحدث \* والتخبيدين  
عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب اوهو واخوه مصعب ويروى بصيغة تالجع على اراد خبيب بن  
عبد الله ومن على رايه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقة فاحتمل كون الكسر  
على لغة اول اجل الروى والياء اشباع لا لتكامل مرجوح ومن الحذف ايضا ما في صحيح البخارى مرفوعا  
لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول فقط ويزوى بعضها الى بعض  
يروى بسكون الطاء وكسرهما بلاياو بها وقطى بالنون فقط بالتثنية والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلج  
عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما روي انه خلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى اعلم

(العل)

بلغت من لدنى عنرا ويقل حذفها كغرامة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير في قدسوق ثبوت النون نحو قدنى وقطنى  
ويقل الحذف نحو قدنى وقطى أى حسى وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله \* قدنى من نصر الخبيدين قدنى  
(ص) (العل)

علمه كجسمه وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق \*

وشندقم وشيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم

الذي يعين مسماه مطلقا

أى بلا قيد التشكيم أو

الخطاب أو الغيبة فالاسم

جنس يشمل النكرة

والعرفه ويعين مسماه

فصل أخرج النكرة وبلا

قيد أخرج بقية المعارف

كالمضمر فإنه يعين مسماه

بقيد التشكيم كأننا أو

الخطاب كانت أو الغيبة

كقوله مثل الشيخ بعلام

الاناسي وغيرها فيها على

ان مسميات الاعلام

للعقلاء وغيرهم من

المألوفات كجسمه اسم

رجل وخرنق اسم امرأة

من شعراء العرب وهى

أخت طرفة بن العبد

لامه وقرن اسم قبيلة

وعدن اسم مكان ولاحق

اسم فرس وشندقم اسم جل

وهيلة اسم شاة وواشق

اسم كب (ص)

(واما أنى وكنية وأقبا

وأثون ذان اسماء

صحيحة)

(ش) ينقسم العلم

الى ثلاثة أقسام الى اسم

وكسنية ولقب والمراد

بالاسم هنا ما ليس بكنية

وللقب كزيد وعمرو

وبالكسنية ما كان في أوله أب وأُم

بطريقة على الجبل كقوله تعالى وله الخوار المنشآت فى البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأت الهداية \* كأنه علم فى رأسه نار

وعلى الزاية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتى والظاهر ان النقل من الثالث لقوله انه علامة على مسماه

فصلص النكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسياني (قوله اسم الخ) خبره مقدم له لانه المحدث عنه

بالخرى فضلا عن العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير له وضمير على بعض الخبر على حمل معنى حبيبا فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أوالى المسمى وهو الظاهر في معنى الاسم الاختصاصية وطلقالحال من فاعل

يعين أوصفة لمصدر محذوف أى تعيناه مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر اللامجة والنون على المرأة الآتية منقول

من وله الأرب كآى قوله \* لينة المس كس الخرنق \* فلا ينصرف للعبية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما نعمة محكية فأصله وبلا حظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم

كلهم حيث ذكر سبعة أعلام وفتحهم بالسك (قوله يعين مسماه) أى يدل على تعينه لانه يحمله لان

المسمى لا يكون الامعينا والمراد ما لهم التبيين الخارجى والتسمى معا ككتاب علم الشخص أو الهوى فقط

كعلم الجنس لماسياني وبعض علم الشخص كعلم أمه له ذلك المتوهم وجوده هذا وكلمة القبيلة الموضوع

لجميع من وجدوا سويو جملان هذا المجموع لا يوجد الا ذهابا فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أى بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات موضعه بخلاف باقى المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماه لكن بواسطة قرينة أمامه نوبة

كالتشكيم وأبو به بالضمير والتوجه والاقبال للنادى أو لفظية كاصلة في الموصول وأل فى مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة فى غلامز بدأ وحسية وهى الاشارة بدعوى الاصبع فى اسم الاشارة فنعين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا بردان العلم المشترك يحتاج إقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع اما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أى كرجل وشمس فإنه موضوع

لكل كوكب تنارى وان المحصر فى الكوكب المخصوص فتعينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع

(قوله أو الغيبة) أى معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حيث ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أهميته ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والأوضح حذف المسميات ونفى نسخ العقلاء

بالدوى ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا فى العلم الشخصى أما الجسمى فانما يكون غالبا لغير المألوف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوف كآى المضاء للفرس وآبى البغفاء بفتح الهمزة وسكون

المجمعة ولفاء معدودا للاحق وهبان بن بيان بشد الياء فهما للانسان المجهول وهون من الاضداد لان

المجهول صعب خفى لاهين بن وفى المسك يقال ما أدرى أى هى بن فى هوى أى الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوا له عدم الشعور به كالأبوالفوكذا أبو البغفاء المنفر عنهم عنه أفاده المصريح (قوله أخت طرفة)

بفتح الهمزة والراء كآى الفاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء يسب أويس القرنى رضى الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح عين بلد ساحل اليمن (قوله فرس) أى لمعاوى رضى الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال للمجمعة وقيل بالهمزة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسمها الخ) أى فى العلم الحال كونه

اسم الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى الترتيب المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركب اضافة فى أوله

أبأجل لا نحو أبوزيد قائم سعى به لانه تركب اسناد أولان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب وأُم)

أى أب وابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم وأمة أو أخا وأختالة مسم (قوله ما يشعر بدمج الخ) أى باعتبار

منه وهى الأصل فان ذلك قد قصدت بها قاله السبكي فى التصريح عن الأهرى ان الاسم بقصد به الذات فقط

واللقب بقصد به الذات مع الوصف ولذا اعتار عندنا العظم والاهانة اه ومقتضاه ان اشارة مصدوق  
وضعه العلوي من جهة أن له مقبوما آخر يلاحظ نعال يلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات  
فلا يرد ان نحوز بداد الشهور بصفة كمال كان فيه اشعارها ويبدو كونه لقبانم اذا سمي به شخص آخر  
بعد ذلك الاشهار كان لقباً فاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كمال الزوداني ان الاسم ما وضع  
لذات ابتداء كانما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً بمتلا فهو الكنية اشعاراً لا وان لم يصدر مع  
كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعده فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان  
الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أبي بصير واللقب في مظهر الدين فعلى  
هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فريضة في  
تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب به انه لا كنيته  
أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون  
خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمائنا وقيل لافرق بين الثلاثة الابلحية فقط كافي  
الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر  
قول المحدثين وغيرهم في أم كلثوم اسمها كنيته ادون ما قبله لباينة الاسم والكنية عليها الآن يراد اسمها  
بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببتم أخذتها فيتم العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر  
والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يرغبون عن  
التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كفاف الناقة) لقب جعفر بن قريع أبو بطن من سبكان أبوه  
قسم ناقة بين نسائه فاداً ليا خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يفتضون من هذا  
اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الأنث والاذناب غيرهم \* ومن يسوي بأف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفي اه تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أى جلا على النعت لانه يشبهه  
بالاشعار بالصفة واللائق بهم ارادة مساهم الاول في نحو بطة وأنف الناقة وجل الباقي عليه ولما أخره عن  
الاسم وضعافكنا لفظا (قوله الاقلا) أى لم يشتر اللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الاجام كقوله تعالى  
الحا المسبح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقانون عيسى (قوله بأن ذالك السك) متعلق بأبلغ في قولها  
أبلغ هذا لا بأبلغ من يبلغها \* عنى حديثا وبعض القول تسكديب  
بان الخ قالته أشت عمرو في صفة له وأما

كل امرئ يبحل الدهر مكروب \* وكل من غالب الايام مغلوب

وذا معنى صاحب عمر ابد منه وبيطان شر بان اسم موضع خبران رجلة يعوى الخ حالاً وعكسه وشريان  
بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقدمه أيضاً قولاً ومن بن الصامت  
أنا بن من يقبأ عمرو وجدى \* أبوه مشعر ماء الصاء  
كان عمرو المدكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبس ما غيرة فلقب من يقيا  
(قوله فامع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فائق للمتن على عموم ولا  
ترتيب بين الاسم والكنية فن تقدمها أقسم بالله أو حفص عمر ومن تأخيره اقول حسان  
وما اهتز عرش الله من أجل هالك \* سمعنا به الاسعد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كائف  
الناقة وأشار بقوله وآخر  
ذا الخ الى أن اللقب اذا  
سحب الاسم وجب تأخيره  
كزيد أنف الناقة ولا يجوز  
تقديم اللقب على الاسم  
فلا تقول أنف الناقة زيد  
الاقلا ومنه قوله بان ذا  
السك عمر اخبرهم حساباً  
بيطان شريان يعوى حوله  
اللقب وظاهر كلام  
المصنف انه يجب تأخير  
اللقب اذا سحب سواء  
ويدخل تحت قوله سواء  
الاسم والكنية وهو انما  
يجب تأخيره مع الاسم  
فاما مع الكنية فانت

بالخيار بين ان تقدم الكنية على اللقب فنقول أبو عبد الله بن العابد بن أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله و يوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرون ذا ناسوا صاحبها \* وذال جعل آخر اذا سما صاحبها \* وهو أحسن منه سلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه لا يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم وقال \* وأخرون ذا ناسوا صاحبها (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخو اللقب اذا صاحب سوى الكنية وهو

الاسم فكانه قال وأخو اللقب اذا صاحب الاسم والله أعلم (ص) وان يكون مفردين فاضف حنا والا أتبع الذي يردف (ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما ان يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز وممرت بسعيد كرز وأجاز السكوفيسون الاتباع فنقول سعيد كرز وسعيد كرز أو سعيد كرز وفهم المصنف على ذلك في غيره هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع فتنبه الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب نحو ممرت بن بدأف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضرار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضرار فعل التقدير أعني أنف الناقة فيقطع مع الرفع الى النصب ومع النصب الى الرفع ومع الجور الى النصب أو الرفع نحو هذا بدأف الناقة ورأيت بدأف الناقة وممرت بن بدأف الناقة وأنف الناقة (ص) (ومنه منقول كفضل وأسد \* وذوار يحمل كسهاد وأودد \* وجلة وما بنزج ركبا \*

والاضاف

فتنبه الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب

نحو ممرت بن بدأف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضرار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضرار فعل التقدير أعني أنف الناقة فيقطع مع الرفع الى النصب ومع النصب الى الرفع ومع الجور الى النصب أو الرفع نحو هذا بدأف الناقة ورأيت بدأف الناقة وممرت بن بدأف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد \* وذوار يحمل كسهاد وأودد \* وجلة وما بنزج ركبا \*

والاضافي كل كثنين نزلت ثابتهما منزلة التنوين مما قبلها فان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العزب مركب غير هذا الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من سرفين كانما اُسُوف ونام كياز بدأ وسُوف وفعل كقَد قام لانها تحكي كالجلة وأما المركب التوضيبي كزبد القاتم فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أي المزج مبتدأ وبغيره متعلق بمحدث هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعرب جواب الشرط لا خبر صلوحه لمباشرة الاداء. والشرط وجوابه خبر **(قوله من سرجل)** من سرجل الخطبة والشمرا اذا ابتدأ هما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قولهم لرجل الشيء اذا فعله قائم على رجليه من غير ان يقعد ويترى اه **(قوله والى منقول)** منه العلم بالقلبة لان غلبته كالوضع الجذب بدخلاقه جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التثنية برفلها معنى سابق على العلمية وان لم يسل في نحو سداد وقيل كاهما سرجلة **(قوله مالم يسبق له استعمال)** أي لفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسداد أم لا كقصة فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولما دته قالوا لم يسبق من ذلك غيره أفاده المصريح ولما بدل الاستعمال بالوضع خرج ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفي شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أي قبل نوعها الحاضر فخرج اسما علم الشخص فانه منقول كقوله الشنوا في غيره لاختلاف النوع ودخل سداد لاسراة غير الاولى فانه سرجل لا تحاده **(قوله وأد)** نوزع في ارجاله بأنه منقول من جمع أدته وهي المرة من الود كدفر وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كأي أفتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عن سديدو بمن الود فيمنه بدل من واو وعنده غيره من الاد بفتح الهمزة وكسر هاء هو العظم فيمنه أصلية اه ولعل ارجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أي وز بد فانه مصدر زاد وز بد **(قوله أو من جلة)** أي فعلية أو اسمية كماثلة قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قالها النضاع على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كمثل أو ضمير بارز كاطر قالمفازة أو مستتر كقوله

نبتت أحوالى بنى يزبد \* بضم الدال فسكن هذه تحكي كقوله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كقوله يس عن السيد والباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كالأب نصر لالعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمير بشد الميم لفرس وبشر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيد فانوح صلوات الله عليه أو أمرا كصمت بكسر الميم، وزقوا الميم لمفازة لان ساسكها يقول لصاحبه أصمت من الفرع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لتأخير ورثه ادفا قول معادلة الاسماء ولتحمل هذه كيز بد لاجتماع منهما من الصرف كقوله أشلى سراقية بانت وابتها \* وحوش اصميت في اصلاهما أو د

بخرصمت بالقصة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كالأب ساقية في أصلاهما أو دأى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزبدان جو مقدر لضممة الحكاية فان أحتمل النقل من الجلة والفعل وحده كقوله \* وحدى يباحج قازن شمرا \* حمل على الثاني لان النقل من الجلة خلاف الأصل فلا يسار اليه الا بدليل كضم يزبد المار **(قوله بعليك)** بعل اسم ضم وبك رجل وعينه فزجا وجعل علم البلدة **(قوله وعدى كرب)** بكسر الدال شذوذ والقياس فتحها كرمي ومضى فاه المصريح هنا قال في باب النداء معنى وعدى كرب عداها الكرب أي تجاوز اه وقضيته انه اسم مفعول فعل اعلال مرضى فلا شذوذ لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور فانه الروادى ولا يصغر تخفيفا به وان كان القياس شذوها كرمى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب مالم يصرف)** أي على الجزء الثاني الما دل فيلزم

ذا ان يغيره ثم أعربا  
وشاع في الاعلام والاضا  
كعبد شمس وأني فحافه  
(ش) ينقسم العمل الى  
سرجل والى منقول فالسرجل  
هو مالم يسبق له استعمال  
قبل العلمية في غيرها كسداد  
وأد والمنقول مالم يسبق له  
استعمال في غير العلمية  
والنقل اما من صفة كحرف  
أو مصدر كفضل أو من اسم  
جنس كاسد وهذه تكون  
معربة أو من جلة كقام  
زيد يزبد قام وحكمها انها  
تحكي فتقول جاءني ز بد قام  
ورأيت ز بد قام وصرفت  
يز بد قام وهذه من الاعلام  
المركبة ومنها أيضا ما ركب  
تركيب مزج نحو بعليك  
ومعدى كرب وسيدو به  
وذكر المصنف ان المركب  
تركيب مزج ان ضم بغير  
وبد أعرب وقته وهو انه ان  
ضم بويه لا يعرب بل ينفي  
وهو كما ذكره فتقول جاءني  
بعليك ورأيت بعليك  
وصرفت بعليك فتعربه  
اعراب مالم يصرف ويجوز  
فيما مضى البتة

على الفتح فذول جاني، بعلبك ورأيت بعلبك ومهرت بعلبك ويجوز أضافان يعرب عن اسم متضاهين فيقول جاني حضر موت ورأيت  
حضر موت ومهرت بحضر موت وتقول فيا ختم به جاني سبيو به ورأيت سبيو به ومهرت بسبيو به فتنبه على الكسر وأجاز بعضهم  
اعرابه اسماء لانصرف نحو جاني (٦٦)

(77)

الفتح والسكون وكذا نحو سبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها  
بخمسة عشر بمجامع المزج في كل لأن موجب البناء أعاد يدي الثاني وهو فتمته معنى العطف كما مر وإذا  
سعى بالمرك العددي حتى نأوى على الأشهر كاسية كره للمصنف في باب فراده بالمزج هنا غير العددي  
(قوله أعراب متضافين) أي فيخفض الجوز أبداً ويجري على الصدر وجوه الأعراب الآن الفتحة  
كغيرها لا تظهر في عمومى كرب وإن كانت تظهر على الباء في غيرها مثلثة بالتراكيب (قوله فتنبه على  
الكسر) أي تعالج الجزئ الثاني لأنه نام صوت محيني اسمهم نأوى بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله  
أو فحافة) اسمه عثمان والهادي مقهى مثله رضى الله تعالى عنهما لا يعرف أو بعة متساوون كأنهم  
صحابه الأولى أو فحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وأنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله وروضوا) أي  
العرب لكونه ظهر على السهم والأفلا موضع هوانة تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمعي (قوله  
كل الأشخاص) صفة لهم لإحالة منه إنكسره ولفظاً غميزاً معني الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو أصب  
بنوع الخافض (قوله وهو ميم) فعل باض لأفعل تفضيل حذف همزة للضرورة لاقتضائه العموم في علم  
الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر الميم وسكون الواو وفتح القمية كشبة العقرب واسمها  
اضافة كعبد شمس زاني

(ص)

(ووضعوا البعض الاجناس

علم  
كلم الأشخاص لفظا وهو  
شم  
من ذلك أعرف لفظا لقرب  
وهكذا نغالة للشعاب  
ومنه بره لا يبر  
كذا نجار علم الفجرة  
(ش) العلم على قسدين  
علم شخص وعلم جنس  
فعلم الشخص له حكاية  
مضوية وهو أن يراد به واحد  
بعينه كمن يدأجر ويطلق  
وهو محسوس بمعنى الحال  
متأخرة عند مدحها جاني  
زيد ضاحكا ومنه من  
النصف مع سبب آخر غير  
الاهلية نحو هذا أحمد

وَمِنْ دُخُولِ الْإِنْفِ وَالْإِلَامِ عَلَيْهِ فَلَا تَقُولُ جَاءَ الْعَمْرُو وَعِلْمُ الْجِنْسِ كَلِمَ  
الشَّخْصِ فِي حِكْمَةِ اللَّفْظِ فَتَقُولُ هَذَا إِسَامَةُ يَقْبَلُ الْأَعْتَمَةَ مِنْ الصَّرْفِ وَتَقْنِي الْخَالَ بَعْدَهُ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِ الْإِنْفَ وَالْإِلَامَ فَلَا تَقُولُ هَذَا الْإِسَامَةُ  
وَحِكْمُ عِلْمِ الْجِنْسِ فِي الْمَعْنَى حِكْمُ الْفَرْقَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ لَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ فَكُلُّ أَهْلٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ إِسَامَةُ وَكُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أُمٌّ عَرَبٌ  
وَعَلَّ يَلْبِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعَالَى وَعِلْمُ الْجِنْسِ

شي واحد وهو ما وضع لفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من العامة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيث أنه ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بالفرق فتأمل **(قوله يكون للشخص)** في نسخ المعين وهي أوضح **(قوله للمنى)** منه كيسان للغدر وسبحان للتزييه وإسار لليسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيك عليه الصلاة والسلام

### ( اسم الإشارة )

هو ما وضع لمشار إليه أى حساباً بالصعب ونحوه فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التسمية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب والآن اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف بالقوة وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تسميه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فلا حسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور جزاء معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر **(قوله بهذا)** قدم المعلوم المحصر بالنسبة لما ذكره هنا ولا أخفاه لأنه مزمع مكسورة وذاته بها مبدؤها كذلك وذاته مضمعه مامع للمنى الشكل و يروى بالآخرين قوله

هذا والله الفتر خير دفتر في يد قديم ماجد مصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلالة التبعاء فخر جميعاً فصارت الهمزة قاطعاً لها كهي حرف النداء وقول أمر من أنوأي كأمري لعل اشارات المفرد خمسة **(قوله لفرد)** متعلقين بأمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى ما أنزلت إلى من خير فقير إن لم يضمن معنى سائل لأن الإشارة لا تعدى باللام كما يغيبه صنيع القاموس والفرد لما حقيقة وحسباً كهذا الجمع وذلك الفرقى ونحوه وان بين ذلك أى الله كور من الفارض والبكر وقديس عمل في الجمع كقول لبيد ولقد سمعت من الحياة طولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد

**(قوله مذكر)** أى ولو تزلزلت يلائح ففسار أى الشمس بازغة قال هذا في وقيل ذكره مراعاة للخبر الأولان لغة إبراهيم لا يفرق بين الذكر والمؤنث **(قوله بذى)** متعلق بالقصر تضمنينه معنى خصص والخصر اضافى أيضاً ماسياً **(قوله من نفس السكامة)** أى وهو ثلاثى الوضع لا كالموصولة خلافاً لبرافى أغلبية أحكام الثلاثى عليه كالحصية والتصغير وأصله في غير منون البناء حذف لامه اعتباراً بقلب عينه ألفاً لانهما حركة وقيل حذف العين لانها سكتة ورد بان الحذف بالأواصر أليق وحكاية سيبويه ما ماله ألفه تعين ان اصلها ياء اذا سبب لها سواها وان كان باب طويلاً كشم من باب حيت **(قوله زائدة)** أى فهو أحادى الوضع لان الالف والياء في ذان وذين للثنية ورد بان ألفه حذف لساكتين ولذا شد الدون عوضاً عنها على أن التحقيق أنها ليسا متينين حقيقة كما بينا **(قوله بذى الخ)** جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بدلالة الالف والياء وقاد الروداني أن أصل الجميع حذف الالف والياء في ذى وفى فى الياء هاء ذى ومنه وقص الباقى **(قوله وذات)** بالضم هي أغربها والاسم ذواتنا لثانث **(قوله لثنى)** أى صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداءً لذلك ولثنتا لثنتين اذ لا ثنى للمنى كما هو الظاهر بناؤه ما على الالف والياء مراعاة لصورة الثنية كيارجلان ولارجلين **(قوله وفى سواه)** أى فى حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لسا حوران فقدم تأويله **(قوله لثنى الذكر)** أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك رهنان كفى للمنى **(قوله مطلقاً)** أى مذكرة مطلقاً ولا وهو حال من جمع مع تنكيره وورد الحال من التنكرة قليلاً **(قوله والمولى)** جوء على عرف اللغويين والقراء أن المولى والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كأن تقدم  
ويكون للمنى كما مثل بقوله  
بوة لسيرة ولجار للنجرة  
(ص)

### ( اسم الإشارة )

بذل المفرد مذكرة أشهر بذى  
وذى تاعلى الاثنى اقصر  
(ش) إشارتى المفرد للمذكر  
بذل ومذهب البصر بين ان  
الالف من نفس السكامة  
ومذهب السكوة فين أنهما  
زائدة وإشار الى المؤنثة  
بذى وذى يسكون الهاء وفى  
وتأذ به كسر الهاء باختلاس  
وباشباع ونه يسكون الهاء  
وكسر هاء باختلاس واشباع  
وذات (ص)

(وذا) نان لثنى المرتفع •  
وفى سواه ذين تين اذ كرفع  
(ش) إشار لثنى المذكر  
فى حالة الرفع بذان وفى حالتى  
النصب والجر بذين والى  
المؤنثين تينان فى الرفع ودين  
فى الجر والنصب (ص)  
(و) بأولى أشهر مطلقاً •  
والمسند أولى لدى السعد



انطلقا بالكاف حرفا دون لام أو ع  
واللام ان قدمت هاء متعنه  
(ش) يشار الى الجمع مؤنثا  
كان أو مذكرا بأولى وهما  
قال المصنف اشرب لجمع مطلقا  
وهو مقتضى هذا انه يشار به  
الى القلاء وغيرهم وهو  
كذلك لكن الأكثر  
استعمالها في العاقل ومن  
ورودها في غيره قوله  
فهم المنازل بعد منزلة الأولى  
والعيش بعد أولئك الأيام  
وفها لغتان المد وهي لغة  
أهل الحجاز وهي الواردة في  
الترآن العزيز والقصر  
وهي لغة تميم وأشار بقوله  
ولدى البعد انطلقا بالكاف  
الى آخر البيت الى ان المشار  
اليها يرتبان القرب والبعد  
جميع ما تقدم يشار به الى  
القرب فاذا أريد الإشارة  
الى البعد أتى بالكاف  
وسد هاتين قول ذلك والكاف  
واللام نحو ذلك وهذه  
الكاف سوف خطاب فلا  
موضع لها من الاعراب  
وهذا الاختلاف فيه فان تقدم  
سوف التنبيه الذي هوها  
على اسم الإشارة أتيت  
بالكاف وحدها فتقول  
هذلك وعليه قول طرفة

العرب وتوئين المدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثيرا به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع  
الحزبة أوله وابدأها هاء مضمومة وكذا مفتوحة فلها وارسا كنه كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف  
المقبور وبها وكذا المدودة في أولكسك ويفرق بينهما بين الى الجارة بواو بين الحزبة واللام وبهذين  
مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء المدود أربعة  
وعشرين وهي بالنظر لشار اليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضمهما (قوله انطلقا)  
ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره متعنه وحذف جواب الشرط لانه لا خبر  
عليه على ما صرح في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تنفع لها وبها القصير مفعول قدمت وتكتب مفعولة  
منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو مفعول بالهاء الفعلية عليه  
لكنه ينسك ويضاف للتنبيه لينضج المراد به من إضافة الدال للدلول وبالقائه التنبيه باله لثلا يقتضى  
أن الدال عليه هو هاء باله ان قصد لفظها أو مسماها وهوها المفردة ان قدمه معها كما يقال بالجر مع أن  
العامل مسماها وهو ب تندير (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان  
عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) يقتض الميم للنفقة وكسرها على أصل التخصيص وضهها التبا باله والى على  
هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش العيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر  
لانه الواجب لوقف الادغام (قوله أتى بالكاف وحدها) لكنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في ونا  
وكذا ذى غلبت بخلاف غيرها كاتفل عن الجمع وغيره والظاهر منعها ايضاع ذاءه بالضم والكسر من  
اشارات الذكر (قوله أو الكاف واللام) لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء المدود بل المفرد  
مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها ايضافها لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وتجمع لا يدخلونها  
أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تسكر لتخلص في نحو ذلك وتلك وتلك وثلاثا بواوهم أنها لام الجر  
مع الضمير وقد بقي سكونها وبجذها ما قبلها من ياء أو أوائف كذلك بكسر التاء وفتحها (قوله سوف  
خطاب) أى لا ضمير ولا لأضيف اسم الإشارة اليها فلا يتصل الضمير بالاعماله ولو أضيف حذف النون  
من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لصاحبة الإشارة الخسمية وتصرف هذه الكاف بحسب  
المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد نفرد امام فتوحه في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر  
ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو  
هك كاه لا ضمير في اياك ايا كالح ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني بخبر رأيتك هذا الذي كرمتم على  
قالتا فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليس هي الفاعل والتاء سوف  
خلافًا لافراد لانها ليست من ضماير الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخير بهذا الترتيب  
الاعن حالة عجيبة فلا بد بعدد من استغناءهم عنها بما ظاهر كآرأت بضماد صانع أو مقدر كآلة أى لم كرمته  
وقوله ان اثنتي كلام آخر والمضروب بعد ما ينزع الخافض أى أخبرني عن زيد ومن الذي لان هذا من  
مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أى أخبرني خبر زيد كما اختاره السامعيون وقد يحذف نحو  
أرأيتكم ان أنا كذب الله الخ ولا عمل لجة الاستغناء لاتهماستغناء لبيان الحال كما صرح به الرضائي بناء  
على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انما تسليخ عن معنى الرؤية أصلًا طلب  
الاخبار (قوله فان تقسم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره  
أبو حيان وان منعه المصنف فهما كقوله

يا ما أميلج غز لا ناسد لنا \* من هؤلاء سكن الضال والسمر

وهو نصير هؤلاء الآن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتتمتع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

جمعها بدون فصل قليل فمحمتمل معه كافي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها نأذا وهو كثير وقد تعادها  
توكيدا نحوها أتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هالان ذى عطرة الاتكن نعت \* فان صاحبها مشارك النكد

والعندرة بالكسر المعنونة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير لام الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام  
في حاشية التسهيل وان وقع في دباحة المفتي حيث قال رهاً نالقم بما أمرته **(قوله)** بنى غبراء هي الارض  
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكرونني للفصل بالمفعول والطراف  
بكسر الميم ملة البيت من الادم وأراد بأهلها الاغنياء والبيت اطرفة بن العبدى معلقة **(قوله)** فلا تقول هذلك  
أى كراهة كثرة الزوائد **(قوله)** ثلاث مراتب يضعف عن اللام تمنع في المثني وأوله المدود فيها ذل على  
البعد حينئذ وتشديد النون والملاسلحان لو جودهما بدون الكاف أيضاً مع ان لغة تميم تركها مطلقاً  
واعلم ان المشار اليه امام فرد أومثني أو جمع مذكراً أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك  
يست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة ثمانية يتعسف من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه  
فيها لا تعدد لفظاً باعتبار المخاطب لعدم طوعها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف  
هذا الرجل وذى المرأة مثلاً رجل وبارجلان أو يتنعم من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام  
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكراً أو مؤنثا نحو ذان لك ذان لك مكانان لك نان لك كالخا تبنى صور الجواز  
ستة وستين وهي مرتبة المتوسط بتأهله أو ستة من القرب وأربع وعشرون في البعد وهذا العد باعتبار المفتي  
والايفشار بالجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذكراً أو مؤنثاً كذلك فباعتبار اللفظ  
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعسف منها عشرون ويتنعم  
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة اسكل مشار اليه تكررت الصور وهذا الايضاح يفنيك عن  
الجدول **(قوله)** داني المكان أى المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان  
هناك وهناك وهنالك التشديد قد يشار به بالزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أى في يوم تحشرهم

وقوله وإذا الامور تشابهت وتعاضمت \* فهناك يعترفون أى في المفرع

أى في وقت تشابه الامور وقوله \* حنت نوار ولات نحنت \* أى ولات في هذا الوقت حنتين فلات  
مهملات لتقديم الخطير وهو هنا على الابتداء وهو حنت المؤول بحنتين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير  
ولات الوقت وقت حنتين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المكان والزمان  
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الابهنة الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية اما من غير تلك  
الطبيعة فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذلك مكان طيب وذلك زمان الريح **(قوله)** وبه الكاف صلا أى  
مفروحة مفردة دائماً سم **(قوله)** أو بشم بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة  
كربت وهما السكت وقفا وقد جرى الوصل مجرأ لالكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان لظرفية أو  
شبهها وهو الجرح بمن أوالى كافي أن لا خصوص من كفاة الله السامني ولتا غلط من زعم ان شمة عول رأيت  
في قوله تعالى وإذا رأيت نحرأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أى وإذا وقعت رؤيتك ثم أى في  
ذلك المكان أو حنت مفعولة أى وإذا رأيت للموعد به ثم **(قوله)** ف بضم الفاء أمر من فاه بقوله إذا انطق  
**(قوله)** أو هنا بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد **(قوله)** وهنت بزيادة تاء ساكنة على  
هنا المفتوحة المشددة وحذفت الفاء لاساكنين وقد تسكرهاؤها تصرخ والله سبحانه وتعالى أعلم

**(الموصل)**

رأيت بنى غبراء لا يسكرونني  
\* ولا أهل هذلك الباراف  
المعد ولا يجوز الاتيان  
بالكاف واللام فلا تقول  
هذلك وظاهر كلام المصنف  
انه ليس لامشار اليه الا  
رتبان قرني وبعدى كا  
قرنزه والجهور على أن له  
ثلاث مراتب قسرى  
ووسلى وبعدى فبشارلى  
من فى القرني بماليس فيه  
كاف وللام كذا وذى  
والى من فى الوسطى بمافيه  
الكاف وحدها نحو ذاك  
والى من فى البعدى بمافيه  
كاف ولا نحو ذاك (ص)  
(ومنها) وهنما أشرأى \*  
داني المكان وبه الكاف

صلا

فى البعدأ وبم فاه وهنا \*  
أو هينالك انطقن أو هنا  
(ش) يشار الى المكان  
القرب بهنا ويقدمهاها  
التنبيه فيقال هينالك وشار  
الى البعيد على رأى المصنف  
بهناك وهنالك وهنما بفتح  
الطاء وكسرها مع تشديد  
النون وبم وهنت وعلى  
مذهب غيره هنا للمتوسط  
ومابعد البعيد (ص)  
**(الموصل)**

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذا لم يمتد له إلا بأصله **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والتي مبتدأ ثالثة خبر الأولى أي ومؤنثها أي الذي هو التي فالعطف محذوف والعروض عن المضاف إليه والتي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الأولى أي التي لها التي **(قوله لا تثبت)** يضم أوله مجزوم بلا نهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء لا تثبت أن وجوب إذا محذوف للدلالة على أنه عليه أو أيا مفعوله مقدم ولا يراد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن إذا مجرد الظرفية **(قوله بل مائيه)** أي الحرف الذي عليه الياء فاصلة جرت على غير صاحبها ولم يرز لمن اللبس وهذا تصریح بما علم فلفظ بل انتقال لا اضراب وكون ما مفعوله والحدوف بفسره أو له من باب الاشتغال أو جمع من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما ضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحه للمفعول من أشد الر باي أو يفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو يعكسه للمفعول من شدة يشده والتون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة الشرطية والرابطة على بنائه للفاعل محذوف أي تشددها والمفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال القراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كفتفت أعف ولا يضم الاسماء أو متعاضف كرددت أرد وددت أم لا إلا لأنه أحرف من المتهدى كسرت أيضا تدور وهي شدة يشده وعله إذا ساء ثانيا يعله ويعله ولم يحم الفيت بجزءه فان جاء مثل هذا علم أن سمعه فهو قليل والضم إليه وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذ وهو حجة به **اه** محاج **(قوله وتووض)** مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الخصر على حدثي جاء به أي ما قصد بذلك التشديد والتعويض عن ياء المقتدر خلافا لجمعه لئلا يكيد الفرق بين تشديد المعرب والمبني وإن حصل أصل الفرق بفتح الياء **(قوله إلى اسمي)** هو كذا في التسهيل ما انفقر أبدا إلى جملة ولونناو بلا كالتطرف والوصف إلى عائد من ضمير أو خلفه كسيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة بجملة فاعلم أن تشدد في الهمال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبق ما بعده بمصدر ولم يفتح لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمه السندوني فقال

وهاك حروفا بالمصادر أولت \* وذكري لها خاسم أصبح كروا

وهاهي أن بالفتح أن شديدا \* وزيد عليها كي غنمها وناولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضم كالتى خاضوا أي تكوهم قالوا بل فيه زائدة دخلت على الحرف تدورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائدته وموصوفة أي كالخوض الذي خاضوه وأصله الذين حذف تونه على لغة أو المراد كالفرق الذي خاضوا لجمع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا الخ)** لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته إلى الاستقبال ناسب عملها في محله فالمرسولة بالماضي وكذا بالماضي هي الناصبة للمضارع عند الجمول لا غيرها وإن كانت سائر النواصب لا تدخل على غير لانها لم توضع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت إليه بأن قم أولا فتعد إذا لا يدخل الأعلى الاسم فتقول بمصدر طلي أي كتبت إليه بالأمر بالقيام كافتد الزمخشري في قوله تعالى أنا أنزلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب وردة السامعي بأن كل موضع وقع فيه الأمر محتمل لكون أن فيه تفسيرا به بمعنى أي كذه الآنة وتخوفا وحينا إليه أن اصنع الفلك وإذا أوجبت إلى الحوار بين أن متواري وانطلق الملائم منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك إذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرا به أو زائدة كالتى أي كتبت إليه بقم دون حرفه وخلاها عن الجار لفظا ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالتى أي كتبت إليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل تظاهرا وإن كان في الواقع اسما لفعل لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي

الانثى التي

والبا إذا ما ثاب لا تثبت

بل مائيه أوله العلامة \*

والتون أن تشدد فلا ملامه

والتون من ذين وتين شديدا

\* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ش) ينقسم الموصول إلى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجت من أن

قام زيد ومضارع عجت

من أن يقوم زيد وأمر

نحو أشرت إليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وإن ليس

للإنسان الاماسي وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجهلهم فمضى

مخففة من التثنية

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيد قائم ومنه قوله تعالى أولم يكنه أن أنزلنا وأنزلنا الخفة كالنقطة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محنوقا واسم النقلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيد ومنها ما تكون ظرفية مصدرية نحو لا أعجبك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك مما

ضربت زيدا وتوصل بالماضي كامل والمضارع نحو لا أعجبك ما يقوم زيد وعجبك مما ضرب زيد ومنه مما نسوي يوم الحساب والجملة الاسمية نحو عجبك مما زيد قائم ولا أعجبك ما زيد قائم وهو فليس وأكرم وتوصل بالظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع النسبي لم نحو لا أعجبك ما لم تضرب زيدا ويقل وصلها أعني المصدرية الظرفية بالفعل المضارع الذي ليس بنسبي لم نحو لا أعجبك ما يقوم زيد ومنه أطوف ما أطوف ثم أرى إلى بيت قعيدته لكاع ومنها لو وتوصل بالماضي نحو وددت لو قام زيد والمضارع نحو وددت لو يقوم زيد فقول المصنف موصول الاسماء احترار من الموصول الحرفي وهو أن وأن كي وما رول وعلا منه صحة وقوع المصدر موفقه نحو وددت لو تقسم أي فيما لك وعجبك مما تنسبع

ومنها أن بالفتح والقصد بدو المناسب لما سر أن يقول تانها **(قوله)** وتوصل الخ أي وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها أن كان مشتقا بالكون أن كان جامدا أو ظرفا كلفني أنك زيد أو في الدار أي بلفني كونك زيد إلى آخره أو يقال في الجامد بلفني زيد بك لأن به النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفرسية أخاه الاستعاطي وكذا يقال في الخفة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره والجملة المصدرية يؤخذ ما بعده الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسميه وفي الثانية وكون أجلكم متوقع القرب فتأمل **(قوله كي)** أي المجرورة باللام لفظا وتقديرا **(قوله)** ظرفية الأولى زمانية ليشمل نحو كلما شاء لهم مشوا فيه أي كل وقت شاءه أذا الزمن المحفوض لا يسمى ظرفا **(قوله)** بالماضي والمضارع أي المتصرفين ولو قصر فأنقصا كدادم ويبدل وصلها بالجامد مثلا وعدا ويشتق الأمر **(قوله)** والجملة الاسمية أي إذا لم تضرب مصري نحو ما ن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف وصدته أي ما ثبت أن نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت **(قوله)** أطوف يشد الواو والتسكين كثيرا وطوف أي مدة تطوفه في ولعك كدادم فلام مؤنث أي لثمة أو وسخة ويقال لادن كركم كعمر **(قوله)** بالماضي والمضارع أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كقالة ابن هشام وأما نحو بودوا لو أنهم بادون في الأعراب فاشتهر أن تقديره لو ثبت أنهم الخ ويشتق اللام مني أنه بقدر لو أنهم بادون ثابت كما قد جمع بدلوا الشرطية في ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتسكون المصدرية وتوصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه والغالب أنها لاتقع إلا بعد فهم الفتي كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغطى المحقق **(قوله)** احترار الخ أي في بادئ الرأي والافتقار في بدخل أصلا أن الكلام في المعارف قد ذكر الاسماء لبيان الواقع **(قوله)** فالتدري يكتب وهو جمعه والتي بالهم واحدة كثيرة استعملها والذين واللاتين معنى بالذين على الأصل كل ماؤه لام حتى بالالف للفرق بينه وبين الجمع نصبا وجوا وحل الرفع عليهم ولم يعكس لسبب المتنى فاستحق الأصل والى الجميع زائدة لا معرفة لأن تعرب فيها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وشج عليها كالتدري خاضوا في قول ونون المتنى لبنى الحرف كقوله

أبني كليب ان عبي القدا قتلا الملوك فكسكا الاغلال **(قوله)** هما اللتان ولدت تميم لقيس غنم صميم والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمتنى اما بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو بحذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما التدري والتي فتعذف بالهمزة مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا ثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع ال ففيه ثلاث لغات **(قوله)** للفردي أي حقيقة أو حكما كالفرق **(قوله)** أسقطت الياء أي أء المفرد لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان يتعرب بكاء المفرد لكونها مع العلامة كالشحيان لأنها لاحظها في الحركه بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنائية حقيقة فلا يشترط في الأعراب المفرد كاقبل به والاصح اشتراطه وانها صيغتان وضعتا ابتداء لاثنتي حقيقة وحيدته فالظاهر بناؤها كالمفرد لأن التثنية التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهوها الافتقار وانما اختلفا مع العادل نظرا للصورة

وجئت لكي أقرأ ويجبي أنك قائم وأر بدان تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالتدري للمفرد المذكور والتي للمفردة المؤنثة فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان وبالياء في الحالى النصب والجاء فتقول اللذين واللاتين وإن شئت شددت النون

عوضا عن الباء المحذوفة فتقول اللذان والثنان وقد قرئ واللفظان يأتيان هما نكح ويجوز التشديد أيضا مع الباء وهو مذهب السكوبيين فتقول  
 اللذين والثنين وقد قرئ ربنا أرونا (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تنبيه ذاونا اسمي

الاثنية فبينا على ما شا كل اعرابها من ألفا ويا ومثلها ماذان وتان وكذا يقال في النون على رفعه بالواو  
 فتدبر (قوله عوضا عن الباء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوعه بانه قاله سم ولم يوضو في يدين  
 ودمين لان الخلف فيها قبل الاثنية لالها (قوله وقد قرئ واللفظان) هي لابن كثير وكذا أرونا اللذين  
 ويسكن راء أرونا (قوله جمع الذي) مبتدأ أخبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أى  
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع المافوى وهو مطلق التعدد لانهما الساجع لاجتماع لان شرط الجمع اعراب  
 المفرد كالثنائية ولان الألى لواحد هل من لفظه والذين لأخص من المفرد لا اختصاصه بالعقلاء فليجرح على سائر  
 الجوع كذا قيل وفيه ان عوم الذي للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمو لا  
 كجمع نحو قائم ونائم على قائمين وقائمين نحو موص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه  
 اسم جمع أيضا كما سرف عالم عالين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط  
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الى بلاوا لازمه ان فلا يشبهه بالى اجارة كالى التصريح  
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلامهم يعرفونها في التصغير نحو اللذين (قوله  
 باللات) متعاقب يجمع خبر عن التى والباء بمعنى على (قوله كالتين نزا) حال من فاعل وقع أو سقطتا  
 مصدر أو مغلطان أى وقع اللذان في كلامهم وقوعا نزا حال كونه كالذين في كونه لاند كر كاله الشارح  
 اولى أنه يستعمل الباء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قدروا عافوا \* وان أثر بواجاد واران تربوا عافوا  
 وسمع اللاذين رفعا كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق  
 بالتراب اه صحاح (قوله عافا كان وغيره) لكن يقل في غيره كالى التوضيح كقوله  
 تهييجنى للوصول أيلنا الى \* مبردين علينا والزمان وريق  
 وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله

أبى الله لائم الالاء كأنهم \* مذبوب أجاد القين بوصافها  
 أى أبى الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبه الألف والفين بقصع الغاف الحداد (قوله ونيل  
 الألى الخ) ضميره للذين في قوله قبله

فذلك خطوط قد عملت شبابنا \* قدما فتبيلين المشون وبانلى  
 أى وما نهبها ويستأثمون أى ويلبسون الألأمة وهى الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والزروع  
 بالفتح الخوف والحداد جمع حداة كعنب وعنبه طائر معروف والقبيل جمع قبيلة كعمر وحراء من القبيل  
 كالخول في العين وزناومنى فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثانى للؤث بدليل تراهن ومنه قول  
 مجنون لبلى محابها حب الالى كن قبليا \* وحلت مكانا لم يكن حل من قبل  
 (قوله اللذين ورفعا) والصحيح انه مبنى على عيه على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء معا  
 قريبا ويكتب حينئذ بالامين لمشابهة المعرب الذى ظهر فيه آل لغوات النقل الحاصل على اللفظ الا ترى  
 بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبنى على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح  
 أو عقبل بالتصغير فهما (قوله صبوحوا الصباحا) ظرف تأ كيدى أى صبوحهم وقت الصباح والنخيل

الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الباء فتقول  
 ذين وئين وهذا مذنب السكوبيين والمقصود  
 بالتشديد أن يكون عوضا  
 عن الالف المحذوفة كما  
 تقدم في الذى والتى (ص)  
 (جمع الذى الالى الذين  
 مطلقا  
 وبعضهم بالواو رفعا  
 نطقا  
 باللات واللاء التى جمعها  
 واللاء كالذين نزا رفعا  
 (ش) يقال في جمع المذكر  
 الالى مطلقا عاقل كان أو  
 غيره نحو جاء في الالى فاعلوا  
 وقد تستعمل في جمع المؤنث  
 وقصد اجتماع الأمران في  
 قوله  
 وتبلى الالى يستأثمون على  
 الالى  
 تراهن يوم الزرع كالحداد  
 القبيل  
 فقال يستأثمون ثم قال  
 تراهن ويقال لاندكر  
 الماقل في الجمع الذين مطلقا  
 أى رفعا وأصبوا صبوا فتقول  
 جاني الذين أكرموا زيدا  
 ورأيت الذين أكرموا  
 وصررت بالذين أكرموا  
 وبعض العرب يقول  
 اللذين في الرفع والذين في  
 النصب والجسر وهم بنو  
 عذيل ومنه قوله  
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلى واللاء فعلى ويجوز اثبات الياء فتقول جاء في اللاتى فغان واللاتى  
 فعلى وقد

نحو اللذين صبوحوا الصباحا \* يوم النخيل غارة ما حابها بالمجبة  
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلى واللاء فعلى ويجوز اثبات الياء فتقول جاء في اللاتى فغان واللاتى  
 فعلى وقد

ورد الالاف في معنى الذين قال

الشاعر

فيا أبونا يا من منه

عليه الألف قد هدرنا الطهورا

كما قد تحببني الالاف بمعنى

الذين كثر قوله

قال الامالي يسكن سورتهامة

فكلك فتاة تترك الحجل

أفصا (ص)

(ومن وماؤل تساو ما ذكر

وهكذا ذود عند طي شهر

وكالت أيضا لهم ذات

وموضع الالاف في ذوات

(ش) أشار بقوله تساو

ما ذكر الى أن من وماؤل الالف

والالاف تكون بلفظ واحد

لذكر والمؤنث والمثنى

والجموع فيقول ما من

قام ومن قامت ومن قاموا ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

وأعجبني ماركب وماركب

وماركبوا وماركبوا

وماركبين وجاءني القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل مافي

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبحان

ما سبحونك لنساء سبحان

ما يسبحونك ومنه قوله تعالى

من عصى فاعلم عاقبته

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من عصى على أربع وقوله

بكيت

بالجمعة صفراموضع بالشام والقارة اسم مصدر لاغرى العدو ومفعول لاجله أو حال أي غير من وماؤلها  
بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد **(قوله)** ورد الالاف بمعنى الذين أي لذكر كان الالاف ورد المؤنث  
فيتمارضان الالاف الثاني أكثر من الاول **(قوله)** فيا أبونا أي أبس أبونا الذين جعلوا صخورهم  
مهادا للاباء كثر امتنانا على ثمان من المدرس فأوقع الالاف لذكر بدليل وهو ما وقع بين الموصوف وصفته  
بأجنبي هو واختير ويجوز قوله **(قوله)** تساو أي لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو  
الغاية المقدسة الذي والى ومثناه وما والى والى واللات واللام شرع بين المشترك بين الواحد وغيره  
وهو ستة من وماؤل وأي وذو وذوات فكل واحد منها يساوي الغاية في الاستعمال **(قوله)** وهكنا أي أي  
ذو شهر عند طي حال كونه كهذا لذكر كور في المساواة **(قوله)** طي أي بشد الباء وهو آخره على المشهور من  
الطاعة كالطاعة وهي الابعاد في المرعى كافي المصاحح ويقال بلا همز أيضا كافي شرح مسلم في سبعين الاول  
للوزن وقال السبوطي سمي به جدهم جليلة لانه أول من طوى المنزل **(قوله)** وهو موضع ظرف لاف وذوات  
فعله **(قوله)** واكثر ما تستعمل في ظاهرها لانه لقله وغيره كما نقله في التاليف عن أكثر اللغويين  
والقول بانها غيرهم فقط لبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ابن الزبير لم يسمع قوله  
تعالى انكحوا ما تعبدون من دون الله حسب جهنم قال لا ضمن محمد اليس قد عبد المسيح والملائكة  
فيكون هؤلاء حسب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغه قومك سالما لا يعقل اه وهذا  
أي صرح كان نصافي محل الخلاف **(قوله)** في العاقل الاول في قوله فبما بعد ما العالم اذ لم ير دائن في وصفه تعالى  
بالعقل **(قوله)** فانكحوا ما طاب لكم وقيل انها في ذلك ليست لذكر العالم بل لصفاته المحيطة مع الذات وهي  
من غير العالم فلم يخرج عن أصابها قاله السعد في حواشي الكشف التفرقة بين ما ومن انما هي عند مرادة  
الذات وحدها أما في اللفظ معاصفة فتعوي كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقائد وماز بدأ فاضل أم كرم  
فما يكن يحكم الوضع على ما ذكره الزخري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا  
الموصوفة بأى صفة أردتهم في البكارة والثبوت ويحويها اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ في  
كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحانه القادر الذي سخر كرم مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا  
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح نعم ما في السموات وما في الارض وفي الميم امره كقوله لمن رأى شيئا من  
بعدنا نظر ما ظهر له وأما قوله تعالى في نذرنا لك ما في بطي فاما استعماله في ما لان الحرف في حكم الجاد  
ما لم ينفصل لاجلهم ذكره وأنوته كقوله الشيخ خالد بن المصنفان ذلك لا يخرج عن العقلاء فذكر  
**(قوله)** وقد تستعمل في غيره أي لما لا تراه به في عموم فصل عن الجارية نحو فهم من عصى الخ فتسكون من  
مجاز الجارية ولتشبيهه بنحو أمرب القطا في فتسكون استعاراً ولاختلاطه بنحو قوله يسجدون في  
السموات فتسكون تغليباً وقد يضاف في بحث التثنية **(قوله)** بكيت الخ قيل انها لما عباس بن الاحنف وهو  
مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر الميم وسكون الزايم الجماعة والفتا جع قطعاً نوع  
من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل اللفظ منزلة العاقل وناداه وطلب  
منه الاعارة فاستعمل فيه من وبداليتين

جاءني من فوق ضمن أراك • الاكلنا ياستعبر نغير

وأي فتاة لم تترك جناحها • تعيش بذل والجناح كبير

(فائدة) تأتي من وماؤل جمعها بقول

مخامل من خمس فشرط فقه • وموصولة تنكير نقص ونما

وهذه للماع في كف تجب • تغيير معنى مع تهيؤاها

على سرب القلا اذ مررن  
في \* فقلت ومثلي باليكاه  
جبر \* أمر سرب القطا  
من يعبر جناحه \* اهلى  
الى \* قد هويت أحس  
وأما الانسبال لام فتكون  
للعاقل وغيره نحو جاءنى  
القائم والمركوب واختلف  
فيها فذهب قوم الى انها اسم  
موصول وهو الصحيح  
وقيل انها حرف موصول  
وقيل انها حرف تعريف  
وليست من الموصولية في  
شيء وأما من \* وما غير  
الصدريه فاسمان اهما قارأما  
الصدريه فالصحيح انها  
حرف وذهب الاخفش الى  
انها اسم ولفظة هي استعمال  
ذو موصولة وتكون للعاقل  
وغيره وأشهر لفظهم فيها  
انها تكون بلفظ واحد  
لأن كروا الموث مفرد اربثنى  
وبجوعا فته ول جاءنى ذوقام  
وذوقامت وذوقار وذوقامتا  
وذوقاموا وذوقن ومنهم من  
يقول في المفرد الموثث  
جائنى ذات قامت وفى جمع  
الموثث جاءنى ذوات قرن  
وهو المشار اليه بقوله وكالتى  
أيضا ليسهم البيت ومنهم  
من يشبهوا ويجمعها فيقول  
ذوا وذوى فى الرفع وذوى  
رذوى فى النصب والجبر  
وذوانى الرفع وذوانى فى  
الجر والنصب وذوانى فى

الجمع

وزائدة تأتي كذا مصدريه \* مع الظرف أو لافافهم لتنها  
أى يأتى كل منهما مشروطا استفهاما ووصولا ونكرة موصوفة أو زائدة موصوفة إما بغير ذكر قوله  
لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن \* لكن بعيد نفعه الدهر ساعيا  
ونحو صرت بما يحب لك ومن يحب لك فنافع ومحب بالجر صفتان أو بجملة كقوله  
رب من أنضجت غيظا قلبه \* قد تمنى فى موتنا لم يطع  
رعبا نكره النفوس من الامسره فرجة كحل العقال  
وفوله  
بجملة أنضجت ونكره صفتان لاهلثان لأن رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما له فرجة خبرها وأما  
جدل ما كافة وله فرجة صفة مخدوف ومفعول نكره ومن الامر بيان له أى قد نكره النفوس حال من  
الامر له فرجة الخ فبرده ان الموصوف بالجملة لا يخفف الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أى نحو مناظعن  
ومثا أقام زينا سلم فبناها لك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئا يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح  
فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت به شاهد على وقوع فعله فى الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد  
أيام سمع رجلا يشد لامية ابن أبى الصلت  
صبر النفس عند كل ألم \* ان فى الصبر حيلة المحتال  
لا تفتى بالامور ذرعا فقد يكشف غمها بغير راحتيل  
ربما نكره الخ وسمع عقب ذلك نى الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكره سرورا والنكرة التامة  
لا تحتاج لوصف كالنحية عند البصريين ونحو غسلته غسلا ناعما وقوله \* فقم من هوى سرور اعلان \*  
أى نعم شيئا ونعم شخصا فارغم من غير لفاعل نعم المستر لفظا ونحو خصوص بالحق وفى سر حال أى نعم أى  
شخصا وهى المدح وحال كونه فى سراج كاقدره الفارسى وترى سامعا من يكونها نجية وزائدة ونافية  
وكافة نحو انما الحكم لله ومصداق نظرية وفير طرفة فتهمة كى بما هو دهايت رب للفعل زعفره كاوما  
ضربت غرت لومن الشرط الى التضيض وبقى الابهامية نحو اعط شيئا ما ولا امر ما جع فصرأ فته وجعلها  
المصغرة ائمة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هى مصغرا لانها جامدة ولم يأت بوصف بالنكرة جامدة  
الا وهى مرفوعة بمثل الموصوف نحو صرت رجلا أى رجل وطعن ناشاة أى شاة اه (قوله واختلف فيها)  
محل الخلاف حيث لا يعود والاخر لغة اتفاقا كجاءنى عمن فأكرمته المحسن قاله الرضى (قوله وهو  
الصحيح) وعليه سيبويه والجهول مدخولها على المضارع كاسبأنى ولعود الضمير عليها فى أفصح المنق  
وبه وهو لا يعود الى اسم ولا يصح عوده على موصوف مخدوف كقال به المازنى لان الموصوف لا يخفف  
الا اذا كان بعض اسم مجرور ومن أوبى كاسر أو كان التعت صالجا لشارة العامل نحو ان اعسل سافات  
أى ذرى ورعا سافات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هومن الثالث كافى الصبان (قوله حرف موصول)  
قائه المازنى ورد بان له لم يوجد موصول حرفى الا وهو مؤول بالصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله  
الاخفش ويرد جواز عطف الفعل على مدخولها ونحوها على الجملة وان الوصف بها يعمل ولو كان يعنى  
المضى مع انها جيتثنى من خواص الاسماء فكان يبنى ابطا لما عمله كالتعريف ونحوه بعد عن شبه الفعل  
وأجاب الاخفش عن هذا بالترامه (قوله بلفظ واحد) أى مبنى على سكون الواو فى الاحوال ككها رهى  
مراد المثنى بقوله وهكذا أى تسبواى ماذر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتى الخ) أى فهو اشارة الى  
لغة ثمانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات يشبههما الموثثة وجعلها وذو لائق وهو مفرد المذكور  
ومثما وجعه كذا مثنى الموثث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن فى الرضى ان له ذات على هذه اللغة ككرهه  
قوله المثنى وكالتى أى اللتين ليسهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أى يصر فيها نصر يضى يعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والأشهر في ذوقه أنه أعنى الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو ورفعاً بالألف نصباً وبالياء جواً فيقول جاء في ذوقهم رأيت ذاقاً ومررت بذي قلم فتكون مثل ذي معنى صاحب وقد روي قوله فأما كرام ومرورن لقينهم \* فحسين (٧٥) ذي عندهما كغالبنا بالياء على الاعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالضريح فيها أن تكون مبنية على الضم ورفعاً وصواباً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها بنحوها بالكسرة (ص)

ومثل ماذا بعد ما استعمل أومن إذا لم تبلغ في الكلام (ش) يعني أن إذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فينا تستعمل بلفظ واحد لا كالمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجوعاً فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان معنده مفرداً مذكراً أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقاً بما أومن الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فن أعم استعمالهما وهو مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر من رجاه صلة الموصول التقدير من الذي فإذا كان الاسم موصولاً بعد التبرافى ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لأن التركيب إنما جاءه وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلتها والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله إذا لم تبلغ في الكلام من أن يجعل مأمع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي في عندك وكذلك من ذاهندك

صاحب مع أعراب جميع تصار فيها جملها على كذا في الأرض ومقتضاً أن ذات يعرب بالحرركات الثلاث وإن يقال في تنوينها ذواتاً وذواتي بواو بعد النال كذا التي بمعنى صاحبة وإن ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبنا على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية على العلم أن الشارح أنكم أولاً على ذومن حيث أفرادها وعنهم أفند كرفها ثلاث لغات وقدمنا عنهم ثم شرع بذكرهم عليهم من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يربوا هي اللغة الثانية في كلامهم وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس صراطاً بقوله ومنهم من ينصبها لثلاث لغات كلام الرضى ثم يبين أن بناءه للمفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرور وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكرراً مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث رزومها لفظاً واحداً بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب ثم كان يكفيها أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالضريح الخ لم يذكرها لأنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلفظة نصريها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بعصر سنة سبع وأثمان وثمانين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما عر من الرضى في لغة نصريها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فأما كرام الخ) تقديره في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه أن هذه اللغات المفردة وهو إضافي المجمع على أن الشارح ثقة فليس إننا نقول لم يقل أحد بذلك وأما هو الضم على ذوات فلا يخفى فساد نعم بهم كلامه ذات لا تنصب بالفتح أصلاً وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الاختلاف كافي التصريح ومرع الرضى (تنبيه) إذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينها لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءته ذات ذات وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه بثبوت النون في تنشئة ذوات وجع ذوقها لأن ذان قاما وذوون قاموا وذوان قاما ثم عدم الإضافة لكن في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فليحظر ما وجهه والله أعلم (قوله وهو مثل ما) خبره مقدم عن ذاهو وأما مرفوع لفظاً وأميني على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبني يجوز البناء كإسباني فقرأ بها في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الدال للدلول فهي على معنى لا م الاختصاص لا بآلية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعله منه (قوله) في أنها تستعمل الخ أي لا في كونها لغبر العاقل بل هي للعاقل وبغيره كإعرابه (قوله أن تكون مسبوقة بما) أي أن لا تكون مشارباً نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كالمثنى ولم يشترط الكسوفيون الأول عمل بقوله

عند ما بعد الجمل كإمارة \* نحووت وهذا المحملين طليق أي الذي يحتمل به ورد جعل ذا اشاراً في محتملين حال أي وهذا طليق حال كونه محملاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة أن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأما موصولاً أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا فعلت سأنتقمه \* ولكن بالمعرب خبري فإذا كان الاسم موصولاً بعد التبرافى ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لأن التركيب إنما

جاءه وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلتها والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي بالذي فعلته واحترز بقوله إذا لم تبلغ في الكلام من أن يجعل مأمع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي في عندك وكذلك من ذاهندك



ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصول انما أتى التي علمت بانها خبرية بما تنقب عنى لا جندبه وهذا أى جعلها جزءاً من الغناء حكمى أما الحقيقي فجعل ما استقامته وذاتاً زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالنظام ويظهر أثر الانعام في نحو سألته مما اقتضت ألفه فى الالف الحكمى لصيرورتها جزءاً من المركب تحذف للجاء فى الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله)** فماذا مبتدأ ويحتمل أيضاً عدم الالف فناء ووصول والظرف خبر عن ما يظهر أثر الاختلاف فى البدل من اسم الاستفهام فى جوابه فتقول فى الالف ماذا صنعت أخبراً أم شرباً لى نصب بلام ما ذا لانه مفعول مقدم وعند علمه بالرفع بلام من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

ألا نسأل ان المرء ماذا يحاول \* أنحب فبقضى أم ضلالو باطل  
وكذلك يفعل فى الجواب نحو ما ذا ينفقون قول المفعول بالرفع لافى محمدي على جعل ما موصولاً والنصب للباقيين على الالف كما فى قوله تعالى ماذا أنزل بكم قالوا خيراً قيل ويتعين الالف اذا وقع بعد ما موصول نحو من ذا الذى يشفع بن فامبتدأ أو من فقط وذاتاً زائدة على ما مر والذى خبر لكن قال الساماني بل يرجع فقط لاحتمال ان الذى تأ كيداً وأخبر المحذوف والجهة صلة ذا اه **(قوله)** يلزم بعده صلة ويجوز حذفها لماديل المافطى كان بدل بصله الموصول على صلة آخر نحو أعط الذى والى وصلته ومعنى كقول

نحن الاولى فاجع جو \* عك ثم وجههم النينا  
أى الاولى عرفوا بالنجاة بدليل المقام وكقولهم بعد اللينا والى أى بعدا لصلته التى من فطاعة شأنها كيت وكيت تخففوا الصلة لهما لما قصر العبارة عن تصوير شئها انتهى تصريح والتيا بفتح اللام ونضم أصغير التى وقيل فى الموصول دون صلته كقول حسان

أمن بهجور رسول الله منكم \* وعده و ينصره سواء  
**(قوله حرفية)** هذا اذا سلم على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشهادها على الضمير **(قوله)** ان يقع بعده هاء صلة أى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجهة القسمية كقوله  
ذلك الذى وأبيك يعرف مالكا \* واسحق يدفع ترهات الباطل  
أو الندائية كقول الفرزدق لثوب رعى اليه من زاده

تمش فان عاهدتى لا تخوننى \* تسكن مثل من ياذبب بعد طلع جان  
وكذا الاعتراضية كفى الطمع وسماى مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معطوفاً على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا قيسه من الزاهدين فتعلق الظرف بحذوف تدل عليه صلة أى وكانوا زاهدين قيسه من الزاهدين فالظرف الثانى لما خبر بان أوصفة للخبر المحذوف للتأ كيد كما هم من المعاصى وأللتأسيس على معنى بمن بلغ بهم الزهد إلى أن بعدوا من الزاهدين **(قوله)** تبين معناها أى أن تعرف بضم الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهامه بتعيين شخصه أو جنسه انه موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة التكررة لان وضه على الاهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله)** على ضمير ويسمى عائداً وقد يخففه الظاهر سماعاً كقوله \* وأنت الذى فى رجة ألتا طمع **(قوله)** ان مفرداً

نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان الموصول مفرداً فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سبقت فى باب كان **(قوله)** مرعاة اللفظ هو الا كثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى ومنهم من يستمعون ويخبرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كما سبقت بالشرط والاستفهام الآل الموصول فإراعى معناها فقط لخفاء موصليتها وجوز أبو حيان مرعاة لفظها اذ لم تقع خبراً ولا نعتاً لجه الضارب للواحد وغيره ويجب مرعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كما عطف من سألته لامن سالك أو قبح لكجاء من هى جراء ولا نقول هو



بالشئى أى المنسوب الى كذا لاصفة صريحة وأما الأفضل فشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد ان الفعل  
من جهة كونهما للشئ لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الأفضل بكونه لا يطرده رفعه الظاهر الى مشبهة  
الكحل فلذا اتفق على أن اليمين معرفة واختلافها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة  
كالصنف ومن نظر الى كونها للشئ جعلها معرفة وهو الأصح لعدم تأويلها بالفعل كأهل التفسير  
وتخرج ايضا ما غلب عليه الاسمية من الاوصاف كالأصاحب اعلم صاحب الملك والابطل للمكان المنطوق  
أى التسع والاجمع للكان المستوى فيه الرمل لا ينبت شياً قال فيه معرفة لا لاسلاخها عن الوصفية اذ  
لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تنحمل ضميراً كقوله الشاطي (قوله واليه أشار) أى الى  
الموصل بالمضارع لام معرفة بالشئ ذلوه يجوز اختياراً بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة  
أى بحسب ما سهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا  
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومته فعذله الى المضارع بدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث  
المرضى فينكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفى النص ص ما يفيد ان بعض الكوفيين يجهز  
بكثرة فتكون المذهب ثلاثة واستبعد الصبان وتخرج بالمضارع الماضي فيمنع وصلها باستقلال لكن  
يحين عطفه كالمضارع على صلتها كونهاء وثلة بالفعل نحو فالعبارات صيحا فثرت أى فاقبلوا التى أغرن  
صيحاً فثرت به تفعلاً أى غباراً ونحو يجيئى الصائم يعتكف (قوله الترمذي) بادغام اللى التاء وفكها  
بغلاف ال الحرفية بسبب ادغامها فيها الأكثر استعما لها كائن عليه شيخ الاسلام وغيره اه سحاجى  
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله تائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معدة فر يش (قوله على  
الله) أى السكان معه فيجب تقدير المتعاقب هنا بسبب اختلافه في صلة غيرال كأمروسة بفتح السين وتكسر  
راعم أن صلات أن كانت بصفا فهو مع صرفه شبه بالجملة كالى التوضيح وما الى المحول وغيره من أنه  
جملة فعل المادى معناه احوال اعرابه كاهو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على آل ولكن ينقل اليه  
اعرابه اعرابه كالتنقل اعراب الاول لا بمعنى غير بعدهما لكنهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان  
فيهما آله الله لكن ما بعد هذين مجرور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان يضافت بجملة فبعث  
الساميين انه ثبت لمهما اعراب المفرد التى هي في موضعه كالجرى البيت أى ينقل اعراب العاربه لمهما قال  
فمن جملة ثبت لها أنواع الاعراب وليست خبراً للاحال ولا صفة ولا مضافاً اليها وهذا غريب ورد الشئى  
بأن المفرد الذى هي في موضعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس  
أصلياً بل عاربه والجملة لا تنقلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كبقى الموصولات لا للجملة هذا  
وطناً توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها ممددة بفتح قىام موجب البناء وهو  
الاقتدار كاستمر الموصولات واقتدارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كجاء فيؤثر البناء وكذا لا  
والا لثان معنى غير قائم بمسبب البناء وهو الشبه اللفظي فيها والوصفي لا لكن يمكن في هذين ان  
أل فان موجب بناءها لم يعارضه في الآن براد بقولهم ظهر اعرابها أى الذى حقه أن يكون لمهما كاستمر  
الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم كونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده  
ولا يستعمل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظاً ولا محلاً فكذلك ما هو بصورة فتدبر والله  
اعلم (قوله مالم تضاف) ما مصدرية ظرفية وجلة ومصدرها الخ حال من ضمير تضاف فتقديره اضافة  
المقيدة تخلف صدر الصلة أى مدمدة مضافها المقيدة الخلف والحق اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بتقييمها  
معابان لا تضاف ولا يخلف المصدر نحو أى هو قائم بانتفاء المقيد فطابق لا تضاف ويخلف المصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها  
معرّب الأفعال قل ومنه قوله  
ما أنت بالحيض الترضى  
حكومته  
ولا الاصيل ولا ذى الرأى  
والجلد

وهذا عند جمهور البصر بين  
مخصوص بالشعر وزعم  
المصنف في غير هذا الكتاب  
انه لا يختص به بل قد يجوز  
في الاختيار وقد جاء وصلها  
بالجملة الاسمية وبالظرف  
شذوذ فى الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم  
لم دانت رقاب بنى معدة  
ومن الثانى قوله  
من لا يزال شاكر اعلى المعه  
فهو من عبادة ذات سمه  
(ص)

(أى كأواهر بتم تضاف  
ومصدرها ضمير الخلف)  
(ث) يعنى أن يأمل

ما في انها تكون بلفظ واحد لذلك المؤلف مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يجبني أيهم هو قائم ثم ان يأمل أن يعاين حال أحد هاتين  
تضاف ويند كصدر صلتها نحو يجبني أيهم هو قائم الثاني أن تضاف فلا بد كصدر صلتها نحو يجبني أي قائم الثالث ان تضاف ويند ك  
صدر الصلة نحو يجبني أي هو قائم وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة

(٧٩)

و ابتداء الفيد فقط بان تضاف ولا يحذف المصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاثة صور منطق عبارته ومفهومها  
صورة ثبتت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبين حينئذ لو قال أي كجاء بنيت اضافة هـ الخ لكان  
أوضح ومحل هذه الصورة اذا كان صدر الصلة ضميرا كاهو فرض كلامه فلو وصلت بنعل أو ظرف أعربت  
اجتماعا كقول عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذلا حذف في الاول والحذف في الثاني ليس ضميرا بل  
جمله ماضية (قوله في انها تكون الخ) أي في الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الفاء في الاعراب وكونها للعاقل  
وغيره ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التمر يف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عنه فقها معر فان لكان  
يجب تبيين فلا إشكال وان تضاف لتسبك في اختلاف الشرطية والاستفهامية يجوز بان عصفورا وان الصانع  
وجعل الله وسيعلم الذين ظاهروا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبون وجعلها  
الجمهور استفهامية لا موصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون علقته يعلم عن العمل في الجأ إلى سيعلم الذين  
ظاهروا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم  
وهو اضافتها لفظا أو تقدير فربحت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية  
والاستفهامية دائما بنبت في الحالة الرابعة لتزول المضاف اليه مترلة صدر الصلة تشبه في الصورة فكأنه  
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف برون أمر صاحب حيث لاحظ الحقيقة وانما التين في أي قائم مع عدم الاضافة  
لفظا القيام التتوين مقامهما كافي كل واحد بعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ لانه لا يشبه لانه لم يجهدنا  
مأعولاه وفيه انما يمكن تنزيل المضاف اليه من متزلة لابتداء الحذف في نحو أيهم قائم لا خلافا فمأجعا  
وافرادا وان استكن في أيهم أشد لان أقل التفضيل خبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حل الاول على  
الثاني طردا للباب فليتماثل هتاد بنيت على حركة دفعا لساكنين أو لان لها صلا في الاعراب وكانت ضمة  
جبر الفوات اعرابها بأقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حنف بعض ما يجوزها (قوله رأيت أيهم  
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من جهة عمل الماضي فمما قبل في التسهيل ولا ياتر استعلاء عليه  
ولا تقديمه خلافا للكمسوقيين (هـ) وسئل السكاني في حلقه بنوس لم يجوز أن يجنبني أيهم قائم فقال أي كذا  
خلقت فصار مثالا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زادوه الشاهد في أيهم حيث نفي على الضم مع اضافته وحذف  
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول  
المحذوف أي أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر والاراد اعرابها اعرابه مطلقا (قوله أيا) مفعول  
يقضي الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقضي أيا أي يشبهها في حنف صدر الصلة فقدم مفعول  
الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جواز ذلك كما (قوله ان يستعمل) السين والتاء مالم يلبس أن يعطو ولا  
كاستعملت الفعل عدته حسنا وأما ان أي ان يطل أي بطله المتكلم فهو محمول على كل واحد واضح على  
الثاني بناء على الفاعل أي ان يطل بفتح اليا ماضية يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورته لانه ما قبله أي  
جاز حذف المصدر وانما كان ضرورة لان قول الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميرها صدر  
الصلة الذي هو العالم المار فروع لكنه لا يختص بذلك كما ينبغي عليه الشارح (قوله كمكمل) بكسر الميم  
الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعادها وشبهها (قوله كثر من جلي) خبر ان تنازع قوله في عايد فان جعل  
منجلى صفة لكثير كان هو العالم وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو  
تعلق التافية بما بعده وان لم يكن محمدا وعصمه بعضهم بالثاني أقاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو منه ب

أيهم هو قائم ورأيت أيهم  
هو قائم وصرت بأهم هو  
قائم وكذلك أي قائم وأي  
قائم رأى قائم وكذا أي  
هو قائم وأي هو قائم  
هو قائم الرابع أن تضاف  
ويحذف صدر الصلة نحو  
يجبني أيهم قائم وفي هذه  
يجبني أيهم قائم ورأيت  
أيهم قائم وصرت بأهم  
قائم وعليه قوله تعالى ثم  
لننزعن من كل شيعة أيهم  
أشد على الرحمن عتيا  
وقول الشاعر اذا ما لقيت  
بنى مالك هـ فسلم على  
أيهم أفضل وهذا مستفاد  
من قوله وأعر بت مالم  
أنشئت الى آخر البيت أي  
وأعر بت أي اذ لم أنشئت  
في حالة حذف صدر الصلة  
فدخل في هذه الأحوال  
الثلاثة السابقة وهي ماذا  
أضيفت وذكر صدر  
الصلة أو لم أضف ولم يذكر  
صدر الصلة أو لم أضف وذكر  
صدر الصلة ونحوت الحالة  
الرابعة وهي ماذا أضيفت  
وحذف صدر الصلة فانها  
لا تعرب حيث لا (ص)  
(و بعضهم أعرب مطلقا  
وفي هذا الحذف أيا غير أي

يقضي ان يستعمل وصل وان لم يستعمل \* فالحذف نزول أو بأن يختزل ان صلح الباقي لو لم يكمل \* والحذف عندهم كثر من جلي  
في عالم متصل ان انصب \* بفعل أو وصف بمن تزوج (ج) يعني ان بعض العرب أيا مطلقا أي ان أضيفت وحذف  
صدر صلتها فتقول يجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم وصرت بأهم قائم وقد قرئتم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

انقليل ويونس وتأول بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها الياء ثم قال يونس الجلالة مست مسد  
مفعول نزع لان أي علقته عن العمل لان التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب قال الخليل هي صفة  
لنفعه المحذوف في تقدير القول أي لنزع من كل شيعة فربما يقال فيها أنهم أشد ورد جها بما قبله  
\* فلم على أيهم أفضل \* بالضم لاستمتاع الاستفهامية فيه لان حرف الجر لا يعنى عن العمل ولا يصح  
أن يقتصر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لاستمتاع حذف الجر وادخال الجر على معمول صلت به  
ضرورة كالمفعول والمراد بصلته ما هو من غممه ولو صفة كاهنا وإنما قمرودا كذلك في نحو ما هي بنم  
الوسايلي بنام صاحبه للضرورة ان الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنيّة بذلك برد  
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الاعراب  
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر من المفتي أنه لا يجوز في قوله كن رجوايب أن يقدرك قولك من رجوا لان  
الجملة سالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كالا بدخل على  
معمول صلت به لاجالة نفسها بجرورة بالكاف أي كذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه حافظ ذلك بنفعك في  
موطن كثيرة (قاعدة) كترد أي موصولة وشروطا واستغما ما تراد صلة لئلا مافيه ألكياهم الرجل  
ونعت المنكر وتحوالا من معرفة التين على السكال كترت بفارس أي فارس وز بدأ رجل وكهاه مربة  
الا لموصولة فيما هي والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا  
الخلف لئلا يرد داء الإشارة لقوله وصدبر وصلها ضمير الخلف وصدبر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من  
قوله وأبو أن يغزل \* ان صلح الخ كاستنبينه وهذا شرطان للجواز طول الصلة للكثرة وبقي للجواز  
أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذي به وهو أو هو زو ز يد فثمان الاثنا عشر بالشيء عن  
المفردا وبقي العاطف بدون معطوف ولا بد لولا كالتى لولا لولا كرمك لوجب حذف الخبر بعدها  
فيزم بالاجتناف ولا منقيا ولا محصورا كالتى ما هو قائم أرماني لئلا اراهو (قوله بالفاعلية الخ) أي  
والفاعل ونائبه لا يمتنعان الا في مواضع ليس هذا من اختلاف المبتدأ (قوله فيجذف مع أي الخ) أي  
اطولها بالاضافة لفظا وتقدير افاستغنت عن شرط الطول لكنه يقع بيجنى أي قائم لعدم الطول لفظا  
كانت له ابن خوف وان كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أي شيء يتعلق بها كعمول الخبر أو نعت أو خبر  
ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كمثلته أو تقدم نحو وهو الذي في السماء إلى الذي هو الذي السماء أي  
معين وفيها رجعت اليه مبتدأ خبره الظرف أو فاعلا به يغسل اللفظ خلولا عن العائد والمعنى كاهو ظاهر  
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعنده في قوله

لاتنوال الذي خبر فاشقت \* الا نفوس الى للشر نادونا

أي الذي هو خبر والاي هم نادون للشر (قوله في قراءة الخ) هي شاذة ليجيى بن يعمر ومثلهما لما لك  
ابن دينار وابن السالك ما بعوضه بالرفع أي ما هو بعوضه فاموصولة بدلا من متلا حذف صدر صائبا بلا طول  
وجوزا بوالبقاء يادتها فاجلة نعت لئلا وما على النصب فأنكرة موصوفة بعوضه بدلا من مثلا وزائدة  
وبعوضه بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه  
وجهه السكوفيون موصولا حرفيا على أحسنه (قوله لامي التي الخ) سي بمعنى مثل لا تعرف  
بإضافته الى الموصولة لتوغل في الاسهام فصيح كونه اسم لاولك جعل مانكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو  
زيد وأزائدة سي مضاف الى زيد فكان كان بدله نكرة كقوله

ألا رب يوم صالح لك منها \* ولا سيوم بدارة جليل

فلك فيه الرفع والجر كذلك وزيد بالنصب تمييزا لسي كاتيم مثل نحو ولوجنا ثله مددا وما حينئذ كافة

فستسلم على أيهم أفضل  
بالجر وأشار بقوله وفي ذا  
الخلف أيا الخ الى الواضع  
التي بحذف فيها العائد  
على الموصول وهو اما أن  
يكون مرفوعا أو خبره فان  
كان مرفوعا لم يحدف الا  
اذا كان مبتدأ وخبره  
مفرد نحو وهو الذي في  
السماء الله أو هم أشد فلا  
تقول جاء اللذان قال والمذان  
ضرب لرفع الاول بالاعادة  
وإثاني بالنيل بل يقال فلما  
وضربا أو المبتدأ في حذف  
مع أي وان لم نقل الصلة كما  
تقدم من قولك بيجنى أيهم  
قائم بنحوه ولا يحدف صدر  
الصلة مع خبر أي الا اذا طالت  
الصلة نحو جاء الذي هو  
ضارب زيد فيجوز حذف  
هو فة قول جاء الذي ضارب  
زيد أو نه قوله ما أنا بالذي  
قائل لك سوء التقدير  
بأنه هو قائل فان لم نقل  
الصلة فاحذف قليل  
وأجاز بالسكوفيون قياسا  
نحو جاء الذي قائم التقدير  
هو قائم ومنه قوله تعالى  
تاما على الذي أحسن في  
قراءة الرفع أي هو أحسن  
وفد سكر زواني لا سباز يد  
اذا رفع زيد أن تكون  
موصولة وزيد خبر مبتدأ  
محذوف التقدير لامي  
الذي هو زيد

[illegible]

عن الإضافة وقصة بنى بناء على هذا الإفراده وأعراب في سواء لأضافتها أو تأنيها والبيت مرمى بالوجه الثلاثين خبر لا هي الجميع مخوف أى لا مثل كذا لموجود ولعل للجدلة وقد تخفف وأهوا وقد تخفف منها الواو وأوحدها أوع لا كما حكاها الرضى وتعبه السامعنى هذا وقد بد معنى خموصا فيكون في محل نصب مفعولا مطلقا لا خص محذوف وسيفتحون في بعده بالحال كحيز بدلا لسبارا كبا وأوهو راكب فهمي حال من مفعول أخص المخوف أى أخصه بزيادة العجبة خصوصا في حال كونه وكذا بالجدلة الشرطية نحو ولاسان ركب أى أخصه بذلك فقول المصنفين لا سبارا لم يكن كذا أو كيب عر في أفاده السامعنى وغيره **(قوله وجو)** أى جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لاسما مغر وصوره لانها كالاستثنائية في مخالفة ما بعده هالما قبلها وهي لا يقع بعدها حاجة ولذا جرت عندهم بهذا كراهي الاستثناء وإن لم تكن من أدوانه لأن ما بعده أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كاهو شأن الاستثناء **(قوله وهو مقيس)** أى فهو مبني على شرط الطول المسمى فان قلت لا سبارا بدلا لمالح فلا استثناء أطول الصلاة بالثنت ومنه البيت المار **(قوله جدلة)** هذا محذوف زقوله خبره مغر وبنى كان خبر العادة جدلة أو ظرفا فلا بد من اشتهاه على ما يربطه بالمبتدأ وهذا الرابطة يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو بأدخال الموصول به والكاف في قوله كذا إذا وقع استقصائية فتأمل **(قوله فلا يدري الخ)** فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل ليس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذ الوضوح المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جازى كل ما ذكره **(قوله بل رما يشاعر الخ)** أى لا انقضاء الكلام على أى وهو الآن في غيرهما ولرجوع ضمير مختل قوله وصعد وصلها وهو لا يكون إلا مفعول الأخر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير الخذف بلا قيد أو مدة في مفعول المرفوع وغيره في أى وغيره ما تدبر **(قوله وشرط جواز حذفه)** أى زيادة على عدم صلوح الباقى الموصول لوجوب هذا في كل عامه كاقصمه **(قوله تام)** أخذه من مثال المصنف وبذلك في الوصف لعلمه من هذا **(قوله ومن خلقت)** أمام مطوف على الباء من ذرى أو مفعول معه وحيد ما حال أى خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن الغيرة **(قوله ما لاله الخ)** الله مبتدأ خبره مولى أى معطيل والجدلة صلة ما حذفت عائدا وهو المفعول الثانى لمولى كفضل خبر ما وفاة فاحسنه سببية وفاة فالمعطيل **(قوله مولى يسه)** ففر متصلا مع أن علمه اسم يرجع معه الانفصال كما سألان الكلام في المتصل قاله الروادى وبه يطمأن المراد المتصل ولو جازا كما يستفتح **(قوله وكلام المصنف الخ)** وأجيب عنه بأنه أورد أن ذلك يقتضى ضمير الفعل وانكسر على اشتهاه أصالته في العمل والتصرف الذى من جهته حذف للمعول وقرعية الوصف فيه **(قوله وأما الوصف)** ظاهره صك المصنفاته لا فرق بين مهلة أو غيره وهذا الجهور أن مفعول صانته

( ١١ - خضرى - اول )  
 اَبُو مُنَظَّلَق وَيُجَنَّبِي اِيَّاهُمْ وَ اَبُوهُ مُنَظَّلَق وَ كَذَلِكَ الْمُنْذَوْبُ وَالْجَوْرُ نَحْوُ جَاءِ الَّذِي  
 صُرَّ بِهٖ فِي دَارِهِ وَ صُرِّتْ بِالَّذِي صُرِّتْ بِهٖ فِي دَارِهِ وَيُجَنَّبِي اِيَّاهُمْ ضَرُّ بِهٖ فِي دَارِهِ وَ صُرِّتْ بِاِيَّاهُمْ مَرَّتٌ بِهٖ فِي دَارِهِ وَ اُثَارُ بِقَوْلِهِ \* وَالْخَلْفُ  
 عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي \* اِلْحَالُ اِيَّاها لِلْمُنْذَوْبِ وَ شَرْطُ جَوَازِ حِفْظِ اَمَانٍ يَكُونُ مُتَصَلًا بِمَنْ وَ اَبْعَدُ تَامًا وَ يَوْصَفُ عَنِ جَاءِ الَّذِي ضَرَّ بِهٖ  
 وَ الَّذِي اُثَارُ بِطَبَقِهِ دَرَاهِمٌ فَيَجُوزُ حِفْظُ الْاِمَامِ مِنْ ضَرِّ بِهٖ فَقَوْلُهُ جَاءِ الَّذِي ضَرَّ بِهٖ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى ذِي قُرْبَى مِنْ خَلْقٍ وَ حَيْدًا وَ قَوْلُهُ تَعَالَى اَهْلًا  
 الَّذِي يَثْبُتُ الْاَقْرَبُ سِرًّا وَ التَّقْدِيرُ خَلْقَتُهُ وَ بَعَثَهُ كَذَلِكَ لِيُجِزَّ حِفْظُ الْاِمَامِ مِنْ مَعْطِيكَ فَقَوْلُهُ الَّذِي اُثَارُ بِمَعْطَايِكَ دَرَاهِمٌ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ مَالَتِ الْمَوْلِيكَ  
 فَضْلًا فَاجَدَ نَهْجَهُ \* فَالَّذِي غَيْرُهُ نَفْعٌ وَ لَا ضَرُّ تَقْدِيرُ الَّذِي اَلَيْتُهُ مَوْلِيكَ فَضْلًا خَلْفُ الْاِمَامِ وَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي اَنَّهُ كَثِيرٌ وَاَيْسَ كَذَلِكَ

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو جاء الذي الذي ياضر بت فلا يجوز حذف إياه وكذلك يتبع الحذف

(٨٢)

لا يحذف أصلا إن عاد عليها لا يتبدل على استينها الحقيقية وأما قوله  
 المستقره فساد فان عاد إلى الموصول قبلها جاز كجاء الذي أن الضارب أي الضارب (قوله منفصلا) أي  
 وجوباً ما تقدمه كمثال أو أخره كجاء الذي ياضر بت الإياه لان حذفه يفسد القصد بخلاف المنفصل  
 جوازاً في حذف كالبيت المار ونحوها كهيمن بما آتاهم بهم أي آتاهم إياه ولا يقدر متصلاً لان اتحاد رتبة  
 الضمير بين الفعلية يفسد الوصل كما في فلا يحمل عليه القرآن ومثله وعازز قناهم بنفقون ورضين بما  
 آتاهن كاهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلظف أمام الحذف  
 فلا حذف لعدم النطق كافي أعراب السمين (قوله) فلا يجوز حذف الهاء أي لانها عمدة والحرف  
 لا يستقل بدونهان فقد حذف تبعاً للحرف نحو ابن شركي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركي  
 ورشيت يجوز تبعاً للاستقلال فان قصر تزعمونهم فلا إشكال (قوله) بقوله ناقص أي لانه كالحرف في أن  
 منصوب عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالمعرض عن مصدره لاسماعي قول البصر بين النجد الزمان  
 لا حذف له أصلاً (قوله) بعد أعراب حال من أنت قاض لضعف اللفظ أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر  
 مأخوذ من مصدر قضى وهو نقشه مصدر قصر للضرورة (قوله) كذا الذي جو بضم الجيم صلة الذي  
 وجو الثاني بفتحها أصلاً وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله) بغير ذلك أي بغير وصف أصلاً أو  
 باسم مفعول أو باسم فاعل بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحل في اسم المفعول المنعدي لواحد  
 كمثل لان الضمير حينئذ فاعله في المعنى أما المنعدي لثنتين ككذا السهم الذي أنه مطاء فلان مع فيه لانه حينئذ  
 فضلة منصوب محل أفاده الاسقاطي (قوله) ما أنت قاض قبل لا شاهد فيه لاحتال أن ما مصدرية وصلت  
 بالجهة الاسمية أي أقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أي مدة فضاءك بدليل انما تنقض هذه الحياة الدنيا  
 (قوله) الا ان دخل على الموصول الخ أي ليكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين  
 الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تزكنا إلى الأمر الذي ركنت \* أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول وأما الموصوف به كررت بفعل الذي مررت أو بفعل الرجل الذي  
 مررت أي به (قوله) مادة أي لفظاً وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من  
 الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كمررت بالذي فرحت به لكن استنوج شيخ الاسلام الاكتفاء  
 بالتاني وخروج عليه فاصدع بما تقرر أي أمر بما تقرر به بل نقل السجاعي في النسخة عن الشاطبي ان  
 المصنف لا يشترط اتحاد المعاني أصلاً وخروج عليه قوله \* وينبغي الموصول بالذي اشهر \* أي به وخروج  
 بالمادة المصنفة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجهه ما ذكره خلف الجبرود بالحرف  
 خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العاشق لفظاً ومعنى واتفاق العامل لفظاً ومعنى ويزاد ان لا يكون  
 الضمير محمداً ولا محصوراً ولا موقعا حذفه في الجس فلا حذف في مررت بالذي مررت به أو بالذي ما مررت لانه أو  
 رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي بالوصف به كقائه المشاريع مع مثله فالخاسل أنه زاد على  
 هذا الشرط في الجبرود بالحرف ما سمعته وفي الجبرود بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملاً وأوامر مفعول

منطوق فلا يجوز حذف  
 الهاء وكذلك يتبع الحذف  
 إذا كان منصوباً بمتصل به فعل  
 ناقص نحو جاء الذي كانه  
 منطوق فلا يجوز حذف  
 الهاء (ص)  
 كذا الحذف ما يوصف  
 خفصاً  
 كانت قاض بعد أعراب من  
 قضى  
 كذا الذي جو الموصول

جو  
 كذا الذي مررت فهو (ر)  
 (ش) لما فرغ من الكلام  
 على الضمير المرفوع  
 والمنعوب شرع في الكلام  
 على الجبرود وهو أمان  
 بكون مجروراً بالإضافة أو  
 بالحرف فان كان مجروراً  
 بالإضافة لم يحذف الا اذا  
 كان مجروراً بضافة اسم  
 فاعل بمعنى الحال أو  
 الاستقبال نحو جاء الذي  
 أناضره لأن أو غدا  
 فتقول جاء الذي أناضرب  
 بحذف الهاء وان كان  
 مجروراً بغير ذلك لم يحذف  
 نحو جاء الذي أناضرله أو  
 أناضر به أو أناضربه  
 أمس وأشار بقوله كانت  
 قاض أي قوله تعالى قاض  
 ما أنت قاض التقدير ما أنت  
 قاضيه حذف الهاء وكان

متنعياً

المصنف استغنى بالمثل عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال والأستقبال وان كان

مجروراً بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفاق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت مار  
 بغير يجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أى منه ونقول مررت  
بالذى أنت مارأى به ومنه  
قوله  
لقد كنت تخفى حب سمراء  
حقبة  
فبح لان منها بالذى أنت  
بالبح  
أى أنت بالبح فان اختلف  
الخرقان لم يجز الخلف نحو  
مررت بالذى غضبت عليه  
فلا يجوز حذف عليه  
وصك ذلك مررت بالذى  
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لا اختلاف  
معنى الخرفين لان الباء  
الداخلية على الموصول  
للاصاف والداخلية على  
الضمير للسببية وان اختلف  
الامامان لم يجز الخلف أيضا  
نحو مررت بالذى فرحت  
به فلا يجوز حذف به وهذا  
كأنه هو المشار اليه بقوله  
كنا الذى جى أى كذلك

يحذف الضمير الذى جى  
بمثل ما جى به الموصول نحو  
مررت الذى مررت فجوهر  
أى بالذى مررت به فاستثنى  
بالمثل عن ذكر بقية  
الشروط التى سبق ذكرها

والله أعلم (ص)

(المعرف بآداة التعريف)

(العرف بآداة التعريف)

(أى حرف معرف وأللام فقط \* فنمط

مفعلا اثنين على مامى وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصا وكونه تاما  
ويلزم من هذا كونه غير عمد وكون الوصف علاما كاسم وفى المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون  
مفعولا أى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره تشر بونه لمشا كتما قبله ولان كان مشروبا  
لم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشر بون جسده تكلف (قوله حب سمراء) حكماء  
اسم امرأة وحقيقة بكسر الحاء الهمالة وسكون القاف فوحدة أى مدية طوله ويتخى من الخفاء ضد الظهور  
وقوله فبح بضم الباء أى أظهر جواب بشرط مقدس أى اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حسفت  
الهمزة بعد نقل سر كتمت الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الخرفان) أى اختلفا معنى  
أو معنى فقط كما مثله واظفا لامعنى كحالات فى الذى حالته وقيل يجوز ان حذف حينئذ وقبه نظر لانه لا يعلم  
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى  
الاول فتأمل (قوله وان اختلف الامامان) أى عند غير المصنف كاسم وشذوذه

وان لسانى شديدة يشق بها \* وهو على من صبه الله علقم  
لتعاق على المذكورة بعلم أى شاق والمحذوفة بصبه أى علقم على من صبه عليه كما هذا الخلف عند عدم  
جاء الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي \* وأى الدهر ذولم يحسدنى

أى فيه فلدو معنى الذى خبر أى الاحتمالية وحذف عائده بالجرور بى لكن قيل لا شذوذا فى البيتين لان  
محل الشروط المذكورة اذ لم يتعين الخرف المحذوف والاجاز الخلف مطلقا كما فهمنا وهذا ظاهر فى الثاني  
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظر فالاجر الابى نحو اعجبني اليوم الذى  
جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صبه بمعنى ساط فتعبدى بعلى بمعنى اعلقني فيتعبدى  
بى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فقيل الخلف فيه سماعى  
أيضا لعدم جزم الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الخلف قد يعبى حذف الجار أو لا والتصيب  
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب بالجرور فهو فيبقى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأنيبه  
فى كل حذف اه لكن أنت شير بأن المبشر به لا يجر الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره  
يبشر فيه بآباءه ان مساق الآية لبيان المبشر به لا السكان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى  
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

### (المعرف بآداة التعريف)

هذا أول من التعريف بالجر يانه على كل الاقوال الآتية واصدقه بأم عند جبر لكن لاحاجة لاضافتها  
للتعريف لان آداة الشئ ما يصلحه والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فحين المعرف بالعلمية مثلا ان يقول  
ذوالآداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء مسببة فقوله أى حرف تعريف تنوع منه زياته على الترجمة أو  
بمعنى فاعلا زيادة (قوله أو اللام) أولتو مع الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله  
أى حرف تعريف وهكذا كما لا توسط فيه الخبر كى بد قائم وعرو فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من  
المحذوفين فلا دلالة والثانى أو محذوفه اقول فان صالح لاحدهما قوله وخبر الآخر محذوف نحو ز بدو هند  
قائم واقفاته وهذا كنهى والثنى نوعية لانها يجب معها المطابقة كالأور كفى المعنى أمالى الشك ونحوه فلا  
حذف معها لانها الاحد الدائر كآداة يس (قوله فقط) الفاعل زائدة لئلا بين اللفظ فقط بمعنى حسب حال  
من اللام أى حال كونهما حسبك أى كفايتك عن طلب غيرها وقيل الفاعل جواب بشرط مقدس فقط خبر  
محذوف أو اسم فعل بمعنى انتهى أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فاته عن طلب غيرها (قوله فقط



عرفت) أى أردت أن يعرفه مبتدأ وصفة وقدل فيه خبر والعطف مقول قدل لقصده لفظه (قوله همزة قطع) أى أصليته بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الآخر بنقل حركة همزة آخر اللام لأنها وصلت في الارجح لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالسالكين ولا تدخل طاني التعريف بأفعالهم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما عن نقله يلبسها بالهمزة لجر وقوعها باللام الابتداء ومضاهيها لظايرها ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرفة أل بجمعها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها كحرف المضارعة وإلست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع وتظهر ثمة الخلاف في تحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبردان المعرفة الهمزة وزيدت اللام لقرنها من همزة الاستفهام فالأقول أر بعثنا أن أحاديثا وثانين ثنائين (قوله لام عهد) فيه حذف، هذا عين أى تعريف ذى العهد أى الشيء المعهود وواحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كمثل أوكذابة نحو وليس الذكر كالأنثى لتقديم الذكر كمنها عنه بمافى قولها مافى بطنى محررا لأن البحر يرى الوقف بخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكر المار والحس الآتى نحو بالوادي المقدس اذ همما في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقوله كان فؤقه هما أى رفعه القتر طاس أى أصب القتر طاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى اليه ومنه اليوم أكلت لكم ذبكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من جهة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها العهد العلمى نظرا إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهدية فى الثلاثة خارجة عنده البينيين والنحاة يجمعون الثانى ذهنيها كفى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الآية بقرينة فى العالم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أى استغراق أفراده وإن كان مدخولها جمعا كحقيقة فى الطول إن خلفها كل حقيقة كمثل ولدنا صا الاستثناء بعده والاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خافها كل محراز كأن الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لأوصاف كل الرجال وتلخص العلم المتفرقة فيهم إذ يصح أن ثل رجل على استعارة مالا سلك للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأبرار ما غنى صاغته بلده لصاغته الدنيا وإلست ألقى الصاغحة موصولة لأن المراد بها الدورام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك ككسرة مسورة بكل (قوله) ولتعريف الحقيقة أى الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد قد مدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الآية بقرينتها فى العالم بجوهره كامر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعارف كالإنسان حيوان ناطق والسكيات كالإنسان نوع وبقى من أقسام ألاما تشير بها لبعض منهم واحدا وأكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركيها الشارح لأنها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والا كل فإذ كروا من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النحاة وأما البينيين فيجعلونها فى العهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى ذهن وإن كان هو ممدخول هذه وإن كان معرفة بالنظر لوضعها للحقيقة فتحرى عليها أحكام المعارف كجيشه مبتدأ وأحوال ووصفة للمعرفة لأنه فى المعنى كالنكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهمة ولذا انت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على التميم يسبنى \* غضبت غمة قلت لا يعننى

عرفت قل فيه الخط

(ش) اختلف التوحيون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرفة هو الال وحدها فطمة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتنبت للنطق بالسالكين والال واللام المعرفة تكون لله همد كقوله لقيت رجلا فأكمرت الرجل وقوله تعالى كآرسا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول ولاستغراق الجنس نحو أن الإنسان لى خسر وعلا منها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة

الحقيقة والخطأ ضرب من البسط والجمع، فبما شمل سبب وأسباب والتميز أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدا كذا قاله الجوهري (ص)

(وقد تزايد لازما كاللوات والآن والذين ثم اللوات ولا مضطار كعبات

الاربر

ككدا وطبت النفس

ياقيس السرى)

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين ان الالف واللام تأتي زائدة وهي في زائدتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل لانه

اللازمة باللات وهو اسم صم كان يمكنه بالان وهو ظرف زمان مبني على الفتح واختلف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى انها تعسر يف

الحضور كما في قولك صررت بهذا الرجل لان قولك الآن يعني هذا الوقت

وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى انها زائدة وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالبين واللات والمبراد بهما ما دخل عليه من الموصولات وهو مبني على أن تعسر يف الموصول باله لا تكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو الحقيقية في ضمنه وهذا الحقيقة الخاضرة لا باعتبار فرد أصلا كاعمال فالجهد وذو اللام بالنظر لفرينة سواء في الإبهام والنظر لانفسها مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كاتيت اسامة كأفاده السعد في شرح التلخيص والاصل ان ال عند النجاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانين أربعة لكننا ترجع الى خمسة وأسوة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجع السيد الصدوي انها قسمان فقط لانها الماحضة معودة خارجا بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع فرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم فرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد فرينتها كالاستثناء لكن لا بد من فرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق في لام الحقيقة حملت عليه بالفرينة كاتيت للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعا للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فالفراد عليه ما ربي في قول ثالث وهي انها الحقيقية من حيث هي مطلقا ثم يشب منها الهوس وغيره هذا خلاصة المقام فمأمله **(قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ)** التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكرة والاثنية وان اتحدتا في الانسانية ولكن الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخبرية في بعض الافراد خصوصيات عرضية **(قوله وقد تزايد)** أي لفظة ال المتقدمة في قوله ال سوف تعرب فاجابة عطف على الخبر فكانه قال قسمان حرف تعرب زائدة والحكموم عليه بذلك هو لفظ ال من حيث هو لا يقيد كونه حرف تعرب فلا استخدام في مرجع الضمير وأنش الفعل هنا باعتبار انها كمنزود كرفي قوله الآتي دخلا باعتبار انها حرف أول فلفظ اشار الى جواز الاربين **(قوله لازما)** صفة مصدر محذوف أي يزيد لازما ولاضطار عطف عليه أي يزيد اضطار **(قوله كاللات)** هذا اسم صم والثاني موصول جمع التي وفيها ما جناس تام لاتفاقهما اللفظا المعنى **(قوله ياقيس)** منادى مضوم والسرى يفتح فكمسرى الشعر يف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه وانصبه صراحة فله كما ياتي في النداء **(قوله تأتي زائدة)** أي غير معرفة بدليل المقابلة ليدخل على معرف بغيرها كالم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والجزئين لاصلاحه لاسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع **(قوله لازمة)** هي ما قرئت وضع السكامة وغير اللازمة ما عرضت بعده **(قوله باللات)** مثله كل علم قرئت اوضه للعامة من محلا كان كالسمو ال اسم شاعر يهودي أو متقولاً كاللات فان أصله بشد التاء وصف من اتيت وكان رجلا يلبس السويق بالطائفة فلهامات اتخذوها صنما وسموه به تخلف تاؤه وكالعرى تأنث الاعز فقلت لاصم أو شجرة تعبدتها غطفان وكاليسع بناء على أنه عر في متقول من مضارع رسع وقولهم لاعر في من الانبياء الاشعيب وهو صالح ومحمد معناه لاعر في مصر وفأرنا اتفاقا ولاؤه وقيل هو أعجمي قارنت ال ربحاله **(قوله وهو ظرف زمان)** أي لزم من الخاضر وقد يستعمل في غيره مجازا وعلم أن الجهور على أنه علم جنس للزمان مبني لفظه من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقيل تضمنه معنى الحضور فيقع زيادة التي فيه كما في الامس على النكرس في قوله **(والتى وقفت اليوم والامس قبله)** \* لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث أتى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج ضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الجهورى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجهور ومن جعله اسم إشارة للزمان كما نكاه المكان وعليه الموضح فانه بناته كلها الإشارة ومنهم من قال غير ذلك **(قوله لتمر يف الحضور)** أي للهده الحضورى كفى في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازائدة وتضمنه حينئذ اعراب وهو ملازم للنصب على الظرفية وقد يجرب عن كاردى من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه زائدة وهو يذهب قوم واختره المصنف وذهب قوم الى أن تعرب الموصول بالان ان كانت فيه نحو الذي وان لم تكن فيه

فبينها نحو من وبالألفا تسمى بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفتها فقرأه من قرأ صراط الذين أعتبت عليهم فلا بد على أنها زائدة فيحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين يرسلون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو برغم لضرب من السكك نبات الاوبر ومنه قوله ولقد جنبتك أكوا وعساقلا ولقد نيتك عن نبات الاوبر والاصل نبات أو بر فزيت الالف واللام وزعم المبرد أن نبات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التغيير كقوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا \*

صدت وطبت النفس ياقبس عن عمرو والاصل وطبت نفساً فرد الالف واللام وهذا بناء على أن التغيير لا يكون الا نكرة وهو مذهب البصريين وذهب النحويون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين ألتصتاها أشار المصنف بقوله كذا في الارز بدوقله وطبت النفس الخ (ص) (و) بعض الاعلام عليه دخلا

للج ما قد كان عنه نقلا كفاضل والحرف والنعمان ففكر كذا وحذفه (ش) ذكر المصنف فيما تقدم أن الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليها ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للحم الصفة والمرد بها الداخلة

وهو الزاجع عندي والقول بنبات لا ترجله علة صحيحة اه (قوله فبينها) شامل لال الموصولة فتعريفها يقال ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفتها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أى لو كانت معرفة لشكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه ذلك يختلف معناه ويحتمل أنه ابراد على لزومها في الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنها أنه شذوذا لا عبرة به لكن يمين الاول قول الشرح فلا يدل على أنها زائدة وقوله وإن كانت معرفة وفي التفسير هل ان حذفها من الذين واللا في لغة لاشاذ وكذا الذي والى كما مر فلا حصر أن يقال أنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله نبات الاوبر) هذا بيان لفظ الواقع في الشعر لأنه يقال مثلاً لان السلام في الضرورة (قوله ولقد جنبتك) أى جنبت لك على الحذف والإيصال ليوازن نيتك والا كقوله من آخره جمع كم كاهل فليس وفلس والسكك واحد السككة لانها اسم جمع جئى له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي تبت في البيادبة ثم يثنى والعطف جمع عسقة قول كصفه ونوع منها وهي السكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله تساقيل كما صغر حذفت ياؤه للضرورة ونبات الاوبر كذا صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطام وهي أول السككة وقيل مثلها وليست منها انصرح بزيادة (قوله ليس علم) أى بل جمع ابن أو بر كنبات وى ونبات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وأما جمع على نبات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمعهم الصرف اذا جرد من الالوزن والوصفية الاصلية كادهم وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول لا وزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على التغيير) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال والاخر عطف عليه زيد بمأل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول قول وأتى بالغاء لتبدل على الترتيب أى ادخلوا من تبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو أكابرنا وضمن طبت معنى تسليت فعدها بمن أو هي متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس مفعل صدت وحذف تمييز طبت أو لا تميزه (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه إجماع الى أنه ماسعى فلا تدخل على غير ماورد كحمد وصالح ومعروف (قوله لاح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان نقل هو أى ذلك البعض عنه أى عن ما فاصلة لجوت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لانه على الوصف أى الحديث بالاطابقة ككبره مفسراً والحرف مشتق يدل عليه بالتضمن وأخو النعمان لان دلالاته على وصف الجرة الزامية لكونه في الاصل اسماً للدم وأنه رتبها على الترتيب زيادة الحروف وكون ال في النعمان عارضة لاح بنافى تميزه في التسهيل لما فرأت أن وضعه الا أن يقال يحتمل ان العرب سموها بالنعمان فنزعه ال وبنيان فتشبهه لاح قال الشافعي ومن الاول النعمان بن المنذر لما لك العرب لانهم يسمون بغيرال (قوله المنقولة عما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة عما يصلح لها كيزيد وشكر فلا تدخلها ال وأما قوله

\* رأيت

على ماسعى بمن الاعلام المنقولة عما يصلح دخول ال عليه كقولك

في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحارث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من أمهات الهم فيجوز دخول ال في هذه الثلاثة نظراً الى الاصل وحذفها نظراً الى الحال وأشار بقوله لاح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى انقائات ههنا من صفة أو ما في معناها وحالها إذا أردت بالمتقول من صفة ونحوه انه انما مسمى به تفاقوا لاجتماع اثبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرب نظرا الى انه انما يسمى به للتفاؤل وهو انه يعيش ويحتر وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كقولك ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه صالحا تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وسارت وزعمان فتدول الالف واللام فادعنى لا يستفاد بدونها فليست ابراهيمين خلافا لن زعم ذلك وكذلك (٨٧)

الوجه كاهو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين التابين سبق ذكرهما وهو انه اذا المع الاصل شيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يوثق بهما (ص)

(وقد يصير عليها بالغة بهما مضاف او موصوب ال

كالمع به وحذف ال ذي ان نناد

أو وصف أو ج وفي غيرها قد تحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون بالغة نحو المذنبه والكتاب فان حققها المصدق على كل

مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب

سبيو بن جهم الله تعالى حتى انهما اذا اطلقا لم يتبادرا الى الفهم غيرهما وحكم كونه الالف واللام انهما لا تحذف الا في النداء والاضافة ونحو

يا صبي على الصبي وهذه مذبذبة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيو قاطعا والاصل

رايت الوليد بن البرز بن مبرك \* فضرورة سهلها ما شكا لوليد والتقيد بالثقل وبما يصلح لم يلبس للاحتراز من غيره لان الباب سماعي بل ببيان مورد السماع بطراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلنا الفعل والآخر في المفعول بالالف يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست ابراهيمين) أوجب بأن المراد بالزيادة ما ليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سبان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغة) هي ان يكون الاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له خصوص في استعماله بالغة بالاقا على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالإله بالفتدريه وأما الله فمفعول بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعوا لا استعمالا وأما الله فيقال فليس عليها بالغة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود حتى أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يعد أنه على الغلبة الحقيقية إذ لا يهمل منه إذا أطلق غيره تعالى وبما يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب كذا في باب الالف فيمنوعه الى وضعي وعلى ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادي وهذا النوع قبل الغلبة يعرف بالإضافة والعهدة ثم تنزل غلبته من ذلك الوضع فيصير بها علوا باقي تعرفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنث وعلمها خرم مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة من التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشافعي وقيل بعقبة آيلة عند مصر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله أي التي في الغلبة كايته الشارح وخصها بالكرم مع المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر واليهما أن أوارجبالا كاليسع والسومل فلا تحذف لانداء والاضافة كإقال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية \* فستدأ كاصول الالبيه قال في شرحها أي لانها جزم علم كهمزة أحد وجعم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والثابتة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن للوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم أنى تعرفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويعتمد ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كقولك عن الجمع والتسهيل وشرح ابن عقيل والروفاي كقول خالد بن الوليد

يا عز كفرنك لا يجمعناك \* اني رأيت الله قدامنا ك فائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة قد نوه ثبوتها بهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع مفعولين وان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي ولا بد كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموال ولا ياذا الاعشى والحرب لان التوصل بذلك انما هو في الالجنسية بخلاف العهدة والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصنف) بكسر العين هو هو بل بن نفيل كان يعلم الناس بنهما فسفت الفع الغراب في جفانه أي أوعية طعامه فشبها فرحى بصاعقة قسمي الصق وهو في الاصل اسم لسكن من رحى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وهو يحجم كبير قرب الثريا والبران سمي بذلك لزمهم ان البران يطلب الثريا وهو يعرف عنها والثريا صغير تروى من الثروة وهي الكثرة لثمة كواكها فاصلا هو بوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب

العيوق وهو اسم يحجم ويكون العلم بالغة ايضا مضافا كابن عمرو ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من اولادهم وان كان حقه الصديق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارق لاني نداء ولا في غير نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)



ورفع فاعلا ظاهر كالمثل واضمير منه فاعلا نحو أقام أنماؤه الكلام به فان لم يسم به لم يكن مبتدأ ونحو أقام أبواه زيد فربما مبتدأ مؤخر قائم خبره مقدم وأبواه فاعل بتمامه ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفاعله حيث أنه لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضمير استتراف لا يقال في ماز يدقائم (٨٩) ولا قاعدان فاعله مبتدأ والضمير

المستتر فاعل أغنى عن الخبر له أن غنى عن الخبر لا نه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافاً لا فرق بين أن يصحكون الاستغناء بالحرف كما مثل أول الاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أول بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فصل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سمدس خبر ليس ونقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقائم سمدس خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعمول غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله غير له هناك فاطرح الاله مولد لا تفرد به اراض سلم فغير مبتدأ وله مخفوض بالإضافة وهناك فاعل بلاده وقد سمدس خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقض بالحلم والحزن فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالإضافة وعلى زمن من جرد في موضع رفع مأسوف لانيابته مناب الفعل وهو قد سمدس

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالطرف أغنى عن خبره فهو وما يجب فيه حذف المبتدأ أي كأن في الله شك والجملة حيث أنها اسمية كما إذا جعل الطرف خبراً مقسماً عليه فان جعل فاعلاً باستقر محذوفاً كانت فعلية أو بالطرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كلفى الغنى وسواء كان وصفاً حقيقة أو تارةً ولا نحو عدل أبوك لتأمله بـ عادل وكالتنوب ونحوه كـ باقى في الخبر (قوله رفع فاعلاً) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقائم) في نسخ وأبوه بالافراد عليها فلا يتعين ذلك كتمينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا تفقر مرجع الضمير فان علم أن جرى ذكر زيد فليس أقام أبواً لم ينتع فاده الاسقاطي وقيل يجوز مطلة الان اكتشافاً للرفع المحذور عن الخبر بلا مطا (قوله فلا يقال في ماز يدقائم الخ) أي بل قاعده مطوف على قائم الواقع خبراً فان قلت قائم أخواك وأردت العطف فاقباص أقام قاعدهما بـ ابرز الضمير وحكى أقام قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان عتبهما معطوفاً بالمصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل ويجوز ذلك لتوسعه في التواهي أي فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعاً فتقيدهم بالبارز جرى على الأصل والثالب وأرادوا البارز ولو حكماً كما أنه ان في حكم البارز سكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أقام قاعدان بحذف المبتدأ فاعطوف الجملة فاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء جرى في نحو ما قائم زيد لقاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكث فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومنى ذهاب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مقول الوصف ومنى طرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخل ذلك هناك لكونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم المخازبة وخبرها لكان فيه إغناءه مفعول عن منصوب ولا نظيره وأضاف الوصف انما يعمل لقوة شبه الفعل والناسخ بيده عنه لاختصاصه بالمبتدأ واختار فاده الاسقاطي (قوله سمدس خبر ليس) ظاهره أنه في عمل نصب تكبرها وليس كذلك فالمراد سمدس أن يكون لها خبراً لا نه لا استحق حيث تدسها بل فاعل اسمها انظر ماس (قوله مخفوض بالإضافة) لبرأه حيث أنه ليس مبتدأ لان المتضابقين كلشي الواحد على أنه وان خفض المضاف هو في قول المر فروع لأنه المقصود بالاستناد فكانه قبل ما قائم كما أشاره الشارح (قوله غير له) من لها يلهو والمراد لانه مآى غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي سلم عارض (قوله في موضع رفع مأسوف) أي والاصل غير أكسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجوا الحية فيه بدليل قوله بعده

انما يرجوا الحية فنى \* عاش في أمن من الاحسن

فول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحسن للمهمة جمع احسنه كقرب بالكسر وقربه وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا كبد الدهر والبيتان لا في نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله بالفتح) في نسخ والواو فيكون هو السائل ليجتمع ولده من لا فليحبر وقد كان ولده مثله حذراً وأدباً جدياً ضبط حسن الخط واسمه غالى وكنته أبوسعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القادوس ربكة القاد في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبيعية للتحجر (قوله

(١٢) - (خضرى) - أول

خبر غير وقد سأل بالفتح ابن جني ولده عن اعراب هذه البيت فارتبك في اعرابه ومنه ذهب البصري الى الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سمسده الخبر والى هذا اشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) الوالشه اى وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف ان سبويه يحذف ذلك على ضعف وما ورد منه قوله  
 خبر نحن عند الناس منك  
 اذا الداعي المثنى قال لا  
 خبر مبتدأ ونحن فاعل سد  
 مسد الخبر لم يسبق خبره  
 ولا استفهام وجعل من هذا  
 قوله

خبر بنو لوط فلانك ملغيا  
 يقال طي اذا طهرت  
 خبر مبتدأ بنو لوط فاعل  
 سمسده الخبر (ص)  
 والثاني وما اذا الوصف  
 خبر  
 ان في سوى الافراد طبقا  
 استقر

(ش) الوصف مع الفاعل  
 اما ان يطابقا افرادا أو  
 تثنية أو جمعا أو لا يطابقا  
 وهو قسمان جائز ومتنوع فان  
 تطابقا افرادا قائم زيد  
 جاز فيه وجهان أحدهما  
 أن يكون الوصف مبتدأ  
 وما بعده فاعل سمسده  
 الخبر والذ أن يكون  
 ما بعده مبتدأ مؤخر  
 ويكون الوصف خبرا مقما  
 ومنه قوله تعالى أرأغب  
 أنت عن آلهي يا إبراهيم  
 يجوز ان يكون أرأغب  
 مبتدأ أو أن فاعل سمسده  
 الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي أو ولومعنى كأنما قائم الزيدان أو منعوضا كأنما الا ان زيدان (قوله أو استفهام) أى ولو  
 مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفوع وأما العمل  
 بشرطه ما عاق اعتدادا لوعلى الموصوف مثلا كاسية في باب (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب  
 ثلاثة مذهب البصري يمنع الابتداء بلا اعتداد كما هو صريح الشارح والنوض وغيرهما لا جوازه بفتح كاقيل  
 ومذهب السكوفيين والاخفش جوازه بفتح مذهب المصنف جوازه بفتح كاحصرح به في التسهيل وذكرة  
 الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حل المتن عليه يجعل قد كتابة عن الفصح والمسوغ لا ابتداء  
 حيث لا عمل في الرفوع ولا بد ان شرط العمل عند المصنف الاعتداد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في  
 العدل لان اعتاده أعم من اعتداد الابتداء كما هو وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتدادا  
 أصلا كما في التصريح (قوله المثنى) أى المرجع صوته والمكره ليستقيم ثاب الرجل يثوب ثوبا ثوبا  
 رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله بالأصل يا فلان  
 فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقما عن نحن الثلاث بفصل بين أقبل ومن بجاني  
 وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث اكتفاء بالرفوع بلا اعتداد ولرفع الضمير المنفصل بأفضل التسهيل في غير  
 مسألة السكحل الآن يؤول بان خبر خبر عن نحن مخدوفة والمذكورة نأ كيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه  
 (قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الأزد علون بزجر الطبروعيا فقه البقاء وهي أن يعتبر الطبرع بالجماع  
 ومساقطه وأوائه فيستبعد أو يتشام (قوله خبر مبتدأ) أى لانه مفرد لا يعتبر به عن الجمع وهو  
 بنورده البصريون بان فعلا يعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالصرفانه بوازنه كتهيل ونحو  
 والملائكة بعد ذلك ظهر بقوله \* هن صديق للذم يرب \* (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه  
 بمعنى المشابه حال من فاعل استقر اعانته أو مصدر بمعنى المطابقة تميز نحو على من الفاعل أى ان استقرت  
 مطابقة في سوى الخ قد قدم التمييز على عمله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بئيل المني \* ودأى الذون ينادى جهارا

كافى المعرب مقتضاه ان استقر المذكور وهو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للحدوف بعد ان فتدبر  
 ولولا كتابته بالان لا مكن جعله على حد وان أحسن المشركون استجارك (قوله وهو قسمان) أى  
 غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كالألمع  
 والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجسب جرح نحو اجنب يدا والزيدان أو  
 ان يبدن أو جمع فكسبر مع متنى أو مجموع لامع مفردا بآنى نحو أقيام الزيدان أو ازل يبدن فالجملت  
 صور لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التفسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)  
 أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير لان مانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أرأغب  
 الخ لما في الشرح ونحو أحضر القاضي أمرأثا لا يخبر بذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف يجوز  
 لعدم تأنيته كالغمل وتمتنع الفاعلية في نحو أنى دارى بذلك لا يود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه ان اذا  
 جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أى كأنى يلقى داره كان مقبسم الرتبة عن الجور وكالان في  
 فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أى يقطع النظر عن المانع الآتى وقوله أولى أى واجب (قوله)  
 فيلزم فيه الفصل) أى ان لم يقدر للجاء متعلق بعد أن أى أرأغب أنت أرأغب عن الخفى فيجوز حيث نسب

أن مبتدأ مؤخر أو أرأغب خبرا مقما والاول في هذه الآية اولى لان قوله  
 عن آلهي معمول لأرأغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجني لان انت على هذا التقدير فاعل أرأغب فليس بجاني  
 منه وما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجني لان انت اجني من رأغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فاقبس لأرأغب على

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا ثنية نحو أقامان الزيدان وجماعا فأقائم الزيدون فإبداه الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المنصف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو إبداء الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الأفراد وهو الثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكنوني البراغيش أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم تطابقا وهو قسمان متنع وجائر كاتهم فقال (٩١) الممتنع أقامان زيد وأقائمون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائر أقام الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسددا لخبر (ص)

(و) رفعوا مبتدأ بالابتداء

كذلك رفع خبر بالابتداء

(ش) مذهب سيبويه

وجهور البصريين أن

المبتدأ مرفوع بالابتداء

وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعادل في الابتداء معنوي

وهو كون الاسم مجردا من

العوامل اللفظية غير الزائدة

ومأشبهها واحترز بغير

الزائدة عن مثل بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو

مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم يتجرد عن

الزائدة فان الباء الداخلة

عليه زائدة واحترز بشبهها

من مثل رب رب رجل قائم

فرجل مبتدأ وقائم خبره

وبدل على ذلك رفع

المطوف عليه نحو رب

رجل قائم وامرأة والعادل

في الخبر لفظي وهو المبتدأ

وهذا هو مذهب سيبويه

وجه الله وذهب قوم الى

المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفاعل من علامة الثنية والجمع (قوله) وان لم تطابقا (الخ) جواب الشرط محذوف لعمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان الزوار تفصيل له (قوله) وما بعده فاعل) وتتمتع الخبرية للخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكره امتناع الفاعلية في تطابقا ثنية وجمع نعم صحيح نحو أقامان الزيدان وأقائمون الزيدون الاعلى لغة أكنوني البراغيش وامتناع الامر من في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقائمون زيد وأقائمون الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك انما أقامان زيد وجواز الامر من في الصور الست المتقدمة الامناع كما مر فتأمل والاعلم (قوله) ورفعا) أي جهوز البصريين أي حكموا بذلك (قوله) بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر وهو خبر وبالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كأنه كذلك في النسبة لمن ذكر ولا بدانه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ واغظهم ما مختلف بل ومفهومهما أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتخذنا مصادقا (قوله) والعادل في المبتدأ) الاولى تقر به بقاء كمال نسخ (قوله) وهو كون الاسم) هادما على الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح عن فسر به الالهام بالثنى وجعله أول لثان أراد لازم المعنى معه لان الالهام لازم للمؤى والاصطلاح (قوله) بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله) بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل تكرر وتبشها واختار الكافي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا اذا انما منوع بل للسكل مقام مقال فلا يذني اطلاق أحدهما ثم بظن السورق لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كبسبين ولا قصد الحقيقة لأن العكافية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبسبك زيد كانت هي الخبر عند المنصف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا تعرف بالاضافة ولا تخبر بمعرفة عن تكرره وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفضل التفضيل كن أبوك وخبر منك زيد والى النسخ نحو فان بحسبك الله وجعله ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن الباء الزائدة في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن التكرره بتخصيصها واعلم ان حساب استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوحا للسبب كذا بحسب هذا أي يقدره والا كان ساكنها كاجنا أفاده بعضهم (قوله) فرجل مبتدأ) هو كسبك رفعه مقدر لخرقة الجار الزائدة وأشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لا اختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالبينات (قوله) وذهب قوم (الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالعمل في الفاعل والمفعول ويرد انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا بد المبتدأ في نحو أقامان أيوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا يكون مبتدأ فخر تعد

ان العامل في المبتدأ والخبر لا ابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وقبره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والملك سر يحصل اننا نشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه الذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع جميعا وكسروا كونه يستوي في الواحد وغيره في أو بعد المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه



جهتها وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا الخواص فمجموعه الخبر لكن ظهر الرفع في آخره لتعذر فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر **(قوله)** بالابتداء والمبتدأ أي انضف بالابتداء فيعوي بالمبتدأ فالفاعل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد **(قوله)** ترافعا أي لا فتناظر كل إلى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيأبادعواوه وقياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين **(قوله)** لا طائل تحته فيه أنه يترب عليه محبة عطف القدرات في محوز يدقائم محروم جالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لثلاثة عطف على معمولي عاملين مختلفين **(قوله)** والخبر **(أخ)** عرفه دون المبتدأ اهتماما بعطى الفائدة ونوطة لتقسيمه إلى مفرد وغيره **(قوله)** المم الفائدة أي المصل الفائدة ثلثة اذ الم يحصل فيه وأما الخاصة فيز يد يضرب أبوه مع حذف الأب فهي غير المقصودة ولا يدقائم فيز يبدأ بوه قائم لانه محمل لما وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شمرى شمرى لمصطلح بالتأويل أي شمرى الآن هو شمرى المعروف سابقا **(قوله)** كاتبة **(أخ)** أي محسن والاباى أي النجم جمع أي يجمع يد بمعنى النعمة مجازا **(قوله)** ود برعيل الفاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتنى به ويجب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لأنه لم يره من قوله مبتدأ ز يد باخ دلالة على أن الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبره وكذلك تخميلة بالله **(أخ)** **(قوله)** ولا يد للفاعل فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأ جلة كامر لا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف **(قوله)** بما يوجد **(أخ)** أي فهو نمر يفت بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطة **(قوله)** ومفردا حال من فاعل بأنى العائد للخبر والمزاد بالمفرد هنا غير الجلة وشبهها فيشمل المثني والجمع والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتفبه **(قوله)** وبأنى جلة أي غير تدائية ولا مصادرة بل كن أو بل وحتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البياض أو استشكل وقوع الاستدراك خبرا في محوز يدوان كشماله لكنه محتمل مع وروده في كلامهم وخبره بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمة خلافا للشهاب وانشائية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها اقيامه بالمشئى بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب فيز يد اضربه وان قام بالمسكاه الا انه متعلق بز يد فكأنه قيل ز يد مطلوب ضرب به مثلا وبهذا صرح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكتب أقفاده السامع عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن **(قوله)** حاوية **(أخ)** أي مشتملة على اسم معنى المبتدأ الذى سيق خبره والواربط **(قوله)** معنى سيشير الشارح في حله إلى نصبه بترفع الخافض أى إلى المعنى والاحسن كونه تميزا **(قوله)** كتنى أي المبتدأ أيها عن الرابطة **(قوله)** وكفى أصله وكفى به حسيا لان الكثير من فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فاعل الضمير واستمر **(قوله)** ربطها من باقى ضرب وقتل كافى المصباح **(قوله)** اما ضمير **(أخ)** أي ولو في جلة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كى يدقوم محروم ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان صينى يحسرماء تارة \* فيبدو وتارات يحم فيفرق

أربالوا ورم كقالة الرضى كى يسمات هند وورثها أو ثم وزنها في كتنى في الجنتين بضمير واحد لا ارتباطهما وكذا كل ما يحتاج إلى ربط كالملة والصفة والخال **(قوله)** مقسدا أي ان هم وتنب بفعل كقراءه ابن

وأعدل هذه المذهب مذهب سيويه وهو الاول وهذا الخلاف لا طائل تحته **(ص)**

**(أخ)** والخبر الجزء المم الفائدة كاتبة وبالأبى شاهده **(ش)** عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة

ويرد عليه الفاعل نحو قاتم ز يد فانه يصدق على ز يد انه الجزء المم الفائدة وقيل في نمر نفسه انه الجزء

المنتظم منه مع المبتدأ جلة ولا يد للفاعل على هذا التمر يفر لانه لا ينتظم منه

مع المبتدأ جلة بل ينتظم منه مع الفعل جلة

وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفى خبره والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعروف دون

غيره **(ص)** ومفردا بأنى وبأنى جلة حاوية على التى سيقته

وان آكن اياه معنى اكتفى بها كنعطق الله حسبي

وكفى ينقسم الخبر إلى مفرد وجلة وسيأتى الكلام على المفرد فأما

الجلة فما ان تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا فان لم

تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله

حاوية على التى سيقته والرابط اما ضمير يرجع الى المبتدأ محوز يد قام أبوه وقد يكون الضمير مقسدا نحو السبع من نوان بدرهم التقدير

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدا كقوله تعالى  
ولباس التتوى ذلك خبر  
في قراءة من رفع اللباس أو  
تكرار المبتدا بالظاهرة أكثر  
ما يكون في مواضع التلخيص  
كقوله تعالى الخالق الخالق  
والقارعة ما القارعة وقد  
يستعمل في غيرها كقوله  
زيد ما زيدا وهو مبدأ يدخل  
تحته المبتدأ نحو زيد نعم  
الرجل وان كانت الجملة  
الواقعة خبرا للمبتدأ في  
المعنى لم تحجب الارباع وهذا  
معنى قوله وان تسكن الى  
آخرايت أى وان تسكن  
الجملة أى المبتدأ للمعنى  
الكتفى بها عن الرابطة  
كقوله نطقى الله حسبي  
فنطقى مبتدأ والاسم الكريم  
مبتدأ ثان وحسبى خبر  
عن المبتدأ الثانى والمبتدأ  
الثانى وخبره خبر عن الأول  
واستغنى عن الرابطة لان  
قوله الله حسبي هو معنى  
نطقى وكذلك قولى لا اله الا  
الله (ص) والمفرد الجامد  
فارغ وان يشق فهو  
ذو ضمير مستكن (ش)  
تقديم الكلام في الخبر اذا  
كان جازعا ما للفرد فانا ان  
يكون جامدا أو متعاقفا ان  
كان جامدا قد كثر انصف  
انه يكون فارغا من الضمير  
نحو زيد أخوك وذهب  
الكسائي والمانى وجاعة

عاصر في الحديث وكل وعد الله الحسى بالرفق وعده أو وصف كالدهرم انما تعطيك أو جرم باسم فاعل كزيد  
أناضرب أو يحرف الدال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو فيوم نساء ويوم نسر \* أى  
فيه أو مبدئى بمثل المنفرد كقوله أصبح فاذى توصى به أنت مفعول \* أى به كذا في التسليم ولم  
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكتة بفتح الحاء على الماوى أى له وزجى المس  
أرنبأ أى المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحدا معاذ كرفله ليس مراداً لتسهيل  
الحصر (قوله منوان) ثنائية معنا كعصا مكبال أووزان ويقال منيان كإلى القاموس وهو مبتدأ ثان  
سوغه الوصف المقدر أى كان ثان منه (قوله ورفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خبر فان  
جعل بدلا من لباس أو لفتاله على نحو الفارسى كون اللفظ أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فالتحريك مفرد  
لا يحتاج رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الاول وهما مسميتان (قوله وأ كترما يكون الخ) أفاد  
ان وضع الظاهر موضع الضمير فيامى في التلخيص وخبره وان كان فيه كثر قال الاخفش وان لم يكن بلغظه  
الاول فعنده بكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يسكنون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين  
يسكنون الخ بلفظ المصلحين لانه معناه ورد بان الذين يخرجون عطف على الذين يتقون لامبتدأ ولئن سلم فالرابط  
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو أظهر بخلاف أى ما جوردن بدليل لا تضع الخ على المعنى واشترط  
سببوه كونه بلغظه الاول وخصه بمواقع التلخيص وبنحو ما العبيد قد وعيد وفي غير ذلك خاص بالشعر  
اه تصرع بز زيادة (قوله ما الحافة) ما استغنى هامة مبتدأ ثان سوغه العموم لانها انكرت عندها الجوه وأما عند  
ابن كيسان فمرقة والحافة بعضا خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلغظه (قوله بدم الخ) (رجل)  
أى لان الاصح ان ال فاعل نعم استغنى آية فتمشك زيدا أى على كونه عابدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه  
بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شمرى هل الى أم مالك \* سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله \* فاما القتال فقتال الديك \* فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر بطبع العموم  
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلغظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيدات الناس  
ومحرو لارجل هنا قال صم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ  
في المعنى) لا بردان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى الجملة كحديث  
وكلام كأمه وكصبر الشان فان المراد بنطقى منطوقى بركة وله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلناه أنا والنبين  
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عوامهم أن الحاشية ان جعلت في صلة لا تخففه وكون الخبر في هذا جملة  
المتأخر في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كأخبر عنها في لاجول ولا فولة الابانة كترنم  
كنوز الجملة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قوله هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى  
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسئول عنه بناء على انها زلت جوابا لقول  
المشركين صفنا ربك فانه خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الا أنى  
قولى لا اله الا الله أى معقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد  
منه وليس الجامد مفعولا للفرد لثلاثين في عود الضمير في يشق عليه وعوده اليه بدون صلة خطأ عند الشاطبي  
لقول سببوه به انهما كالتثنية الواحد لكن الاصح جواز عود الضمير الى الله لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط  
كثير (قوله وان يشق) أى يصغ من المصدر للدلالة على تصعبه كما هو اصطلاح النحويين أو ما عند  
الصرفيين فهو مبدل على حدث وذات وان لم تصعبه فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الحق أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيدا خوك هو وأما البصري يرون ففصلوا بين أن يكون الجامد متصفاً معي المشتق ولا فإن تضمن معناه نحو زيدا سدى شجاع تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيدا قائم أى هو هذا إذا لم يرفع ظاهراً وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل وأسماء المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فأما الباس جارى مجرى الفعل من الأسماء المشتقة فلا يتحمل ضميراً وذلك كما جاء الآلة نحو مفتاح فإنه مشتق من المفتاح ولا يتحمل ضميراً فإذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك كما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان والسكان كرمى فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فإذا قلت هذا رمي بغير ضمير كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً (٩٤) فإن رفعه لم يتحمل ضميراً وذلك نحو زيدا قائم فلا مفعولاً مفعولاً فرفع قائم فلا

يتحمل ضميراً وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلا أن أول مشتق وإن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارى مجرى الفعل نحو زيد متعلق أى هو فإن لم يكن جارى مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً نحو هذا مفتاح وهذا معنى زيد (ص) وأبرزته مطلقاً حيث لا مألوس معناه له محصلاً (ش) إذ جارى الخبر المشتق على من هو له استترار الضمير فيه نحو زيدا قائم أى هو فلو أنبت بعد المشتق هو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جاوز سببوه فيه وبهين أحدهما أن يكون هو توكيداً للضمير

هنا (قوله إلى أنه يتحمل) أى وإن لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما للؤل فبيتهمة اتفاقاً كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضاً كما يجنبني (قوله أسد) أوتيمى أو ذوالاً أو رجبل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأويلها بالمشتوب إلى كذا وبصاحب ضمير (قوله فإن رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلاً كان كزيد قائم تأليه أو متصلاً بجزء كالسكر مغضوب عليه فالضمير الجار مجرى نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ أذ ليس له الأمر فرفع واحد (قوله وأبرزته) أى ضمير الخبر المشتق مطلقاً أى من اللبس ولا وأبرز الضمير مطلقاً أن لا الخبر المشتق ما يمتد ليس معنى ذلك الخبر محمولاً لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التسعيف وتثبيت الضمير وأكمل منه قول السكاكبة

وان لا غير الذى تعلقا \* به فأبرز الضمير مطلقاً \*

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن لا يؤمن اللبس ورأهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصفة ولا يخص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المصنف والشارح بل مثله الفعل والظرف إذا جى على غير صاحبهما كزيد عمره وهو أى داره وهو فيجب فيه الإبراز مطلقاً عند البصريين ويشترط اللبس عند الكوفيين لوجود المخنوع في الجميع كإلى الجمع وقال بعضهم محل الخلاف إنما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز عند الأئمة اتفاقاً ولعل مرادهم أنه لا يتحمل الضمير (قوله فقد جاوز سببوه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن إبراز المراد النطق به وبزونه أن يجوز زيدا قائم على الفعلية والألفا الفرق ويشير سببوه بوجوب الوجه الأول لما مر أن المستتر واجباً كان أو جازاً لا يتيسر النطق به وإنما يستعبرون له لفظ المنفصل تقر بباوندترياً فالوصف الجارى على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وإن سمي مستتراً جازاً لأنه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب إبراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمره وشار به زيد كقوله أوسحيان (قوله ضاربها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو يدلانه هو الضارب ولا لبس فيه لتدكيره فيعلم أنه لم يدمشقه هنز يضاربته (قوله أنبت بهو) أى على غايل فاعل نظار الجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو أن كيد نظار الامن التباسه الجوز استناره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجهلونه فاعلاً مطلقاً فيقال في الثانية على الفعلية الهندان أن زيدان ضاربتهما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلاً قائم هذا إذا جى على من هو له فان جوى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها وهو مثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا التميز بغيره وضاربها هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقاً أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقلوا أن أمن اللبس جازاً لا مراً ككثال الأول وهو زيد هند ضاربها هو فإن شئت أنبت بهو وإن شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب إبراز كثال الثاني فإنه لو لم تأت بالضمير فقلت بغيره وضاربها لا يحتمل أن يكون فاعل الضرب زيد وأن يكون عمراً فلما أنبت بالضمير فقلت بغيره وضاربها هو تمين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين وهذا قال وأبرزته مطلقاً يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بينهم فمن ذلك قوله

مما على التأكيده ضار بتأهلهما وكذلك في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في  
 مثل ذلك الاعل لغة كوني البراغيث أي فيو يذهب البصر بين (قوله ذرى الجسد) جمع ذرة  
 بثلاث المجسمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصر بين لا نقلاهما عن واو وبالهاء عند الكوفيين  
 انضم أوله كافي الصبان وهو مبتدأ ثلث خبره بانوها جمع بان من بني بني وفيه ضمير مستتر عائد لقوى  
 خبره عليه وأما الواو فخرف جمع ولم ير زمع ج بانه على غير مبتدئه وهو القدرى عالم بانها مبنية لا بانية  
 ولله لالة الواو على اسناده لقوى والاقبل بانيتها ولأبرز لقال على القصص بانيتها علم وعلى غيرها بانوها هم  
 وتسكف البصر بان احتمال كون ذرى معمول الوصف مخدوف خبر عن قوى يفسره المذكور فلا شاهد  
 فيه أي قوى بانون ذرى الجذب بانوها هو يراد من الوصف التوام لا المضي بقرينة المسح فيعمل ويفسر العامل  
 (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو لا غير (قوله بظرف)  
 أي مكاني أو زماني مفيد كإعلم من البيت بعده لا خصوص المسكاني وإنما يعتبر به بالجور إذا كانا ديين بان  
 يفهم منهما معنى متعلقهما المخدوف لكونه عاماً وخاصة بقرينته كإسرى الله عن السمايين ومثاله هذا  
 على قياس ما مر أن تقول بان ذرى اليوم وعمر وأمس في جواب يز بقاء أمس وعمر واليوم وفي المضي ان من  
 الخلف الخاص لقريته قوله تعالى الحار بالجرى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة  
 لتسكف حذف المتعلق من المبتدأ والخبر أي قتل الحركائن بقلته (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره  
 لان الخبر يجمع وهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل أنه أراد بالحرف المجرور عجزاً لا سلافة  
 المجاورة أخذاه من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف اتوصيل معاني الأفعال وشبهها إلى  
 الأسماء لا يصح من أدار الرضى محل الذي يقتضيه المتعاقب بدليل تعليله لأجل الخبرية في الخاص ل أن محل  
 العامل في الظرف لا هو للمجرور فقط ولا محل للجموع وهو نصب وقد يكون رفعاً كيز بمجمله لا فريد  
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جواً وكذلك في المستقر من حيث تعلقه بهامه إلا أن محله نصب أبداً وأما من  
 حيث قيامه مقام عامه فالمل للجموع رفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجوا في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة  
 كما له (قوله متعلق بمخدوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو يذهب  
 جهو البصر بين قيامه مقام عامه ولا يجمعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع إلا أن الأول  
 نظر إلى أن العامل أولى بالاعتبار وإن كان معموله قيد الأبد منه والثاني إلى الملقوظ به وهو معمول العامل فلا بد  
 من ملاحظة معاً والثالث إلى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والملة أما عمل الرفع في نحو  
 أي أفتشك ونحو الضمير في جري فيه القولان والاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو  
 الخبر أو الحال مثلاً انفاذاً كز وحذف (قوله واجب الخلف) أي عند الجمهور لانه كون عام يفهم  
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عامه في أي فهمه منته ولا الضمير يستقر فيه  
 إذا قلنا إنه خبر أما السكون الخاص فيمنع حذفه بلا قرينة وأما مع افتار يجوز كيز في جواب بن  
 صرت وتارة بكيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغو الخلق عن الضمير  
 فدار لا هو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه يقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني  
 وعليه اقتصر الساماني لكن قد يقدّر للمتعلق خاصاً كز يدعى القرس أو من العلماء أوفى البصرة أي  
 راكب وسعد ودمعهم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار إذ يجوز تقدير العام توجيه الأعراب وخصوصه  
 بمرقة العام لا يقتضي لغو يته كما صرح به الساماني في أول شرح التسهيل وفي بسمة الشواقي عن السيد  
 نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطاً لمقدراً اعتبره النحاة وفسروا المستقر به حينئذ فلا يكون الخاص

قوى ذرى الجذب بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وخندان.

التقدير بانوها هم حذف

الضمير لأن اللبس (ص)

وأخبروا بظرف أو بحرف

جر ناون معنى كأن أو استقر

(ش) تقدم أن الخبر يكون

مفرداً أو يكون جملة وذكر

المصنف في هذا البيت أنه

يكون ظرفاً أو جواً أو مجروراً

نحو زيد عندك وزيد في

الدار فكل منهما متعلق

بمخدوف واجب الحذف

وأجاز قوم منهم المصنف

أن يكون ذلك المخدوف

أما أوفعلاً نحو كأن أو

استقر فإن قدرت كأنها

كان من قبيل الخبر بالمعرد

وان قدرت استقر كان من

قبيل الخبر بالجملة واختلف

الشعويون في هذا فذهب

الأخفش إلى أنه من قبيل

الخبر بالمفرد وأن كلامهما

متعلق بمخدوف وذلك

المخدوف اسم فاعل التقدير

زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السيوي به وقيل انهما من قبيل الجبل وان كلامهما متعلق بمحذوف هو فعل التقدير بداستقر أو يستقر عندك أو في الدار فنسب هذا الى جهور البصريين والسيوي به ايضا وقيل يجوز ان يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدرا مستقرا ونحوه وان (٩٦) يجعلان من قبيل الجبل فيكون المقدرا مستقرا ونحوه اظاهر قول

المحذوف نواوين معنى كأن  
أو استقر وذهب أبو بكر  
ابن السراج الى أن كلا  
من الظرف والجور قسم  
برأسه وليس من قبيل المفرد  
ولامن قبيل الجبل نقل  
عنه هذا المذهب فليذه  
أبو عيسى الفارسي في  
الشيران يات والحق خلاف  
هذا المذهب وانه متعلق  
بمحذوف وذلك المحذوف  
واجب الخلف وقد صرح  
به شذوذ كقوله  
للك العزان مولاك عزوان  
ين  
فانت لدى بمجوعة الهون  
كأن  
وكما يجب حذف عامل  
الظرف والجور ورواذا  
وقعا خبرا كذلك يجب  
حذفه اذا وقعاصفة نحو  
صيرت رجل عندك أو في  
الدار أو حالا نحو صيرت  
بن يد عندك أو في الدار  
أو صلة نحو جاء الذي عندك  
أو في الدار لكن يجب في  
الصلة أن يكون المحذوف  
فعلا التقدير جاء الذي  
استقر عندك أو في الدار  
وأما الصسفة والحال

المحذوف نواوين معنى كأن  
أو استقر وذهب أبو بكر  
ابن السراج الى أن كلا  
من الظرف والجور قسم  
برأسه وليس من قبيل المفرد  
ولامن قبيل الجبل نقل  
عنه هذا المذهب فليذه  
أبو عيسى الفارسي في  
الشيران يات والحق خلاف  
هذا المذهب وانه متعلق  
بمحذوف وذلك المحذوف  
واجب الخلف وقد صرح  
به شذوذ كقوله  
للك العزان مولاك عزوان  
ين  
فانت لدى بمجوعة الهون  
كأن  
وكما يجب حذف عامل  
الظرف والجور ورواذا  
وقعا خبرا كذلك يجب  
حذفه اذا وقعاصفة نحو  
صيرت رجل عندك أو في  
الدار أو حالا نحو صيرت  
بن يد عندك أو في الدار  
أو صلة نحو جاء الذي عندك  
أو في الدار لكن يجب في  
الصلة أن يكون المحذوف  
فعلا التقدير جاء الذي  
استقر عندك أو في الدار  
وأما الصسفة والحال

خسكهم ما حكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا • عن جثة وان يفيد خبرا (ش) ظرف المسكن يقع خبرا عن الجثة نحو ز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بنفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفادك قولهم الالية اللال والرب شهرى ربيع فان لم يفهم يقع خبرا عن الجثة نحو ز يد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

جاء من ذلك أول نحو قولهم البلية لابلل والربط شهرى ربع فان التقدير طوبخ الحلال البلية ووجود الربط شهرى ربع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى فاجزأنا لبقا متنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) ولا يجوز الابتداء بالنكرة \* مالم تقدر كمن زيد غره \* وهل في فيكم فاخللنا \* ورجل من السكرام عندنا \* ورغبة في الخير خير عمل \* برزبن وليس مالم يقل (ش) الاصل في الابتداء أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن يفيد نحو الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أعدها أن يتقدم الخبر عليها وهي ظرف أو جار مجرور بحرف الدار رجل وعند زيد غره فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما خال

يجوز كالوردي اير فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المفعول كاشبهه أولا كنحن في يوم طيب أى وجودنا واليوم خرا أى شر به مذهب النظم أن الأولين يفيدان بالاعتقاد وهو الحق (قوله البلية الحلال) بنصب البلية ظرفا لعلو خبرا عن الحلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشليل بنوع ثان عما يفيد للتصريح بعدم شذوذه فكان الاختصار ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نره) بفتح فسكون كساه مخطوطة ليسه الأعراب والجمع عار كفى المصباح (قوله فاخللنا) يتعين جعل ما عيية لان الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله برزبن) بالفتح كيبس (قوله وليس مالم يقل) أى من بنية أنواع المسوغات وأما السكاف في كندز بدالخ فلا دخال بنية أشئلة الأنواع المذكورة فلا تكرر اسم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوخ لان الحكم على الجوهول المطلق لا يفيد لتجبر السامع فيه فيفزع عن الاصفا لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك في الفاعل مع انه محكوم عليه ايضا لعدم حكمه وهو الفعل ليدافى بغير مضمونه في النعمن أولا ويعل أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا يفزع السامع عن الاصفا لمحصل الفائدة مؤرجل التقرير يتقدم ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على الجوهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر ليقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقوله لانه لا مكان الفرق بأن تقدم الخبر خلاف الاصل في كل يكف مسوغا مجردة بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كما يتبادر من لا يشترط لعدم الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ذكر في المبتدأ الخبر بعينه المالكى برفوعه فشرطه التنكير كما صواعليه ولا يحتاج لمسوخ لانه محكوم به كالفعل لعليه ولنا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يصف بغيره ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التثنية (قوله وهو ظرف الخ) ألقى في شرح التسهيل بهما الجلية كقصده فلا مخرج له ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أخيف اليه الظرف والمسنما اليه في الجلية صالحا لا ابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا نسان ثوب وولده وللمرجل لعدم الفائدة قال في المثنى ومن هنا يظهر أنه لا تدخل في التقديم في التسويغ والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع تورهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا تدخل له لجواز كونه جزءا ههنا وان كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكامه وامر من الفرق بتقدير (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كماله أم بهما نحو أو رجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان النكارى منه بمعنى النفي فقصده الفائدة العموم والحق في سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة فأداه المصريح (قوله ان توصف) أى يوصف مخصصا كالمثال لا نحو ورجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف الملفظي كالمثل أو تقدرى بأن يفسر في نظم الكلام نحو وطائفة قضاهمهم أى غيركم بدليل ما قبله أو بمعنى بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في رجل جال لانه في معنى ورجل صغيرا وحالية كالتجيب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف الخاص يقتضى صحة حيوان ناطق ههنا دون انسان ههنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مثلة

رغبة في الخبر خبر السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر السبعة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم معه

الثامن أن تكون جواباً نحو ان يقول من عندك فنقول رجل التقدير رجل عندى التاسع أن تكون عامة نحو كل يموت العاشر أن يقصد بها التذويج كقوله

ما فابت زحفا على الركبتين

فـ...وب لـ...ونوب أـجـ

وهو لـوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك أـجـ الحادى

عشر أن تكون دعاء نحو سلام على آسـين الثاني

عشر أن تكون فيها معنى التهجيب نحو ما أحسن

زبدا اثالث عشر أن تكون خلفاً عن موصوف

نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر أن تكون

مضافة نحو رجل عندنا لان التصغير فيه فائدة معنى

الوصف تقديره رجل حقير عندنا الخامس عشر أن

تكون في معنى المحصور نحو شر أهر ذئاب وشئ

جاء بك التقدير ما أهر ذئاب الاشر وما جاء بك

الاثنى عشر على أحد القولين والتبريل الآخر أن التقدير

شر عظيم أهر ذئاب وشئ عظيم جاء بك فيكون

داخلاً في قسم ما جاء لا ابتداء به لكونه موصوفاً لان الوصف أهم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو

هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل مـم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاصدة حكمت بها العرب لظهور أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره في بعض آخر الباب (قوله رغبة في الخبر) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لظهوره عاقبة الوصوب خلافاً لانهما مصدر رغب في الشيء أى أحبه فتعدي يـ في الجورى محل نصبها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عامة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله على عمل برزين وذلك لا يدخل والت نصب كأمى بمعرف صدقة وهي عن منكر صدقة ورغبة في الخبر خبر أو فضل منك عندنا فان الجرور في محل نصب بالصدر والوصف والرفع كقامم الزبدان عند من جوزه كذا في الاشئني وغيره وفي الخبر انظار لان المبتدأ المكتفى بـ عرفوه شرطه التنكير كأمى فليس بمنع فيه فالاولى التعميل بنحو ضرب الزبدان حسن بمنون ضرب كقوله السامىنى (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهي الصواب لانه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أى لا عندى رجل لان الجواب بـ سلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلوقيل أنه ذلك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكما جاء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالسكرى في سياق الذى أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كفى المعنى والشرح عدها أربعة ولود كرامم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلاً في فعل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هذا الشمولى كما هو في هذه المذكورات وأما البديلى فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل مقصد الحقيقة الآتى داخلاً في العموم لوجودها في كل فرد الاظهر عده مسوغاً مستقلاً كاسياني عن المعنى (قوله التذويج) هو المبرمته بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر ولا قبلت من معناه أو حال من اتاه أى زاحفا وقوله لبست الذى في المعنى لبست من النسبان بدله قال وانما نسى نوبه لشغل قلبه بحبونه وجر آخر ليخفى أثره وانما زحف على الركبتين والبيت لاسرى القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبته وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فن أنوى نوب نسبته الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فتوبلى نسبته الخ اه (قوله دعاء) عبر عنه في المعنى يكون السكرى في معنى الفعل وجعله شاملاً لدعاء الشخص كشال الشارح وعليه كـ بل لطفه فـين ولما يراد به التهجيب كجب لزبد الشارح جعل التهجيب مستقلاً وأراد به ما أحسن زبدا وقدمه أنه داخل في الوصف المعنوى كالتفسير الآتى فتقدير (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر بأضاعن هذا بكونها مضافة لمحذوف فهماء مسوغ واحداً لثانين وأدرجه الموضح في الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعيد مؤمن خيراً أو الموصوف فقط نحو وطائفة قد آمنهم أو الصفة فقط كحديث سودة ولود خير من حسناء عقيم فسوداء مضافة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف أى امرأتى سودة لانه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن عدم مسوغاً مستقلاً خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر \* ثلاث كلهن قتلت عمدا \* أى أشخاص ثلاث ونحو يرمى عندى أى رجل يرمى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالسوغ هو المحصر لانه تارة يكون معنوياً كما له وتارة لفظياً نحو ما لجر لـ في الدار وتنتظر المعنى فيه انما هو من حيث تشبيهه بأعنى الدار بل لـ لان فيه مسوغاً آخر فتقدير (قوله شر أهر ذئاب) أى شر جعل الذئاب والشر والكتب

مها

مها

مهما أرى مصونا وهذا مثل ظهور أمارات الشر (قوله واولحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي نودا للذئب راغيبا \* وأنها لا تراهي آخر الابد

الذئب يطردها في البحر واحدة \* وكل يوم تراهي مدي يندى

فدبة مبتدأ أسوغه كونه بدولة حالية من ياء تراهي ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد وعجبا وجهك والشارق البكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والامان بعده ترجع الى غ واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العطف يشترك في الحكم فالصواب أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أى مقصودا إيهامها بالان البليغ قد يقصده فلا بد أن إيهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطا بالاخته هي

أيا هند لا تنسكي بوهة \* عليه حقيقته أحسبا \* مرسعة بين أرساغه

به عجم يبتنى أرنبا \* ليجمع في رجله كعبها \* حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاجن وعقيقته شمره الذي يلبسه لكونه لا ينظف والا حسب الاجرى سواد للرمة بمهلات على زنة اسم المفعول بحمة تعلق بخافة العطب على الرسف وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكراع وفي القاموس رسغ العصب كمنه شدي يد وأرجله حزل الدفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسغ تفرج منه اليد وانما طلب الانزاعهم أن الجن تحتذيها لحضاها فن علق كعبها لم يصبه جن واليد سحر بخلاف الثعالب والظباء والقناقد فيلها لا تنسكي شخصا من أولئك الجفاء والشاهد في مرسعة حيث قصد إيهامها بخبر الوصف حيث يعنى بادي بحمة وبين أرساغه خبرها ففسر (قوله لولا اصطبار) خبره بخبره وجوبا أى موجود وانما أسوغ بلولا لافادتها لتعلق الجواب على الجلة التي فيها

النكرة وأودى أى هلك والمقة كدبة من ومقه يقفه كودعه بعده اذا أحبه واستقلت أى مسّت والظن بفتح المخجمة فالهمزة السبر (قوله ان ذهب عبر) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد فقبيهم غيره ويروي في غير في الرباط فالمراد به الجار وهذا مثل الرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف المقدري غير آخر (قوله كم خالة) أى على رواية رفع حمة مبتدأ خبره قد حبلت ولك صفة فقده مسوغة وخالة مبتدأ حذف خبره لانه لا الاول عليه وقد عاف بقاء فهمت لثني صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الخلب قال في النهاية القدح بالتحريك زرع بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فزوال المفاصل عن أمانا كجربا لفتح افدع وأمرأة فدعاء كجرباء وقد حذف نظيره من حمة كما حذف لك من خالة فقبيها احتباك والعشرا جمع عشراء وهي الناقة الحامل وأى على اشارة الى انه كان نكحها في حلب مثل هذين عشاره فخرتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر حليت حذف خبرها أى حليت كرفت أو كم حلبة بالجر اما على رواية جر حمة وخالة تمييز الحكم الخبرية برواية نصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها لتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حليت خبرها والاستفهام لانتهم أى أخبرني ببديدهما لك اللاتي حبلن لي فقد نسبته والظاهر جواز استفهاميتها على الاولى ايضا فيقدر غيرهما منصوبا للاعتناء الفراء فيجوز جزم



كأسياني فتسدير (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت ان يراد بالسكره واحد مخصوص كقول أبي جهل لقرين حين أسلم عمر رجسلا اختار لنفسه أمرا لها يريدون ولا يظهر دخول هنا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جملة خبر المحذوف والباقي مستغفر عنه أو باطل فأنظره (قوله الى ثيف) بشد الياء وقد تحذف من ثيف يثوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقداني أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله) وأسلم أذكره (الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الأعراب

وكل ما ذكرته في التقسيم \* يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في الشنور وغيره وقال في المعنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى موطنها فتتبعوها فمن مقل خل ومن مكتمر مورد ما لا يصح أو معدلا ومور متداخلة والتي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص بالوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن ان يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جردة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوقان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفعائية كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشعوي خسة وقوعها بعد لا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة فيذهب خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وبقى ما ذكره متداخل وعما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى كحكرم يوفي بوعده وجار يفرض بت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لأزواجه ويمكن دخوله في معنى الفعل أو يؤتى بها المناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمها فقلت مسوغات ابتداء مسكروهم صفة \* عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخوق وتنويع حقيقته \* أو بدء حال جواب للسؤال على

أو بعد لا أو كم لام ابتداء وإذا \* تقديم اجباره الابهام فانهل

كذا ارادة مخصوص مناقضة \* أو كونه فاعلا معنى فلا محصل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الأرجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز امتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره واتبع به وجوب التأخر بقوله فامنع جريانه على اصل التأخرون اهل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله وبحوجهي درهم الى آخره فخالفته الاصلين معا (قوله) وجوزوا التقديم أي بمنعوه فلا ينافي ما من أصالة التأخر أي أوجبه (قوله اذا ضرا) الاحسن والانساب بقوله فامنع حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذ يحصل الخ لا تعليلية (قوله) فاستحق التأخير كالوصف وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في الشر يفرض التنكير والاعراب لحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان نوع استقلال (قوله) فنقول قائم الخ عددا مثال للخبر المفرد والجلتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما مثله والامتنع كما سيأتي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بنحوه بزهده المصورة بحث قيل وجهه ان نافي الجواز حافظ فيكون محبة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام كريك وقيل وجهه ان نحويز هذه الصورة لا يفسح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعارض اذ معناه ينبغي لناقل المنع ان لا يطلقه بل يشيده بغير الظرف وهو المفرد والجلتان ولعل الاحسن أن يقال نحويزهم هذه الصورة يحتمل بناءه على جعل ز يد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم على تقديم

بعض المتأخرين ذلك الى  
نيم وثلاثين موضعا وسالم  
أذكره منها أسقطته  
لرجوعه الى ما ذكره أو  
لانه غير صحيح (ص)  
(والاصل في الاخبار ان  
نؤثرا  
وجوزوا التقديم اذ  
لا ضرا

(ش) الاصل تقديم  
المبتدأ وتأخير الخبر  
وذلك لان الخبر وصفي  
المعنى لبتدأ فاستحق  
التأخير كالوصف ويجوز  
تقديمه اذ لم يحصل بتقدمه  
ضرر أي ليس أو نحوه  
على ما سبقين فنقول قائم  
ز يد فام أبو ز يد وأبو  
منطوق ز يد في الدار ز يد  
وعندك محذوف وقد وقع

في كلام بعضهم ان مسهب  
الكوفييين منع تقديم  
الخبر الجائر التأخير عند  
البصر بين وفيه نظر فان  
بعضهم نقل الاجماع من  
البصريين والكوفييين  
على جواز في داره ز يد  
فنقل المنع عن الكوفييين  
مطلقا ليس بصحيح هكذا  
قال زنههم وفيه بحث نعم  
منع الكوفييون التقديم  
في مثل ز يد فام ز يد فام  
أبو ز يد أبو منطوق  
والحق الجواز اذا لا مانع من  
ذلك واليه أشار بقوله  
وجوزوا التقديم الى آخر  
البيت فنقول قائم ز يد  
ومنه قولهم

مشهور من يشترك في مبتدأ ومشهور خبر مقدم وقام أبو ذر بدومنه قوله قد أنكرت أمه من كنت واجده \* وبات متشبهاً في يرتن الاسد  
 فن كنت واجداً مبتدأ مؤخر وقد أنكرت أمه خبر مقدم وأبو منطلق بدومنه قوله لك أمه من محاربها أبو ذر كانت تبيب أمه  
 قابو مبتدأ مؤخر ما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشر أيضاً السعداء هبة الله بن السجري الإجماع من البصريين والكوفيين  
 على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة وليس بصحيح وقد قلنا نقل الخلاف (١٥١) فذلك عن الكوفيين (ص)

الخبر فيصيح المطلق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله ان الخ  
 ر بما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على ان الخ تكرر  
 لقوله الماروقيه انظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله ان الخ استدراك على ما يوجهه  
 اجازته تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره ايضاً لعل هذا هو الموافق فيلحرج (قوله مشهور) يجوز  
 أنوه كيقوض وزناومعني للكوفيين ان يقولوا ما بعد نائب فاعله لجوازه بلا اعتداد عندهم (قوله قد  
 أنكرت) من باب تعبي أي عدته والله هو واجده بالجزم خبراً وتأوكلت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى  
 فيتعس لواحده فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنشأ بالسين المحجمة أي متعلقا بالبرن ووجدته  
 مثلثة مضمومة من السين السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو لفرزدق يدح الوليد بن عبد الملك  
 ومحارب وكاتب قبيلتان (قوله فابره مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوفان  
 بأهلبست أمه من محارب فضمير أهلبست للابلق مفعلة رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبو ذر ملك وهو رابط الصفة  
 هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لأن بين الكوفيين خلافاً (قوله  
 عرفوا ونكروا) اسماء مصدرين عرف ونكر بالتشديد ونصبها برفع الخافض أي في العرف والنكر لتوسيع  
 المؤلفين فيه أوضح من نصبها على التخييل المحول عن فاعل يستوى (قوله ماضي) حال من الجزآن وبيان  
 بمعنى المئين وهو القارئ المبنية للسين من السيناليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لعل ولغيره  
 وقيل فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابه المثلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل وما  
 الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فاعلمست الضمير المبتدأ المستتر فاعلمست  
 بخلاف غير المستتر كاحبيبه الشارح ولك جعل اذا الخبر الطرف متعلقة بالمنع المقوم من كذا فلا يحتاج  
 لجواب (قوله مشهور) بالفتح أي منحصر فيه على الخلف والايصال قيل انه ماضي فتدبر  
 و يروي بالكسر على تقدير مضاف أي منحصر بمبتدؤه وفيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ والخبر (قوله  
 اولاًزم المصدر) بالجر عطفاً على أي أو مستند الا لازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال النكرة  
 النسبية يعمل النصب في الجر وراو يكون مضافه لحنوف ولا يشترط المحادسوخ (قوله لكان المتقدم  
 مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بالبندانية المتقدم من العرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا مرفعا كاهو المشهور  
 وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو  
 الاعرف عند علم الخطاب بهما وأوجهلهما وألغى الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان سوا يعلم  
 أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجعل النسبة قائم المبتدأ انظر الخ في حواشيه (قوله فان وجد دليل  
 أي الخطي نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثاني بان يوصف دون الاول ومعنى كمال الشرح فان القرينة  
 الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً في حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الا ان  
 يكون المقام للابغة في يدس أبي يوسف (قوله وبناثا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا  
 من زيد لكان المتقدم مبتدأ وأنت زيدان يكون خبراً من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف  
 أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيهاً في حنيفة بأبي يوسف ومنه قوله  
 بنونا بنوا بناتنا وبناتنا بناتنا \* بنوهن أي بنات الرجال الابعاد فقوله بنونا خبر مقدم وبنونا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على  
 أ بناتهم بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم الثاني أن يكون الخبر فلان افعاله الضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام فقامه  
 المقدر خبر من زيد ولا يجوز التقديم

فأمنه حين يستوى  
 الجزآن  
 عسفا ونكرا عادى  
 بيان  
 كذا اذا ما الفعل كان الخبرا  
 أو قد استعمله منحصر  
 أو كان مسبب الذي لام  
 ابتدا  
 أولاًزم المصدر كن لى  
 منجدا  
 (ش) ينقسم الخبر بالنظر  
 الى تقديمه على المبتدأ  
 وتأخره عنه ثلاثة أقسام  
 قسم يجوز فيه التقديم  
 والتأخر وقد سبق ذكره  
 وقسم يجب فيه تأخير الخبر  
 وقسم يجب فيه تقديم الخبر  
 فاشترط هذه الايات الى الخبر  
 الواجب التأخير قد كرمته  
 خمسة مواضع الاول أن  
 يكون كل من المبتدأ والخبر  
 معرفة أو نكرة صالحة  
 لجلها مبتدأ ولا مبن للمبتدأ  
 من الخبر يجوز بد أخوك  
 وأفضل من زيد أفضل  
 مؤخر مؤخر ولا يجوز تقديم  
 الخبري هذا ونحوه لانك  
 لو قلته فقلت أخوك زيد  
 وأفضل من عمر وأفضل

فلا يقال قام بذلي أن يكون ز يد م مبتدأ مؤخر أو الفعل خبر مقدم لما بل يكون ز يذ فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ أو الخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز بقام أو بوجاز التقديم فتقول قام أو يزيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك ضمير البارز نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون

يجوز التقديم إذا رفع الفعل

الزيدان مبتدأ مؤخر

وقام خبرا مقدما ومنع

ذلك قوم إذا عرفت هذا

فقول المصنف

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا

يقتضى وجوب تأخير الخبر

الفعل، فلما قال ليس كذلك

بل انقلب تأخيرها إذا رفع

ضميرا للبتدأ مستترا كما

تقدم الثالث أن يكون

الخبر محصورا بينا نحو إنما

زيد قام أو بالجوهر زيد

الأفام وهو المراد بقوله

وأود استعماله منحصر

فلا يجوز تقديم الخبر على

زيد في المثالين وقد جاء

التقديم مع الاشتداد

كقول الشاعر

فيا رب هل الأبك النصر

يرجى

عليهم وهل الأعليك الممول

الأصل وهل الممول الأعليك

فقدم الخبر الرابع أن يكون

خبرا مبدئا وقد خلت عليه

لام الابتداء يجوز بذلي

وهو المشار إليه بقوله

أو كان مستند الذي لا مبدأ

فلا يجوز تقديم الخبر على اللام

فلا تقول قام زيد لأن لام

الابتداء لها صدر الكلام

وقد جاء التقديم شذوذا

كقول الشاعر

ليس تقدم لما بل لا يلزم إلا اجاب من العدم نسبهم الينا لا خلاف أولاد بيننا فانهم ينسبون الينا (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا لا يتوهم أن زيدا فاعلا لا مبتدأ فيقول اللام الحاصل بالاسمية وكذا أقوى الحكم بتكرار اسناد الجلة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل السامني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا اللام وعليه فلا يفوت الاتقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصح كعمران يذ ضرب إذا جهل فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أو أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي بالاتين في التوافق بخلاف ألف بدفعه الوقف واخطأ وتقدم الخبرا كثر من لفتا كقول الراغب فلا يحتمل عليا واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى هم عوامر صوموا كثيرا وأمروا التجوى الذين ظهروا أن كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن في الفعل للمهد العلي بين النجاة المارفين وأما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أي فيه كعمران عاصي (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام فيذ بالموصوف والتفاهة عن غيره مع أن المراد حصر صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون خبره قائما أولا فشيء آخر فان قلت يبقى اللبس في ألا يقدمه مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت حذوا الأعلى انما طرد الباب (قوله فبارب الخ) الشاهد في عجز كما شاراه الشارح وكذلك صدره ان جعل الخبر بك يرجى حال لان جعل الخبر يرجى وبك متعلقا بلان القسم حيث معمول الخبر لا خبر نفسه والاستفهام انكري يعني النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عاصي ولا يجوز كون المفعول فاعلا للظرف كما لا يجوز زحل الاقام بذل الطرف العامل كالفعل ولان الاتمع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أي بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة وأنها داخل على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها وأوان أصله خالي أنت زحلت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية لجزم بئل جوابا لما ذكره كسرا كنبين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جرير الخبر هو يرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ لا حسن جعلها موصولة بئل خبرها لجزم لاجرتها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمكاهنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذا وكى ويكرم عطف على ينسل وأمر فوج استثناء فأى وهو يكرم والاخوانا لفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للفعول أي لا لا خوال (قوله صدر الكلام) أي ما ينفسه كاسم الشرط والاستفهام وما للثبوتية وكذا الخبر يذ وبغيره كالضاف لما ذكر كفلان من عندك وفلانم يقيم أضربه وما لم يجرى عندك فانه يكتب منها الشرط ونحوه يكون الشرط واجوبا حيث لا ضاف لانها خاتمة عليه كقائه الماصر الطيلواى ومقتضى ذلك ان الحجاز حيث لا ضاف لامن لكن استظهر الروادى عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بمجمله هي عينه في المعنى كنفق الله حسبي كفى التسهيل وكذا كل ما يفسر معنى الكلام كالعرض والتمنى والنهى وغير ذلك كما في الرضى انذاخر ذلك لتجبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر بخس مسائل ومنها

خالي لانت ومن جرير الخ • بئل العلاء ويكرم الاخوانا • فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

بقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كاملا على الاستفهام نحو من لى منجد فان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على

من فلا تقول لمن منجد (ص)

الخبر

الخبر المقرون بالغاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإز يد بقا ثم والظا كز يد  
أضربه والخبر عن مذومند نحو مارا يته مذومند وبمان اذا جعل لامه تمان لتعريفه ما معنى اذا المعنى  
أما انقطاع الرؤية بومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغي مذومند مراده انهم ما نكرة لفظا (فائدة)  
لا يقرن الخبر بالغاء الا اذا كان المبتدأ يشبهه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك  
لكونه موصلا بعمل صالح للشرطية بان يتخلو من علم الاستقبال كالسين وأذا الشرط ومن قبله والناحية  
أو بنظر أو يجوز كالذي يأتي أو هنا أو في العار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي أو هنا  
أو في العار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كقوله  
السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي  
يأتي أو كذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي أو فذلك نحائي عشرة صورة كثيرا فتران  
خبرها بالغاء لتصل عن مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الاتيان مثلا فلا يصح العموم كالسبي الذي تساء  
في الخبر استفاء أو الاستقبال كالذي زارني أو من له كذا أو اقترن الفعل بشئ محاصر كالذي سبي يأتي أو أن  
يأتي أو كذا أو قد تأتي وما تأتي له كذا امتنع الغاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة  
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والفاعل زيد ولا يجوز فسكرم ولا فزيد خلافا لاصناف في الثاني وأما  
آية الصرفة والزنا خبرهما محذوف أي عاتلي عليكم حكم السارق والزنا في الخبر وقوله فاقطعوا فاعلها وبيان  
للعلم وتدخل الغاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير ما هي بان أضيف لغيره موصوفا أصلا ككل نعمة فن  
الغاء ولم يوصف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان \* فخطو بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من  
الكثير لوجه الصلة للشرط كافي السببان والظاهر ان مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ما هي ككل الذي أبوه  
قام فله درهم لمجلة ما تدخل الغاء في خبر ما أحد وعشرون صورة مالم يدخلها ناسخ فيمنع الغاء باجتماع  
المحققين الا ان وان ولكن على الصحيح كما يقدان الذين قالوا بئال الله الخ واعلموا أن ما غنم الخ وذلك كثير  
والله اعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كمن زيد نكرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا  
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاصا بخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرر (قوله كذا اذا  
عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فبما إذا عاد عليه أي الخبر مضمرا أي مبتدأ بخبر به  
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبني لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع  
تعقيده وتشتيت ضارره كان ينبغي عنه وصحابه أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا \* من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملته فلا يردز بدان مسكنا (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور  
لانه هو المحصور في المبتدأ لانه العكس الآن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإبدال كما  
أي خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جلة كقصده غلامه رجل وانما وجب ذلك  
لأن يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة للمجموعة الى التخصيص ليقيد الاخبار عنها أقوى من الخبر  
وكذا كل ما وقع في بليس كمندي انك فاضل اذ لو اخبر خبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالنأي  
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما النأي جزع \* يوم النوى فلو جسد كدير يني

ونحو عندي درهم وفي وطير  
ملزم فيه تقدم الخبر  
كذا اذا عاد عليه مضمرا  
مما به عنه مبتدأ بخبر  
كذا اذا استوجب التصدير  
كأن من علمته اصيرا  
وخبر المحصور قد بدأ  
كأننا الاتباع أجدنا  
(ش) أشار بهذه الايات  
الى القسم الثالث وهو  
وجوب تقديم الخبر  
فذكر أنه يجب في أربعة  
مواضع الاول أن يكون  
المبتدأ نكرة ليس لها  
مسوغ التقديم والخبر والخبر  
ظرف أو جار ومجرور ونحو  
عندك رجل وفي العار  
أمرأة فيجب تقديم الخبر  
هنا فلا تقول رجل عندك  
ولا امرأ في العار

فاجتمع النجاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله \* ونحو عندي درهم ولي وطير \* البيت فان كان لشكره مسوغ جاز الامران  
 نحو رجل ظرف عندي وهذا رجل ظرف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها  
 مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على مبتدأ آخر فلما رتبة  
 وهذا امر اذا المصنف بقوله \* كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير البيت بالخبر عنه وهو المبتدأ فساكنه  
 قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قوله في الدار  
 صاحبها انما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغي أن تقدمه مضافا نحو في الدار قول المصنف عاد  
 عليه التقدير كذا اذا عاد (١٠٤)

فانما أخر الخبر وهو لوجه عدم اللبس اذ المكسورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا ما (قوله فاجت  
 النجاة) قال الاسقاطي بل ايجازه الجزوي والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن بقدر مضاف)  
 أي بقرينة ان كل مثال يوجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شيء في الخبر لا على نفسه فلا بد من  
 ذلك التقدير (قوله على الترتيب) خبر مقدم عن مثالها وز ياتي بتميز لكل احواله منه ويجوز رفعه بيانا  
 أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثالها حاله وان كان نكرة لتقدمها عليه وحيدته فهو من المسئلة  
 الاولى لا من هذه وعلى كل فتل الماعرب رفعاً أو نصباً على التفتيح لا إضافة للبيت كقري همما  
 مثل ما أنكم تطلقون وبحث السامعي في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخوف وهو يصح تقديره  
 مؤخراً على الاصل كأي كذا كذا مؤخراً نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون  
 الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قائمة) سئل بعضهم عما قرئ شاذ في  
 قوله تعالى انما ينشئ الله من عباده الهامه برفع الجلالة ونصب العلماء مامعني ذلك فاجاب بهذا البيت  
 أهابك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه  
 ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل  
 أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر ان تأمله بتدليل ذكره بعد وما فرقت به ان المفعول مشعور به من الفعل  
 والفاعل فكان كالتقدم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بلباسه الذي هو المرجع اصلا  
 (قوله ما علم) أي تفصيلا لا اجالا بان يراد هناك حذفاً بالاعتين فلا يكفي اسقاطي (قوله جازر)  
 أي غير متنع فيصدق بالوجوب (قوله كانه قول) لم يقل قولاً ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد  
 المسئولين فقط ويصح قول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق وغير مرضا  
 ملازماً كقوله التاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختش انه يستفهم كيف عن الاحوال  
 والصقات وليست ظر فواضابط اهرابا حينئذ انما ان يستغن عنها ما بعدا فحذف بحسبه رفعاً كيف  
 أنه بالخبر بقدر نصيبا كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها  
 فحذفها النصب بدا ما على الحال ككيف جاز يدا على المفعول المطلق نحو كيف فعل بك أي أي فعل  
 فعل ومثله فكيف اذا شئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح  
 كونها عاملا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن  
 حاله وقتة تجيبها منها لفظا عنها هذا هو المشهور وأقول ليس يوده انها تارف فآلة المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد  
 على ملبسه ثم حذفت  
 المضاف الذي هو ملابس  
 وأقيم المضاف اليه وهو  
 الحياء مقامه فصار اللفظ  
 كذا اذا عاد عليه ومثله  
 قوله في الدار صاحبها  
 فلو لم على الخسرة مثالها  
 ز بدو منه قول الشاعر  
 أهابك اجلا لا وما بك  
 ذرة

على ولكن مله عين  
 حبيبها  
 لخببها مبتدأ مؤخر ومله  
 عين خبر مقدم ولا يجوز  
 تأخيره لان الضمير المتصل  
 بالمتبدا وهو هاهنا على  
 عين وهو متعلق بالخبر فلو  
 قالت حبيبها مله عين  
 عاد الضمير على متأخر  
 لفظا ورتبة وقد جرى  
 الاختلاف في جواز ضرب  
 غلامه زيدا مع ان الضمير  
 فيه عائد على متأخر لفظا  
 ورتبة ولم يخلاف فيها

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فلي تأمل والفرق بينهما ان ما عاد عليه  
 الضمير وما اتصل به الضمير اشر كافي العامل في مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيها اتصل به الضمير وما عاد  
 عليه الضمير يختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا اذا يستوجب التصدير نحو في زيدا بضم زيدا مبتدأ مؤخر  
 وأين خبر مقدم ولا يجوز فلا تقول زيدا لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فان خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر  
 وعلمته انما صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيدا وما في الدار الا زيدا ومثله ما لنا لا اتباع احدا (ص)  
 وحذف ما بعد لم جاز كما \* تقول زيدا بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف \* فن قد استغنى عنه انصرف  
 (ش) يحذف كل

من المبتدا والخبر اذ دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً فقال حذف الخبر ان يقال من عندكما فتقول زيد التقدير يرد عندنا وفيه رأى خربت فاذا السبع (١٥٥)

انها في محل نصب اذا تعلى الظرفية الجزئية كما توهم بل انما في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقوله على أي حال لكن تهاويلها عن الاحوال اه واستحسنه في المتن وأيده وجنيد فتكون في محل رفع عند سببويه ايضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كفاً أنت أصبح أنت وفي كيف جاز يداراً كجاء زيد مثلاً رضى الجواب صحيح أو سقيم ورأى وماشياً ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أوفى أي حال جوارها بنحوه في خبر ليس بالنظر للفظها على قول سببويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لعناها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قل الزمخشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المضمنة في سؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا وقد تسلب الاستفهام وتخصص المعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله النمامي (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولبتدا اكتفى بهما فلا يحتاجان ولذا لا يبتدأ كما نقله بس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبر فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدا لطابق السؤال كاسر (قوله في رأى) هو أن اذا العجائية صرف أفعالها كونه نظراً لزمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بمعندنا الخ) من المشرح ٢ واضعفتون عندك وفيه شذوذاً لا حذف من الاول دلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض بخبرين على أنه ضمير الماعظم نفسه لا الجامعة والمخبر خبراً كما قال ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل بحسب المطابقة لفظاً ونحواً والنحن نحى ونبت ونحن الوارثون (قوله لوقوعه مع الخ) قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفها بعد عدم بل بحسب العمل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا بعد هذا ان الالذك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفه في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هاء السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله رقه الخ) الاولى التعبير بالاولان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تنقه ما قبله وحاصله ان الاول يشتمل على عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما في المتن أي وايس هـ من باب زيد قائمان وعمر وحتى يتنعم للقيح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر وهو جار له دم الفصح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف به وهو واجب التأخير كما في الآن يقال بغتة في التابع أفاض الصبان وفي كون فعدتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان اربتم شمسكم في عدتهن ماهي (قوله وبدلولا) يصح تعطفه بحذف مع ملاحظة قيده وهو ضم وأبغمت نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسمهم في الظرف كما في ركذا يقال في وبدلوا وقيل حال لانهم معطوفان عليه والمراد هنا لا لا المتابعة لان التحضيض لا يليها الا الفعل كما سيأتي في نحو لولا أرسلت البنا رسولاً (قوله غالب) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص عيين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذواتهم مع أنه كون عام لا ضرورة كما في ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رأى استقرأ عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة ومصدره ان تكون

انها في محل نصب اذا تعلى الظرفية الجزئية كما توهم بل انما في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقوله على أي حال لكن تهاويلها عن الاحوال اه واستحسنه في المتن وأيده وجنيد فتكون في محل رفع عند سببويه ايضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كفاً أنت أصبح أنت وفي كيف جاز يداراً كجاء زيد مثلاً رضى الجواب صحيح أو سقيم ورأى وماشياً ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أوفى أي حال جوارها بنحوه في خبر ليس بالنظر للفظها على قول سببويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لعناها قولاً واحداً اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قل الزمخشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المضمنة في سؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا وقد تسلب الاستفهام وتخصص المعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله النمامي (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولبتدا اكتفى بهما فلا يحتاجان ولذا لا يبتدأ كما نقله بس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبر فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدا لطابق السؤال كاسر (قوله في رأى) هو أن اذا العجائية صرف أفعالها كونه نظراً لزمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بمعندنا الخ) من المشرح ٢ واضعفتون عندك وفيه شذوذاً لا حذف من الاول دلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض بخبرين على أنه ضمير الماعظم نفسه لا الجامعة والمخبر خبراً كما قال ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل بحسب المطابقة لفظاً ونحواً والنحن نحى ونبت ونحن الوارثون (قوله لوقوعه مع الخ) قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفها بعد عدم بل بحسب العمل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا بعد هذا ان الالذك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفه في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد هاء السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله رقه الخ) الاولى التعبير بالاولان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تنقه ما قبله وحاصله ان الاول يشتمل على عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما في المتن أي وايس هـ من باب زيد قائمان وعمر وحتى يتنعم للقيح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر وهو جار له دم الفصح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف به وهو واجب التأخير كما في الآن يقال بغتة في التابع أفاض الصبان وفي كون فعدتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان اربتم شمسكم في عدتهن ماهي (قوله وبدلولا) يصح تعطفه بحذف مع ملاحظة قيده وهو ضم وأبغمت نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسمهم في الظرف كما في ركذا يقال في وبدلوا وقيل حال لانهم معطوفان عليه والمراد هنا لا لا المتابعة لان التحضيض لا يليها الا الفعل كما سيأتي في نحو لولا أرسلت البنا رسولاً (قوله غالب) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص عيين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذواتهم مع أنه كون عام لا ضرورة كما في ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رأى استقرأ عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة ومصدره ان تكون

في جواب أن يداقماً اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)  
وبعدوا وعين مفهوم مع • كش كل صانع وموضع

(١٤ - خضري - اول)  
(و بعد لولا غالباً حذف الخبر • حتى وفي نص عيين ذا استقر  
٣ قوله واضعفتون عندك لا ينبغي أن الضم من بما كالموظا

وقبل حال لا يكون خبراً \* عن الذي خبره قد أضمرنا كضري في العبد سببنا وأنتم \* تبين الحق منوطاً بالحكم (ش) حاصل ما في هذه الايات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يصح أن يكون خبراً مبتدأ بعد لا نحو لولا زيد لا يتنكح

الواو وصافي اللعبة أي كل صانع وصنعتة أي التي تلازم الصانع لا ماضيه (قوله لا يكون الخ) الجلة صفة لخال أي لا يحذف الخبر قبل الخال إلا إذا لم تصلح تلك الحال بالخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت غيره (قوله منوطاً) من ناط الشيء بالشئ ينوطه إذا ربطه وعلق به (قوله آخره ز بغالب الخ) دفع توهم شافاة الغلبة لا يتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقاً ما كان الخبر وأخيراً وأما ذكره فساد ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنت فعله لا رادة القبيلة والمقاليد المغات مع جمع أقليد كسر الحمز على غير قياس ولعل قياسه أقالييد وقيل لا راد له من لفظة كافي المعنى وهو مفعول ألفت بز بالياء وكفى بذلك عن الطاعة والمثالي أي لولا ظلم أليك بز يدن هير جودك عمر قوله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما جمل المثنى عليها لأنها المتبادرة من التعبير بغالب ولكن الأولى جملة على الثالثة كصنعه جميع الشرايع لوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراد بالغالب أكثر خواها وهو كون الخبر عاماً فيشتمل الحذف فيه أما كونه خاصاً فقابل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الأحوال لا على الكلام الفصيح والشتم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لأن الخبر لا يكون إلا كونه مطلقاً فان أر يد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافاً إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا المسألة زيد ماسم ولا يجوز لولا زيد سالتنا ماسم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهي أول ماسم أي ولا يحمل على أنه شاذ كافي الأولى فحمل الفرق بين الطريقتين خلافاً للشمس (قوله مؤول) أي كأول قوله صلى الله عليه وسلم عائشة لولا قومك حديث عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم يأني وي المعنى والمهور في الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثان عهد قومك لأن قولك حديث عهد بالخ وحدثنا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك رفع الوثوق بالأحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الأصل عدم التبديل لتحريمهم في نقلها باعتبارها قد تشيد بهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في الأحكام الشرعية فضلاً عن النحوية على أن الأحاديث دونت في الصدر الأول قبل فساد اللغة فغايتها إبدال اللفظ محتججه بأشرك ذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالأخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة في بابه وكيف يلغون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله \* لولا زهير جفاني كنت معتدرا \* ولولا الشعر بالعامة يزري \* وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتغالهم من الغم على أن الأصل ل أن يسكه خذفت أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالاً من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الخال أيضاً عنده \* ولولا كونه خبراً للمعنى كما نقله في المعنى عن الأخفش وهذا بطل جعل قبله في بيت الشارح خلافاً لتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلا ن جواباً عن عرض منه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد وهو ماسم لأن شأن الغميد الامساك والتأخر الجاية أو خارج عنه كلكال الأول (قوله يذهب الخ) يصف شيئاً معقولاً بان السيف القاطعة تذوب في أعماقها لزعها وفزعها منه فلولا أن أعماقها تسك السال على الأرض فضمير يسكه لسك غضب والمضي يقتضي لولا لا يلائم على الأرض والمثبت بقوله يذهب سيلانها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمان وابن السجري والشوا بين وهو الحق وشواهدا

التقدير لولا زيد موجود لا يتنكح واحترز بقوله غالباً ماورد ذكره فيه شذوذاً كقول الشاعر  
لولا أبرك لولا قبله عمر  
ألفت اليك عهد بالقياد  
فعمري مبتدأ وقوله خبر وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الأقبالي هي طريقة لبعض النحويين والظريقة الثانية أن الحذف واجب دائماً وان ماورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة أن الخبر أما أن يكون كونه مطلقاً أو كونه مقيداً فان كان كونه مطلقاً وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونه مقيداً فاما أن يدل عليه دليل أو لا فان يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد بحسن إلى ما أثبت وان دل عليه دليل جازاً بانه وسد نقه نحو أن يقال هل زيد بحسن اليك فتقول لولا زيد لم يكن أي لولا زيد بحسن إلى فان ثبت حذف الخبر وان ثبت أثبتته ومنه قول أبي العلاء المعري  
بذبح الرعب منه كل غضب  
\* فاولا الغميد يسكه اسلا  
أن يكون المبتدأ ناصي المعنى

لعمرك قسمي فعمرك  
 مبتدا وقسمي خبره ولا  
 يجوز التصريح به قبل مثله  
 بين الله لافغان التقدير  
 بين الله قسمي وهو  
 لا يتعين أن يكون الخذف  
 فيه خبرا لجواز كونه مبتدا  
 والتقدير قسمي بين الله  
 بخلاف لعمرك فإن الخوف  
 معه يتعين أن يكون خبرا  
 لأن لام الابتداء قد دخلت  
 عليه وحققا للدخول على  
 المبتدا فإن لم يكن المبتدا  
 نصا في الجين لم يجب حذف  
 الخبر نحو عهد الله لافغان  
 التقدير عهد الله على فعهد  
 الله مبتدا وعلى خبره ولك  
 الثبات وسدفة \* الموضوع  
 الثالث أن يقع بعد المبتدا  
 وأوحى نص في اللمية نحو  
 كل رجل وضعته فشكل  
 مبتدا وقوله وضعته  
 معطوف على كل واظهر  
 محذوف والتقدير بكل رجل  
 وضعته مقترنان ويقدر  
 اظهر بعد اللمية وقيل  
 لا يحتاج الى تقدير الخبر  
 لأن معنى كل رجل وضعته  
 كل رجل مع وضعته وهذا  
 كلام تام لا يحتاج الى تقدير  
 خبر واختار هذا الذهب  
 ابن عصفور في شرح  
 الايضاح فإن لم تكن الواو  
 نصا في اللمية لم يخفف الخبر  
 وجوز يجوز بدوهم وقامان  
 \* للموضع الرابع أن يكون  
 المبتدا مصدرا

كفلق الصبح اه سندوق وقد علمت حل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أي لجباتك  
 من عمر يعمر كمل يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمار بالفتح والضم على غير قياس لأن قياسه كالفتح  
 والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله تعديرا لخذف زوائده (قوله عين الله) في  
 نسخ أين بفتح الهمزة وضمة الميم من العين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك  
 القيل لأجاب ميم بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال بكافيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدا) قال ميم  
 ولعل الخذف حيث غلب غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم حلوله لمحلله قال الروداني  
 لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على سد مسدده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة (قوله على المبتدا)  
 أي المذكور ولا حاجة للتقدير مبتدا محذوف أي لقسمي عمر كذا لأنه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)  
 الخ لم يكن نصا في القسم لاسمائه في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه  
 القسم الأبد كالمقسم عليه بخلاف عمر كذا فانه غلب اسمائه عليه حتى لا يفهم منه غيره الأبررى  
 فتراهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكنية فلا يبقى تسوية الفقهاء بين العمر  
 والعهد في انهما كناية بين لأن مرادهم العين الشرعى الموجب للأتم وهو لا يكون إلا بالعلماء الله وصفاته  
 لا القوى الأعم ولا يعدهم ما شرعا لا إذا تولى بالعمر بقاء الله وأحياته والعهد استحقاقا لأوجه علمائهم  
 العبادات بخلاف ما إذا طاق أو تولى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كائن قل عن ميم تدبر (قوله  
 نص في اللمية) أي مع كونها للمعطوف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيها ذكره كتحمل مجرد المعطوف أيضا  
 كان يقال كل رجل وضعته مخولفان كاستظهاره في اللمية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فاللمية ليست  
 من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفه سميت به لأن  
 تركها يضعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وهو هنا أشكاله مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير  
 إلى كل لافغانه أن كل رجل يضعه كل رجل ولا إلى رجل لافغانه أن كل رجل يضعه كل رجل  
 واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لافغان كانت في قوة أفرام متعددة كان الضمير العائد عليها أو على  
 مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع للمقتضية للقسمه آحادا ككب القوم دوابهم فسكانه  
 قيل يزدرضه وعمر وكذلك الخ (قوله بعدوا واللمية) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتداخفين  
 واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب ميم بأن المعطوف يسد مسدده من  
 حيث كونه خبرا عن الأول لمحوه حيث في محله وإن لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله  
 وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وإن كانت بمعنى مع السكون لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا  
 بخلاف مع (قوله فإن لم تكن الخ) أي بان لم تكن اللمية أصلا بل مجرد التثنية في الحكم كزيد  
 وعمر ومتباعدان أو لم لا نصا ككمال الشارح (قوله لم يخفف الخبر وجوزوا) أي بل جواز أن علم بدليل  
 والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتداخفين نفيس بمعنى  
 الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليسبب نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق  
 نتمو إلى الموت الذي يشبه النفي \* وكل امرئ الموت يلتقيان

ويشعب كي علم أي يفرق قد كذا الخبر وهو يتقايان لأن الواو لم تنص على اللمية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح  
 وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل إن التي يحملون بعد حين كما هو  
 الموافق للواقع فالواو ليست اللمية أصلا فلا بد من كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالمثل كان ذكر  
 الخبر شاذا للنص على اللمية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو ولا  
 كان ضمير بت العبد مسددا ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير



و بعد حال عدم مد الخبر وهي لاتصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجو بالسد الحال مسده وذلك محو ضرب في العبد مسيئا فضر في مبتدأ العبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجو بار التقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما بينته الشارح (قوله) و بعده حال) أي مفردة كشال وظرف كضر في العبد مع عصيانه أو جله كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خبر اقتراني من المولى حليف رضا \* وشري بعدى عنه وهو غضبان  
ولو مضارعية عند سبب وجو خلافا للفرأ كضر في العبد مية ومنه قوله  
ورأى عيسى الفسنى أباك \* يعطى الجزيل فعليك ذلك

(قوله حال من الضمير الخ) انما يجعل حال من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير مثلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده ادم وقعوا على محله فيفتقر الى تقديم خبر كاهو رأى الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيقوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سبب مسده وانما يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاجلا مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث والبيت المارني وهي لاتكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة الحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسما كحكمك أي حكمك لك حال كونه نافعا وخبرها فاذا وجد جالسا بناء على ان اذا حرف أماعلى انما ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شيئا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضر في العبد اذا كان شديدا أو تخبر به وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسيء أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب به انحازا عن فاعله ولا تجز في الجواز تعين رفعه على التجربة وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجز يانه على الحق فهو غير صالح للتجربة بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شري في السوي ملو تالان الحال فيها لاتصلح للخبر به لاجسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو موطلا كاضطرب ما يكون الاميرة قائما أي أخطب كون الامر أي أكوته اذا كان قائما (قوله) أو ربعة) زاد في المعجم وغيره مواضع منها لا ساجز بالرفع كاسر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مقعوله بحرف جو محسوسا ورعيا لك ذلك خبر مبتدأ حذف وجو بالي المصدر رفعه أو مقعوله كإعلان الفعل أي اسق يالله هذا الدعاء لك يازيد مثلا فالسكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطا بين الاثنين في جملته واحدة ومحل ذلك كإزى اذا كان المصدر نائباً عن فعل الامر وكان المجرور ضمير الخطاب فان تاب عن غير الامر كمشكر لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير الخطاب كسقيك يذ فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسق يالله يازيد وأرضه حافظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للفعل ومثال الفاعل كافي الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي شست وسحقوا وبعث ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للفعل لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من البيئة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما البيئة للفسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المنصرف بالعبد وإذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبيه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رجها لله من قولهم زيدا قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال لاتصلح ان تكون خبرا فتقول زيدا قائما فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرب في العبد مسيء لان الضرب لا يوصف بانه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه حكم المصدر نحو أم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول التبيين ومنوطا بحال سدت مسد خبرا تم والتقدير تم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوط بالحكم ولم يند كالمصنف الموضح التي تحذف فيها المبتدأ وجو باوقد عها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو مرت بزيد الكرم أو ذم نحو مرت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مرت بزيد المسكين فالمتبدا محذوف في هذه المثلث ونحوها وجو باو التقدير هو الكرم وهو الخبيث وهو المسكين \* الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بش نحو نعم الرجل زيدو بش الرجل عمرو فزيد وعمر وخبران لبيت المحذوف وجو باو التقدير هو زيد بدأ أي الممدوح زيد وهو عمرو وأى الممدوم عمرو \* الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لافعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر مبتدا محذوف واجب

الخذف والتقدير في ذمتي بين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم \* الموضوع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نابيا مناب الفعل نحو صبر جيل التقدير صبري صبر جيل فصبر مبتدأ وصبر جيل خبره ثم حذفت المبتدأ الذي هو صبري وجوبا (ص)

وأخبار النابئين أو بأكثر \* عن واحدكم مرارة شعرا (ش) اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بفرض حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا أحواض منى من أم لم يكونا كذلك كالنائل الأول وذهب بعضهم الى أنه لا تعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد قال لم يكونا كذلك تعيين العرب شي بفرض عطف

ما في الآية منكرة اه (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الخذف لالتبيه على شدة اتصاله بالمتنوع والاشعار بإنشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو للإيضاح فان الخذف فيه جائز كافي التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لإنشاء المدح مثلا جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورباطها العموم كصبري ومثل نعم فيما ذكرنا ما شاكلها في المدح أو الذم كسب وساء (قوله في ذمتي بين) أي أو عهدا وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذاكرة لا يغير العهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسد مسد لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لاصراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نال مناب الفعل) أي أتى به بدلا عن اللفظ بفعله أنضاه صبر صبر الخذف الفعل وعوض عنه المصدر استعجابا بالحقلة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جيل) أي في قول الرازي

شكالي جلي طول السرى \* صبر جيل فكلنا مبتلى

أي أمرنا صبر جيل ومثله سمع وطاعة أي أمرنا ذلك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شك فيه معه والصفح الجليل هو الذي لا عتاب معه والجر الجليل هو الذي لا ذنب معه (قوله مرارة) بفتح المهملة وقد تضم أصله مرية قبلت يؤم ألفا كقصة جمع مرى أي شرب على غير قياس اذ قياس جمع فاعيل المفعول بالأمر أفعلاء كسبي وأندما رتي وأتبعها كاسياني في قوله \* وناب عنه أفعلاء في الملل \* لانا الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل اللين والأيم والبيتين فيعجز فيه العطف وتركه بالوود غيرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاختيار ببعضه عن المبتدأ ونحو أحواض منى منى وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيجتمع فيه العطف لانهما شي واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الأصح فهما وزاد لونه نوعا عجيب فيه العطف وهو تعدد الخبر لانهما حوله حقيقة كقوله

بدك بدخبرها رنجي \* وأخرى لاعتدائها غاظه

أو حكا لكونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا والزوال الأول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدد وزن الباقيين الإجازة أفاده السامعي (قوله من) بضم الميم كافي القاموس أي متوسط بين الخلاوة والجووضة الصرقتين وليسا مجتمعين فيبه لانهما ضدان متخالفان بد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لانهما مافكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية تخفى نون يكن وقوله فهنا بتي قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أي فانه مثله لان ههنا بتي والبت كساء غليظ مرابع ومقط وما بعده بصريح اسم الفاعل أي كاف في القبط وهو شدة الحر والصف والشتاء (قوله ينام

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور والودود ذوالعرش المجيد وقول الشاعر من بك ذات فهداني \* مقطع من صيف شتى وقوله ينام بأحدى مقليتيه وبتقي \* باخري المنيا فهو بظان نائم وزعم بعضهم أنه لا تعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا فتردين نحور بدقام ضاحك أو جلتين نحور بدقام ضحك فلما اذا كان أحدهما مرادوا الآخر جلة فلا يجوز ذلك فلا تقول ز بدقام ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروى فهو يفظان هاجع بدل تأني لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة \* أكتطاعا مدونه وهو جاع

ينام الح والعرب يزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يفتاوي بان في الحرس فهو ينام من جهة يفظان من جهة أخرى تجمع بين الصفتين كاجمع يدين الكتابة والشعر (قوله وقع الح) رد ذلك الزعم (قوله جواز كونه حالا) الصواب اذ لم يجعل خبرا كونه صفة لحسية لانها انكرة لا مسوغ لحجج الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذئب لانها أم الباب اذ حثتها وهو السكون يجمع اخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما سفي في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معدود لمخوف كإشيرة له حل الشارح أي ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي يسمى بذلك (قوله ككان) خبره مقدم عن ظل وما عطف عليه بخوف العاطف في غايه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى يز يل يفتح وله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي مزها ومصدرها زال ولا ماضى يزول فانه تام قصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وخبرها بالفتح كأي التصريح وغيره (قوله فني) بثلث التاء ويقال أفتنا كأي الجمع (قوله وهذي الاربعه) أي مودعا فلا يردنها أقوال ماضية لاني الهى الذي من جهة شبه النفي (قوله لشبهه نفي) قدمه على النفي جبر الضعفه (قوله ومثل كان الح) خبره مقدم عن دالم قصد لفظها ومسبوفا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ماضى فعل ثان لا عطا وحذف الاول كقوله مصيبا أي أوجدا أي أعط الحاجز درهما مادمت واجداله ففيه تقديم وأخر وحذفان أو هوهو مقول مصيبا وحذف مقعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح ينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الالف لتبدل بعد حذف عينه لاسا ككنين على انها وادرا نظر لم جمل مقتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفة ثقله وبالجملة على التامة لانها جاه وصفتها على فاعل وهو قليل في المضموم والمسكور كما هو رأيي (قوله نواسخ الاشياء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أي يجزئله رفعه غير رفع الابداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل بالاعمال استقره ولانها لم تعمل الا في الخبر كاعند الكوفيين اسكانت ناصبة ضررا فاعط لم بعد فعل كذلك وتسميته حينئذ ميمبتداً إنما هو باعتبار ما كان وال في المبتدأ اسلم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستفراق فان منه مالا يشخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الخلف كالنعت المقطوع ونحوه عامر وال لازم لصفة واحدة ككوفي في المؤمن وويل لكافرا وكان في القسم وال لازم لا لبدء بنفسه كقل رجل يقول ذلك وقد درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير مما وردت أو بغيره كصحب لولا واذا العجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه \* وكوفي بالمسكوزه كزبي \* أو هو بمعنى نذ كزبي وغير الفعل الماضي في صار وما عيناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفي عما يقال لأ كك كيف مادام زيد ولا يلى ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليها مالا يلى مازال زيد لان ما التافية تازم الصدر عند البصريين فتزحم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو أن لا يزال زيد غير المنفي ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحدف الاسم ولا الخبر

و يقع في كلام المعربين  
للقرآن الكريم وغيره  
تجوز ذلك كثيرا ومنه  
قوله تعالى فاذا هي حية  
نسي مجوزا كون نسي  
خبر انما ولا يتعين ذلك  
لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما  
والخبر  
تنصبه ككانت سيدا  
جم  
ككان ظل بات نحى أصبا  
أسمى وصار ليس زال برحا  
فنى وأفك وهذى الاربعه  
لشبهه نفي أو نفي متبعه  
ومثل كان دالم مسبوفا  
كعطا مادمت مصيبا درهما  
(ش) لما فرغ من الكلام  
على المبتدأ والخبر شرع في  
ذكر نواسخ الابداء وهي  
فسمان أفعال وحروف  
فالافعال كان وأخواتها  
وأفعال المقاربة وظن  
وأخواتها والخسوف ما  
وأخواتها ولا التي لنفي الجنس  
وان وأخواتها فبدأ المصنف  
بذكر كان وأخواتها وكما  
أفعال انما فالأليس فذهب  
إلى هو الى انها فعل وذهب  
الفارسي في أحد قوله  
وأبو بكر بن شقير في أحد  
قوله الى انها حرف وهي  
ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بما أماله والمضروب بما أخبر الماهر هذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بالشرط وهي كأن وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً وتقدير أو شبه نفي وهو أن يعزله ويرفعه وتنفى وانكف فثالث النفي لفظاً مازال زيد (١١١) فأنما هو شبه تقدير أو فعل تعلى فاولا

في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور والضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كونه من كوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في الخبر فغير كاسيائي فتجوز لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمضغ في ليس فقط حتى سيبويه ليس أحداً هنا أفادة الجمع مع زيادة (قوله) ويسمى المرفوع (الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم الذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فمضى كان زيد قائماً كان قياماً زيد (قوله) أن يسبقه نفي أي لأن القصة بدلالة التثبات وهذه الأفعال معناه نافي فإذا ثبتت انقلباً اثباتاً (قوله) الآتي القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كإكمال النون شري

ويختلف نافي مع شروط ثلاثة ١ إذا كان لا قبل المضارع في قسم (قوله) محمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أرحم المني ومجيد يضم الخبر إن ان قلنا بتدريج الخ في هذا الباب والأفدت (قوله) انطاق) هو ما يشبهه الوسط جمه نطق ككتاب وكتب (قوله) وجود) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكر أواني كفي المسباح (قوله) وهذا أحسن) الإشارة لما إلى الاعراب فغالباً إن أرحم غير مني بل نافع بمعنى أزد عن كوني منطلقاً مجيداً أي أترك ذلك مادام قومي لأنهم يتكلمون به فلا شأني به أو لئلي المعنى فغالباً إن منطلقاً معناه ناطق ومجيداً أي بحسني في إنياء على قومي أفاده المعنى (قوله) النبي والدعاء) أي لأن المطلوب به ما ترك الفعل وهو نفي فخرج خبرهما كالاستفهام قبل إلا أن لا كاري لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله لن نزالوا كذا السكم ثم زلزلتم خالداً خلود الجبال

ان قلنا بأن نافية للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرأ من عطف الانشاء على الخبر (قوله) صاح) منادى مريض صاحب على غير قياس ليكون ليس يعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد لثبوت ولا تنه (قوله) ألا يا ساسي الخ) الأحرف استفتاح وتنبه ويأق كدة لها أو المنادى محذوف أي ياهذه وهي اسم امرأة غير مية لا تخبرها كجلى التصريح أي فلا يريد أن تخبر غير المنادى شاذ لسكن قال الصبان من تنوع كلام ذي الرمة نظموا ونرا وجهه يسمى محبوا بتهمة وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بل الثوب كرضي صار خلقاً والجر عارمة مستوية لا تثبت شيئاً ومنه لا كصباوز نازعني والمراد انصباغ غير مصر بدليل اسمي (قوله) المصدرية الظرفية) أخذهم من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالصدر مع نيايتها عن الظرف وهو المدة ومما شتر طان لصحة العمل لأن دام لتوقيتاً ثم بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوه بدليل عدم عملها في مادام السماء والارض مع استقامتها الشرطين بل هي نائمة أي مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيجيئني مادمت مهيماً أي دوامك فدام فيها مائة بمعنى بقي والنصب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله) ومعنى ظل) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماضٍ نهاري وقوله بالخبر أي بمداولة التضني وهو الحدث وقوله نهاري أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله) ومعنى صار التحول) أي موضوعة له وأما

مصابيرهما أي أعط مدة دوامك مصياد ومما منه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادامت حياى مدة دراي حياى ومعنى ظل انصاف الخبر عنه بالخبر نهاري ومعنى بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه في الضحى وأصبح انصافه في الصباح وأمسى انصافه في المساء ومعنى صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الاطلاق

تالله تغفون ذلك يوسف  
أي لا تغفون ولا يحذف النافي  
معها قياساً إلا في القسم  
كلاية السكرة وقد شد  
الحسن بدون القسم  
كقول الشاعر  
وأرحم ما دام الله قومي  
بمحمد الله منطلقاً مجيداً  
أي لأرحم منطلقاً مجيداً  
أي صاحب نطاق وجوداً  
أدام الله قومي وعنى بذلك  
أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له  
قومه وهذا أحسن ما حل  
عليه البيت ومما يشبهه النفي  
والمراد به النهي كقوله  
لا تزال قائماً ومنه قوله  
صاح شمر ولا تزال ذلك كى  
المو  
تفني يانه ضلال ميين  
والدعاء كقوله لا يزال الله  
محسناً اليك وقول الآخر  
ألا يا ساسي ياداري على  
البلى  
ولا زال منهل بجزعائك  
القطر  
وهذا هو الذي أشار إليه  
المصنف بقوله وهذا الارب  
الى آخر البيت القسم الثاني  
ما يشترط في عمله أن يسبقه  
ما المصدرية الظرفية وهو  
دام كقوله أعط مادمت

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقيد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما فلما دلت على ما زال وأخواتها لازمة لأكبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا وما زال عمرو وأزرق العيشين ومعنى ما بقي واستمر (ص) وفي ماض مثله قد فعل \* ان كان غير الماضي منه استعمال (١١٢) (ش) هذه الافعال قسما ان أحدهما لا يتصرف وهو ما عدا ليس ودام

والثاني لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه بحمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائلين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدًا وامنم الفاعل بخوز بكائن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدى البشاشة كأنها إذا لم تلهك منجدا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر ببئس رجل ساد في قومه الفتى زكونك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان في أثره مشروطا فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمرا ولا مصدر (ص)

وفي جيه ما توسط الخبر \* خبر وكل سبقه دام - حظر (ش) مراده أن أخبار

التحويل للمفهوم من كل فعل فاعلم أن من دلالاته على التجدد والحدوث لا من الوضع فقبل الفرق بينهما أفاده سم وقديما مثل صار في العمل والمعنى ما جمعت به وتولى

بمعنى صار في الافعال عشر \* تحول أقصر عدادا رجعت منهم وراح غدا استعمالا رتد قاعده \* وحار فيها كلها والله أعلم

وحكى سيديو ما جاءت حاجتك بالنصب أي حاجة دارت حاجتك فاسمه ما ضمير ما الاستقهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فآخبرها ما قد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا محوور تحت السماء فكانت أبوابا زاد الـ نحو يرى بات قال في شرح الكافية ولا جعله عليها (قوله في الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال واتحد على كل المعنى كسائر الافعال الماضية لا ضميرها الحرف في الجود والمعنى جودها من الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن من فخل على الحال لأنه الأقرب (قوله) وعند التقيد بزمن أي صرح بما كتمته لأرضنا كليس خافي لله أي في الماضي واسمه ما ضمير الشأن لا يوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عندنا الجور ليس بالك سرسكت الباء تخفيفا ولم تقلب الفاعل جودها (قوله) على حسب ما يقتضيه الحال أي لازمة جارية على ذلك وهي اللازمة مقبولة الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله يحسننا لا يزال بد أزرق العيشين أي لا يجوز أن زال زيد ضاحكا أو عينا أي مدة قبول ذلك وجوده سببه لا مطلقا (قوله) له أمال من فاعل عمل أو أنه مصدر محذوف أي عمل مماثل عمله وفيه ما تقدم بمعمل الفعل المقرون بقده عليه وهو ممنوع فدل فيه خلافا للأضرورة (قوله) وهو ليس ودام - حصره غير المتصرف فيهما بمعنى أن مراده ما يتصرف ما يعم التصرف الثام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها إلا الماضي والمضارع وامم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأمالا ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يدوم ودم ودام ودام فمن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدر بقواعد هذا المنسبك مصدر التامة واخترع صدر لم يرد جور وسو عظم والبري نصرة تام كما بينه الشارح لكن اختلف في امم المفعول فنه قوم منهم أبو علي قال في شرح الأحكام أن تلميذه أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيديو به ما يكون فيه فقال ما كل داء يعالج بالطبيب وأجاز وآخرون وعلمه فالتائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أرضه مصدر المفهوم منه نحو يكون قائما فتأخر أنها ثلاثة أقسام (قوله) أن لها مصدرا أي فلنكأن الكون والكيونة وأصار الصبر والصبرورة ولبات البليات والبيتونة وأطل الطول، ولأصبح وأمسى وأضحى الأصباح والأمساء والأضحاء (قوله) ببئس (قوله) الباء سببية متعلقة بسادى شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالإضافة ورفع من حيث انها اسم الكون وإياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وغليك متعلق به (قوله) وما لا يتصرف منها (الج) هذه العبارة في غاية الغلظة لئلا يفهم من التكرار والمناقضة لاسر كالإغني (قوله) وفي جيهها متعلق بأخر وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر ضايف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النجاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله) كان في الدار صاحبها تمثيل صحيح لان تقديم

هذه الافعال لا يلزم تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والخبر لثلاثة احوال إما أن يكون الخبر متناشرا في الاسم فلو كان في الدار صاحبها فلا يجوز نهما تقديم الاسم على الخبر لثلاثة احوال إما أن يكون الخبر متناشرا في الاسم فلو كان في الدار صاحبها فلا يجوز نهما تقديم الاسم على الخبر لثلاثة احوال إما أن يكون الخبر متناشرا في الاسم فلو كان في الدار صاحبها فلا يجوز نهما تقديم الاسم على الخبر لثلاثة احوال

الله تعالى وكان جفاعة

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وشبهه يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور وتقول صاحب

الارشاد خلافا في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازها قال

الشاعر

سلى ان جهات الناس عشا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ان معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائما يد والصواب جوازها

قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت

منفعة

لذاته بأكاراموت والهرم

وأشار بقوله

\* وكل سبقه دام حذر \*

الى ان كل العرب أو كل

الصانع منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما التفتة

بها نحو لا أحبك قائما دام

زيد فليس وان أراد أنهم

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أحبك ما قائما دام

زيد وعلى ذلك حله ولده

في شرحه فبه نظر والقى

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لا أحبك ما قائما دام

زيد كاتة ولا أحبك ما زيد كات (ص)

انما يصدق بتقديمه على الاسم وحده كذا وعلى الفعل أيضا كذا الفاعل كان صاحبا وليس كذا له الآن  
في وجوب التوسط حتى يفترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الأخير ستة  
أدوات وجوب التأخر ككان صاحبي عصى لما ذكرنا التامر وما كان صلاتهم عند البيت الامكأى  
نص غير البالغ ونصه في أي تصديق الحصره وجوب التوسط كيجهني أن يكون في الدار صاحبا فيمتنع  
فأخير في الدار المكان المضمرة وتقدمه على الفعل للتأخر بين أن وصلتها وعلى أن لا معمول الصلة  
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر وألوسط كهل كان  
زيد قائما فيمتنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان للتأخر بينهما جوب التوسط وأل تقدم  
ككان في الدار صاحبا وكان غلام هندها بنصب غلام ونحوها كان قائما لا زيد لجواز تقدم الخبر  
على كان لا على ما لان لها المصدر السادس جواز التأخر ككان زيد قائما وكان غلام هنده ميقضا بنصب  
ميقض فيجوز تقدمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم  
يجب تقدمه الخ أي بشرط أن يتخلون وجوب التقدم والتأخر ولا تفعل عن التفعيل المتقدم (قوله  
والصواب جوازها) منه قراءة جزء وحذف ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر  
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة لاسم والابودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت  
للاختيار أولها

إذا المرء يدنس من اللوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جليل

وان هولم يحول على النفس ضمها \* فليس الى حسن الثناء منيل

تعبرنا أنا فليس عديتنا \* فقلت لها ان الكرام قليل

وماعسل من كانت بقاءه مثلتنا \* شيبا تسامى للعلا وكحول

وماضنا أنا فليس وجارنا \* عزيز وجار الا كثرين ذليل

وانا أناس لا ترى القتل سبية \* اذا مارأته عامر وسباول

يقرب حب الموت أجالنا لنا \* ونكهره آجالهم فتطول

وما مات مناسيد في فراشه \* ولا طل مناحب كان قتيل

اذا سيد مناخلا قام سيد \* قول بما قال الكرام فعول

وفتكران شئنا على الناس قولهم \* ولا ينكرون القول حين تقول

وأيا منا مشهودة في صدقنا \* لها فرور مشهورة وجول

رأسينا في كل شرق وغرب \* بهام قراع البراعم قول

معودة أن لا تسئل ناضحا \* فنعمد حتى يسبح قيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أي البتة والحياة ومنفعة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال  
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منفعة ومعطى وهو بذكار باجني وهو لذاته فالاولى احتمال أن  
دامت ومنفعة تنازع لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضمير استتراها واسم افلا شاهد فيه وأصل  
ادكارا ذكرا قالت ناه الافتعال دالا وأدغمت فيها الدال الهمزة بعد قلبها من جنسها كجاسأى (قوله  
فلم) أي الاجماع على ذلك مسلم لا تمتنع تقدم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب  
الى كلامه ابو اوفى ماشبهه به بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبر كل سابق على ما تأمل (قوله ففيه  
نظر) أي في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل  
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها لثبوت تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما للنافية \* فجاء مع ما لموله لا تالية (ش) يعني انه لا يجوز ان يتقدم الخبر على ما للنافية ويدخل تحت هذا اقسامان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواته فلا تقول قائماً ما زال يد أو ما زال ذلك ابن كيسان والآخر ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأخواته بعضهم ومعهم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما لم يكن زيد معرو ومعه ما بعضهم ومعهم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان النفي بغير ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومعهم (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصنافي \* وذو نعام ما يرفع يكتفي

وما سواه ناقص والتقص في فني ليس زال دائماً ففي (ش) اختلاف النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليه ان يذهب الكوفيون والمسيدي والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلاف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ويرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهوذا استدلت من أجاز تقديم خبرها عليها وتفسيره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفه وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحياء بتقديم العامل وقوله وذو نعام الخ

يطالبها الموصول به أو للعمل فيها غير العامل يطلبها الموصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لقاعله وهو خبر بالتثنية ومما نقوله أي سبق الخبر على ما للنافية مثل سبقه على المصدر به مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالأجاء المسماة (قوله الخ) في معنوك ما قبله الإشارة الى أن ما نلزم صدر جملتها أبداً (قوله وأجاز بعضهم) أجاز الكوفيون الصوريين لأن ما لا ينضم المصدر عندهم وراقتهم ابن كيسان في الأولى لأن نعيم الجواب فكانه لم يكن في بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاي في التسهيل عن الفراء وكذا جيع حرفي النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذي فهاتمان أبرها \* بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وأدعاني خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس بمفعول سبق وخبر بالتثنية فاعله مجرور بالإضافة وعدم تنوينه بفساد الوزن والمعنى لا فائدة من سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأقيم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دالم وليس بالثني بما لكونه عنه وهو كذلك ولو كان جدي على الاصح انظر الصبيان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في ضم القاف أي تبعه دائماً حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) على الخلاف في غير الاستثناء ما قبله فلا يتقدم خبرها جاعاً ومثلاً لا يكون (قوله وتقريره) برأي أي بيان وجه دلالتيه وقد أجاب عنه الماتنون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضيقه بكونه معمول المفعول فزاد فيه السامع بخلاف الخبر اذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول محذوف أي لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على التمتع لضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والتمترى ليس يعود له لا للمذهب (قوله الاحياء يتقدم العامل) أي الاصل فيه ذلك وقد يختلف هذا الاصل كما جازوا تقديم معمول خبران على اسم هادون الخبر كان في البارز يد جالس وقد موامع معمول الفعل للثني لم أزل دونته في بدالم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ اعتمد البصريين دونته كمرار يد ضرب ومعمول الفعل بعد مادونه نحو فاما اليقيم فلا تهر وكل ذلك لشكك تسلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جواز الكوفي نقضها على حذف الخبر أي من غرائبكم ويريد ان الخبر لا يختلف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر اذا كان الشتاء فادفئوني \* فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذلك بات راضي التامان معناها تدخل في البيات والضحى وظل اما يعني دام كما وظل الظلم هلك

الناس

معنا هذا الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما

واقصا والثاني ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتمام ما يكتفي عرفوه وبالنقص ما لا يكتفي عرفوه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذا الافعال يجوز ان تستعمل نامة الا في ذوال التي مضارعها زال التي مضارعها زول فاتها تامة نحو زالت الشمس وليس فاتها تستعمل الاناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فأى واجد وحده عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر \* الا اذا ظرأ أنى أو سرف سرف)

(ش) يعني انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بنظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم الم معمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم نحو كان طعامك زيدا أكلا وهذه متممة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثاني ان يتقدم معمول والخبر على الاسم ويتقدم معمول على الخبر نحو كان طعامك أكلا زيدا (١٢٥) وهى متممة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يزل كان معمول خبرها فتقول كان أكلا طعامك زيد ولا ينعمها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز الإلوة كان عند البصريين والكوفيين نحو كان غنمك زيد مقبلا وكان فيك زيد رافيا (ص)

وقع وزعم الشأن اسماء انون وقع موهم ما استبان انه امتنع (ش) يعنى أنه اذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه لى كان وأخواتها معمول خبرها فاوله على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

قناث هذاجون حول  
يوتهم  
عما كان اياهم عطية عودا  
فهذا ظاهره انه مثل  
كان طعامك زيد أكلا  
ويخرج على ان فى كان

الناس أوطال كظلم البيت وأويل وتقول برج الخفاء أى ذهب وافلك الشئ خاص وصرت الى ز يستعمل ورجعت اليه ومنه الى الله صير الامور وصار فلان الشئ يصبرم يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمنهن وبهذا يحل قوله

انى رأيت غزالا \* أورث قناث خبالا قصار كبا وقردا \* وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل \* فى قول رى تعالى

(تنبيه) نحو كان ز يدافعا تحتل التمام فقامت حال بخلاف كان ز يدافعا لا متناع كون الحال معرفة الآن يجعل كان بمعنى كفل فافكا مفعول وكذا يتعين النقص فى كونك اياها لما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالله حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متناع الفصل بين العادل والمعمول بمفعول لغير ذلك المعمول لانه اجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغريبه ولا لتلك العادل فلا يجوز جازع مرار يد يضرب بخلاف ز يداه عمر يضرب وزيد كان طعامك أكلا لان صر فوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والقاسمى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كثرته فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجوز البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى اتفاقا كتقديم المعمول على الفعل نحو وأقسم كانوا يظعون (قوله وزعم الشأن) أى الضمير الشأن وهو مفعول انون او ما محال منه أى حال كونه اسماء لكان فيفيد ان كان الثانية ناصه وهو الاصح كما صرى فى آخر للعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بأنه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الحلال سالبه \* فالعشاحم لى عيش من العجب

وقوله لئن كان لى الشيب بالصد مفريا \* لقد هون السداون عنها التحمل

فقدم فؤادى وسلى مع نصيبها سالبه ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأوجب بأنه ضرورة وأن فؤادى وسلى منادى ومعمول سالبه ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التثاق عن خطابه العراضا وطرحاها (قوله فنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وقنفذها آخره بحجمة وهذا جاون من الهجان وهى مشبه السبيخ الضعيف بهجوا للفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقناث فى مشيهم لبلال للسرقة وعطية أبوسرى وأعمه والشاهد تلوا باهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقسمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراذهنا النزول لبلال مطلقا وقاله حيد بن نورا وحدا بخله المشهور بن هجوا ضيفاله بكثره الا كل حتى انوى النوى الذى أكاوأصبح غالبا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كانه بل يتناغونه بنواه وأول القصيدة

لامر حبا بوجوه القوم اذ نزلوا \* كانتهم اذا تناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالتاء) أما اذا قرىء بالتاء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجهة خبر ليس

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان وما ظاهره انه مثل كان طعامك أكلا زيدا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسم \* وليس كل النوى تالى المساكين اذا قرىء بالتاء الثمانية من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول عما كان هو أى الشان



فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وياهم معمول وعودا جملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول  
الخبر لان اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى معمول لتلقى وتلقى  
المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشوكا

كان أصبح علم من تقدمنا  
(ش) كان على ثلاثة  
أقسام أحدها الناقصة  
والثاني التامة وقد تقدم  
ذكرهما والثالث الزائدة  
وهي المقصودة بهذا البيت  
وقد ذكر ابن عصفور أنها  
تزايد بين الشديتين المتلازمين  
كالبتة والخبر تحوز زيد  
كان قائم والفعل ومرفوعه  
نحو لم يوجد كان ذلك  
والصلة والموصول نحو جاء  
الذي كان أي كرمته والصفة  
والموصوف نحو مررت  
برجل كان قائم وهذا يفهم  
أيضا من اطلاق قول  
المصنف وقد تزايد كان في  
حشوكا وأما تنقاس زيادتها  
بين ما وفعل التعجب نحو  
ما كان أصبح علم من تقدمنا  
ولازداد في غيره الاسماع  
وقد سمعت زيادتها بين  
الفعل ومرفوعه كقولهم  
ولست فاطمة بنت الخرشب  
الاعمارية السكلمة من بني  
عيس لم يوجد كان أفضل  
منهم وقد سمع أيضا  
زيادتها بين الصفة  
والموصوف كقوله  
فكيف اذا مررت بدار  
قوم

واسمها ضمير الشأن اجما اذ لو كان اسمها المساكين ويلي خبرها لوجب ان يقال بلقون ايظا به في  
الجمعة والثناء تنفي عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أي وجلتها  
صلة ما والاعدا مخوف أي عودهم به وبمحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما جملة عطية عودا خبرها ورا بطلها  
بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقبل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لثلاثين  
الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر بالفعل على اسم ليس وهو متنع فيما يظهر كالبتة والخبر ولم أر من ذكره  
هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيد (قوله وقد تزايد) التقابل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي  
كثرته في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيأ فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة  
كأفي الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهر اهو ضمير مصدر حافظ في زيادتها حينئذ عدم اختلاف  
المنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لجر الدال تأكيد ولا يدل على الحدث  
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مستندة اليه ولا يستند من الفعل  
الاحدثه (قوله في حشوكا) خرج الاول لانه محل الاعتناء والاخر لانه محط الفائدة (قوله وأما تنقاس  
الخ) الذي في التوضيح وغيره انه تنقاس فباعدا الجار والمجرور لكنهما في فعل التعجب أكثر وقال في  
الكافية وزيد كان بين جزأى جملة \* وشذ حيث حرف جر قوله  
(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجهتين وسكون الزاء آخره موحدة والآخر بالرفع صفتها  
نسبة الى أعمار قبيلة من العرب والسكلمة بفتح ج جمع كمل مفعول ولست بهم بيع الكامل وقبس الحافظ  
وعجارة الوهاب وأنس القوارس وقيل لها أي بينك أفضل فقال تربيع بل عبارة بل قبس بل أنس  
نسكتهم ان كنت أعلم بهم أفضلهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها حكاه الزنجشيري في المستقصى  
قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجبران والواو فاعل على كان بناء على ان الزائدة تامة ولا ينعى عملها من  
(زيادتها) كانت تظن المغارة الى الفاعل الآن يفرق بين ان زيادة أضعف من الانقاع فتنا في العمل وأما على أنها  
قسم ثالث فقيل الاصل وجبران كائنين لانهما على انهم تأ كيد لم يستكن في الطرف فصار بيت كان  
بعدلنا وصل بها هذا المؤ كيد بالكسر فانقلب واوا اصلا لحالفظ الثلاثيع الضمير المنفصل بجانب الفعل  
فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالاعماله فالواو حينئذ تأ كيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر  
بعضهم من هذا التسكف جعلها في البيت ناقصة لازمة والواو واسمها ولنا خبرها وجلتها مترصة بين الصفة  
والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أي سيد على غير قياس كسر وسأى اصله تسعاسي  
حذفت إحدى الناعين تخفيفا للمسومة لخليل المجمع عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعرب  
العربية وروى المظهمة الصلاب أي التثامسة الاعضاء الشديدة (قوله عقييل) بوزن وكيل كافي  
السايجي أخو الامام على كرم الله وجهه والمناجد الكريم البليل كسر يمان التبل بالضم وهو الفضل  
وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل يسكون الهمز وفتحها وبليل أي  
مباولة من الندى أو بالفتح على لوطو بتها وقلها اذ انذهب الخ كناية عن الفرام (في نبيه) أهم شخص  
الحكم بكان أن غيرهما من أخواته الايزاد وهو كذلك الامشاد من قولهم أصبح أردها ما أسنى أدفاها

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله  
سراة بني أن بكر تسامي  
على كان المسومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قولهم عقييل بن  
أبي طالب رضي الله عنه أنت تكون ماجد نبيل اذ انذهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها ويوقعون الخبر

ردي ذلك الكوفيون وأجازوا على زيادة أمسي وقوله

عسد تعينيك وشاينهما \* أصبح مشغول ومشغول

أعادل قولي ما هويت فارى \* كثير أرى أمسي لديك دنوي

وقوله

وأجاز بعضهم زيادتها إذ لم ينتقض المعنى (قوله وبعد أن ولو) أي الشرطيتين لأنها يطلبان فعلين

فيطول الكلام تغلف بالخلف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجزية ولو لم تجز الجزية كان

كان أم باهما وهم يتوسعون في الالهات والغالب كون أن تنويعية كما مثل من غير الغالب

\* انطق بحق وان مستخرجا احنا \* أي وان كنت مستخرجا أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج

ما بعدهما في قبلها لأعلى منه ولا أعمر كشال الشانح ونحوها لأطعم ولو تمر وأورد به ولم الاستشف ولو تمر وقوله

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا \* جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والعرز أعمر من الخشف اه تصرع (قوله التقدير أن كان الخ) أي تحذفت

كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها وبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالنبي \* لزم الرحلة أن تميل ميلا

قال سيبويه أراد أن زمان كان قومي مع الجماعة فخوى باسمها والجامعة مفعول معه كالنبي خبرها وانما

قدر كان لأن المفعول معه لا يقيم إلا بعد جملتها لفظ الفعل ومعناه وحروفه كاسيأتى قال الشنوا في ورماد

الشاعر وصفما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فقل حال قومي في

لزم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرعل خوف أن يميل ميلا بفتح الهم الأولى أي ميلا فهو

مفعول مطلق كإني تصرع وقد تحذف مع خبرها وبقى الاسم نحو الأطعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون

عندكم تمر كقدره سيبويه فيلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة منه المرء يحجزى بعمله أن خبر غير وان

شر فصر برفعهما أي أن كان في عمله خبر غير خبره وفي هذه المسئلة تأخر بقاء وجه \* ثانيها نصب ما على

تقدير أن كان عمله خبرا فهو يحجزى خبرا \* الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي أن كان عمله خبرا جزاؤه

خبر \* الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدها الجزء كالأمر

نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والأولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد أن الشرطية

في قولهم أفعل هذا إن ما لا أي أن كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية خبرها المحذوف كاسمها

كذا قبل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لاجز من الخبر فكأن لم يحذف وقال اللغوي

ما زائدة إنا كيد الشرط نحو فاما تين ولاداخل على فعل الشرط بالتقدير لكان أي أن لا تفعل غيره

والجواب على كل محذوف لهذا لعلنا قبله واستحسنه غيره واحد لثقله نكفله لكن ضعفه الروداني بأن ما لا زائد

قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله

من لالح) يضم الدال لغة فلدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو متوناجع شائلة على غير قياس إذ

قياسها شوائل وهي الناقة التي خسلتها وارتفع ضرعها وأقي عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما

الشائل بلاه فأتى تشو لذنبا أي ترفعها لطلب القلاح وجعلها شول كرا كبح وركم والفاضلة والألاء

بالسكر مصدر أنش الناقة إذا أتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن من كونها شولا وهذا

تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها وهو متونع وإن جاز حذف أن وحدها

اه صبان وفي الاسقاطي بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفي لا يعوز حذفه إلا أن يقال إنه محل معنى

أني فيه بأن فرارا من قلة إضافة لدن إلى الجلى وحل الأعراب من أنه كانت تحذف أن وقدره بعضهم من

لدشالت شولا فيكون مصدر الاجما وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد سيبوياني ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا إذا

اشتهر

(ش) تحذف كان مع

اسمها وبقى خبرها كثيرا

بعد ان قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا

وان كذبا

فما اعتدرك من قول اذا

قيلا

التقدير ان كان المقول

صدقا وان كان المقول كذبا

وبعد لو كقولك اتقي

بداية ولو جاز أي ولو كان

المأني به جارا وقد شد

حذفها بعد لدن كقوله

من لد شسولا فالي

اتلاها

التقدير من لد أن كانت

شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت \* كمثل ما أنت برافا تقرب (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدر فهو يعوض عنها ما ربي اسمها وخبرها نحو ما أنت برافا تقرب والاصل أن كنت برافا تقرب تحذفت كان فأنقص الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برافا تقرب ثم أتى بجاء وعوضا عن كان وأنت اسم كان التحذوف في ذاتها فذكر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت متطاعا لم يسمع من لسان العرب نفسك كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها لا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنا متطاعا فأنقصت الاصل أن كنت متطاعا ولا مع الظاهر نحو ما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع الخطاب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقسمت سيويه (١٦٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لكان منجزم \*

تحذف نون وهو حذف

ما التزم

(ش) إذا جزم الفعل المضارع كان قبل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتى صا كنان الواو والنون تحذفت الواو والتاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء أتوا كنههم وحذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال ففعلوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومنه ذهب سيويه ومن تابعه إن هذه النون لا تحذف عند الإضافة سا كن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك بونس وقد قرئ شاذ لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتكبت) مثل هذه العبارة لا يقال إلا في الخارج عن القياس مع هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجلة في يومئذ فمن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أى وحدها ولا تحذف الاسم معها كما في الشارح رصحه بالفارضى (قوله والاصل أن كنت برافا) أصله الاول اقرب لأن كنت برافقت الملة على الاول للحصر ثم حذف اللام لاطراد حذفها مع أن وزيد الفاء في المفعول تشبيها بوجوب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فأنقص الضمير لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا أحبك ما أن حراء مكاه ما ثبت أن الخ (قوله أبخراشة) بضم الخاء المهملة وسكى كسر هاء محلى وهو منادى وأما أنت الخ على أولى وفان قومي الخ على ثالثة حذف معلولا ههنا لالة المقام أى لأن كنت ذا نفر افتخرت على لا فتختر فان قومي الخ والمراد بالضمع الماسة المجدية بالاستشارة التصريحية والإكل ترشيع وقيل وهو حقيقة فيها أوهو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله) وأجاز ذلك المبرد أى على زائد ما لأنها عوض (قوله ما التزم) أى لم يلزمه العرب (قوله خبر ضمير الخ) أى بأن لم يكن ضمير أصلا كما مثله أضمير برافمتصلا كالصديق لم تك إياه والخاضع لشرط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركوا الوسطين فأنحذف في الجزم بغير السكون نحو وتسكونوا من بعده وقوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كما ينع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على سرسوم الخط ولأنه لا يجوز فيه هاء مكسرة غير ما ثبت في الوصل نحو افتد فكذا النون فليحذفه والله أعلم

(فصل في ما ولولات وإن المشبهات بليس)

(قوله أعمال ليس) مفعول لمطابق لأعمال وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أى وبقا ترتيب ذكر أى علم من قوله فيما \* والاصل في الاخبار أن تؤخر \* لأنه يصدق بالمتنوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أى جاز العله أن الحرف والظرف لعمولين ظهرهما كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها ههنا نهى لأن لها المصدر ومفعول ذلك أن

فان لم تك المرأة أبدت رسامة \* فعدا بدت المرأة جهة ضيغ \* وأما إذا لاقت متحركا فلا يجوز أن يكون معمول ذلك المتحرك ضمير متصلا ولا فان كان ضمير متصل لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم له امرضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فان تساقط عليه وان لا يكنه فلا خبر لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان بكه والا يكره وان كان ضمير متصل جازا الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وقده في التامة (ص) (فصل في ما ولولات وإن المشبهات بليس) أعمال ليس أعمال ما دون ان \* مع بقا الكفى وترتيب ذكرن وسبق حرف جر وانظر في كما \* في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان واخواتها وهي ان الافعال الناسخة وسياق الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناصخة قسمها يعمل عمل كان وهو ما لا يلات وإن أضافه تيمم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالا ابتداء وقام خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص بالذخول على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز أصحها كعمل ليس لشبهها بما في أنها النفي الخال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما لنا بشراً وقال تعالى ما هنا ما هنا بشراً وقال (١١٩)

تعالى ما هنا ما هنا بشراً وقال  
أبناءؤها متكفروا أيهم  
حقنوا الصدور وما هم  
أولادها

اسكن لا تعمل عندهم إلا  
بشرط مسقة ذكر  
المصنف منها أربعة الأول  
أن لا تزداد به دهان فإن  
زيدت بطل عملها نحو ما

زيد قائم برفع قائم  
ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك  
بعضهم الثاني أن لا ينقض،  
النفي بالأحو ما زيد إلا

قائم فلا يجوز نصب قائم  
كقوله تعالى ما أتم الأبرار  
مثلاً وما أنا إلا أنذر  
خلفاً لمن أجازة الثالث

أن لا يتقدم خبرها  
على اسمها وهو غير  
ظرف ولا جار ومجرور  
فإن تقدم وجب رفعه

نحو ما قائم زيد فلا  
تقول ما قائم زيد في ذلك  
خلاف فإن كان ظرفاً

أو مجروراً روراً وقتسه  
فقلت ما في النار زيد  
وما عندك عمرو فاختلف  
الناس فيما حينئذ هل

هي عاملة أم لا فمن  
جعلها عاملة قال إن

معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قسم  
هذه الحروف على بقية الافعال لأنها أظهر شبهها باب كان لموافقتها ليس معنى وعملها وكثرة مجي خبرها  
مفرداً فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال اللقار (قوله فلفقة تيمم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما عدا  
شروقه عن عاصم ما هنا ما هنا برفع قائم سبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقيل هو الابس حلا على  
ما في قوله ليس الطيب الامسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين أفعال الكوفيين  
فجعلوا المرفوع بعد ما هنا متداً والنصب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي  
زيدت بالنفي فالنصب مرفوع محلاً وتقدر بحالة جود الباء فتأمل (قوله بناؤها الخ) قبله  
وأما النذر بحرف مسودة \* فعل الجيوش اليك أقوادها

والحرف يفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً رادها هنا السكتية السوداء لكثرة جلالها أما الحرفة بالكسر  
فاله طش كقيل أشد العطش حرة على قرأ في عطش مع برد والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل  
والمراد بأنهم أراجلها وبأبائهم ساداتهم متكفون بالآتون لضافته لما به دأى أثناء تلك القبيلة محدقون  
برؤسائهم ومحيطون بهم في نسخ النون فأكوه مفعول به وتقصر همزة الأولى والوزن وحذفه والصدور جمع  
حقن يفتح فكسر من الحقن بفتحين وهو الغبط وهو خبر إن بناؤها وقوله وما هم أولادها أي  
حقيقة بل بجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمن الأبرار  
(قوله بطل عملها) أي أن لا تبعدها شبهها ليس لكونها لا تنها أصلاً واضعفاً عن نخطبة ما أن النافية  
فلا تقصر بل تكون مؤكدة لئلا أكيد الغطاء بالمراد بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوى كإثارة الحروف  
المزادة (قوله أن لا ينقض النفي) أي من خبرها كإثارة الضرر ولا يضرب نفسه عن معمول الخبر أجمعاً  
لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا الباء (قوله لا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين  
كناز يد خبر قائم (قوله خلفاً لمن أجازة) هو يونس والشاويين وتبعهم المصنف في التسهيل وسبك  
المنظوم لو رده في قوله

وما الدهر إلا منجونا بأهله \* وما صاحب الحاجات إلا معتدا  
وقوله وما حق الذي يمشو نهارة \* ويسرق ليله الانكالا  
وأجيب بأنه شاذ وأمرؤ وله بانه مفعول مطابق للخبر الخندوف أي يبور دوران منجنون وهو دولا ب الماء  
ويعلب معتدا أي تعدبياً وينسكل نكالا على حتمار يد الأسيرا (قوله في ذلك خلاف) اختار في  
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو من ذهب الفراء وقال الجري أنه لا تجمع ما مسياً  
من أعتب أي من اعتد من أساءته وخرج على أنه شاذ وأرجح الخبر الخندوف أي موجود وكذا قول  
الفرزدق فأصبحوا أقبا عاداته لعنتهم \* أذهم قریش وأذما ثلهم بشر  
بنصب مثل وأنه معنى لضافته للبنى على حد مثل ما أنسك تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وبانه له لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب ما هو من لم يصحها علة قال انما في موضع رفع على انها خبر إن لا مبتدأ الذي بعده ما هو انما في  
ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعطائها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي ذكر وهذا هو المراد بقوله وترتيب ذكر  
أي علم يعني به أن يكون المبتدأ مقبداً والخبر مؤخرًا مقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شياً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً  
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يستعمل معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عمله نحو ما علمك زيداً كل فلا يجوز نصب كل ومن أجاز بهما العمل مع تقدم الخبر بحيث يتصل بهما العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في العمل مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عمله نحو ما علمك زيداً معتمداً لأن الظروف والمجرورات توسع فيها ما لا يتوسع في غيرهما وهذا الشرط مفهوم من كلام المؤلف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً

تسمى (قوله) وقد صرح بهذا الخ) رديان تقدم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه أو تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول ومحمداً الأعلم وابن صفور كافيه بن هشام فأعاده في النكت (قوله بطل عمله) منه قوله وقالوا تعرفوا المنازل من متى \* وما كل من وفى متى أنا تعرف بنصب كل معمول عارف الذى هو خبر أنا مأمولة ومعنى تعرفوا طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت لفظة ما عن أن يتصرف فيها واغتنفروا الظرف لتوسيعهم فيه وكذا ينتفع بتقدم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينهما وبين معمولها جنس فلا يلائم ما لا يتصل بهما كأكلا ولا ما لا يضارب قائماً وإن تردد فيها مع كذا فى يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنها انفصلت من معمولها بما (قوله) لم يطل عمله) منه قوله

بأية حزم لتوان كنت آمناً \* فما كل حين من نولى موالياً (قوله أن لا تتكرر) أى مع كوزن الثانية نافية لما فى الأولى كما صرح به شارح لصبر ورقة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا أن كانت زائدة فيها يظهر قياساً على أن الزائدة إما أن كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسفة فبقى العمل كما في شرح التسهيل واغتنمه السامع من غيره كقوله لا ينسك الاسمى تأسيلاً \* ما من حمام أحسنه معصماً

(قوله فالأولى نافية والثانية نفى النفي في إثباتا) الظاهر في المعنى أن الأولى هي التي نفى النفي الثانية عن الخبر أى اتقى عدم قيام زيداً مل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ بحرفها بعده ولها ما زاد ياقم (قوله) فإن أبدل بطل عمله) لأن إيجاب البدل إيجاب البدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله) في موضع رفع) أى بناء على أن الأعراب المخل لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدسرة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيئ الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المخل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر البيت ولا يعاب به فسفة (قوله وأجازه قوم) وحسنه فشيئ الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المنزلة على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أى الأهو شئ الخ والاحيثة بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شئ الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البدل من محل الأول إن اعتبرت على القول الثاني وينتفع على الأول لأن البدل عليه يتبع عملها ولا يجوز ترجمتها بالجار الأول مطلقاً لأن الباء لا تعمل في موجب فتدبر (قوله) في أنه مرفوع) أى محلاً أو تقدمه على ما مر لأنه خبر لمبتدأ وماهية (قوله) سواء جعلت الخ) وعلى كونها إجازة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله) وتر جميع المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما كان تكررت بطل عمله نحو ما زاد ياقم فالأولى نافية والثانية نفى النفي في إثباتا فلا يجوز نصب قائماً وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبره ما موجب أن يبدل بطل عمله نحو ما يبدل الشئ لا يعاب به فشيئ في موضع رفع خبر عن البيت الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبره عن مرأى أجازه قوم وكلام سدوده وجه الله تعالى في هذه المسئلة فيجمل القولين المذكورين أعني القولين بالاشتراط أن لا يبدل من خبره ما موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قل بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بئش الخ استوت اللفتان يعني لفظة الجار زائدة تنجم واختلاف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استوت اللفتان غفلة قوم هوراجع إلى

الاسم الواقع قبل الإلزام له لا عمل له فاستوت اللفتان في أنه مرفوع وهؤلاء الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبره ما موجب وقال قوم هوراجع إلى الاسم الواقع بعده إلا والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما جازة أم جمعة هؤلاء الذين لم يشرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبره ما موجب وتوجيه كل من القولين وتر جميع المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) ووقع معطوف بل لكن أو بيل \* من بهم منصوب بالزم حيث حل (ش) إذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يخلو ما أن يكون مقتضياً للإيجاب أولاً فإن كان مقتضياً للإيجاب تبين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فقول

ترصهما

ماز يد فاعل لكن فاعداً و بل فاعد فتجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو فاعداً و بل هو فاعداً ولا يجوز نصب فاعداً  
 عطفاً على خبر ما لان فاعداً لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للايجاب كالأول و نحو ما جاز لرفع والنصب والتمتاز بالنصب نحو  
 ما زيد فاعداً لا فاعداً يجوز الرفع فتقول ولا فاعداً وهو خبر مبتدأ محذوف والتقدير ولا هو فاعداً ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا  
 وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجيب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جواب الخبر (١٢١) \* وبعد لا تأتي كان قد خبر

(ش) تزداد الباء كثيراً في  
 الخبر للمتنى ليس وما نحو  
 قوله تعالى ليس الله بكاف  
 عبيده وليس الله بعزيز  
 ذي انتقام وما ليس بذي  
 بغايل هما يماون وما  
 ربك بظلام للعبيد ولا  
 تختص زيادة الباء بعد ما  
 بكون نحو زية خلافاً لقوم  
 بل تزداد بعدها وبعد  
 التسمية وقد قبل سيو به  
 والفراء وسخما الله تعالى  
 زيادة الباء بعد ما عن بني  
 تميم فلا التفات الى من  
 منعه ذلك وهو موجود  
 في أشباههم وقد اضطرب  
 رأي الفارسي في ذلك  
 فزاد تزداد الباء الابد  
 الحجازية ومرة قال تزداد  
 في الخبر المثني وقد وردت  
 زيادة الباء قليلاً في خبر لا  
 كقوله  
 فسكن لي شفيماً يوم لا ذو  
 شفاعة  
 بمن قتيلا عن سوادين  
 قارب  
 وفي خبر مضارع كان المتن  
 بل  
 كقوله

تركها المتن وبقرض السادس يعني منه شرط بقاء المتن لاسم (قوله ورفعه الخ) مفعول لازم ومن  
 بعد متعلق برفع (قوله منصوب هنا) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتمين الرفع بعده أيضاً يتمتع الجران  
 الباء لازدادي في النبات والنصب لمساياً (قوله خبر مبتدأ الخ) أي و بل ولكن حينئذ حرف ابتداء  
 لا عاطفان إذ لا يعطمان المفرد فالتالي العطف مجاز يشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي  
 لا عاطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ (قوله خبر الخبر) الباء المقصّر فاعل هو والخبر مفعوله  
 (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي ما دلتها وان لم تكن ماضياً أو مفعول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ قال  
 في شرحه كقوله

دعاني أخى واختلي بيني وبينه \* فلما دعاني لم يجدي بقعد  
 فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخاً منها وفي التعداد بضم الفاء واللام الأولى الضعيف (قوله  
 في الخبر المتن) أي إذا كان قابلاً لا لاجباً لم ينقض نفيه في غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس  
 زيد إلا بقاء فقاموا ليس زيد وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب مثلاً  
 أو تقديرها على الاعمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء إلا وهو منصوب  
 فليجعل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على فلة كقراءة ليس البر بأن تولوا  
 بنصب البر وقوله

أليس محبباً بأن الفتى \* يصاب ببعض الذي في يديه  
 (قوله فسكن لي) الخطاب للمتنى صي الله عليه وسلم والقتيل خط في شق التواة وهو مفعول مطاقي أي ليس  
 بمن اغناء قليلاً وسوادين قارب محامي جليل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي  
 أشدهم حرصاً على الأكل وأعجل الأول يعني عمل بقربة المسح والثاني على بابه ومثله واذمعية لا ظرفية  
 بها يظهر (قوله في النكرات) متعلق بالعمل ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملاً  
 كليس (قوله وقد نلت) من ولي الشيء بليه ولا ية أي تولاهم ولا تواتوا فاعله هذا العمل مفعول والاشارة  
 لا عمل ليس في البيت الأول لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في أن كان وقد لا يتحقق بالنسبة  
 لآلات ولا تغفل في أن استعمالاً مشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح ومهل لا تاجع من العرب على  
 ان هذا التاجع لا ينافي فلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول  
 الاخفش الآتي (قوله بشرط ثلاثة) اعلم أن شروط أعمال الاربعة تشترط كاهن في هذه الثلاثة أحرف  
 الاعداد الاقتران بان فاتها لا تزداد بعدها أعمالاً فلا حاجة اليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما ن تأكد  
 ان مثلها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في ان وأمالا ولا في زيدان فنسكبر معولهما ويختص لان لا تأتي  
 الجنس نصادوا العمل كان ويختص لات يكون معمولاً لها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

١٦٦ - (خضري) - أول \* وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن \* بأجمعهم اذا شيع القوم أمجل (ص)  
 في النكرات أمهات كليس لا \* وقد نلت لان اذا العمل \* ومالات في سوى سين عمل \* وحلف ذي الرفع فشا والعكس قل  
 (ش) تقدم ان الحروف العاملة على ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكره في الآلات وان مالات فذهب الحجاز بين اعمالها عمل  
 ليس ومذهب جميع اعمالها لا تعمل عند الحجاز بين الاشروط ثلاثة أحدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين بحولاً رجل أفضل منك ومنه قوله

نزل فاشي على الارض باقيا \* ولا زرع ما قضى الله واقيا وقوله نصرته كذا لصاحب غير خاندل \* فبوت حصنا بكما حصينا وزعم بعضهم أنهم قد عمل في المعرفة وأنشد للنايفة بدت قول ذي ود فلما تبعتهما تولت وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لانا باقيا \* سواها رلان جمها تراخي واختلف كلام المصنف في هذا البيت فترى قال له مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق \* الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء في اسمها فلا تقول لا قائما راجل \* الشرط الثالث أن لا يتفصّل النبي بالأفلا تقول لارجل الأفضل من زيد بنصب أفضل بل بحجر رفته ولم

(١٢٢)

والفراء انها لا تعمل شيأ ومنهيب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الحسن بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشار إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد  
الاعلى أضف الجاسين  
وقال آخر

ان المرمية باقيا فضاء حياته  
ولكن بان يحيى عليه فيخذا  
وذكر ابن جني في المناسبات  
ان سديد بن جببر رضى الله  
عنه قرأ ان الذين تدعون  
من دون الله عبادا أمثال ك  
بنصب الابد ولا يشترط  
في اسمها وخبرها أن يكونا  
نكسرتين بل تعمل في  
النكرة والمعرفة فتقول  
ان رجلا قائما وان زيدا  
القائم وان زيدا قائما وأما

فشرط لا تسعة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله نعم) أي تسلي ونصير والوزر الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض باقيا كان فيه الشاهد بقية الثاني اذ بيده التلخيص (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف للنصرته وبوت ما ضحى مجهول من بؤاه الله مغزلا لاسكناه اياه والكما جمع كى وهو الشجاع المتكلم بسلحه أى المتفطى به وهو متعنى بمحصنا (قوله للنايفة) أى الجمدى وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا القدياني ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعده فصيدته التي أولها بلغنا السماء بمجدنا وسنأقنا \* وانما تخرج فوق ذلك مظهرها فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم ما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له \* براد يحصى صفوه ان يكبرا  
ولا خير في جهل اذ لم يكن له \* حلم اذا ما ورد الامر أصدرا

قاله صلى الله عليه وسلم لا يفيض الله فاك فلم ينكسر له من مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف فعمل نصب بترج الخافض لا مفعول لان بد لا تزم أي بدافعلها كقول الخ وبقت بقشد ما لاقى أي تركت سواد القلب وسوداؤه وسوداؤه عتيبه وباقياً أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا ما جفا عمل لخبر في أي لارى باقيا من رأى البصرية في باقيا ما جفا عمل فها حلف الفعل برز الضمير وان ذلك الفعل خبره ما لارى أن ارى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيدا قائما ولا أخوه قائما فاعلم ان المعرفة لا قبل للمعرفة واجب بأن لا زائدة والاسمان تابعا ان لمعول ما اه نصرع (قوله ان لا يتقدم خبرها) أي ولا معول غير الظرف في كاسر ما (قوله فذهب كثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان ان قائم أي است قائما حذفت همزة أنا اعتباطا وأقدم ثم حذفت الالف الاخيرة لا وصل ومثل هذا في كسرها والله رضى فاصله لكن أنافعل به ما يرسع ان قائما على الاعمال فأده في المعنى فلكن في الآية سوف استبرك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الفجر في والجملة خبر أنا قال السمايني وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ووقفنا هو يضاهي عن الهمزة وأثبتنا غيره ووقفنا فقط على الاصل في ألفنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه ان نقض النبي في معول الخبر لا يضر كإي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعون عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وحقها فكيف تعبدونها (قوله زدت عليها فاه الثالث) أي لتقوى شبهها بليس اذ قصيرها بوزنها وهي لتأنيث فافظها كسما ربت وتمت وحركت للساكنين ولغيرها من تاء الفعل (قوله ولا الخ) فله معرفة لان المعنى حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهرون أي ليس حين مناصهم حين فرأى أي ليس حاله ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

معموليا

لا تفى للنايفة زدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومنهيب الجهوراتها

نعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يدكر معها الاسم والخبر معا بل انما يدكر معها أحدهما والكثير في لسان العرب حلف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولا ت حين مناص بنصب الخ حلف الامم وبقى الخبر والتقدير ولا ت حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولا ت حين مناص برفع الخ حين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولا ت حين مناص لم أي ولا ت حين مناص

كانناهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله \* ومالات في سوى حين عمل \* الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين واما قوله ومن عملها فجارادفه قول الشاعر انها لا تعمل الا في ايام الزمان فتعمل في لفظ الحين وفي ايامه من ايام الزمان (١٢٣)

نعم البتة ولات ساعة

معمولها لان عملها في الظاهر دون المقدر (قوله) كانناهم أي حيناً كانناهم (قوله) لات ساعة مندم أي ندم والجهة حال أي وليست ساعة منهم ساعة ندم أي لا تصلح له والرفع مكان الرفع أي الرعي ومتبوعه طالبه ووخيم كقيل وزنا ومعنى خبر مرع والجهة خبر البني (قوله) محتمل للقولين فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فبمعنى لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقاً واما قوله

لم في عليك لاهفة من خائف \* يبني جوارك حين لات مجير

فتقديره حين لات يوجد مجرأ لات وهو افعال أو مبتدأ لاسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخوانها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه لا خبر فقط وقيل بالنزوم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتسكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكمة سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا أ كاد شذوذاً وجعله المصنف من تدخل الالفين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صيان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عنها إلا الاحتمال انه لبيان حركة العين تحققت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أمالتي بمعنى المكسر فكان كيد (قوله) ككان كاد أي في العمل وعدم الاستعانة بالرفوع لامطلقاً كما يفيد قوله لكن ندراخ أي فتدخلها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كأي لا يتقدم على الفعل اتفاقاً ولا يتوسط مقترناً بان كاحمها عن عصفور والدمامي يجوز شذوذاً عن كل حديث من أني أصاب وكاد ومن مجل اخطأ أو كاد في انها لا زاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله) تاء الفاعل أي الواحد وأخواتها أي تاء المتنى والجمع ونون النسوة والتكلم مع غيره كمثل بعضه (قوله) وهي كاد وركب الخ زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله) على الرجاء بالمؤن أصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يطمع في الخير محبو باراد الشفاعة أي الخوف منه مكرهاً فيه تغليب كافي يس وقد اجتمع في آية عسى أن تشرهوا شيئاً الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كقوله الدمامي نظرا للواقع ونفس الامر وعكس المعنى نظرا الى الحال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلاً (قوله) على الانشاء أي للبروع في العمل ولتلك تسمى أفعال الشرع (قوله) وهي جعل وطفق الخ زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت أديم القلب في طاعة الهوى \* فلج كاني كنت باليوم مغريا

وبيني عشرع وزاد الرضى قبل وقرب وفي الشنور هبل كقوله

وطئنا ديار العتدين فهلت \* نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أفق عليه غيره بل يزعم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله) من باب تسمية الخ مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذا التسمية ان يكون الكل مذكراً حقيقة كسمية

مستم

والتي مرتع متبوعه وخيم

وكلام المصنف محتمل

للقولين ويؤم بالثاني في

التسهيل ومذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئاً وانها

وجد الاسم بعد هاء منصوبا

فانصبه قبل مضمر التقدير

لات أرى حين مناص

وان وجد مر فوعا فهو

مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص

كان لهم والله أعلم (ص)

(أفعال المقاربة)

ككان كاد وعسى لكن

نذر

غير مضارع هذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني

من الأفعال الناسخة

للا ابتداء وهو كاد وأخواتها

وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلاً ولا خلاف في

انها أفعال الاعسى فنقل

لأحد عن ثعاب انها

سوف ونسب أيضاً الى ابن

السراج والصحيح انها

فعل لا بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها بها نحو

عسيت وعسيت وعسيت

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها المقاربة بل هي على ثلاث أقسام أحدها مدال على المقاربة وهي كاد وركب وأوشك والثاني مدال على الرجاء وهي عسى وسرى وإخلاق والثالث مدال على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعطى وأنشأ فقسيتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكذا تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ولا يكون خبره خبراً طائلاً موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون



الامضارع كقولك زيدا يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر بحريته إما بعد عسى وكاد كقوله  
أكثر في الفعل لمحا دائما  
لا تكون اني عسيت صائما وقوله  
فأبت الى فهم ربا كدت أبا  
وكتملها فارقا وهي نصره وهذا هو المصنف بقوله  
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع إمام  
فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر بحريته هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل التي يندر بحريته خبرا أما هذه فلم يسم بحريتها خبرا عن هذين (ص)  
وكونه بدون أن بعد عسى نزر كاد الامر فيه عكسا (ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير ونحوه من أن قابيل وهذا مذهب سيويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن قال الله تعالى فغسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى أن يكون برحمتكم ومن رزقه بدون أن قوله

المركب من كلمتين فأكثر كقوله وأماسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب القاعمر بن فسكان الأنسب أن يقول فغلب المرض شهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجعج لافاربه اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا يجاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الاضمر اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا يغيره فلا بد فيه من ضمير ملتحق بذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقوله كدوله  
وأسميه حتى كاد مما أشبه \* تكلمتني أحجاره وملاعيه  
وقوله وقد جعلت اذا ماقت بثقلتي \* نوبى فأهض نهض الشارب السكر  
وكنت أمشي على رجلين معتدلا \* فصرت أمشي على أخرى من الشجر  
وأولان نوبى وأحجاره بدلا اشتماله من اسم جعلت وهو التواء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله وفاعل يشتملى وتكلمتني ضمير البدل تقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فقه خلافا لابي حيان في التثنية الحسن والمرداد السببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده \* الا نحن جازنا حفير زياد  
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على أنه بفاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله) ونذر بحريته (أما) أي عند كافي التوضيح وليس من ذلك فطلق مسحا بل الخبر يحذف أي فطلق يسح السيفه مسحا بسوق الخيل أي أرجله وأعانها فحسها مصدر مبين للنوع لتعاني ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حنفي عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الخ في القول دارم تكراره وصانعا أي سكا عن خطابك أو صاع كلامك وهو محل الشاهد مثله قول الزباد عسى الغوير أو صانعا غار اسم ما لكاب أو بؤس أي شدة دمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المعنى انه ما حذف منه كان أي يكون ذا بؤس لبقائه عسى على استعمالها الاصل اه وسببه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون أبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأده المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآبى أي راجعا محل الشاهد وك خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلهما الخبر تميز لها وفارقتهما خبر وتوصف بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلأ ومضارع صفر ككرم بكرم بمناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشموقي لجوابه بان فيه تقدير العطف أي لغيره وأخواتهما لانه ورد في خبرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلاولى الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفراد وان لم يثبت للجميع فلاسمية كقوله

وقد جعلت فلوصل بني زياد \* من الا كوار مرتمها قريب  
والتلوصل الناقصة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المتزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها وماضوية كقول ابن عباس مله الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أو رسل رسولا بناء على ان اذا ظرف لا رسل مجرود عن الشرط والا فاعلم بالشرط وجوابه ولك جعله ماضو به على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قبله لاسيا مع كون أو رسل عطلا في اذافه وأول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان للتري مستقبل فينباه أن لا يستقبلها ومن ثم خص الجمهور عده بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن القات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيدا أن يقوم أو عسى حاله زيدا أن يقوم \* لكن قال السيد المصنف المؤول يصح حمله على القات بلا

تأويل كريدما ان يقول خيرا أو يسكت لاشتهاله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى

السكراب الخ) بعده فيأمن غائب وفلك عان \* وبأى أهله التأني الغريب

وأُسببت فيه بضم التاء ويرى بفتحها على انه جود من نفسه شذبا غاطبه واسم يكون ضمير السكراب  
وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ورواه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها

المضاف لضميرها و فرج أجنبي منه كذا في التصريح والسامعيني وغيرهما وانظر ما تنص في قوله عسى فرج  
بأى به الله فان فاعل يأى لفظ الحلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حاصل الربط بينهما بالهاء من به مخففة

ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير بأى وجه كالماء من وراه ويؤيد ذلك  
نحو بزبان اياز كافي التصريح جعل يكون تأمة ورواه متعلقا بها فان فاعلها حيث تدعو فرج لضمير الاسم

لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كبه لا بوجود السكراب لانه حاصل فتأمل برأى سيدك ولا تنكسر  
أسير التقي (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت \* بصير فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكوت الا الى الله وحده \* فن عنده تأني الفؤاد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه \* قضى الله أن العسر يعقبه يسر

و ضمير انه وله لاجل ان ليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر  
وفي حقيقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجر دالخ) أى لعلها رضاء على قرب الخبر فمكانه

مشرق فيه حالا لمستقبل وقرن بها اقليل لا نظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قربا وما شأنا في ذلك  
كرب (قوله فنبجوها الخ) لا ينقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء التبع بانتفاء مقار به لعدم

التحاذر منها الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فنبجوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بولمئذ ولا تناقض في  
ذلك واما الجواب بأن كاد فعليه التثبت وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يسلط التني على معناها وهو

مقاربة الخبر بزمسه في الخبر الاول ولذا كان قوله تعالى لم يكذبها أبلغ من لم يرها لان في الرؤية لا ينفى  
مقار بهما بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذ اغبر التأني الحمين لم يكذب \* رسيس الهوى من حسمية يرح

أبلغ من لم يرح أى لم يذهب كالا يتحقق (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر  
المجرى والاضمار قبله وقول بدل منه وتز يغ بالوقفة فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كاسم في تكاملي

أحجاره القلوب نفسها مثلا فلو نظير عن ضمير الاسم اعالى قرأته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله  
لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المستند لضمير المؤنث قال السامعيني بل هو على اخبار الشأن اه

أى فاعله كاد ضمير الشأن لأنه فاعل في زغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفع الا بالابتداء أو نواسخه  
لكن حينئذ يتجوز الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها

مفسرة له كانه اعينه وذلك ابلغ في الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض  
الرجل بفيض فيضاً ووضار فيضاً بانا بالاضاد والظا ومبدلها الذات وكذلك فاضت نفسه وفاضت أى خربت

روحه عن أبى عبيدة والفرافقا والصادق لهم والظاء للقيس ومنع الا صمى فاضت نفسه بالظاء وفاض مع  
النفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وانما يقال فاض اذا مات كذا في الصحاح بزائدة وبه يعلم ماقى

السجاني والى بطة بفتح الزاء وسكون التحية وبالظاء المهملة الملاء اذا كانت شقة واحدة وقد أطلق على

عسى السكراب الذى

أسببت فيه

يكون وراه فرج قريب

وقوله

عسى فرج بأى به الله انه

له كل يوم في خلقته أمر

وأما كاد فذكر المصنف

انها عكس عسى فيكون

الكثير في خبرها أن يتجر

من أن ويقبل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فنبجوها ما كادوا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فرأى من هم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذغدا حشور بطة وبرود

(ص)

وكعسى حوى ولكن جعلها \* خبرها حيا بان متصلا \* وأزهدوا أخلاق أن مثل حوى \* وبها وأشك اتفان نورا  
(ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حوى ز يدان يقوم ولم يجرد خبرها من أن  
لا في الشعر ولا في غيره وكذلك أخلاقى تليق أن في خبرها نحو وأخلاق السجاء نطر وهو من أمثلة سيبويه وأما وأشك فالسكندر افتراض  
خبرها بان ونقل حذاهما منه في افتراضها بقوله \* ولوسئل الناس التراب لأوشكوا \* إذا قيل هاتوا أن ملأوا يمينها  
ومن تجرده منها بقوله \* يوشك من فر من منيته \* في بعض غسراته يوافقها  
(ص) ومثل كاد في الاصح كريا \* وترك أن مع ذى الشروع وجبا \* كأنشأ السابق يحذو طبق \* كذا جعت وأخذت وعلق  
(ش) لم يذكر سيبويه في كرب (١٢٦) الاتحيز خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

فيكون الكبر فيها مجرّد  
خبرها من أن وبش  
افتراضها في نحو بد قوله  
كرب القلب من جواب يذوب  
سدين قال الوشاء هند  
غضوب  
وسمع من افتراضه بها قوله  
سقاها ذو الأحلام سجلا  
على النما  
وقد كتبت أعناقها ان  
تقطعا  
والشورى في كرب فتح الرأ  
ونقل كسرهما أيضا وهى قوله  
وترك أن مع ذى الشروع  
وجبا  
أنت مادل على الشروع  
في الفعل لا يجوز افتراض  
خبرها من لما يبينه وبين أن  
من المنافاة لأن المقصود به  
الخال وأن لا لا استقبال وذلك  
نحو وأنشأ السابق مجرّد  
وطغى زيد يدعوه ويعل  
يتكلم وأخذ ينظم وعاق  
يفعل كذا (ص)

كل ثوب رقيق وجعها رباط ككابة كلاب والبرود جمع برود عن الثياب والمراد أنه صار شوا ككافه  
(قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح الميملة والراء حيا صفة مصدر محذوف أى اتصالها (قوله وزادوا  
الخ) يصح في كل من أخلاقى وأن كونه مفعولا أولا وأما بيان الزوم من الجانبين ومثل حوى حال من  
أخلاقى (قوله وبها) متعلق بنورا الذى هو خبر عن اتفان الفصلى للضرورة لأن التفاهل من عين من  
كنتين لا يجوز حذف أحدهما اختيارا إلا إذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيها  
دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لأن عسى هى الأصل والشبهة فيه فاضنفت عن لزوم أن  
بغلافهما (قوله ولما وأشك الخ) انما خالف كاد وكرب مع أن الثلاثة عند المصنف بالقرب المرجح  
للتجريد لأن أصل وضعهما السرعة كأوشك فلان يوشك أيضا كآى أسرع السبر ويوشك الين مرعة  
الفرق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الأمراء فلذلك خالفتهما ما على ما ذكره الشاطى عن  
الشوليين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كرى وأخلاقى أذم تشتر  
في الرجاء اشتها عسى فتأمل (قوله غرائه) بكسر الميملة وشدة الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح  
(قوله ترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حوى  
وأخلاقى وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد  
وكرب (قوله محذو) بمهملتين بعد التحية أى يغنى لابل لتسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله  
وطغى) بالفاء والموحدة بدلها كسفر ففهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبرانى عن شرح  
مسلم للنورى أن سيبويه كثير ما يبدل زعم النسبة إلى الفاعل لا القريض فليحمل كلام الشارح عليه  
(قوله من جوابه) أى شدة تجرده وحزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة في قوله  
• مدحت عروفا لندى مصت الثرى \* وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها يعنى الفرس الخفيفة لم  
العارضين لأنها بناسبه الجميع فى أعناقها لان الشاعر بهو جوعا به أنهم حديثون فى الفنى وأصلهم الناقة كما  
فى العنبى والاحلام العقول والسجل الفتح الدلو العظيمة ممثلة كآى الفاسوس أو ألتى فيها ماء وان قل  
وتقطعا أصله تقطعا صابان (قوله لا غير) لا عاطفة لغيره على وأشك فهو مبنى على الضم في محل جوابى  
لأن خبرها مكودى (قوله فوشك الخ) خبر عن أرضها وفيه ضمير هو اسمها وأن تعد خبره وخلاف يعنى  
بعدم كونه تعالى فرح الخلفون بمقدّمهم خلاف رسول الله وروحها خبره هو دأى تصبر وهو بفتح الواو

واستعمالها من أوشك \* وكذا لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تصرف الا كاد وأوشك أى  
فان قد استعملت إنما المضارع نحو قوله تعالى كادون يسطون وقول الشاعر \* يوشك من فر من منيته \* وزعم الأصمى أنه لم يستعمل  
يوشك إلا بالمضارع ولم يستعمل أوشك بلفظ الماضى وليس بجديد بل قد سبى التحليل استعمال الماضى وقد ورد في الشعر كقوله  
ولوسئل الناس التراب لأوشكوا \* إذا قيل هاتوا أن ملأوا يمينها  
نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقول استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه دأى تصبر أو دأى استعمال اسم الفاعل من أوشك  
كقوله  
فوشك أرضنا أن تعودا \* خلاف لا ينس وحشا بيايا  
وقد يشترخصه أوشك بالذ كراهته لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل بقدر واستعماله في الشعر كقوله



لغة الحجاز ذلك يجوز يدعى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد بان يقوم في موضع نصب عسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع عسى وتظهر فائدة ذلك في التانيث والثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند همت أن تقوم والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقدمن وتقول على لغة

(١٢٨)

ان يقوموا

والاجاب اعمد ما يصلح له روعية عسى حيث تنغيره (فتنبه) يتنوع كون الظاهر امع عسى في عسى أن يضرب بزجر الثلاث فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمو لها وزجر ابا جني هو زيد انظره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية لا غيرها فان جعل مصدر المحدث أي فتة ومقما جازا امران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يصغر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله وأما غير عسى الخ) صريح في أن اخلاق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انها كمسى (قوله واتقوا) بكسر التاء الفوقية فثق مصدر انتقاء أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه لاصل والمشتروا المتعالم

(ان واخواتها)

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا لعل لكونها بمنعها وأما يكون اسمها ضهير نصب متصلا كقوله \* فقلت عساها نار كاس وعليها \* وهي حيث حذف كامل وقفا للسراى وخلافا للجهوري في اطلاق فعليتها والابن السراج وتلعب في اطلاق حرفيها اه والخاصل ان نحو عساك وعسا فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انه أحرف كامل ومنه المحدثا على أصلها فعمل عمل كان لكن انكسر طر فالاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسما مؤنثا فالضمير على هذين في عمل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسما في عمل رفع لكن ناب ضمير الصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت الماروان النيبية انما سمعت في المنفصل نحو ما كانت لا في المنصل وأما قوله \* يا ابن الزبرطام عسكا \* فالكاف بدل من التاء بدلا نصر بقيا لنيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تخبر بما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكيفية لان توكيدهما جزئي في مطلق توكيدا واللام زائدة أي معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع استيعابية كان زيدا قائم أولا نحو ان الله لا ينظم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فهي علمت أنك قائم علمت فبدأك ولا توكيد فيه لعدم جوبانه على فذله قلت كونها بمنعها لا يوجب مساواتها له من كل وجهه مع (قوله للتشبيه) أي الماؤ كداتركها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهزلة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا التشبيه وأما الكاف ودخل فليعلم التشبيه قال في المعنى اطلق الجمهور وكونها للتشبيه وزعم جاعة تقييد بضميرها الجاد فان كان وصفا وظرفا وأفعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد لتتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا \* كان الارض ليس بها شام

أي لان الارض الخ للتعريف بمخوكانك بالفرج أتو بالشتاء مقبل وكانك بالدينار تسكن وبالأخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اعم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أي

الحجاز هند عسى أن تقوم والزيدون عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقدمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلنا بنظما ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعلنا بنظما كأن تقول الزيدان عسى أن يقوموا (ص) والفتح والكسر أبجزي السنين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير فروع وهو التكامل نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتها وعسيتي أو لغايات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرآنهم قول عسين ان توليهم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص) (ان واخواتها)

لان أن ليت لكل لمن \* كأن عكس ما كان من عمل

(ش) هذا القسم الثاني من الحروف الناسخة لا ابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان ولكن وليت راعل وعدها سيبويه بحجة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كسبأى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كان للتشبيه ولكن

كان

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخباران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الأرضي ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كائن بالليل وقدا قبل و بالشمس وقسطعت والاصل كانك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكائن أبصر الليل الخ كخفف الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورود، بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل النظر خبر لم تكن حال الماذ كر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم بثبوته كر يشجع لكنه ليس بكريم أو بإثبات ما يتوهم نفيه كجز يشجع لكنه كريم وما قام بذلك عمر وإذا كان بينهما ملازمة كلابسة الكرم والشجاعة هذا هو الشعر يفسد السلام من التسكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم بثبوته ونفيه فظاهر فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجر عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوته نفيه وإذا كان الثاني أو ثبتت التي متوهمها شيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد اصح منه من تقديره صاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه و رفع الذي اثبات كأن المراد في الاول برفع ثبوت ما يتوهم بثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غلبي اذ قد ترد لجر التوكيد كما وجاز بدلا كمنته لكنه لا يجزى أ كدت لو في نفي المجيء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أملا وهو المشهور لكن فسرده بمخالفة حكم ما بعده لما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايير اما بالنساق كذا كر أو التضاد كذا يبدأ بيض لكنه أسود وكذا بالحق كذا اختاره الرضى كذا يداقته لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده في المعنى معز بادة (قوله وفي غير الممكن) أى المستبعد وهو لا كتر فيه ولا يكون في الواجب كابت غدا يجيء وأما قمتوا الموت فالمراد قمتوا بجعله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن) أى المتوقع أما الممكن في المعنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فروع على ما بلغ الاسباب الخ لانه يمكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في مثله وأما التثنية بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعلمك تارك بعض ما يوجب الخ لان التارك والصيق ممكنان في ذاتهما وان استعدا لاعتقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقل (قاعدة) اختلفت في العمل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة تركه غير الموقوف به اذ علمه محبة فقيل للتحقيق والوقوع و يرد عليه فاعلمك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المحاطين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك في أو يؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالترجي والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالافعال لانها اشبهت كان في لزوم المبتدأ واظير والاستغناء عنها واشبهت مطلق الماضي لفظا البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاعلم ومعنى لكونها بمعنى أ كتبت ونعتيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم يبدع عليها في ما أو أخواتها مع جعلها على ليس لظهور فرعيتها بهم اتفاق العرب على اعماها (قوله فتنبص الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحوف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الخلف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلتقي فيها جارا ذرا وظباء

فامر ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازوما الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كقوله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وليست من زائدة في اسم ان خلافا للكتاب ولا تدخل على خبر طلبة ولا انشائي وأما نحو ان الله نعماء عظمكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقولهم ان الذين قتلتم ألس سيدهم \* لا تحسبوا اليهم عن اليك كما

لا الاستدراك وليت للتمنى  
ولعل للترجي والاشفاق  
والفرق بين الترجي والمعنى  
ان المعنى يكون في الممكن  
محبول زيدا قائم وفي  
غضير الممكن محوليت  
الشباب يعود يوما وان  
الترجي لا يكون الا في  
الممكن فلا تقول لعل  
الشباب يعود والفرق بين  
الترجي والاشفاق ان  
الترجي يكون في المحبوب  
نحو لعل الله يرحنا  
والاشفاق في المكروه  
نحو لعل العدو يقدم وهذه  
الاحوف تعمل عكس  
عمل كان فتنبص الاسم

ورفع الخبر نحو ان زيد اقام في بلد في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (ص) المبتدا (١٣٠) وراعا في الترتيب لافي الذي \* كبرت فيها وها هنا غير البدي

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جار مجرورا فإنه لا يلزم تأخيرها وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيرها وذلك نحو ليت فيها غير البدي أوليت هذا غير البدي أي الواقع فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرها عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لثلا بعد التأخير على متأخر لفظا ترتيبا ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان خبر ظرف ولا جبرر نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان للمعمول ظرفا أو جار مجرورا نحو ان زيدا واثي بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثي وان عندك زيدا جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله ولا داعي فيها فان بعضها أخاك مصاب القلب بيم بلاه (ص) وعمن ان افتح لصد صدر

أو على استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى في المفتي أن المفتوحة المحففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة فان غضب الله عليها يسكون النون وغضب كفرح وقولهم ما ان جزاك الله خيرا (قوله) ورفع الخبر (ش) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصبها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت راسكن \* خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا نثروا \* قادمة أو قلما حفرنا \* وقوله \* ويا ليت أيام الصبار واجعا \* وأما ان بك قائما وأرله الجهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني امحال أي تلقاهم اسدا واقبلن راجعا ويوجد قائما أو معقول به كشيها قادمة من قوام الطير وهي مقدمة أجنته بل الحنف في هذه المذهبين لا يخبر بالرفع عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون (الخ) سيا أن ما يرتب عليه عند قوله وجازر فلك الخ (قوله) وهو خبر المبتدا أو الواصل أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعد بدل الالف لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معه موها لجز ومذهب البصري أن يصح لأمس من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سئل كذا ربا (قوله) وراعا في الترتيب أي المعلوم من الأمثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عثيمين

كأن من أخبار ان ولم يجر \* له أحد في النحوان يتقدم عسى حرف جر من نداء بحرفي \* اليك فاضحي في علاك مقاما (قوله) لافي الذي استثنى من مقرر أي في كل تركيب لافي التركيب البدي استقر كابت الخ في كون خبره ظرفا أي فيقدم الخبر على الاسم كتوسعهم في الظروف لافي الاحرف فلهذا ان هذا المصدر وان المفتوحة وان لم تقع صدر الماسي أي لكنها حلت على المسكورة وانما أقدم الخبر الظرف في هذا ان القوة هذه يشبهها الفعل فيقامر لانها تتحول على الفعل المتصرف وما على الجاء وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف فيكون ما لا وان ولما أجل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافي الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيرها أي الامتناع كان زيدا في الدار لمتناع تقديم الخبر مع الاسم فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله) أي الوقح بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نقطة بلازمه (قوله) على الاسم أي لئلا يفصلها عن معموليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مقصود منها في الجملة (قوله) واجاز به بعضهم هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانها (قوله) فلا داعي بفتح الشام والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا ن طحت الرجل الحاء بفتح الحاء فيها أي أنه تهاك اسم ان وصاب خبرها بحسب ما يتعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر ثان وبلا أي وبلازمه وهو مفعلة (قوله) اذا قدرت بمصدر أي اذا وجب سد المصدر مسدودا مسدودا فأن امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كاسميائي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كافي مشتقا والسكون الغلاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسدودا على علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان الدار على أحد أمرين اما ان تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعاليق كملت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله) مرفوع فعل أي فاعلا كان كمثل أو نائبه نحو قول أوسى أي انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس مان زيدا جالس أي ما ثبت جاوره بناء على ان الماهدية لا توصل بحالة قاسية

مصدرة

مسدودا في سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة احوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجزني انك قائم أي قياك

أومضو به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أوفى موضع بحر حرف نحو عجت من أنك قائم أي من قيامك وإنما قل أسد مصدر سد لها  
يقول أسد قد سد لها لأنه قد سد المقر سد لها ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فإنه يجب كسرهما

وان سدت مسد قد سدت لها

في موضع المفعول الثاني

ولكن لا تقدر بالمصدر

اذلا يصح ظننت زيدا قائمه

فان لم يجب تقديرها بمصدر

لوجب فتحها بل تكسر

وجو بأو جواز على

ماسيين تحت هذا

فمن أحدهما وجوب

الكسر والثاني جواز الفتح

والكسر فأشار إلى وجوب

الكسر بقوله (ص)

فأكسر في الابتداء وفي بدء

صه

وحيث ان لم يكن مكمله

أو حكيت بالقول وحلت محل

حال كزنه والى ذأمل

وكسروا من بعد فعل علما

باللام كأغل في التور في

(ش) فذكر أنه يجب الكسر

في ستة مواضع الاول اذا

رفع ان ابتداء أي في أول

السلام نحو ان زيدا قائم

ولا يجوز وقوع المفتوحة

ابتداء فلا تقول أنك فاضل

عندي بل يجب التأخير

فتقول عندي أنك فاضل

وأجاز بعضهم الابتداء بها

الثاني أن تقع ان صدر صلة

نحو جاء الذي أنه قائم ومنه

قوله تعالى وأنياء من

الكنوز ما ان مفاتحه كنوز

الثالث ان تقع جوبا بالاسم

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيا أي السلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم يحك به بل

أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول أن زيدا قائم أي أظن انك قائم ان تقع في جملة موضع الحال كقولك زنه والى ذأمل ومنه

مصدر تحرف وهو الاصح كما هو أول الموصول ونحو ولأولهم صبورا أي ولوليت معهم عند الكوفيين وهو  
الختار كجاسي أي في باب لوكو وقوعها مبتدأ نحو ومن أي أنه أنك ترى الأرض الخ وخبرها من اسم مفعول غير قول  
ولا صا ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فذلك ثابت فهي  
مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك أنك فاضل واعتقادي أنه حق فيجب كسره كجاسي أي (قوله أو منصوبه)  
بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما في خلاف الحكمة بالقول  
والفعل الثاني لنحو ظننت كجاسي أي في الشرح أو مفعولا به كجنتك أي أحبك ومع كيجبني جلاوسك  
عندنا وأنك تحبنا وتقع مسننة كتجبني أمورك الا انك تشتم الناس لأمه ولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا  
ولا تميزا كان السامعي وغيره (قوله بحر حرف) أي أو اضافة نحو مثل ما أنكم نطقون خاصة ومثل  
مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الاضافة اذا كان المضاف على الاضاف الى المفرد فان كان  
لا يضاف الى الابهة بحيث وإذا تعين الكسر على مبدأ أي أو يضاف لما يكون وقت جاز الامران ومثل  
هذه المواضع اعطى عليها نحو اذا كررنا معنى التي أو نعمت عليكم أو في فضلكم أو بدلنا نحو واذا بعدكم  
أي إحدى أطرافتين أي الكسر (قوله وحيث ان الخ) عطفت على في الابتداء فهو متعلق بكسر على انه ظرف  
مكان اعتباري له أي أو كسري تركيب تكون ان فيه مكمله لمين (قوله أو حكيت الخ) عطفت على  
مدخول حيث (قوله لتور في) اللام بلا بداء دخلت في خبر ان وقد علقت اعل عن العمل في لفظ الابهة فهي  
في محل نصب به ولولاها لفتح الحزنة وكان على لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة  
ابتداء) أي لا تكون بضم الكسرة خطأ وبالي هي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلاً الصلة كما  
اذا جعلت ماني لاية نكرة موصوفة وخروج حشوها كجاء الذي أو جرح عندي انه فاضل ولا أقوله ما ان في  
السما نحو ما فتفتح لانه في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشول لفظا وفي الثاني فاعل لثبت حشولها فهي حشورة  
(قوله كنوز) أي تشغل خبر ان وجعلتها صلة الواقعة مفعولا لا تاء لا أي أعطيتنا من الكنوز الا قدر  
الذي ان مفاتحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذنا من قول المصنف الآتي للام بعده وذلك شامل للذكر  
فعل القسم واللام نحو ومخلفون بالله انهم انكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهدا بما بينهم انهم لم يحك وخذفه  
دونها نحو والعصران الا انسان في خسر فيتمتع في الكسر في هاتين كجاءه ونطوق الشارح وان لم يمثل للثانية  
ومفهومه لا يجب الكسر بلا لام سواء ذكر فعل القسم كقلت بالله ان زيدا قائم أو لا كوالله ان زيدا قائم  
وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي للام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الاخرة  
كلا والين نحو حمد الكتاب المبين ان أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح  
فيها غلط لان لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيده بالمفهوم  
وقوله لا لام بعده يذكر فعل القسم ولا يحل على مصعب الكوفيين لما علمت خلافا لماسيا في الشرح  
بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لمعرك  
ان زيدا قائم أو قائم ومصعب الشارح بالثاني قدبر (قوله فان لم يحك به) أي مع كونها مفعولا به كما مثل  
أو غيره كأخلك بالقول أنك فاضل أي أنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كجاس  
في الصلة والصفة فتفتح في جاز يد وعندى أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكون  
الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في  
الحال مع أن أمهه الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجي المصدر جامع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيا أي السلام على ذلك الرابع ان تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم يحك به بل  
أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول أن زيدا قائم أي أظن انك قائم ان تقع في جملة موضع الحال كقولك زنه والى ذأمل ومنه



قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله الشاهر ما أعطاني إلا والى حاجزى كرمى السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقصدت عنها باللام نحو علمت أن زيداً لغنى هذا في باب ظن فإن لم يكن خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا فقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الأول إذا وقعت بعد لا الاستفهامية نحو إلا أن زيدا فقام (١٣٣)

حيث أن زيدا جالس الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيدانه قائم أه ولا رد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قبوله فأكسرى الابتداء لأن هذه أتم كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها (ص) بعدا إذا جاءه أو قدم اللام بعده بوجهين نعى مع نون الجزاء إذا بطرد في نحو خبر القول أني أجد (ش) يعنى أنه يجوز فتح ان وكسرها إذا وقعت بعدا إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أن زيدا فقام فن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلته ماضيا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أى فى الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر مخدوفاً والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجود وما جاء بالوجهين قول الشاعر وكنت أرى زيدا كافيلا سيدا إذا أنه عبد القفا والهازم

لا ينقاس لم يسمع إلا الصريح لا المؤول (قوله ما أعطاني) أى الخليلان في قوله

دع عنك سلى أذعز مطلبها \* وأذكر خليلك من بنى الحكم

وهذان المنسرح (قوله ألا الاستفهامية) أى التى يستفتح بها الكلام قال فى المغنى وقول المعربين ألا حرف استفهام ح بيان لمكانها وإعمال لمعانها وهى خوف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند التسليم وتعلمها وجوب الكسر بعدها كالأى التى بمعناها وهى التى لم يتقدمها ما يجوز عنه كقوله أبو حاتم والزجاج نحو كذا أن الإنسان فكلا حرف استفهام وتنبيه لآيهم حقا كقوله الكسائي والألو جب (بدها) الفتح مثله وهو خلاف للموعو أمألى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لأنها فى ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقت بدأ على كلاً والابتداء بما بعدها والجمهور على انتهاء القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلاً فاعلم أن السورة مكينة أى لأن أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العقوب (قوله بدها) أى وإذا لوجب إضافتهما للجهل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافاً لآبى حبان كجاء بعدا الفجائية مع اختصاصها بالجل فإن وصلتها لما قبله ثبت مخدوفاً أو مبتدأ خبره مخدوف وقيل يكتفى بإضافتهما للصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز إضافة حيث لفرد فلا إشكال فى الفتح (قوله عن اسم عين) أى لأن المصدر لا يخبر بعن الذات لا بتأويل وهو متنع مع ان أه قصر صرح وخرج اسم المغنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى ظلم إذا بدأ ابتداء جملة ما حقيقة كما مر أو حسماً بأن يسبقها ماله تعالى بالكلام غير أجزاء الجملة كهناء لك كورات ومثلاً بدها حتى الابتدائية كمرض زيد حتى أنهم لا يرونه (قوله بعدا إذا جاءه) بضم الفاء والمسن إضافة الدال للدلول أى إذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبغير فنى أى نسب ونائب فاعلم ضمير غائب لمزدان فيأمر سكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غير ماضى ولا بدنهانم ذكر فعل القسم كاعلمت خلافاً للشارح (قوله مع نلو) عطف على بعد بإسقاط العاطف فهو متعلق بنهى أيضاً (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر مخدوف مبنيان على أن إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير فى الحضرة أو فى الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أى ظن والغالب فى استعماله معنى الظن ضم حمزة كقوله يس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح أروضم فز بدها مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لأن استعماله بمعنى ظن قصر عن الثالث حينئذ فضمير المستتر فاعل لآتيه وفى المراتى على التسهيل والمثل ما يفيد تعديه لثلاثة وأهل الضمير لأنه نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير كونه لتسليم كارى وزى وأرى بتأنيدها للجمهور وقد يكون مخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونسب الناس أى نظهم والقفا مؤخر العتق والهازم جمع هزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دنائه وخسته لأن القفا موضع الصفع والهازم موضع السكر الحاصلين للعبد وقوله كاتيل أى ظنماو افعلنا قيل (قوله لتعند الخ) اللام للقسم

روى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير إذا هو عبد القفا والهازم ومن فتحها جعلها ماضيا مبتدأ فى خبره والفعل الوجهان السابقان والتقدير على الأول فإذا عبدو به أى فى الحضرة عبدو به وعلى الثانى فإذا عبدو به موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها إذا وقعت فى جواب قسم وليس فى خبرها اللام نحو حلفت أن زيدا فقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر لتعندن مقعد القصى \* منى ذى القادره الملقى وألحق بربك العلى \* هاى أبودىك الصى ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح ان وكسرها

الشرط فكانه قال من يأتي في فهو ومكرم

الاعلى فاول مبتدأ وسبغ اسم ر بك الاعلى خبره عن اول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجدانه  
لها ناقص المتداق المعنى فهو مثل نطق الله حسى وسبغوه مثل هذه المسئلة بقوله اول ما قول انى أجد  
الذى تقسم ذكره وهوانه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبردو  
طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

طاهر وعلیہ کثر النحویین (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر \* لام الابتداء نحو لوز (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبران المكسورة نحو ان زيدا قائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٢٤) على أول الكلام لأن طاء مصدر الكلام خفها ان تدخل على ان نحو لان زيدا قائم

ذلك المبتدأ فتنعز اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولا وخبران غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولي ان زيدا يحمد الله فان اتحاد جارا الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات الكسر متفق بتصحبه قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لا خواصها لا مطلقا فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدا يدرى بقائم كانه تصحب المؤخر من اسم ان زخيرها ومعجمه لا المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبس ما كانوا يعملون لعداء كرسول فالتشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كفى المعنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافا لان المصنف بدليل ان بهم بهم يومئذ نظير وبشرط كونه مبتدأ وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغيره لشرطية بان يكون مفردا نحو ان زيدا يدرى لسمع الدعاء أو مضارا ولومع التنفيس كان زيدا يسبقوم أو ماضيا جامدا كانه مسمى أن يقوم أو متصرفا مع قد كانه لفرع قائم أو ظرفا أو مجرورا أو جلة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيدا الوجه حسن أولى من وجهه حسن بل في البسيط ان هذا شاذ (قوله لوز) بزاى فراء أى ملجأ (قوله خفها ان تدخل على ان) أى ولا تراجمها في الصدارة لجواز كونها كالاستغناء عن واو العطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين فبين) أى باقيين على صورتها خرج منك قائم ببدال همزة ان هاء لزوال صورة ان لا يغال هلا كان هاء من التثنية كيد الملقطى بالمرادف كنم جبر لا تمنع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان معنى الفعل وهو اوكيد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسباب مع ضعف عملها بالخرافية (قوله لا عميد) من حمده العشق بالكسر اذ هاء وأوله ان زخيرى بأن الاصل لكن اننى خلفتها همزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدهم فله تدخل اللام الا في خبران (قوله من سئل) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعل وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن فيقول الرواية بناءه للفاعل خفها الرسم بالالف والعائد حينئذ مخوف بقدر مفردا لان الأ كثر مائة لفظ من أى سألوه ويجوز اخبر أى من جهده الأمر بلاغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغرا والهجوز بلاهه عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن التبرى تحقيقا للتأنيث وهي المرأة للسنة والشهر بقافية الضعيفة ويقال شهرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعه بضعه ان فسر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقة والافيمعنى بدل وانما شذ دخوله في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلية على مبتدأ مخوف أى لمي يجوز يرد عليه ان الخلف ينافي التأكيد وفيه ماض (قوله) ويتخرج على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح احتجاج انه سبق لسانه فتفتح همزة ان بهم بهم يومئذ نظير خلف اللام للتأنيب الملقن وهو من جرأته على التهور رسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مغفول على رماة تقيها لعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها وأن مخوف أى ولا شئ من الافعال وما كرسيا بدلت به بناء على منع الرضى تقديم اليان على المين كاسر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو وكفى الصباح ومستحوذا أى مستوليا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فرارا من نوالى الامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقى النوائى ولان اللام لتأكيد الانبات وهو ضا لقي (قوله

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرها الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى اشوات ان فلا تقول لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخوله في خبر لكن وأشدوا يهوننى في حب لىلى عواذنى ولكننى من حبها لعميد وخرج على ان اللام زائدة كاشترى يادتها في خبره أى نحول الشاعر مرادى محلى فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أسمى لمجهودا أى أسمى بمجهودا وكما زينت في خبر المبتدأ شذوذ كقول الشاعر أم الخليل الهجوز شهره ترضى من اللحم بعظم الرقة وأجاز المبرد دخوله على خبران المفتوحة وقد فرئ شاذ الا أنهم ليا يكون الطعام ففتح أن ويتخرج أيضا على زيادة اللام (ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرسيا وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبران متنفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول (ش) ان كان خبران متنفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا قائم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركها للام متشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرضاه الى انما اذا كان الخبر ماضيا بصرفه غير مقرون بقدم  
تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لرضى وأجاز ذلك الكسائي وحشام فان كان الفعل مضارع دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين  
المتصرف نحو ان زيدا لرضى وغير المتصرف نحو ان زيدا ليدرك الشر هذا اذ لم يتقرر به السبب وأسوف فان اقتصر نحو ان زيدا سوف يقوم  
أسوف يقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كرام المنفرد جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا  
لتم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمنقول ان سببه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بضمير  
دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقديما يعالج فتح نحو ان زيدا قد علم (ص) (١١٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

واعلم ان الخ) كسران لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليل في شاذلية ثم على شاذ وتسلية الى أى الناس  
أو تسليما للامر وترك أى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء بخبره عن الواحد وغيره وحقه التقديم  
على متشابهان لن في التشابه ينفي الاستواء بالاولي بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله) فلا تقول  
ان زيدا لرضى) أى على ان اللام لا يتقدم ويؤخر على انها القسم وحينئذ تنفتح ان في نحو علمت ان زيدا  
رضي لان الفعل لا يعلى على ان اللام لا يتقدم خاصة وانما استتمت في ذلك لان أصلها الدخول على  
الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدر بته من الحال في شبه المضارع المشبه بالاسم فتدخل  
عليه وكذا على الجاء دلالة كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله) وأجاز ذلك الكسائي) أى على  
تقديمه وقفا على المعنى (قوله) ليدرك الشر) أى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أى تصرفا تاما والافه  
الامر نحو قد فهمه وقفا على منه ماض ومصدر كدونه وذروا هما قليلان كلى المصباح ولذا قبل ان العرب  
أما انتهاء العلم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله) في جواز ان كان سوف الخ) برده على ان المضارع  
مع اللام تعيين للحد ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كرام سببه به وحينئذ فتناقى التنقيص لاسياسوف  
وجعل الكسائي مع التنقيص لا القسم (قوله) ماضيا غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها  
ولا يخرج بقوله ما قد نقلا لانها نافية لا منفية اللهم الآن براد ما لانه الذي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله)  
الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كعده أى توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت  
الإبطاء لان نظري البيت المقي في كائيتين كان صوابه عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله)  
اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كشماله والخبر كان عندي في البارز بدا وكذا انقسم خبرهما كان عندي  
في البارز بدا جالس فوقال اذا توسط بين ما بعد ان شمل ذلك (قوله) ما يصح) أى لان المعمول ربع  
العالم فلا بد من دخوله الاحتمال وأصله ويمكن أخذهما الشرط من جعل ال في الخبر له بدأ الخبر التي سبق  
دخول اللام عليه في المتن شرطان وسبب في اشارة بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسبب في الشرط  
را بها هو ان لا يكون المعمول حاله لم يسمعها قبل وكذا التخيير فلا يقال ان زيدا لا يكلم منطلقا أو لنفسا  
طيب وتدخل على المصدر والمفعول كان زيدا ليدرك الشر وأولنا ديبا صارب خلافا لابي حبان والظاهر منها  
في المستثنى والمفعول معه (قوله) ضمير الفصل) سواء البصر بون بذلك لما في الشارح وقديسي فلا فقط  
كافي المتن وسواء الكسائيون عمدا للاعتداع عليه في تأدية المعنى وانما سمي ضمير امع لأنه صرف لا محل له  
عندنا لا كثرانه بصورته وقيل اسم المحل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله) بين المبتدا  
والخبر) أى بشرط كونهما معرفتين أو تانيهما كالمرقة في عدم قبول آل كاعلم من نحو زيدا وهو المبتدا

وذلك من جهة انه خصم دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقدم ذلك قليلا لحي من كلامه في لبحمد الله اصله وأشار بقوله  
والفصل الى ان لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فنهنا اسمان وهو ضمير  
الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبران وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيدا هو القائم فلو لم تأت بهوا لا احتمال  
ان يكون القائم صفة لا بد وان يكون خوارضه فلما ثبت هو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيدا بشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا  
والخبر كوزيد هو القائم أو بين ما وصله المبتدا والخبر نحو ان زيدا هو القائم وأشار بقوله واما محل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل  
على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح للتداوله

إذا تأخر عن الخبر نحو أن في الدارن بد أقوال الله تعالى وإن لك لأجر غير ممنون وكلامه يشعر بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول إن ز يدال هو لقا ثم ولان في الدارن يدأو مقتضى الإطلاق في قوله إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول المصريح بالجار والمجرور والنظر والحال وقد نص الشحوربوت على منع دخول اللام على الحال فلا تقول إن ز يدال ضا كرا ك (ص) ووصل ما بذى الحروف بمطل  
 \* أحكامها فادق في العمل (ش) (١٣٦) إذا اتصلت ما غير الموصولتين وأخواتها كضمها عن العمل الأليت فإنه يجوز فيها

الأعمال والأعمال فتقول انما ز يدقام ولا يجوز نصب ز يد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتا ز يدقام وإن شئت أصبت ز يد افتقول ليتا ز يدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما إذا اتصل بهذه الحروف كضمها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاخفش والكسائي انما زيدا قائم والمصباح المذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الأليت وأما ما حكاه الاخفش والكسائي فشاذا واحترزا بغير الموصولة من الموصولة فإنها لا تنكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان بعد أن تستكمل (ص) أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقبرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقة لما قبله غيبة أو إفراد أو غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وأنال نحن الصافون في بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله إذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا يتقدمه على الاسم كما كان في الدارن بد الجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع وأغير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بالتروسط يضاهي (قوله غير الموصولة) أي غير الموصوفة والمصدرة كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافية هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لا زالت الاختصاص بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يوافقون فوجب احكامها (قوله بأنه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قبل بوجوب احكامها لكن حكي في شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولم يعتبر بذلك القليل لشدته ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاعمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت كثرته فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموعة في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كأقول قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما ز يدقام ولعلها بكر الجالس وكذلك أخواتها ينصب بها يولي ما موسى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزال اختصاصها بكامر والثاني يكتفي بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجماعا وهو خبر عن رفك وبه متعلق بمطوفا كمل ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب) أي الماكسورة وسيد كالمفتوحة (قوله باعطف) لم يقيده بالاول لان لامتها كان ز يدقام لا عمرا ولا عمرا وواستظهر الصبان ان الفاء ومم وأوصى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعبء النسق دون غير من التوابع كافي الجمع وأجازة الجرحى والفراء والزجاج في الفت والتوكيد وعطف البيان قال مم والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تسمية المحل بقاء المحرز أي الطالب لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فقه وان تسمية المحل في مثل ذلك لنسخ طلبة بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأه فالرفع مطلقا على محل رجل لان طلبة وهو الابتداء باق لم ينسخ وان حرفه (قوله يشعر به) أي بجملة معطوفا على منصوب ان الآن راد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف اجل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا أكل طعاما وعمرو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور ليسأني في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم توارد على محل معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر بكامر ولذا أجازة

وجاز رفك معطوفا على \* منصوب ان بعد أن تستكمل (ش) أي إذا أتى بعد اسم ان وخبرها باعطف بعضهم جاز في الاسم الذي بعده وجها الاول لنصب مطلقا على محل اسم ان نحو ان ز يدقام وعمرا الثاني الرفع نحو ان ز يدقام وعمرو واختاف فيه فالمشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر بظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها عن النصب عند جمهور النحويين فتقول ان ز يد وعمرا ثمان وانك وز يد اذا هبان

وأجاز بعضهم الرفع (ص) ولحققت بان لسنن وأن \* من دون ليست ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلقي أن زيد أقام وعمر برقع عمر ونصبه وتقول علمت أن زيداً وعمر قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما ز يدركا لما لسنن حمرا منطقاً وخالداً بنصب خالداً ورفعه وما زيد قائماً لسنن خالداً وعمراً منطلقاً بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوزهما إلا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيداً وعمر قائمان وأيت زيداً أقام وعمر بنصب عمر وفي المثالين لا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدماً وتأخر مع الاسوف الثلاثة (ص) وخفقت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ماتهم ولزم ما استغنى عنها أن بدا ما نطق أراد معتمداً

(ش) إذا خفقت ابن فلا كثر في لسان العرب اسمها فتقول أن زيد أقام وإذا أهملت لزمها اللام فارة بينهما بين أن النافية وقل اسمها فتقول أن زيد أقام وحكي الإعمال سبباً وبالأخفش رفعها الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبئ

بعضهم كاسمائي وقد يقال على الأول ما مانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلاً قالوه في أن زيدا وإن عرفا قائمان الآن يفرق باختلاف العاملين هنا كاسمائي في باب لا وإن قرره خبره وعطف جملته على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما مانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله) وأجاز بعضهم الرفع) أجازوه الكسائي مطلقاً والفراء فيما يخفى فيه أعراب المعطوف عليه نحو أن زيداً يذهبان فراراً من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله ملائكته يملكون على النبي يرفع ملائكته وقول الشاعر فمن بك أمسى بالدينه رحله \* فاني وقيل بها لغريب وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كأه للمعنى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبره عليه مع ملاحظة تقدمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كأه والكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في الثانية على ملاحظة تقدم خبرها وأن الخبر المذكور خبر من المرفوع وخبر أن حذف وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني فلا يلزم تبين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر أن الآن تغمر زائدة ويتعين الثاني في يملكون فلا يصح خبراً عن الجملة كقوله

خيلني هل طب فاني وأتما \* وإن لم ينبوحا لم هو يدفان

ولا يصح جعل الواصلات عطف كهي في ريار جعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة الغلطية نحو ونحن الوارثون إذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف يدل على الخوف التي معنى الرحمة فأجواب ما اخترته في المتن من أن الصلاة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو محسب من ينسب إليه فهم من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسد مسامع فعل العلم الذين أصلها الجملة فتشكون في حكم المكسورة كأشارته الشارح بالمثال وكذلك ما لي عن العلم كاية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقاً وقيل يسمع مطلقاً (قوله) وأما ليت الخ) أي أن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى إنشاء فليزم على الرفع عطف الخبر على إنشاء لسنن عندنا لا يزم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا إنشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقاً نال العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبه إيمان وأن ولكن أن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكرنا كان لإنشاء التشبيه وهو قول نفعه العباسي وصرح في المعنى بأنها لاخبار (قوله) وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الأعراب نظير ما في (قوله) وخفقت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهر الأضمر مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدماً ولا ماضياً متصرفاً لاجلة شرطية لا الخبر المنفي فاتها تخفف معه وإن لم يصح للام لعدم التماسامعه بان النافية (قوله) إذا ماتهم) ما زائدة (قوله) ورعا استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ لها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبداً وأجيب بأن المراد بالاستغناء التارك لعدم الحاجة ولا يشك أن ذكر اللام القرينة كغير تركها وأن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله) ما نطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعد ما صلتها وسوغ الابتداء بنطق كونه فاعلاً للمعنى ومعتمداً حال من فاعل أراد أي معتدداً على قرينة معنوية كشأن الشارح أو لفظية كقوله أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو وجود لا يمنع من كون أن نافية لأن في النفي يفسد المعنى والتأكيـد خلاف الظاهر فتأمل (قوله) لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله) وقل اسمها الخ) أي أن ولها اسم فان ولها فاعل كالأشياء الآتية وجب الإعمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفاً كما قاله زكريا (قوله) وحكي الأعمال سبباً) منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن الالام كقول الشاعر  
 وإن مالك كانت كرام المعادن      التقدير وإن مالك لكأن قد خدفت الالام لانها لا تفتيش بالنافية لأن المعنى على الاثبات وهذا هو مراد  
 المختص بقوله هور بما استغنى عنها ان بدايه (١٣٨) الى آخر البيت واختلف النحويون في هذه الالام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان  
 أنافية وإن الخففة من  
 الثقيلة أم هي لام أخرى  
 اجتلبت للفرق وكلام  
 سيبويه يدل على أنها لام  
 الابتداء أدخلت للفرق  
 وظهر فائدة الاختلاف في  
 مسألة جرت بين ابن أبي  
 العافية وابن الاخير وهي  
 قوله صلى الله عليه وسلم قد  
 علمنا ان كنت مؤمنين  
 جعلها لام الابتداء وأوجب  
 كسران ومن جعلها لاما  
 أخرى اجتلبت للفرق فتح  
 ان وجوب الخلاف قبلهما  
 في هذه المسألة بين أبي  
 الحسن علي بن سليمان  
 البغدادي الاخفش الصغير  
 وبين أبي علي الفارسي  
 فقال الفارسي هي لام غير  
 لام الابتداء اجتلبت  
 للفرق وبه قال ابن أبي  
 العافية وقال الاخفش  
 الصغير انه ما هي لام الابتداء  
 أدخلت للفرق وبه قال  
 ابن الاخير (ص)  
 والقول ان لم يك ناسخا  
 فلا

نافية غالباً بان ذي موصلا  
 (ش) اذا خففت ان فلا  
 يليها من الافعال الا  
 الافعال الناسخة لا ابتداء

وان كلالها ليوقيهم على قراءة تخفيف الميم فكذلك اسم ان واللام الاولى لا ابتداء أ كست بالثانية ككلى  
 البيضاوي ومازادة للفعل بين اللامين وليوقيهم خبران أو ما موصول خبرها فن باللام أى لا م ابتداء  
 وليوقيهم جواب قسم محذوف هو صلة وان كان القسم انشاء لان الجرد التأكيد والصفة في الحقيقة  
 جوابه كافى للمنى والتقدير وان كلال الذين والقليل يوقونهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة افعال  
 عكسه فان نافية ولما معنى الا وكلا فعول محذوف أى ما رأى كلالا والله ليوقيهم فلا شاعديه وأما على  
 شديدا فحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما هموا وفى المنى لما يوفوا أو عجمهم  
 وهو الاولى لا لتأنيده عليه وجعلنا القسم مستأثفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث ايضا (قوله اذا  
 أهملت) أى وأهملت وكان اسمها حتى الاعراب نحو ان هذا القاهب فنلزم الالام حجبنا ايضا (قوله انا  
 ابن أباه) جمع أب كضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضم الظلم ومالك الاول اسم فى القبيلة وانشأ نفس  
 القبيلة ولذا أنت فله وصرفه للضرورة وأعلى مرعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن ارمين اباة ان المضاف  
 بعض منه (قوله خدفت الالام) أى لدلالة مقام المسح على الاثبات ولودخلت فى البيت لدخلت على  
 كرام لا كانت خلافا لبقدره الشارع لما من أنها لا تدخل على ماض تصرف حال من قد فان هذا عام  
 فى ان العامة وغيرها كفى الارشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافا فلهما سائى عن  
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أى لتعليق العامل باللام عن العمل فى هذا الجلة (قوله فتح ان) أى  
 لطلب العامل لها ولما على لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السمايى بجته دخولها  
 على الماضى المتصرف نحو ان زيد يلقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أ كثرهم  
 لقاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا فى الخففة لتضعفها بالتخفيف اه صبان  
 وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارشاف وفى التصريح بجته أنها دخلت على ليس مبتدأ ولا خبر  
 الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلتم مسلما أو جيب بان الفعل مع فاعله لا كونهما كاشى الواحد  
 حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثانى فان قتلتم مسلما بمنزلة ان قتلتم مسلما (قوله غالبا)  
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أى اتنى فى غالب الازمنة والتر كيب اتصال الفعل عبر النامخ بان ومفعومه  
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب الترا كيب فصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلى  
 بالتي لا فهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة الغلبة بينهما فارق أفاده سم  
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الى باعى وهو المفعول الثانى لتلقيه وذى اشارة لان فو  
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أى اذا دخلت على فعل فشرطه عند ظهور البصريين كونه ناسخا لانها  
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضا عنها المشغول على فعل يخص بها من اعاد حلقها  
 الاصل فى الجلة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كائس وما زال ولا صلة كادام (قوله وقيلها غير الناسخ)  
 أى عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأ كثر وهو ماضيه ويقاس  
 عليها اتفاقا زناد وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأ كثر وهو مضارعه ولا يقاس  
 عليه اتفاقا ثم ان الالام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل كادخل بعد المشددة على الخبر وبعد  
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع فى الشارح فان اجتمع

الفاعل

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال تعالى وان كانت لكيرة الاعلى  
 الذين هدى الله تعالى الى تعالى وان كلال الذين كفووا بالزقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أ كثرهم لقاسقين وقيلها غير الناسخ  
 واليه أشار بقوله غالباً ومنه قول بعض العرب

ان بز ينك انفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطاً جاز الاخفش ان قام لاناومنه قول الشاعر شات يمينك ان قنعت اسما  
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استكن \* والجر جعل جملة من بعد ان (ش) اذا خفت ان  
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩)

نحو علفت أنز يدقام فان  
 تخففة من الثقيلة واسمها  
 ضمير الشأن وهو محذوف  
 والتقدير علفت أنه يزبدقام  
 وقد بزز اسمها وهو غير  
 ضمير الشأن كقول

الشاعر

فلما نك في يوم الرخاء

سألتني

طافاك لم أخلص وأنت

صديق

(ص)

وان لم يكن فلا لم يكن دعا

ولم يكن تصرفه معتبعا

فالاحسن الفصل بقناؤني أو

تنفيس اولو فليلن ذكر

(ش) اذا وقع خبر ان

الخالفة جملة اسمية لم تخرج

الى فاصل فتقول عامت

ارز يدقام من غير حرف

فاصل بين ان وخبرها الا

اذا فسد النفي فيفصل

ينم ما بحرف النفي كقوله

تعالى وان لاله الا هو فويل

أثم ما بحرف وان وقع

خبرها جملة فعلية فلا يخلو

اما ان يكون الفعل متصرفا

أو غير متصرف فان كان

غير متصرف لم يؤت

بفاصل نحو قوله تعالى وان

ليس للانسان الا ما سعى

الفاعل والمفعول دخلت على سابقه ما مالم يكن ضمير متصلا فأداه في التصريح (قوله ان بز ينك) بفتح  
 الياء وكذا الشين ومهما فرعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرب بتمسوا على رأسه  
 وجعلته كنافع وهو ما نال به المرأة فوق الخمار (قوله شات) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة  
 دعاية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت وزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا  
 لانها محمولة لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف  
 المكسور وزان كانت فعلها لأنها أشبه بالفعل منها اذ لفها كلفظ عض مضاراً أو المكسورة لانتهاية الـ  
 الامر كجولاء عبرة شبهه نحو قيل لانه مغير عن أصله ولأن طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل  
 به والمكسورة من الاولى فقط وانما حلت في ضمير محذوف لتكون كالعامة اظهاراً للضعف بالتخفيف  
 لئلا يظن من بقاء الفاعل على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ان الحاجب ولم يشترط الظاهر والجمهور  
 يخرجه عن القياس فلا يجعل عليه ما يمكن غيره ولذا اقدر سيويه أن يا ابراهيم قد صدقت الروايات  
 وكان المناسب للشارح حمل كذاه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء  
 كان ضمير الشأن أو غير محفاظة على المسند والمُسند اليه فان ذكر شديداً أو ضرورة جاز كون الخبر جملة  
 ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمراون \* اذا اغبرأق وهبت شيالا

بأنك اربيع رغبت مريع \* وأنت هناك تسكون الخيال

فربيع خبر الاولى مفرد وجملة تسكون الخيال خبر الثانية والمرل المفرد وشيالا حال من فاعل هبت أي هبت  
 الربيع شيالا والخال بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ان الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير  
 الشأن وكونه نه كوزن عند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلا أنتك) بالكسر وكذا  
 سألتني لأنه خطاب لزوجه وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث وأنه من اجزاء فعل  
 بمعنى فاعل بجره بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديقي وصديفة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى  
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجدة وأنت صديقي حال من تاء  
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان يرعاه من عليه مفارقة حبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي  
 انظر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزءاً منه  
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان تخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى  
 الخ خبرها ويظهر ان عسى تامه فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها  
 أنه تنازع بكون واقترب في جملهم فاعمل فيه الثاني واستترضه في الاول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله  
 تعالى وانه كان يقول سفيهما بناءً على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كما سألني وان أجملهم  
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدم مرتبة بناء على جواز تقدم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي  
 المعنى وان منع ان عصفورا وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون  
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياساً على ما عسى عن المبرد في عسى أن يقوم زيداً ويفرق بطول  
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب ان يفصل)

وقوله تعالى وان عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفاً فلا يخلو اما ان يكون دعاءً ولا فان كان دعاءً لم يفصل كقوله تعالى  
 واخلاء سة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاءً فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلاً وقالت  
 فرقة منهم المصنف



يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفصل أحدار بعة أشياء الاول فذلك قوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني حرف التنفيس وهو السين  
 أو سوف فقال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثاله سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه \* أن سوف باني كل ما قدرا  
 الثالث التنبي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٠) أن لا يرجع اليهم فولا فوله تعالى أحجب الإنسان أن أن يجمع

أي لا يفرق بين الحقيقة والناسبة للمضارع ولم يحجج الفصل مع الاسم والفعل الجامد والهاء لان الناصبة  
 لا تدخل عليها واعتراض بان الحقيقة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج  
 لافراق لعدم وقوع الناصبة بعد ما سياتي في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازده فيها وأوجب  
 بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع  
 إحدى النونين أو ثلاثا لتبس بالمصدر يقول كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من  
 الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله) يجوز الفصل وتركه الخ صريحه ان تركه  
 حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف لا حسن على باب بالسيبة المنعجه أما على الاولى  
 وجري عليها في التوضيح فتركه قبيح لا يسو بالمصدر يقول الروادق ويبنى أن محل قبيحه اذ لم يكن هناك  
 فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور في المضارع بعدها اه أي  
 مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرغم لا بعد العلم رجوعه سابقه ولا بعد غيرهما لا متناع الحقيقة  
 حيثما عند جمهور البصريين ولذا اجعلوا أن يتم الرضاغة الرفع على اعمال أن المصدرية وسيا في ذلك من يد  
 في اعراب الفعل (قوله) أحدار بعة أشياء فالتفيس رن ولم المضارع فقط وقد لماضي فقط كافي  
 التصريح ولو لا هما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله) أن قد صدقنا اسمها الماضي الشأن أو ضمير  
 المخاطب على مذهب المصنف أي أنك وقد صدقنا خبر والجهة سبقت مسد معقولة نسل وقس باقي الامثلة  
 لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم  
 بحسب ما يناسب (قوله) الثالث التنبي أي بلا أول وأول ويبنى منع لما وماحي يسمع فيها سم (قوله)  
 أن لا يرجع أي بالرفع مضارع رجع الثلاثي وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل  
 بعده بالهجرة واسم أن أفاضل الشأن أو ضمير الجمل ومن الفصل بلا فوله تعالى وحسبوا أن لا تكون  
 فتنة في قراءة الرفع (قوله) علموا أن يؤمنوا اسم أن أفاضل الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم  
 والسؤال بمعنى السؤل كقوله تعالى قد أنبت سؤللك وعمارود بغير فصل قوله  
 اني زعيم بأنوية \* ان أمنت من الزراح  
 ونحو من عرض المنوي من العشي الى الصباح  
 ان تهبطين بلادقو \* م يرتعون من الطلاح  
 والزراح بضم الراء وكسر هاء زاي هو الخزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله) في قول  
 أي قول من لم يشترط سبق الحقيقة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله) بحملة اسمية لا تحتاج لفصل  
 كالخبر المرفوع اما الفعلية فتفصل بل أو كذا في شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله) وهو ضمير الشأن  
 لا يتعين عند المصنف كافي أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة فيسأل أي كأنها في  
 البيت ضمير الركاب أما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقديم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة  
 الاع مع ضمير الشأن ويجوز افراد مع غير مواء كرا الاسم كبيت الشارح الآتي وأحذف كقوله  
 ويوما توافينا بوجه مقسم \* كان ظنية تعطولى وارق السلم  
 أي كأنها ظنية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطوى أي تأخذ من عطوط الى الشيء تنازلته باليد وضمة

عظامه وقوله تعالى أحجب  
 أن لم يرد أحد الرابع لو رول  
 من ذكر كونها فاصلة من  
 النحوي ومنه وقوله تعالى  
 وأنت لو استقامت وأعلى  
 الطريقة وقوله تعالى أولم  
 يهد للذين يرثون الأرض  
 من بعد أهلها أن لو نشاء  
 أصنامهم يتقون بهم وما جاء  
 بدون فاصل قول الشاعر  
 علموا أن يؤمنوا بجدادوا  
 قبل أن يسألوا بعظم سؤل  
 وقوله تعالى لن أراد أن  
 يتم الرضاغة في قراءة من  
 رفع يتم في قول والقول  
 الثاني أن أن ليست محقة  
 من التفصيل بل هي الناصبة  
 للفعل المضارع وارتفع يتم  
 بعده مشدودا (ص)  
 رخفت كان أيضا  
 فنوى  
 منهو بها ونابا يضاروى  
 (ش) اذا خفت كان  
 نوى اسمها أو خبر عنها  
 بحملة اسمية نحو كان زيد  
 قائم أو جملة فعلية مصدرية  
 بل كقوله تعالى كان  
 لم تكن بالاسم أو مصدرية  
 بقدر قول الشاعر  
 أفضال الرجل غير أن ركابنا  
 لما نزل برجلنا وكان قد

أي وكان قد نزلت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير  
 كأنه زيدا قائم كأنه لم تكن بالاسم وكأنه قد نزلت الجلالة التي بعده ما خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منهو بها وأشار بقوله ونابا أيضا روى إلى  
 أنه قد روى أثبات منهو بها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النحر \* كان ثدييه حقان قنديسه اسم كان وهو منصوب بالياء لانمئى وحقان خبر كان وروى كان ثدياه حقان فيكون اسم كان محذوفاً وهو ضمير الشأن التقدير كأنه ثدياه حقان فسد بان حقان مبتدأ وخبره موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كان وجاء بالانصب على لغة من يجعل المثنى بالانفك الاحوال كماها (ص) (١٤١) (لالتى لتنى الجنس)

معنى تيسل فعاده بالى والسلم بفتح حاء كفى الشمنى شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضى العنق وثنديه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين فى الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير الصدر دمايى (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لکن فتخفف وتعمل وجوباً نحو ولكن الله قتلهم وأجاز بونس والاختفص اعما لها والله سبحانه وتعالى أعلم (لالتى لتنى الجنس)

أى لتنى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لأن التنى إنما يتعلق بالأحكام لا الذوات فهو مجاز عطف فى النسبة الابقاعية وتسمى لا التبريد إضافة للدال للدلول لانهما يدل على تفرق الجنس من الخبر (قوله ليست نصاً) أى بل ظاهرة فيه ضروراً فى سياق التنى للعموم فأخفاها لتنى الوحدة أى لتنى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مروج يحتاج لقرينة كقولك بعدهما بل رجلان وقد تنص على تنى الجنس بقرينة خارجية كقوله

تعد فلا تشي على الأرض باقيا \* ولا زرعاً قضى الله وأقيا (قوله لتنى الجنس ليس الأى) أى عند أفرا داسمها بئى وأصب خلافاً للتأنيج السبكي حيث خدمه عماله البناء فان تنى أوجع أحملت ذلك وتنى قيداً لا تثنية وألجعية كفى المهمة والتى كليس فالفرق بين الثلاثة إنما هو عند أفراد الاسم فى الجيع كما أوضحه فى الظول وقال ابن الهمام لا تقيده النون كالعامة كليس (قوله علان) أى لشبهها بها فى توكيد التنى كماهى فى التثابت وفى التصدير وتساوى لفظها إذا خففت (قوله لا أنكره) الحاصل أن شروط اعما لها ستة أربعة ترجع إليها كونها نافية وللجنس ونصاوعدهما جارها واحد له ما وليا وهو تشكيكهما هو واحد لاسمها وهو اتصاله بهما بزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لعله شرطاً مستقلاً وأما قول المصنف وبعد ذلك انفراد كرفلا بفتى عن شرط الاتصال صدق مع الفصل فى نحو لاني فى الدار رجل قائم فاولم تكن نافية فهي زائدة لاعامة أوكأت لتنى الوحدة أو الجنس لا نصا عملت كليس وإن دخل عليها جار النفي وكانت معترصة بينهما وبين جبره كجئت بلا زاد وضعت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بئى غير مضافة للنكرة والخرف جار لها وسيدك الشارح يحترز الفصل وتشكيك الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو ثمرة من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لأشطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلاً لمر المتعسر (قوله ولاسمى بهذا الاسم) فيه أن هذا كنب لكثرة المسمى به وأيضاً ليس كل مسمى يوجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لاس أى حسن وذلك المضاف لا يشترط بالإضافة ففيه أن مقصود التسليم تنى مسمى العلم نفسه لاني مثله فلا حسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور بذلك العلم أى قضية ولا بفصل لما أى لا قاضى فصلها كقولهم لكل فرعون وبى يتو بينهما أى لكل جبار فيار (قوله حننا) بمهمة فنونين أى رحمة أى راجحاً لنسخ حيامن الحياة وفيه أن علماء ملات الأبعد عمر القائل بذلك الآن يجعل الوصف ليس من كلامه كإبراهيم عليه السلام قول الشارح كقولك (قوله أنيت) أى لضعفها بالفصل وجب حينئذ تكرارها كمثاله تنبيه على تنى الجنس أذهوت تكرار لاني كجيب مع المعرفة جبراً لما فانهما تنى الجنس وأجاز المبرد وإن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وما ورد من ذلك مؤول بنسكة كقولهم قضية ولا بأحسن لما والتقدير ولاسمى بهذا الاسم لما يدل على أنه معاملة عامة للنكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حننا لما لا يفصل بينهما بين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا بها غول (ص) فانصب بها معاناً أو معارضه \* وبعد ذلك انفراد كرفاهه

وربك المفرد فالحاكم \* حول ولا قوة الا لك \* من فاعل منصوب بالوصف \* وان رفعت ولا لاتنصبا  
(١٤٣) أحوال الحال الاول أن يكون مضافا ولا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضافا

شيء يقال عقولهم ويذهبها (قوله وربك الخ) أشار به الى علة البناء الانسية في الشرح وفي قوله فالحاكم  
قصور سيئ الرأى الشارح (قوله والثاني) مفعول أول لا جمل حذفته بإذنه للضرورة ومن فاعله مفعوله  
الثاني وأنساجه لمبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا نألك  
ولا يدي لك عند سبويه والجمهور فأبعضاف للكاف منصوب بالالف بالانوين والجر محذوف أي لا نألك  
موجود وليس معرفة فلان الإضافة غير محضة كهي في مثلك لأنه لم يقصد في أمع بين لهو ومن يشبهه إذ  
هو دواء بعلم الناصر وانما زيد اللام بينهما كراهة لدخول لعل صورة المعرفة وقال الفارسي وابن  
الطراوة بألفه مدني جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على أن فكك أعرابه على تلك اللغة لا مدني عليها  
ولأن شرط نصبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كاسم في المني لحذف تنوينه للبناء وحذف تنوين  
يدي للتخفيف شذوذ ذلك خبر وقيل هو شبهه بالمضاف لوصفه بالك والتجريح حذف وحذف تنوينه تشبيها به  
(قوله لا ثلاثة ولا اثنين) أي غير علم بأن أريد مطلقا جاعة هذا العدد أساء العلم فله لا مفعول فيه لا مفعول  
ما إذا أريد جاعة معينة هذه عندهم لأنه حينئذ يجب نعر بفهما بأن فعلهم لا تنكر مع شيء آخر مفعول  
فان أريد بالثلاثة جاعة معينة وبالثنتين جاعة أخرى كذلك أمثلة وكثر في الثاني فيقال لا لثلاثة  
ولا لثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمل واعلم أن مشبه المضاف يلزم أعرابه منوئا عند البصر بين وجوز  
ابن كيسان بناء أو مضافا بنون أجراه بحرى المفرد لعدم الاعتداد بالعمل لصحة الكلام بدونه وأجاز  
النظم أعرابه غير ممنون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لى أعطيت ولا معطى لما  
منعت وقوله تعالى لا جدال في الحج ويمكن تحريكه على الأول بحذف الطرف خبرا متعلقا بحذف لا باسم  
لا فهو مفرد مدني لا شبهه بالمضاف أي لا مانع مانع لى أعطيت واللام لا تقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز  
البيداديون بناءه إن عمل في طرف كالأية اه اسقاطي زيادة (قوله تركبها معها) هكذا على سبويه  
وكثير البناء مستدلين بأعرابه عند فصله منها وفيه أن التركيب انما يصلح صلة فتح لا تقتضاه التخفيف لا  
لاصل البناء والابني عليك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسيدوه فليس للتركيب كاسم فلا وجه أنه  
بني لتضمنه معنى من الاستعراقية لأن النص على استعراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه أمثلا  
أو معنى وإنما صرح به في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه \* وقال الألامن سبيل الى عند

ولأن قولنا لا رجل في الدار مدني على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي  
على وجه الاستعراق وإنما عارضت الإضافة هذا التضمن أعرب المضاف وجعل عليه شبهة لا يقال التضمن  
للقضي البناء ما كان بإسفل الوضع وهذا عارض بدخول لا لا نقول بذلك في البناء الأصلي لا العارض ولا  
يردان هذا التضمن كضمضم الحال معنى في حيث انها مفسدة في نظم الكلام بدليل ذلك كراهية البيت فلا  
يقضي البناء كاسم لأن ذكره ضرورة وبني على حركة ايذانها بروض البناء وكانت فتحة بالخفة (قوله  
فتحة أعراب) أي وحذف تنوينه بالخفة ورد بأنه لم يعد حذف التنوين إلا أنه صرف أو إضافة أو  
وصف أو بيان أو إلقاء ساكن أو وقف أو بناء وأيس هذا من غير البناء (قوله ذهب المبرد الخ) أي  
لأن التثنية واجمع من خواص الأسماء في عارضان علة البناء ورد بانوارده عليها والوارد له قوة فلم يبق  
على مظهرها بخلاف اللذين على القول بأعرابه ولو لمهند ذلك المكان يربح نحو يازيدان والقال به وتظهر

(ن) لا يغلو الاسم من ثلاثة  
لضاف أي مشابهه والمراد  
به كل اسم له تعلق بزيادة  
لما يعمل نحو لا طاعنا جلا  
ظاهر ولا خيرا من زيد  
راكب وأما يعطف نحو  
لا ثلاثة ولا اثنين عندنا  
ويسمى للتشبه بالمضاف  
مطلو ولا يطولو أي عدد  
وحكم المضاف والمشب به  
النسب لفظا كمثل والحال  
الثالث أن يكون مفردا  
والمسارده هنا ما ليس  
بمضاف ولا مشبه بالمضاف  
فيدخل فيه المثنى والجمع  
وحكمه البناء على ما كان  
ينصب به التركيب مع لا  
وصيرورته معها كالمثنى  
الواحد فهو معها خمسة  
عشر ولكن محله نصب  
بلا لأنه اسم لها فالمراد  
الذي ليس بمثنى ولا مجموع  
يبني على الفتح لأن نصبه  
بالفتحة نحو لا حول  
ولا قوة والمثنى وجمع المذكور  
السالم يبنيان على ما كانا  
ينصبان به وهوالاء نحو  
لا مسلمين لك ولا مسلمين  
زيد فسلمين ومسلمين  
مبنيان أتركبهما مع لا كما  
بني رجل تركبها معها  
وذهب الكوفيون  
والزجاج الدان رجلى  
قولك لا رجل معرب وان

ان الشباب الذي محمد  
عواقبه

فيه نكاح ولا نكاح للشباب  
وأجاز بعضهم الفتح نحو  
لا مسلمات لك وقول

المصنف بعد ذلك الخبر  
أذكر رافعه بعد ذلك الخبر

الخبر بعد اسم لام رفوعا  
والرافع له لا عند المصنف

وجاءه وعنده سيبويه  
الرافع له لان كان اسمها

معنفا أو مشبها بالضاف  
وان كان الاسم مفردا

فاختلف في رافع الخبر  
فذهب سيبويه الى انه ليس

مر فوعا بلا وانما هو رفوع  
على انه خبر للمبتدأ لان

مذهبهم ان لا واسمها المفرد  
في موضع رفع بالابتداء

والاسم المرفوع بعدهما  
خبر عن ذلك المبتدأ ولم

تعمل لاعنده في هذه  
الصورة الا في الاسم وزهيب

الاخفش الى ان الخبر  
مرفوع بلا فيكون لاعمله

في الجزأين كما حملت فيما  
مع الضم والاشبه به

وأشار بقوله والثلاث اجلا  
الى انه اذا في بعد الاسم

الواقع بعدها يعطف  
ونكر مفردة وتكررت

لا نحو لا حول ولا قوة الا  
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه

وذلك لان المعطوف عليه  
امان يبنى مع لاعلى الفتح

أو ينصب ويرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمة الخلاف في لابين كرافعتي الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر الشاء) أي بالفتح  
لانه وان كان لاقباله مشبه لتثنون التحسين الذي لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماها  
نظرا الى انه لاقباله (قوله ان الشباب) يروي أودى الشباب بفتح الهذلة وسكون الواو فدل المهملة  
أي في وذهب وبجرحه من عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة  
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لمن باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما  
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي لذى الشيب أو اللام بمعنى في أي في زمن  
الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروي بفتحها بالتثنية (قوله والرافع له لا عند المصنف  
وجاءه) أي سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الا في مخالفة سيبويه في انماهي في  
حالة البناء فقط كاهو فادال الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به  
الشوايبن ويبنى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيين فلا يبولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى  
أفاده الصامني (قوله ان لا واسمها المفرد داخ) صريحان المبتدأ مجموع لام اسمها ويرد عليه ان  
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا ينسقط عليه التني ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فبقية اثبات  
القيام لغير الرجل وان نفى عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير  
سابك وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسحما كأشوار اليه مع وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط  
وهو الذي عمل في الخبر كحاله قبل دخول لكن لما كانت كثرته نسبوا ذلك للمجموع تسحما وتلك  
قال الاشعري مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله لا ولم تعمل الا في الاسم  
فيبنى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ويردان لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في  
شرح الكافية والتسهيل ان لا عمل ضعيف في تنسيق حكم الابتداء اللفظ وهو باق تقديره ولذلك يتبع  
اسمها بالرفع باعتبار عمله بخلاف ان تنسخه لفظا بحال عملها فجميع ذلك الصبيان (قوله الا في الاسم)  
أي لقر بهما ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء ثلثة وقال في المفتي الذي عندي ان  
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما الرجل نظر بقا بالنصب فمثل يازيد  
الفاضل بالرفع أي ان نصب ظرف بغيره لفظ لا محل كان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش  
الح) يظهر أثر الخلاف في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع  
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع لثلاثي واد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيلزم لكل  
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدري نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى ههنا  
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بهما وان كانتا عاملتين في الخبر لانهما ثلثان لفظا ومعنى فيجوز  
عملهما في اسم واحد وعملوا واحدا كافي ان يزا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والسامني قال الروداني  
والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حسنة اذ لا يعمل معمول  
لعاملين ثلثا ولا لا استحالة أثر بين مؤثرين ولا قائمان لكونه مثنى لا خبر به عن كل من الاثنين بل  
عن مجموعهما فإذن كونه معمول للمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز به وجرم قائمان وعلى هذا فلا  
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل  
زيد وجرم قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان يزا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)  
سيأتي محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتغل على ذلك لافي الاسم الثاني وحده فان  
أوجه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه لا يفتني انها  
ثمانية لانها في الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشعري اقتصر

أو ينصب ويرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركيبه مع  
لا الثانية وتكون لا الثانية  
عاملة حملان نحو لا حول  
ولا قوة إلا بالله على العظم  
الثاني النصب عطفا على  
حمل اسم لا وتكون  
لا الثانية زائدة بين العاطف  
والمعطوف نحو لا حول  
ولا قوة إلا بالله ومنه قول  
الشاعر

لأنسب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الرافق  
الثالث الرفع وفيه ثلاثة  
أوجه الأول أن يكون  
معطوفا على محل لا واسمها  
لا تهما في موضع رفع  
بالابتداء عند سيبويه  
وحينئذ تكون لا زائدة  
الثاني أن تكون لا الثانية  
عملت حمل ليس الثالث  
أن يكون مر فوعا بالابتداء  
وليس للأجل فيه وذلك  
نحو لا حول ولا قوة إلا بالله  
ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه  
لأملن أن كان ذلك ولأب  
وان نصب المعطوف عليه  
جاز في المعطوف الوجه  
الثلاثة المذكورة أعني البناء  
والنصب والرفع نحو لا غلام  
رجل ولا امرأة ولا امرأة  
ولا امرأة وان رفع  
المعطوف عليه جاز في الثاني  
وجهاً الأول البناء على  
الفتح نحو لا رجل ولا  
امرأة ولا غلام رجل ولا  
امرأة ومنه قوله

فلا نفو ولا تأثم فيها \* وما فاهوا به أبداً مقم

على كون الأول مفردا كالثاني كمثل المصنف وحينئذ فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع  
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت ولا أنصب قطع النظر عن مثاله فيبدأ كثيراً به على من مع نصب  
الثاني على رفع الأول أي فتح فتحه وأنصب لكونه مضافاً وأشبهه يكون في الثاني ثلاثة وبمرفعه سواء كان  
مفردا أو مضافاً وأشبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فحينئذ كلامه بالمفرد بتدليل اندمجه بين  
التركيب وغيره فتدبر **(قوله الثاني النصب)** هذا أنصب الأوجه لأن الرفع مع وجود لا بناء لا أنصبه  
وأما الأول لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد **(قوله)** على  
حمل اسم لا أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان منبيا لشبهه بحركة الاعراب في  
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعتها والاعراب مقدر رفعا وأنصب فتدبر هـ صبان وجوز الزخشرى نصبه  
بمحذوف أي لا أرى قوة وقال بونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد  
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكن تنوين للضرورة **(قوله اليوم)** خبر لا الأولى  
وخبر الثانية محذوف لدلالة الأول عليه أي ولا خلة اليوم وهو ظرف لغو متعلق بالثاني والخبر محذوف اما خبر  
واحد لهما أي لا نسب ولا خلة بيننا أولسك خبر وبتعين هذا عند سيبويه إن نصب الثاني على محل الأول لأن  
خبر الأول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بالان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلا بد من خبر واحد لزم  
ارتفاعه بعاملي مختلفين وهو متنع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فإن لا الثانية عند نصب ما بعد هذا زائدة  
لاحتاج خبر بل الثاني معطوف على الأول عطفا مفردا لأنه فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام  
جاءه واحدة نعم على مذهب بونس من أنه مركب معها وتون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانياً فيكونه  
بتعين لسك خبر عند سيبويه إلى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظر وقوله اتسع الخرق على الرافق يرى  
اتسع الفتق على الرافق وهو بمعناه قبل وهذا هو الصواب لأن الغافية قافية **(قوله)** على محل لا واسمها  
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا بد من الأول لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر  
فكيف تكون الثانية زائدة لأن المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر **(قوله زائدة)** أي بين  
المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى منهما فهو جملة واحدة **(قوله)** وليس للأجل فيه أي لوجود شرط  
الغائبا وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كافى الزائدة فيجب لسك خبر  
ويكون من عطفاً جاز كما إذا عملت كليس **(قوله)** هذا لعمركم كالج بفتح العين مبتدأ خبره محذوف  
وجود أي لعمركم كسعى والصغار بفتح الصاد الموحدة فغين محبة اللز والخوان **(قوله)** وان نصب المعطوف  
عليه أي لكونه مضافاً وأشبهه مع كون الثاني مفردا **(قوله)** أعني البناء أي التركيب مع الثانية والنصب  
أي عطفاً على لفظ الأول والرفع أي لدلالة أو أعماها كليس أو يادها مع عطفه على محل اسم لا عند  
سبويه لأنه لا فرق هنه بين المفرد وغيره في كون محل الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني  
وتؤيده ماسر عن شرح الكافية من أن لا عمل ضعيف لا تنسخ حكماً لابتداء الالفاظ مع بقائه تقدير  
لكن فيه أن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فإذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم أن هذا المبتدأ لا  
يعمل في شيء إلا أن يقال الثاني والمنى كالشي الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كقوله في غير قائم الزيدان  
فتأمل صبان **(قوله الأول البناء على الفتح)** وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الأولى  
كليس أو عملت الثلاثة تتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الأول كون الخبر منصوباً بمر فوعا **(قوله)**  
فلا نفو ولا تأثم في الجواب والباطل والاثم اليوم من قولك للشخص أعت وأضرب للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا  
من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله  
فلا نفو ولا تأثم فيها \* ولا حين ولا فيها ملين

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام لرجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جازى بما تقدم له طبع على اسم لا ولا هنا ليست  
 انما كان اسم لا مبنيا ونعت بقدر دليلة أى لم يفصل بينه وبينه بفواصل (ص) ومفردا نعتا لى إلى \* فافتح وأنصب إن وأرفع نعتا (ش)  
 جازى في النعت ثلاثة وجه الاول البناء (١٤٥)

على الفتح لتركيبه مع اسم  
 لا نحو لارجل ظرف  
 الثاني النصب مراعاة لحل  
 اسم لا نحو لارجل ظرفا  
 الثالث الرفع مراعاة لحل لا  
 واسمها لانها في موضع رفع  
 عند سيبويه كما تقدم نحو  
 لارجل ظرف (ص)  
 وغير ما يلى وغير المفرد \*  
 اثنين وانصبه أو الرفع  
 اقصه

(ش) تقدم في البيت  
 الذى قبل هذا أنه اذا  
 كان النعت مقسدا  
 والمنعوت مقسدا وولايه  
 النعت جازى في النعت ثلاثة  
 وجه ود كفى في هذا البيت  
 انه اذا لم يكن النعت المفرد  
 المنعوت المفرد بل فاصل  
 بينهما بفواصل لم يجز بناء  
 النعت فلا تقول لارجل  
 فيها ظرف يبينه ظاهر  
 بل يشعر برفعه نحو لارجل  
 فيها ظرف أو انصبه نحو لا  
 لارجل ظهرا ظريفا وانما  
 سقط البناء على الفتح  
 لانه انما جازى عند عدم  
 الفصل لتركيب النعت مع  
 الاسم ومع الفصل لا يمكن  
 التركيب كما لا يمكن التركيب  
 اذا كان المنعوت غير مفرد

ونعتهم مساهرة ونحو \* وما قدوا الخ والحين بالفتح الهلاك والملم الاثم والساهرة أرض يجدها  
 الا تسمى يوم القيامة فلا يلى فيها لم يجر نحو (قوله والثاني الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو أهما لها  
 وبجدها مبتدأ مستقل أو زياتها وعطفه على الاول سواء حملت الاولى كليس أو أهما لها وتقدر خبر واحد  
 أو اثنين يعلم عاصي (قوله ولا يجوز النصب) أى عطف على الحل أو تبعها للفظ لا يتفقهما أما النصب محذوف  
 كما سعى عن الزخشرى فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جازى في الاول البناء والرفع الغاء وعملا  
 كليس فتلك ثلاثة وفى الثانية سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو رفعه أو محذوف ورفعه على الغاء الثانية  
 أو زياتها أو عملها كليس فتلك احدى وعشرون وجهها مجتمع منها أربعة على رفع الاول والغاء عملا كليس  
 مع نصب الثاني على محله أو رفعه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتى في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء  
 بنصبه بل الثانية فتلك أربعة وعشرون في ثلاثة الاول بالتين وأربعين بتنع منها الاربعه السابقة مع كونه مضافا  
 أو شبهه ثم اتيه وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتى في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب  
 فتسكون ستة في سبعة اثنى بالتين وأربعين بتنع منها نظيرا لثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب  
 الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذا نصبه حيث لا فلى لا على وان كانا غير مفردين فى  
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وعشرين بتنع منها ضعف ما قبله فجدة الصورتين ونسعة وعشرون بتنع  
 منها اثنان واربعون كما هو ظاهر للتأمل ولفظ علم (قوله ومفردا) مفعول الفتح وقاؤه للتحسين فلا  
 تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو يبين كذا قيل والظاهر اجزؤه على قاعدة نعت التكررة اذا  
 تقدم يعرب حالا ويعرب هي بحسب العوالم وليتى وبلى فستانا نعتا أو الاول متعاقبا بالثاني وحذف  
 مفعول اثنين وأرفع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركيبه مع اسم لا)  
 أى قبل دخولها بقصر النعت والمنعوت كالمعنى واحد ثم يدخل عليه لامل لا خمسة عشر كذا في التوضيح  
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا للتلازم تركيب ثلاثة أشياء كفى الصبان هذا صريح ذلك  
 ان اسم لا الذى في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما امصارا واحدا قبل دخولها بخمسة عشر  
 وبها لك لأن كلاً منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم يلى تركيبة مع لا والنعت  
 يلى تركيبة مع الاسم اذا دل وجهه على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت لأن يكون  
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقبل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه  
 كان كلاً منهما معاضداً لها فبينما افرق سم بين هذه الصفة وصفة المتأدى المفرد حيث لم تثن بان صفة  
 المتأدى ليست مناداة فلم تعط حمله وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاهما حكم الاسم ظاهر وقبل الصفة  
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على الحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما يجرى كونه انبعاثا للفظ والظاهر  
 ان من جعل الموصوف في النداء من التثنية بالضاف يقول بثله هنا حيث يجعل من ثنى الموصوف لامن  
 وصف المنفى فينصب الاول لشبهه بالضاف والثاني لانه تابع للموصوف كذا كره في النداء لكن لم أر من  
 ذكر معنا الامار عن بعضهم فى لا بالاك فليتأمل (قوله مراعاة لحل اسم لا) أى وأتبعها للفظ واعرابه  
 مقدر كما سعى نظيره (قوله لحل لا واسمها) فيه السماع المار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتين المجزوم

(١٩ - خضرى) - اول

نحو لا طالعا جلا ظهرا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت  
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كاملا أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كاضاف والمشبه  
 بالضاف يشعر برفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين  
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برقيها ولا غلام لرجل فيها صاحب برقها حال ما في اليتين أنه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفعل بينهما جاز في التثنية ثلاثة أوجه نحو لارجل ظرف وظرف فاو ظرف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع والنصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لاحكاما \* لهما التثنية ذى الفصل اتحي (ش) تقدم انه اذا عطف على اسم لا تكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة اوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل وامراة ولا امرأة ولا امرأة وذكر في هذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في التثنية المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامراة وامراة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاختصاص لارجل وامراة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكله قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

بالاثنائية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من التثنية والمفعول كاستشير اليه الشارح فهو محترز قول المستفهم ومفردا مع قوله لم ينفى قال ابن غازي ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعمت اسم لا \* والفتح زدان أفردا او املا

لاغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا قالوا حذني لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذفت ووبوت وليس الفتح بالتركيب مع الاول لافصل بالواو (نفيه) البديل التكررة كانت المفصول نحو لارجل وامراة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيب مع البديل منه لانه على نية تكرار العادل فيها ما فصل مقدم وجوز به بعض لان هذا الفصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لارجل وامراة فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاول في اللفظ منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التثنية ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع تكرة لان الفاظه معارف أما على أنه يقعها فيتمتع برفعها لعدم تساطع لا في المعرفة (قوله وأعطى لا) قال سم يمكن شموله لامالة عملان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ابطاء لتخالفهما نمر فاو تنكيرنا (قوله فالحكم كذا كر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن التثنية قليل حتى توهم التثنية بين عدم وقوعه (قوله الارعاء) أي انكافا عن القبيح وهو اسم لاخيرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيخ والاسكال والشبهة الشباب وأذنت أي أعلمت والهمز بفتح حين الكبر وقهرهم مرا كتب تعبها فهو همز اذا كبر وصف كذا في المصباح (قوله الا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولساني خبرها وأوصفتها والخبر محذوف أي موجود والذي لا قام أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل يثني اصطبار سعي زوجتي أم تتجملد وأم امامتة فالحالوب مبالغ الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضربا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجملد ما بيني (قوله الاعملها في الاسم) أي ولاخيرها لانها بمنزلة أي فقولك الاماء كلام تام جلا على معناه وهو أي ماء فلاخيرها لانظما لا تقدير ا كما قاله الساماني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدر (قوله ولا يجوز الفاو) أي لانها كانت وهي لا تأتي (قوله بالرفع) مقتضى اقتضائه عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر (قوله الاماء باردا) ماء الثاني نعمت الاول لجواز النصب بالجماد الموصوف بمشتق كثر برجل رجل صالح ويسمى

والنصب سواء تكرر  
لأنه لارجل ولا غلام  
امرأة أو لم تكرر نحو  
لارجل ولا غلام امرأة هذا  
كما اذا كان المعطوف تكرة  
فان كان معرفة لا يجوز فيه  
الالرفع على كل حال نحو  
لارجل ولا زيد فيها (ص)  
وأعطى لامع حمزة  
استفهام  
مانتخف دون الاستفهام  
(ش) اذا دخلت حمزة  
الاستفهام على الاثنائية  
للجنس بقيت على ما  
كان لها من العمل وسائر  
الاحكام التي سبق ذكرها  
فتقول لارجل قائم وألا  
غلام رجل قائم وألا طالما  
جبسلا ظاهر وحكم  
المعطوف والصفة بعد  
دخول حمزة الاستفهام  
كسبكهما قبل دخولها  
هكذا اطلق المصنف رحمه  
الله تعالى هنا في كل ذلك

نصير له وهو انه اذا قصد الاستفهام التوبيخ والاستفهام عن التثنية فالحكم كما ذكر من انه يفي عملها وجب ما تقدم ذكره من أحكام العطف والعفة وجواز الالقاء فقال التوبيخ قولك لارجل وقدمت ومثله قوله لا ارعوا لمن ولت شيبته \* وأذنت بشيب بدهم ومثال الاستفهام عن التثنية قولك لارجل قائم ومنه الا اصطبار للساني أم لها جلد \* اذا ألقى الذي لا قام أم لا وان قصد بالالفني فذهب المازني أنها تفي على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يمتشي اطلاق المصنف ومنه سببونه أنه لم يبق لها الا عملها في الاسم ولا يجوز الفاو والوصف أو العطف بالرفع مائة لا ابتداء ومن استعمالها لمتنى قولهم لا اماما باردا وقول الشاعر  
\* الأعمرو لي مستطاع رجوعه \*

وشاع في ذا الباب اسقاط  
الخير

إذا المراد مع سقوطه ظهر  
(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب  
حذفه عند التبيين

والطائين وكتر حذفه عند  
الجناسين ومثاله أن يقال

هل من رجل قائم فقول  
لارجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجوابه عند التبيين  
والطائين وجوزا عند

الجناسين ولا فرق في ذلك  
بين أن يكون الخبر غير

طرف ولا جار ومجرور  
كأشمل أو ظرفاً أو مجروراً

نحو أن يقال هل عندك  
رجل أو هل في الدار رجل

فقول لارجل فإن يبدل  
على الخبر دليل لا يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى  
الله عليه وسلم لأحاديث

من الله وقول الشاعر  
ولا كرم من الولدان

مصبوح  
والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر  
واستتر بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فإنه  
لا يجوز حينئذ الحذف

كانتدم (ص)  
(ظن وأخواتها)

انصب بفعل الجزأى  
ابتدا

أعنى رأى خال علمت  
وجدا

انتموا طغيا فهو مبنى على الفتح تركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين  
تنوين بدارا لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني نو كيدا ولا بدلا كإني التوضيح  
لأنه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراما فله حق في كده ولا منساو به حتى يبدل منه لكن يجوز بهضم  
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكذاها وجوز في التثنية كونه عطف بيان لجواز كونه  
أوضح من متبوعه (قوله قرأ) بفتح التحتية والهمزة وسكون راء آخره موحدة فأى يصلح وقاعله  
ضمير العمر وأتأت بثلاثة سكا كنه بين هذين مفتوحين ثم أتأت أي أفسدت ويد الغلات فاعله  
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه البهجة وباحتج المازني  
بالبيت على سببه فقال مستطاع ما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها وصفة لاسمها امرأعة لا ابتداء فيبطل قوله  
بعدم ذلك وأيما كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة وصفة  
ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لا لاقال الروداني ونحوه والوصفية مكبرة إذا يشك عاقل في أن التمتني إنما  
هو استعطاء رجوع العمر لا العمر المدير المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألا  
للتثنية وهي الاستعانة فتحذف تدخل على الجنتين نحو لا أن أوليا الله ألخ ألا يوم يأتيهم وللعرض  
والبحر حضيض فتخصص بالفعلية نحو لا تحبون أن يغفر الله لكم إلا تقتاتون قومنا (قوله إذا المراد الخ)  
إذا شرطية كإشبه إليه صنيع الشارح قاله لا مفتوحة وليست هي إذا الفعلية لان المراد لا يظهر في كل  
تركيب كالإيجي (قوله إذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جوابا لسؤال أوحى بأن دل عليه السبق  
نحو فلا فوت أي علم قالوا الصبر أي علينا وأكثر ما عذبه الجزاؤون مع النحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على  
اليدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامع المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل  
الامع قبل التماسخ وليس هذا مبني على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله  
أعبر من الله) المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهومت من تعرض لممارمة لا انفعال النفس من فعل  
ما يستكره لاستيحائه على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته يخاف يخاف غضب من فعلها  
والصدر غيرا تخوفا وغيره كضربة ولا يكسر وأولها كقوله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كرم الخ)  
فيل أنه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأته تسمى مارية خاطبين لها  
فقدمت حاتما فقال النبي

هلا سألت النبيقين محاسبي \* عند الشتاء إذا ما عبت الريح

ورد جازيهم صفا مصرمة \* في الرأس منها وفي الاصله تالميح

إذا القحاح غلت ماني أصرتها \* ولا كرم من الولدان مصبوح

والحرف الناقصة المنزلة أو السننة والمصرمة بشد الزا المقتوحة التي لا يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون  
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه للحم في البلياض والقحاح جمع  
لقوح وهي الناقصة الحلوب والاصرة جمع صرار يخطط يشبهه ضرع الناقة لثلايرضها ولدها وانما تأتي وترتك  
عند عدم الابن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته السبوح  
والله سبحانه تعالى أعلم

(ظن وأخواتها)

(قوله بفعل القاب) مقرد مضاف فيهم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأى جللة  
ذاتا ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبيض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو  
الصبر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا تمساعا على أنه مفعول أول



كليم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الظرف فيكون استقهما في البابين كاي  
 كنت وأين ظننت وما لا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول في البداءة وجدت الناس أخبر بقره فعلى  
 اخبار القول أى موقولا كل واحد منهم اختبره بنفسه ومصره في كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدأ  
 واخر الابداء استقها فاعلم أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان نحو حوبت بداره ووصرت  
 البين خرفا ليس أصلها المبتدأ والتحرر اذا يقال بدمعرو ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار اوجب بأنه  
 يصح في الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف  
 الدال للضرورة متعلق بأعنى واحال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة في الذى وكاعتقد صلتها  
 احتزبه عن جعله الى من افعال المقاربة وقسمت والى بمعنى صر وستأنى (قوله وهب) بفتح  
 فسكون امره بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قبل حتى زعم الحى برأيه من لحن الخواص  
 ويردده فذهب أن ابانا كان جاررا كذا في شرح الجامع (قوله والى) مبتدأ وكصبر صلتها وبها نصب  
 خبره أى والافعال التى بمعنى صبر انصب بها اياها مبتدأ وخبرا كما نصبها بأفعال القلوب (قوله وهو ظن  
 وأخواتها) جعل منها الناظم تيمنا للاخضف وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها قبل دل على صوت  
 كسمعت بداره يتكلم فى بداره مفعول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسومع كسمعت كلام زيد  
 فتمتد بداره فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع  
 فذاك والافعية حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى  
 قسمين) قسمها غيره الى اربعة فوجب هو تعلم ودرى اليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان  
 فقط ورأى وعلم اليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى  
 الثانى نظرا للعالم فىهما وتقليلا للاقسام ثم تبه عند كل كل واحد على حجيته تغير ذلك (قوله مثال رأى)  
 أى اليقينية بمعنى علم كاهو فرض كلامه لا بمعنى أبصر أو أصاب برأيه والاتحاد بواحد وأما معنى رأى  
 والاعتقاد فمحصول كلام الرضى بعد تباركه لاثنين كراى الشافعى كذا حال لا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه \* خوارج ترا كين قصد الخارج  
 وتارة لواحد ومصدر تانيهما مضافا لاولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كقافة تتعمل علم اليقينية كذلك  
 اه وصريح هذا عدم الاحتياج حيث قلنا لتقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما  
 صرح به الرضى غير مصر فليجوز الاقتصار عليه وان كان فى الدسامين ما يخالفه (قوله محالة) أى قدرة وهو  
 يتميز لا كبر الباء الموحدة كان جنودا يتميز لا كثرهم بالثلاثة (قوله انهم رونا باخ) أى يظنون البعث  
 بعيدا أى متنعا وزوا أى تعلمه قريبا أى راقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفي والقرب فى الوقوع فى  
 الآيات والظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتراى للظن قليلا نحو فان علمته وهن ومؤمنات  
 وكان عليه ذكره كراى أمالى بمعنى عرف فستأنى فى الماتن والى من علم يعلم عما كدفع بفرح فراحفو  
 أعلم والمرأة علماء اذا انشفت شفته العليا فلازم وقال علمه يعلمه ككسره بكسره اذا شفت شفته ومشقوق  
 الشفة السفلى يسمى أفلاخ بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر اضافته  
 اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودراعيه (قوله وجد) أى معنى علم  
 ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا معنى أصاب الشئ أى ايقنه والاتحاد بواحد ومصدرها الوجدان قيل  
 والوجود أيضا ولا معنى استغنى أو حقد لازوم الثلاثة ومصدر الثالثه موحدة بفتح الميم وكسر الجيم  
 والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بقتليها كالتى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى  
 للمفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد ما فاعله ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به  
 فاعتبط

(ش) هذا هو القسم  
 الثالث من الافعال  
 الدائجة لا بداء وهو ظن  
 وأخواتها وتنقسم الى  
 قسمين أحدهما أفعال  
 القلوب والثانى أفعال  
 التحويل فاما أفعال  
 القلوب فنقسم الى قسمين  
 أحدهما ما يدل على  
 اليقين وذ كر المصنف منها  
 خمسة رأى وعلم ووجد  
 ودرى وهى والثانى منها  
 ما يدل على الرجحان وذ كر  
 المصنف منها ثمانية خال  
 وظن وحسب وزعم وعد  
 وحجا وجعل وهب فثال  
 رأى قول الشاعر  
 رأيت الله أكبر كل  
 شئ  
 محالة وأكثرهم جنودا  
 فاستعمل رأى فى اليقين  
 وقد تستعمل رأى بمعنى ظن  
 كقوله تعالى انهم يرونه  
 بعيدا أى يظنونوه ومثال  
 علم عامت زيدا أخاك  
 وقول الشاعر  
 علمتك البازل المعروف  
 فانبعثت  
 البكى بى واجفات الشوق  
 والامل  
 ومثال وجد قوله تعالى وان  
 وجدنا أكثرهم لفاسقين  
 ومثال درى قوله  
 دريت الوفى العهد يا عرو  
 فاعتبط

وعروم مخ يصف التاء والاغتباط بالتين المعجمة من القبطه وهي تسمى مثل حال المتبوط من غير أن يزول عنه والظاهران المعنى فليطك غيرك أو أنه دعاه بدوام اغتباط الغيرة كناية عن درام أو صافه الجدة قال أبو حيان ولم يبدأ بها باندري فبدأت على لغويين ولعله ضمنها في البيت معنى هامت والتضمن لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالياء نحو ديت بكذا فان دخلت عليه الهزئة تعدى لآخر بنفسه نحو ولأدراكه قيل الامع الاستقام فيتعديه لثلاثة نحو وما أدراك ما القارة لسد الجلة مسد المعقولين والارجع ما إلى الجمع والمغنى انتهت مسد المعقول بالياء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كافي فكرت أهدا صحبح أم لا (قوله) وهي اني بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذا أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتمامه أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يدرك من المتعلقات والكثير المشهور ودخولها على أن وصلت ما فتسد مسد معقولها كقوله

فقلت تعلم أن لا صيد غرة \* والاضيعها فانك خاله

وفي حديث الدجال تهلوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاه والثاني قهر (قوله) خلعت زبد الخ) ومضارعها خال والكثير في كسر الهزئة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تنقض الطرف ذاهوى \* يسومك ما لا استطاع من الوجع

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أي عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعاني) أي ساءني الفواقي جمع غايية وهي المرأة المستغنية بجهاها عن الخى والياء من خلعتي مفعول اول والثاني جلة اسم وقوله فلا أدعيه يظهر انه على تقدير الانكار أي فلا أدعيه والخال انما أول اسمي وقد عمل خال في ضمير بن لئى واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضاً ويقال الفتح وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور بفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي داشقرة وبياض وجره فلازمة أو بمعنى عدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كصبراً وحسباناً بالضم والكسر وحساباً وحسابة وحسبة بكسر هن قاموس (قوله زعم) أي لا بمعنى كفول أو رأس أي شرم وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعم ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من المزال والافلازمة اما المزل ضد الجدل فينبغي للفاعل (قوله) فان زعمني الخ) الياء مفعول اول وقوله كنت الخ ان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الخلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالباً الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها كتململ نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها \* ومن ذا الذي ياعر لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صحيح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا لغناه قاله معتدله وإن كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الأنباري انه يستعمل في القول من غير حجة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية للنسبة الكذب إلى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فأنك قلت كذب أي قال قولاً غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقداً للمقال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل إلى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلافه ومن هذا المعنى حديث يئس مطية القوم زعموا اذا

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاه النفس قهر

عدوها

فباغ باطخ في التحيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلعت

زبداً أخاك وقد تستعمل

خال لليقين كقوله

دعاني القوافي مهمين

وخلعتي

أي اسم فلأدعي به وهو أول

وطنت زبداً صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظننوا أن

لأملاً من الله الا اليه

وحسبت زبداً صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

رباحاً اذا المرء أصبح نافلاً

ومثال زعم قوله

فان تزعميني كنت أجهل

فيكمو

فان شربت الخلم بعدك

بالجهل

ومثله عذوقه فلاتعد المولى شريكاً في الفنى \* واسكنها المولى شريكاً في العدم ومثاله حياؤه قد كنت أحموا بأعمر وأخافقة  
حتى ألت بياوماء مات ومثاله جمل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً وقيد المصنف

هو تحذير من الحكاية بلان ثبت الحق لك لاتقول زعموا الا عندكم بتحقيق الخبر والظاهر ان ليس  
مراد السراى ومن معه الحصر فيها كل واحد منهم لاسيما في العلم وغيره قطعاً عن العلم قول أبي طالب  
\* ودعوتى وزعت أنك ناصح \* أى قلت ذلك عالماً بل دليل قوله بعد  
\* ولقد صدقت وكنت ثم أميناً \* ومن غير زعم الذين كفروا الخ أى قالوا لك معتقده لا عن دليل  
وانك قال الفاكهى انه يستعمل في الحق والباطل وأكثرت استعماله في أشك فيه أى فاذا قلت زعم فلان  
كذلك فقد يكون ذلك حقاً عندك كالكيت أو باطلاً كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد)  
أى لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلاتعد المولى) هو لانهما بن بشر الصاحبين وقوله  
وانى لأعطي المال من كان سائلاً \* واغفر للمولى الجاهل بالظلم  
وانى متى مات فنى جازماً له \* فبايننا عند الشدا من صرم  
أى قطع المراد بالمولى الخليف أى والصاحب أى لاختص الصاحب هو من يخاطبك في الفنى بل في العدم  
بضم فسكون أى الفقر لان كل الناس تخلق للفنى كما قال ابن زيد في مقصوده  
والناس كلاً ان بحث عنهم \* في كل أقطار البلاد والقرى  
عبيد ذى المال وان لم يطمعوا \* من غره في جوعة تشقى الصدا  
وهم لمن أمانى أعداء وان \* شاركهم فيها أفاد وحوى  
وقال آخر

حتى السلاب اذارأت ذا ذرة \* حنت اليه وحسرت أنفها  
واذا رأت يوماً فقبراً معسلاً \* هرت عليه وكشرت أنفها

(قوله حجا) أى بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجته  
لخجونه أى فاطنته فغلبته ولا تمت لواحد في السكل ولا بمعنى أقام أو بخل ولا لازمة (قوله أخافقة)  
بنو بن أخ لهم إضافة وثقافته أى وثوقاً بماز بالإضافة أى خاوتوق والمعاملات لحوادث (قوله والا  
فهينى) أى ظننى هالكاً (قوله أى صبرى) هو بهذا المعنى لازم المضى لجريانه كالمثل والغناء بالكسر  
يسوق قصر والفتح مقصور فقط قابوس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرة) مقتضى الشارح انه بمعنى  
صيرت ففعوله الاول أجرة والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوى بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما  
تركته) حتى ابتداء آية وما زادها وجواب اذا قوله بعده

تفمده حتى ظلماً ولوى يدي \* لوي يدائه الذى هو غاليه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستغنى بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل  
القدر عن غه وأنفه وتمديد بالعين المجمة أى ستر وجهه وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلق فلها مفعول  
واحد فضمن معنى صير فتعدى لاثنين مثله نحو وتركهم في طلمات لا يبصرون (قوله رعى الحدائق الخ)  
حدائق الدهر بكسر فسكون كالخوخ من القاموس وفى السجاني يقتضين تحديقاً مصائبه فهو مرفوع  
بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه متى حدث بقتضيتين بمعنى حادث فنونه مكسورة  
وعليه فضمنه برد لاقدراى مقدار من المنائب وسمن بفتح الميم من باب دخل كفى المختار أى حزن ويطابق  
على السرور أيضاً كفى القاموس فهو من الأضداد (تنبيه) عده منهم من أفعال التصيير ضرب العالم  
وانخذ الله ابراهيم خليلاً وترك

جعل يكونها بمعنى اعتقد  
استترا من جعل التى بمعنى  
صير فاتها من أفعال  
التحويل لامن أفعال  
القلب ومثاله ب قوله  
فقلت أجرة أبامالك  
والأفنى امرأها لك  
ونبه المصنف بقوله اعنى  
رأى على ان أفعال القلوب  
منها ما ينصب مفعولين وهو  
رأى وما بعده مما ذكره  
المصنف فى هذا الباب  
ومنها ما ليس كذلك وهو  
فهمان لازم نحو حين زيد  
ومثاله واحد نحو كرهت  
ز يداهنى ما يتعلق بالقدم  
الاول من أفعال هذا الباب  
وهو أفعال القلوب وأما  
أفعال التحويل وهى  
المراة بقوله والف كصبرا  
الى آخره فتعدى أيضاً الى  
مفعولين أصلاً المبتدأ  
والخبر وعدها بهضم سبعة  
صبر نحو صيرت الطين  
ابرقا وجعل نحو قوله تعالى  
وقسنا الى اسماول من حمل  
لجعلناه هباء منسوراً  
وهو ب كقولهم وهبى الله  
فذلك أى صبرنى ونخذ  
كقوله تعالى لتخذت عليه  
أجرة واتخذ كقوله تعالى  
وانخذ الله ابراهيم خليلاً وترك

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يؤرجى بعض وقوله ورأيت حتى اذا مات تركته \* أألقوم واستغنى عن المسح شاربه فى  
وردد كقوله رعى الحدائق نسوة آل حوب \* بقدر سمده سمودا  
فرد شموهون السود بيضا \* ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما  
من قبل هـ والامر هـ  
قائماً

سكانهم ولغير الماض  
من

سواءها اجعل كل ماله  
زكن

(ش) تقدم ان هذه

الافعال قيمان أحدهما

أفعال القلوب والثاني أفعال

التحويل فلما فاعل القلوب

فتمتص إلى متصرفه وغير

متصرفه فالتصرف قائما

هـ وتعمل فستعمل منها

الماضي نحو ظننت زيدا

قائماً وغير الماضي وهو

الضارع نحو وأظن زيدا

قائماً والآخر نحو يحظون زيدا

قائماً وامن الفاعل نحو أنا

ظان زيدا قائماً واسم المفعول

يحوز به مذكوناً بـه قائماً

فأبوه هو المفعول الاول

وارتفع لقيامه مقام الفاعل

وقائماً المفعول الثاني

والصدر نحو عجبت من

ظنك زيدا قائماً وبثبت لها

كاهن العمل وغير ما ثبت

للماضى وغير المتصرف

اثنان وهما هـ وقيل بمعنى

اعلم فلان عمل منهما الا

صيغة الامر بقوله

فعل شفاء النفس فهـ

عدها

فياغ بلطف في التحليل

والمتكسر

في مثل كضرب الله المشاع بعد اضراب لهم مثلاً بحباب القرية مثلاً مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت  
كسبفر يق من القرن الخ فكتب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا طرف انبتلان الظرف  
يجب احتواؤه على فاعل عامه ورد الرادى هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين  
السحاب على ان بين طرفي لا بصرت مع عدم احتواؤه على الفاعل فالحق ان نبتة بمعنى طرح ورءاء ظرف  
له لا معنى صبروا ما ضرب فاختار في التسهيل ان بمعنى ذكر مثلاً مفعول له والنصب الثاني بدل أو بيان  
(قوله يخص) اما مض مجهول ورجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو  
ضمير الشأن ومن قبل به صلة ماى ماذ كمن قبله (قوله الامر) مبتدأ وهـ مبتدأ ثان خبره أنما  
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أى الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم مفعول الخبر  
الفعلى على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجل والاول كل المضاف للموصول والموصوفة  
بجمله زكن أى عرو من سواءها محل من غير أى جعل كل الاحكام الى علقت للماضى ثابتة لغيره حاك كون  
ذلك الغير من سوى هـ وتعمل لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نيه بالخص على خروج الصفة  
المشبهة لعدم صرفهما من غير اللازم وأقل التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلاً والثاني  
لا ينصب مفعولين وان صح نحو هـ فامان القلبى كز بداعلم من محمروما علمه صبان (قوله انما ظان) أى  
أنا رجل ظان فالضمير ظان تقديره هو ويعد على ذلك المحذوف ولا يشدر أن لا اسم الفاعل لا يعود  
ضمير ما على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاى (قوله الا صيغة الامر) اما هـ فتوافق زيدا  
تعمل فعدت لا عمل وقال غيره بتصرفه حاكى ابن السكيت تعلمت أن فلان اخرج أى علقت قال سم وقياس  
تصرفه ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختمت القلبية المتصرفه الخ) واختمت أيضاً بان يسد  
مفعولها وان وصايتها وان كانتا في تقدير المفرد لضمهما المستند والمسن اليه صريحاً نحو حينئذ عطاة  
في لفظ المصدر المتعين من الصلة لا في محل الجمله لانها ليست معلقة عنها والالكسرتان وبجواز كون قائماً  
ومفعولها ضمير من متصلين لسمى واحداً كظننتى قائماً خلتنى لى اسم أن رأاه استغنى وألقى بهى ذلك  
رأى الحامية والبصرية بكثره نحو أنى ألقى أعصر خرا وقوله

ولقد أرانى للرماح دريئة \* من عن يميني تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لى بقلة دون لى لى الافعال فلا يقال ضرب بلى انما قال مثلاً يكون الفاعل مفعولاً بل  
ضربت نفسى وظلمت نفسى ليتغير اللفظان فان ورد ما يوجه قدر فيه النفس نحو وهى اليك وضم اليك  
جناحك اسدك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة  
مضمون الجمله لا للنصب بها فالضربى اتحاد مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال  
ظننت نفسى علمه وجوزوه ابن بكسان فان كان أحد الضامير من منفصل لاجز فى كل فعل محمولاً فبطلت  
أبى (قوله بالتعليق والالغاء) أى مجموعهما أو ان التخصص بالنسبة الى غير المتصرفه منها فلا يثنى  
أنه يشاركون في الالغاء كان كز بد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لازالة وفي شرح السكاكية  
ما يبعد كذا فى النكت وشاركون فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن بها أنكى طاعما  
فستصبر ويصبرون بأكبر المفعولين يشاؤون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أى حق هو عرفت من أنت رتب  
أبهم زيدا علم ان الجمله مع التعليق سادقة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافعال الثاني كعلت زيدا أو  
من هو قال بعض الغاربة قال عامل حيث لم يعلق عن العمل فى لفظ الجمله عامل فى محلها النصب على انها  
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجمله أن تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى  
لفظها وان لم يوجد معلق كعلت زيدا أو قائم ويؤيد الاول ما سياتى فى الشرح عند بحثه بان لفظه فان  
وقوله فقلت أجزئ أبى أباك \* والا فهى امر أهالكا

واختصت القلبية المتصرفه بالتعليق والالغاء

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما تم تحوّل ظننت في بدقائم فقولك في بدقائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لما من ذلك وهو اللام  
 لكن في موضع نصب بدليل انك لو عقلت عليه لتصبّت نحو ظننت في بدقائم وعمر امتطلقا فهي عادة في بدقائم في المعنى دون اللفظ والالغاء  
 هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحووز بدظننت قائم فليس لظننت عمل في بدقائم لافي المعنى ولا في اللفظ

وثبت لصار ع وما بعده  
 من التعليق وغيره ما ثبت  
 لماضي نحو اظن في بدقائم  
 وزبد اظن قائم واخواتها  
 وغير المتصرف لا يكون  
 فيها تعليق ولا الغاء وكذلك  
 أفعال التحويل نحو صير  
 واخواتها (ص)  
 وجوز الغاء لافي  
 الابتداء  
 والنوم صير الشأن اولام  
 ابتداء  
 في موهب الغاء ما تقدم  
 وانتم التعليق قبل في ما  
 وان ولا لام ابتداء  
 اوقسم  
 كذا والاستفهام ذاله  
 انتم  
 (ش) يجوز الغاء هذه  
 الافعال المتصرفه اذا وقعت  
 في غير الابداء كما اذا وقعت  
 وسطا نحووز بدظننت قائم  
 أو آخر نحووز بدقائم ظننت  
 واذا توسطت فقيل الاعمال  
 والالغاء سيان وقيل الاعمال  
 أحسن من الالغاء وان  
 تأخرت فالالغاء أحسن وان  
 تقدمت امتنع الالغاء عند  
 تأخير بين فلا تقول ظننت  
 زيد قائم بل يجب الاعمال  
 فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوم الغاء هامة متقدمة أول على اضمار ضمير الشأن كقوله  
 أرجو رأيل نندوم دوما \* وما خال له بانك تنويل  
 الاول \* ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء وأعلى تقدير لام ابتداء كقوله  
 كذلك أدبت حتى صار من خلقي \* اتى وجبت ملاك التيمية الادب

كان الفعل يتعدى لو احدث ما يحرف الجرا فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت اخذا بجميع اى في ذلك  
 أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذ كر كرفت أيهم زيد والالغاء ارجح انها بدل منه كرفت زيدا أيوم  
 هو حال لانها انشائية فقيل بدل كل يتقدر عرف شأن زيد وقيل اشتغال بالانقدير والظاهر جريان  
 الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله) فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل  
 في محل دون اللفظ فكانه لم يعمل ظاهرا فالملقعة لاحزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله المانع)  
 هو اعتراض ما له صدر الكلام وهو جميع للملقات الآتية بعد الفعل فيبطل عمله لفظا لتلازم صدرتها  
 بسبب عملها فيها أو فيما بعدها فتكون حشو هو بطل (قوله المانع) أى لفظي بل معنوي وهو ضعف  
 العامل توسعه أو تأخره (قوله) وكذلك أفعال التحويل اى لغزها لانها تؤثر في القوات بقلها ونحوها  
 واقضية لا تقوى على التأخير في الضعفاء التي تؤثر في الاحداث لا تؤخذ من مفاعيلها الثانية ففعلات والغيت  
 ومنع من ذلك في هب وتعلم لفظها محالة واحدة فنانصب كون عملها كذلك وهل المراد بعدم الغاء  
 ما ذكرناه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمنع تأخره أصلا بعدم تعليقه عدم دخول المعاني بعده أصلا وأنه  
 يدخل وبني والظاهر فيها الاول فليحذر (قوله) لافي الابتداء) عطف على محذوف اى في حال توسط  
 العامل وتأخره لافي حال الابتداء به اى جعله قبلها فمما ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاح فيه  
 الجنس التام لاختلاف معناها مع اتفاق لفظها ولا تفصل في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره  
 علماء البديع (قوله) يجوز الغاء هذه الخ) اى بشرط عدم انتفاء الفعل والالتصين الاعمال كبدقائم  
 لم اظن لان الغاء سيئند يومه أن ما قبله مثبت فيناقض في الفعل بعده لتوجه في المعنى الى المفعولين وأما  
 قوله وما خال له بنا الخ قول بعباسي اى لمانى ولو سلم فلا تناقض فيسه لابتدائه على النفي من اوله فتأمل  
 ويشترط أيضا كون العامل غير مصدريان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء في بدقائم ظني غالب  
 لا متنازع عمل المصدر مؤخر ونحووز بدقائم ظننت لثم اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معانيها الاسمي  
 ومثلها باقي الملقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعاني (قوله) سيان اى لان الفعل لما ضعف بالتوسط  
 قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن اى لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا  
 تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي (قوله) فالالغاء أحسن اى اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب  
 كزبد قائم ظننت ظنا والاقبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينها  
 شبه التناقض فان اكد ضمير المصدر بأشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتها في المصدرية وكذا يقال  
 في التوسط (قوله) وان تقدمت اى على المفعولين وغيرهما فان تقدمت على هاتين مما يتعلق بالجله تأخيرهما  
 كتحتي ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين  
 إن تقدم وما في الاول واتى في الثاني الالاحتمال على الارجح (قوله) وأدلى عطف مرادف وهو لا يكون  
 الا بالواو وقد توعد منصوب تقدير الضرورة على حد اى لانه ان أسوم بام ولا ب \* وأخال بكسر الهمزة  
 أفصح من فتحها والتحويل المعطاء (قوله) كذلك اى مثل الادب الله كور في قوله قبله

اكتبه  
 ارجو رأيل نندوم دوما \* وما خال له بانك تنويل  
 الاول \* ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء وأعلى تقدير لام ابتداء كقوله  
 كذلك أدبت حتى صار من خلقي \* اتى وجبت ملاك التيمية الادب

والتقدير اى وجدت تلك الشبهة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء لشيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الالغاء كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل مالا نافية نحو ظننت ما زيد قائم اوان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق فيشئ لان شرط التعليق انه اذا حذف العلق ناسط العامل (١٥٣) على ما بعده فينبى مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما قلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأتى فيها ذلك لانك لو نسفت العلق وهوان لم يسقط تظنون على لبثتم اذا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل وادع مخالف لظاهر كلامهم عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذى ذكره ويمشج النحو بين التعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد بذلك وكذلك يعاق الفعل اذا وقع بعده النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا يحرر أولام ابتداء نحو ظننت زيدا قائم أولام لا يقر من زيد ولم يعدا احدهم النحويين من المعلقات والاستفهام وله سر ثلاث الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أوبك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أتدب له كرمه \* ولا تنبه والسوء الملقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشبهة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اى وجدت الخ قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهبه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها تأتى كيد الاثبات فتشاقق التنى فقام (قوله بل هو جائز) اى الابع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) اى اذا كان العلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو قائم يجوز نصب زيدا لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما فى قولهم من أحد اقول ذلك حيث وقع أحد فبى النفى وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيئا واحداً فى المعنى (قوله) وله خلاف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده النافية) قيدها هي وان فى الشذوذ والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانه لا يلزم ان الصدر لا يجئ كما تقدم فى المعنى عن سبويه فى الاوان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما لمقووظ كاست والله ان زيد قائم ولا يزعم ولا يحرر وأما مقدر كاشى الشرح اذا قدر فيه ما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب ناسط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النسبة ان التقيد بذلك مستهذب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولما أطلعت فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله) ولا يحرر) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لا لالغاء لامها لاسكن لا فرق هنا بين اللغة والعادة كسب اوان (قوله) اسم استفهام) اى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حوفا كمن اخذت وعمن تسأل (قوله) علم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقى الافعال بحسب التنبه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حيث أنه عن كونها قلبيين وضميرها اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم على عرف الخ) صريح فى ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالأدات ففى علمت زيدا قائما علمت انصافه بالمعنى ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظي (قوله ورأى) متعلق بام بمعنى انبى اريد بالرى بالفظا وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى الالهامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان اريد معناها وهو الخ لم فى ان اضافة الحال للادول وما مفعول انما واتى اى انفسب صلها ولعلماء متعلق به وطالب حاله من علم اخترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بالتميز لا يصالح أى من قبل ذكر العرفانية كما

(٢٠ - (خضرى) - اول)

الثالثة ان تدخل عليه أداة استفهام نحو علمت أم عمر وعلمت حل زيد قائم أم عمر (ص) العلم عرفان وظن تهمة \* تعدية لواحد متزمنة (ش) اذا كانت علم على معنى عرفت تعبت المفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله اخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعبت المفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى انتهت ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أى بجهنم (ص) ولأرى الرؤيا منهم العلماء \* طالب مفعولين من قبل اتمى (ش) اذا كانت رأى

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أم أوبك

حلبية أي للرواي المتنام تملت الى المفعولين كما تعدى اليهما عمل المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولراى الرواي انم أى انصب لراى التى مصدرها الروايان نسب اعلم للمتعدي الى اثنين فبعض الحلبية بماد ك لان الروايان كانت تقع مصدر الغير راى الحلبية فالتعدي هو كونها مصدرا لماربشال استعمال الراى الحلبية (١٥٤) متعدي الى اثنين قوله تعالى انى راى اعصر خرا اقباله مفعول

أول وأعصر خرا جلة  
موضع المفعول الثانى  
وكذلك قوله  
أبوحنس يؤرقنى وطلق  
وعمار وأوتة انالا  
أراهم رفقنى حتى اذا ما  
نجفى الليل وانخزل النضالا  
اذا أنا كالتى بجري لورد  
الى آل فلم يسرك بالالا  
فألهه والميم فى أراهم  
المفعول الاول ورفقنى هو  
المفعول الثانى (ص)  
ولأخبر هنا بالادليل \*  
سقوط مفعولين أو مفعول  
(ش) لا يجوز فى هذا  
الباب سقوط المفعولين  
ولا سقوط أحدهما الا  
اذا دل دليل على ذلك  
فمثل حذف المفعولين  
للدلالة ان يقال هل ظننت  
زيدا قائما فتقول ظننت  
التقدير ظننت زيدا قائما  
لحذف المفعولين لدلالة  
ما قبلهما عليهما ومنه قوله  
بأى كتاب أم يا سئمة  
ترى حبيهم عارا على  
وتحسب  
أى وتحسب حبيهم عارا على  
لحذف المفعولين وهما  
سبهم عارا على لدلالة

ما قبلهما على ما هو مثال حذف أحدهما لادلالة ان يقال هل ظننت أحدا قائما  
فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثانى لدلالة عليه ومنه قوله ولقد نلت فلا تظنى غيره \* معنى عزله الحب المكرم  
أى فلا تظنى غيره وإعفاء غيره والمفعول الاول والثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين  
فان لم يدل دليل على الحذف لم يزل فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

بجمله

ما قبلهما على ما هو مثال حذف أحدهما لادلالة ان يقال هل ظننت أحدا قائما

(ص) وكنتظن اجعل تقول ان ولى \* مستغفله ولم ينفصل  
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قول زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وأقول زيد من انى لكن الجملة

بعده في موضع نصب على  
المفعولية ويجوز اجراؤه  
بحرى الظن في نصب المبتدا  
والخبر مفعولين كما تنصبهما  
ظن والشهوران للعربى  
ذلك مذهبين أحدهما وهو  
مذهب عامة العرب انه  
لا يحسرى القول بحسرى  
الظن الا بشرط ذكر  
المصنف منها أربعة وهى  
التي ذكرها عامة النحويين  
الاول ان يكون الفعل  
مضارع الثانى أن يكون  
للمخاطب والثالث ان  
يقوله اجعل تقول فان  
تقول مضارع وهو  
للمخاطب الثالث ان يكون  
مسيوقا باستفهام واليه  
أشار بقوله ان ولى  
مستغفله بالشرط الرابع  
أن لا يفصل بينهما أى بين  
الاستفهام والفعل بغير  
ظرف ولا مجرور ولا  
معمول الفعل فان فصل  
بأحدهما لم يضر وهذا  
هو المراد بقوله ولم ينفصل  
بغير ظرف الى آخره  
فمثال ما اجتمعت فيه  
الشروط قولك أنتقول  
عمر انطلقا فمفعول  
أول ومنطلقا فمفعول ثان  
ومنه قوله

بمنزلة المحكم بصيغة المفعول وادعاهو المفعول الثانى المحضوف ومحملة انه منى أى فلا تفتى غيره كالنا  
منى ومتعلق زلت تحذرف فلا شاهد فيه (قوله) وكنتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله) (قوله) (قوله)  
أى معمول كاستبrialه الشارح (قوله) (ان ببعض ندى) قال سم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى  
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو أو لم ترد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل  
بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات اه وقد يفرق بان النهى انما هو عن تتبع  
الرخص من مذاهب متعددة لافى مذهب واحد كاهنا وهو محمل حديث ان الله سبحانه أنوفى رخصه فتأمل  
(قوله) (ان محكى) أى لفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بما قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع  
قال زيد عمر ومنطلق أى لا كافول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاءا فلك ان تقول قال زيد  
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انما قائم أو قولك له أنت بخيل فلك ان تقول قال زيد وهو قائم وقلت هو  
بخيل كافى الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجذر فصحيح ان عدوه منع حكاية لفظها بل يجب  
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان عمل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللفظ والا فلا يسع أحد امتعه  
(قوله) (على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا لالطلق وكالجملة مفرد فى معناها كقلت شعرا أو  
فصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فلك ذلك مفعول به للقول الا ان  
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمنع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحضوف (قوله)  
بحرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أو مفعولية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجاءا  
وهل المراد مجرأ فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كاستبrialه تبيين الشرح بقوله في نصب الخ  
أوفى العمل والمعنى بما فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمل الجمهور على الثانى حتى عند تسليم عليه  
فالظاهر صحة تعاقبه والقائه وكون فعله ومفعوله ضميرين لسمى واحد كالظن الذى هو جملته كاستبrialه  
المصرح (قوله) (أربعة) زاد السهلبى ان لا يتعدى بلام الجر والاجب الرفع على الحكاية نحو أقول زيد  
عمر ومنطلق لأنها تبعه من الظن لكونه التبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزادنى التسهيل  
كون القول حاليا وردة لا كثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده \* غنى قول البارجمعنا

بنصب البار مع ان منى ظرف للقول فتحمله مستقبلا وأجاب الموضع والسامى بانها ظرف لتجمعنا  
فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو  
عن غيره كالى السامى خلافا لأصح كقوله

علام تقول الريح يشق عانى \* اذا نال طعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعالى الاستفهام بالقول اشترط كونه بغيره ونحوها  
بما يخص المضارع للاستقبال أماعى قول الا كثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وبغيرها (قوله)  
الفصل) بضمين تخفيف الادم جمع فلاس وهى الناقصة الشابة مفعول أول والروامص صفتها جمع رامة  
من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سيرايل ويحمل مفعول الثانى  
وبروى يدين يده ومتى ظرف له أى أنظن الشياق يدينى ماى أى رقت (قوله) (لا معموله) قال أبو حيان

منى تقول الفصل الروامص \* يحمل أم قاسم وقاسما  
القول مفعول ثان عند هؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغيره نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أو لم يكن مسبقا بالاستفهام نحو أنت تقول  
عمر ومنطلق أو سبق بالاستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معموله



نحو أنت تقول بدمطلق فان فصل بأحدهما بضم نحو أهلك تقول بدمطلقا وأى البار تقول بدمطلقا وعمر اتقول منطلقا ومنه قوله أجهلا تقول بى أوى \* لعمرك أنك أمتجاهلينا فبنى مفعول أول وجهها للمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المتبدا والخبر مفعولين تقول نحو أنت تقول بدمطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أنت تقول بدمطلقا (ص)

وأجرى القول كتن مطلقا \* عندسلم نحو قولنا مشققا (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب فى القول وهو مذهب سلم فيجرون القول بجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غيره مضارعا وجبت فيه الشروط المذكورة لم توجد وذلك نحو قل ذا مشققا فذا مفعول أول ومشققا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلا فطينا \* هذا العمران فطائنا فهذا مفعول أول لقالت وإسرايين فمفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ إلى ثلاثة أرى وعلمها \* عبدا إذا صار أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مقاييل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فقد كان أصلهما علم وأرى وانهما بالهمزة

يتعديان إلى ثلاثة مقاييل لا تنهيا قبل دخول الهمزة عليهما ككانا يتعديان إلى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة للفعل زادتاهما مفعولا ثالثا وهو الذى كان فاصلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأرى زيد خالد بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذى كان فاعلا حين قلت زيد لم ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخوله لازما صار بعد دخوله متعديا إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

منه مفعول للمفعول فيجوز أن هذا تقول بذا صار أو قيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين بأحد أسبويه والآخرش (قوله نحو أنت تقول إلخ) محلهما يجعل أنت فاعلا بتقول عند ذوا ناصيا للمفعولين والاجاز اتفاقا لعلم الفصل كذا فى التوضيح فاستشكله شارح حمل فاعله الموضع فى حواشى الألفية من أن الحذف لا يتعلق به سوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انتهى للذكور الفصول من الاستفهام ويجاب بأنه غير متفق عليه فقمصرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقا والمذكور بجرم التفسير (قوله جاز نصب المتبدا إلخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عنه الجهمور كما زعموا لرفع فعل كونه بمعنى التلقظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا العمران) الإشارة إلى ضب صاد الشاعر لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بنى إسرائيل فقيه حذف مضافين أى هذا المسوخ بنى إسرائيل بالنون بدل اللام لانه ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعراب وغيرهم هذا البيت على أنه لا يشترط عند سلم تضمن القول معنى الظن لان قصده الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظنت ذلك كاهو ظاهر واحتمال ان امرأتين باقى على جرهما بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا للمفعول القول بعيد فلا يصلح رد الاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

فإنسخ أرى وأعلم ولكل وجهه لموافقة هذا ما بعد الترجمة ترتيبا والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محل أذليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعنوا بفتح الحال مشددة ورأى وعلم ما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بضمها يقينية وحكمة نحو أذكر بهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة إلخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاث وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للآخرش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما آخر وجه ما عن القياس أذليس فى الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بذنه حتى يحمل عليه فيجب الوقوف عند السمعوع (قوله صار بعد دخوله متعديا) مثلها فى ذلك الضعيف ويقابلها البناء للمفعول والطاعة فانها يحلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى لاكثر ينقص واحد (قوله وسيأتى إلخ) أى فى باب أمدى الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حقا

الواقع

زيدا وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخوله متعديا إلى اثنين نحو

لبس زيد بديعة فتقول لا بد من ثياب بديعة وسياى بيان ما يتعلق به من هذا الباب وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كقاسم فى أعلم وأرى (ص) وما لمفعول علمت مطلقا \* للثان والثالث أيضا حقا (ش) أى ثبت للمفعول الثانى والثالث من مقاييل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهم مبتدأ وخبر فى الأصل ومن جواز الانهاء والتعليل بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما أذ دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المقاييل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمر ورأى يجوز إلغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمر وأعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكارب فنامفعول أول والبركة مبتدأ ومع الأكارب ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والأصل أعلمنا الله البركة مع الأكارب وكذلك يجوز التعليل عنهما فتقول أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المقاييل أصلهما

حذف أحد هـ للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

وان تعديلا وحديلا \* همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي أي كسا \* فهو به في كل حكم نواتسا

(ش) تقدم أن رأى وعل إذا دخلت عليهما همزتان نقلت تعديلا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه لما ثبت لها هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة تعدينان إلى المعقولين وأما إذا كانا قبل الهمزة فتعدينان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أصبح نحو رأيت زيدا وعمرا وعل بمعنى عرف نحو علمت زيدا وعمرا فأنهما تعدينان بعد الهمزة إلى المعقولين نحو رأيت زيدا وعمرا أو أعلمت زيدا وعمرا والحق والثاني من هذين المعقولين كالفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت للفعول علمت وحقق في الثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أحوال خلافتين اشترط في جواز التعليل والالغاء هنا بناء على الفعل أو أما للفعول الأول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) أما ماض معلوم فالقوله للثنية عامة على علم ورأى في البيت الأول كانت تعديلا أو ماض فالقوله بدل من الوزن الخفيفة ويؤيد هذا وجود الالف في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير فلا ماض يجوز لانه لا يفتي من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا لا الالف لانه ليست مفعولا به بل تكون للإطلاق ولا الجواز فله لتقدمه (قوله فهو بدل) أي بذلك دفع توههم أن التشبيه في بعض الأحكام لكنه يقتضي منع التعاقب هنا كباب كسا وليس كذلك فقولك بدل \* ومن يملئ ههنا فها أسا \* لوفى المراد وانما جاز التعليل ههنا لأن علم المعرفة قياسية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى جملة كيف الخ في محل المفعول الثاني على معناها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسماء معر بمجرد داع عن الاستفهام في المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعد ما على أحد يوم ينفع أي أرى كيفية أحيائها كقيل به في ألم تركب فعل ر بك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها يحذف العاطف مبتدأ خبره كاري والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلا وحديلا السامعي وتعديله هذه الأفعال إلى ثلاثة أفعالها بضمينها معنى علم الهمزة والتضعيف إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه وليس مع تعديها إلى ثلاثة صريحة إلا وهي مبنية للفعول كقوله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى يثبتكم إذا م فتم كل عزق أنكم إلى خلق جديد بلان جملة أنكم سبب مسد الثاني والثالث لتعليل الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التام مفعول أول ثابت عن الفاعل وزرع ثمان وجملة نبئت ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة فاصبها التعريض بدم زرع علفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام أنكر أي أي شيء ثبت عليك في عبادتي إذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لأنني وهي المفعول الأول ثابت عن الفاعل والياء ثمان ودفعنا ثالث وأن تعديلي على حذف في متعلق بثبت المقدر كافتدناه (قوله وأمنع الخ) عطف على أبيات قبله ومنعهم ماض معلوم وتساون مجعول ومن استفهام أنكر أي والشاهد في حديثه فالقوله مفعول أول والهاء ثمان وجملة علينا اللواتي والثلاثاء بفتح الواو بمعنى العلامة العين كأي نسخ (قوله ولأبلة) من بلاه يبلوه إذا اختبره فهو مجزوم بخلاف الواو لا للضم اللازم عليها وقوله كآزعموا أي لم تجز به تجربة موافقة لما زعموا والجملة علية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم أن المصنف عدل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أهل وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله وأخبرك قولك أخبرت زيدا أنك منطلقا ومنه قوله وحدثك قولك حدثت زيدا بكمقيا ومنه قوله وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله وخبرك قولك خبرت زيدا عمرا قائما ومنه قوله

نبئت زرعاً وسفاهة كاسمها \* يهدي إلى غرائب الأشعار  
وما عليك إذا أخبرتني دفا \* وغاب بعلك يوم أن تعودني  
أومنعم مانثلون فن \* حدهم قوله علينا اللواتي  
وأنبت قيساً ولم أبسله \* كآزعموا خبر أهل اليمن

والناهى الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل وموضعها من بلاد غطفان يسمى الغميم  
يفتح العين المحجمة فحرفته واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى لساكنين بمصر وجلة أعودها حال  
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

### (الفاعل)

هو لفعلم من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولتواسخا كظننت فخرج الناقص  
ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى المرتبط به وللنسب اليه فعل على جهة الاثبات والنفي أو التعليق  
أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المقاميل لأنها لا تسمى  
اصطلاحاً مسنداً اليها ولا منسوباً اليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان  
الاسناد فيهما يتبعى وأما بقى التوابع فلا اسناد فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذى هو  
الحادث ثلاثي تكرر قوله وأشبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم يستند اليه  
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقبود للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على أنها لم تسم بفاعلها  
الحصول والنبوت فلا نه لم يستند الاسم بل لضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعنى كان زيد بقائماً  
حصل قيام زيد وكذا يقال فى أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بل بقدم أصالة لا خروج المبتدأ فى  
زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً فى الاولين ورتبه فى الاخير لان  
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لاقيد فى تعريفه واستغنى فى أخراج  
ذلك المبتدأ بقوله أسند اليه فعل كاسميينه (قوله على طريفة فعل) أى بفتح طين وطريفته هى كونه  
مبنيّاً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريفة فعل أى بضم  
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشبهه باليسكون تخفيفاً وان  
أجيب عنه بان المراد باصالة عدم بناءها للجوهر لا عدم التصرف فيها (قوله وأشبهه) بالرغم عطفاً  
على فعل (قوله وحكمة الرفع) أى لأنه جملة والرفع اعراب العمد وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من  
قوله كرفوعى أى ليس من فحة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه  
عند سيبويه هو المسند من فعل وأشبهه لا الاسناد وقد نصب شذوذاً عندنا من اللبس كقوله فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس \* مع نصب فاعل وزوا فلا تنس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومثله قوله

مثل القناق قد جاون قد بلغت \* نجران أو بلغت سواهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سواهم وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة فتلى آدم من ربه كلبات بنصب آدم ورفع  
كلبات ورد بها كان جله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التاني نسبة من الجانبين وقيد بلفظه  
بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو أسامة مخوم من قبل الرجل امرأة الموضوعاً وبين والباء الزائدة  
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا نبأ به وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره أو قيل  
مخلاً ويجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالجر أو المصدر قبل وتقدراد من الفعل  
جزءه عناد المستقل وهو الحدث فيكون امماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يستند اليه كسمع بالمعدي  
خير ويضاف اليه كير وينفع ويجر فاعله بإضافته اليه حتى ألفز به السامع يمينه بقوله

أيا علماء الهندائق سائل \* فغنوا بتحقيقه به يظهر السر

أرى فاعلاً للفاعل أعرب لفظه \* بجرو ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور \* لئلا يتلفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم  
مريضة

فأقبلت من أهلى بمصر  
أعودها

وأما قال المصنف وكأرى  
السابق لأنه تقدم فى هذا  
الباب أن أرى تارة تعدى  
الى ثلاثة مقاميل وتارة  
تعدى الى اثنين وكان  
قد ذكرنا ولا أرى المتعدية  
الى ثلاثة فنه على أن هذه  
لا فاعل الخمسة مثل أرى  
السابقة وهى المتعدية الى  
ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة  
وهى المتعدية الى اثنين  
(ص)

### (الفاعل)

الفاعل الذى كرفوعى  
أنى

زيد مقبلاً وجهه نعم  
الفنى

(ش) لما فرغ من الكلام  
على نواسخ الابتداء شرع  
فى ذكر ما يطلبه الفعل التام  
من المرفوع وهو الفاعل  
أو نائبه وسياقى الكلام  
على نائه فى الباب الذى يلي  
هذا الباب فاما الفاعل فهو  
الاسم المسند اليه فعل  
على طريفة فعل وأشبهه  
وسمكه الرفع والمراد بالاسم  
ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيد به \* فمن يحرك لازال يستخرج الدر  
قال الشمني على المفتي وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاصم المعروف بابن النحوي الاندلسي  
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن جزم \* مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما نشده ابن جني في الخصائص اطرفة بن العبد قال

بجفان نعتري ناديا \* من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أثر بدعنه الحدث أضيف الى فاعله خفضه  
ولسكون الروي في البيت قبله سا كذا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والجفان جمع جفنة  
وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج في محل جر بإضافة  
حين اليه كاقبل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر بالإضافة وفاعل مجرور سا كن مر فوع  
أي مجرور بالكسر والمنقولة سا كن للضرورة مر فوع مجلاسه أو في الصحاح ماضيه وصنابر الشتاء شدة  
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري مجلسنا \* وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر يتسكن الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى  
هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء ما أصلى ينطق به في غير البيت أيضا وامرورة للتخلص من  
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المفيد لأنه منقول عن الراء  
بل هي مر فوعة تقدير اولو لا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب  
عن الشنوازي رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف البقاء هو السنام وأيام الجوز عند العرب خمسة  
أو سبعة موصوفة بشد الباء **(قوله الصريح)** يدخل فيه الضمير نحو قاتما بقرينة المقابلة **(قوله)**  
والمؤول أي لوجود سا بك ولو تقديره والسا بك هناك وأن وما دون ك ولو نحو وأرم يكفهم أنا أنزلنا  
الهم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يحزن خشوعها \* بسر المراد مذهب الليالي \* أي ذهابها ولا  
يقدر منها الآن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير نحو ومراعى الا يبرأ أي الا أن يسير أي سيره  
وليس عند البصريين فاعل مؤول بالسا بك من الثلاثة قال الساماني في باب التسوية كسوا عليهم  
أ أنذرهم بناء على أن سواه معنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا لأن أول أصلا فلا يقال  
يحبني يقوم زيد وظاهر أقام زيد بخلاف الكوفيين ولا يحجة لهم في تم بداهم من بعده ماروا الآيات  
ليسجنه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجنه ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير  
المصدر المفهوم من الفعل أي تم بداهم بداه كاصحبه في قوله \* بدلى من تلك القلوص بداه \* وأما  
كيف فسبأني انها بمعنى كيفية وقيل تقعان على معناها فعل قلبي بأي معلق وقال الساماني تبعاً للمعنى  
بخصوص الاستفهام كآلية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب  
كيف فعلنا قالوا أربعة **(قوله ما أسندنا لغيره الخ)** الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان  
مفردا ليصح عطف قوله وأجعله عليه وان قوله غيره مضافة لمخبره أي مفرد غيره ويضمن كلام الشرح  
ان قيد الاسناد الى الفعل مفت عن قيد تقديمه كاسر **(قوله والمصدر)** مثله اسبه ككعبت من عطاء  
الغنائز بدوا مثله بالمبالغة نحو اضرب زيد **(قوله عجب من ضرب يد عمرا)** يتنوع ضرب ورفع  
زيد على فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفتا ولا جعل همز وهو الفاعل  
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر للمفعول ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قوام زيد  
والمؤول به نحو يحبني  
أن تقوم أي قيامك فخرج  
بالسند اليه فعل ما أسند  
اليه غيره نحو زيد أخوك  
أو جملة نحو زيد قام أبوه  
أو بداهم أو ما هو في قوة  
الجملة نحو زيد قام غلامه  
أو زيد قائم أي هو خرج  
بقولنا على طريقة فعمل  
ما أسند اليه فعل على طريقة  
فعل وهو النائب عن الفاعل  
نحو ضرب زيد والمصدر  
بشبه الفعل المذكور اسم  
الفاعل نحو قائم الزيدان  
والصفة المشبهة نحو زيد  
حسن وجهه والمصدر نحو  
عجبت من ضرب يد عمرا  
واسم الفعل نحو هبات  
العقيق والظرف والجار  
والمجرور نحو زيد عندك  
غلامه أو في المار غلاماه  
وأفعل التفضيل نحو صمرت  
بالأفضل أبوه فأبوه مرفوع  
بالأفضل والى ما ذكر أشار  
المصنف بقوله كرفوعي أي  
الى آخره والاراد المرفوعين

• قبح القوارير أقوام الاباريق • برفع أقوله (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ما ورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط بحاصل الجواب ان المراد مرفوعي الفعل وشبه الكاتنين في قولك أتى الخ تم جمع في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعد فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الطرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كافي علمت نفس أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لا بد لكل فعل من فاعل وأنه لا يكون الا بعده وهذه هي المقصودة هنا ألا الأولى فستفاد من قوله فان ظهر الخ كاستنبينه لكن برد على عموميه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثناءه كالفعل المؤكد في نحو أنك أناك اللاحقون والمبني للجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه ما رطل المار كما قيل ما في ذلك معتر يهني وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان فلان ترد لثبات الشئ القليل وقد ترد للثني المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا لافعال أه ولا يقع بعده هذه اللفاظ إلا لاجلة فعلية فعملها لم ذكر وما قولوه

صددت فاطولت المصدر وقفا • وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر بدوم فضرة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المتن (قوله فان ظهر) أي الفاعل الله كور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المنعزى وهو المحكوم عليه كقيل لانه لا يظهر ويستتويكون بعينه الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها الا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المقهور من ظهر خبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والافيه حكم باستنائه وهذا التقرير يفتي اتحاد الشرط والجزاء بالانكشاف وهذا إشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا وتقديرا ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والاضمير) اعترض بانه لا يزعم من عدم ظهوره استنائه لمواز كونه محذوف وجواب بان حذفه خصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يلائق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدا كبالنون للجماعة والمخاطبة نحو لو ابدت لك لاتضمن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازي بدأ أي ما قام أحد المصدر بذاعى عدم تحمله الضمير لجوده كضمير ياز بدا أو اطعام في يوم والتعجب كاسمع بهم أو بصري أي بهم تحذف فاعل الثاني للدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان فصدبهما التفصيل نحو فتلقه فارجل رجل فان أصله فتلقهها الناس رجالا رجلا أي متنازعين كل في ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين تحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما مثنى واحد لا تعدد الا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في واحد مضى وزاد بس واحدا وهو ما قام وقد زاد اليه لانه من الحذف لا للتنازع لان الاضمار في أحدهما يستلزم الحذف في الآخر فانه لا يتنازع في الباقي بانكاف جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستتر فيه بعد حذف الجار لا محذوف وأما المصدر فصحيح السيو على تحمله للضمير لتأوله بالمتعلق فضرر بالضمي أضرب واطعام بمعنى ان يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعده الا يكون الاصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة لفظ والفعل المؤكد حذف فاعله له لتعريفه فيتمع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسر فهو كالتبوت وأما الفعل المجهول فاعله ما حذف فاعله لسد الثاني بسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز السكاكي حذفه مطلقا سكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو شبه الفعل كما تقدم ذكره وممثل للرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مرفوع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مرفوع بفعل غير متصرف نحو التقي ومثل للرفوع وشبه الفعل بقوله منبرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والاضمير استتر (ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيد وز يدقام غلامه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلامه قام ولا زيد قام على أن يكون زيد غلامه ما يلحقه ان يكون مبتدأ والفعل بعده مرفوع اضمر مستترا لتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كما وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأني بأشواو في الفعل ويكرهان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر إلى آخره إلى أن الفعل وشبهه لابلده من مرفوع فان ظهر فاعلا فاضار نحو قام زيدوان لم يظهر فهو مضمرة نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سدا وسعدا والفعل لا يظهر بعد مسندا (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى الظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كخاله إذا أسند إلى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كاتقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قرن الهندات فتأني بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حرف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ويحتمل وجهها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل على اتصال بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كاقفل الصغار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بجهدت لا يزي الزاني حين يزي وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو ذلك اذا بلغت التراقي وقوله اذا كان غدا فتأني ورد بأن الفاعل في كلاهما مستر لا محذوف في يشرب مضمرة بعد المضاف للندول عليه بالفعل وفي يلفظ ضمير الروح المعنوية من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير مضمرة بعد لمادت عليه الحال الشاهدة أي اذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فتأني (قوله ولا يجوز تقديمه) أي الا في الضرورة كائن عليه الاعم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمنع مطلقا من الفعل وفاعله بجزأى كلمة فلا يقسم بجزأى صدرها فان وجد ما ظهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كزيد مضمرة وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا) التقديم أي تمسكا بقول الزا به يفتح الزا ويشد الموحدة

مالا لجمال مشيما وثيدا \* أجندها لبحمان أم حديدا \* أم الرجال جنقا قعودا

يرفع مشيما وليس مبتدأ اهدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعني كونه فاعلا لو زيد مقبدا عليه وهو يفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التثنية وهي التاني وهو عند البصريين ضرورة كأم في قوله وقبدا اتصال الخ ومن عنده مطلقا فيقول الخبر محذوف والسادس الحال مسند أي يظهر وثيدا أو غير ذلك ويروي مشيما بالنصب على المصدر أي عشي مشيما وبالجر بدل اشغال من الحال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا راجع الأحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لأنه الاصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف صاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فها من قوله وبد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية لأنها لا حاجة إليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالإنشاء وصدها بخلاف التثنية والجمع فان صيغته ما تعني من العلامة (قوله نولي قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسماها أي خذلاه وفيه الشاهد اذ قيامه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فوجها الاجنبي والجمع القريب والصديق (قوله يلوموني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر

( ٣١ - (خضرى اول )

أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أي في علامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقرن الهندات فتكون الالف والواو والنون حرفا تدل على التثنية أو الجمع كما كانت التاني قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما نرى نعمت هند بقات ومن ذلك قوله نولي قتال المبارقين بنفسه \* وقبدا أسلماه مبدوح وم قوله يلوموني في اشتراء التخييل إلى أهلي فكلمهم ويعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارض \* فاعرض عني بالحدود النواضر فأسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي مرفوع بقوله يلوموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث وإلى هذه الافة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعداء إلى آخر البيت ومعناه أنه يدق في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسندا لينبه على ان مثل هذا التركيب انما إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده فأما اذا جعلته مسندا إلى المتصل به من الالف

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة الغالية هي التي يعبر عنها النحويون بلفظة كلوني  
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلفظة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كلوني وملائكة فاعل  
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٢) ويرفع الفاعل فعل ضمرا \* كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ ادل

دليل على الفعل جاز حذفه  
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك  
من قرا فتقول زيدا التقدير  
قرا زيد وقد يحذف  
الفعل وجوبا كقوله  
نعمالي وانت أحد من  
المشركين استجارك  
فاخذ فاعل بفعل محذوف  
وجوبا والتقدير وان  
استجارك أحد استجارك  
وكذلك كل امم مرفوع  
وقس بعد ان اذا فانه  
مرفوع بفعل محذوف  
وجوبا وشال ذلك في اذا  
قوله تعالى اذا السماء  
انفثت السحاب فاعل بفعل  
محذوف والتقدير اذا  
انفثت السحاب انفثت  
وهذا مذهب جمهور  
النحويين وسيأتي  
السلام على هذه المسئلة  
في باب الاشتغال ان شاء  
الله تعالى (ص)

كأن المختار (قوله مبتدأ أو بدلا) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان  
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الحروف علامات كنهه التأنيث ولئلا يكون  
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كلوني البراغيث) حقه على الاصح كئني وأكئني  
بالياء وعلى هذه اللفظة كئني دون الندوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما تأتي بواو العاقل لتتزيها  
منزلة في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله  
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مر دود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان الله  
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير  
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنفيليان مأجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائده  
على ملائكة المحذوفة كصلاها السكت قال سم يبعد كون الراوي مختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا  
دليل فيتمتعين جعل الواو فاعلا لكون السلام ناقصا لعدم العلم بجمع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل  
الخ) هذا خامس الاحكام ولوقال

ويرفع الفاعل فعل حذف \* كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمرا عن الحذف لان الفعل لا يسمى ضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرا زيد) انما لم  
يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الغلبة في هذا الباب أكثر فاعل عليها أولى تصرح  
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمذلول (قوله تلي الماضي) مثله  
الوصف نحو قائمة هند الامامية سوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وقعول بمعنى فاعل فلا  
ناحقة ناه (قوله اذا كان تاتي) أي مسندا اليها ولوعلى وجهه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله  
فوج كالمرأة والنسبة أو مجازا وهو الما فرجه كاشدس والارض وأتوا ولا كالكتاب مراد به الحقيقة  
أو سكا وهو المضاف المؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيده لكونه محل البحث  
والافتقار نائبه واسم كان ولوعبر بمر فروع الفعل لشماله ما لم يكن المرفوع المؤنث قد يتخلو عن التاء وقد توجد  
في الذكر وقد سدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء الحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما يصلوا علاءه الرفع في  
الافعال الخمسة بمر فروعها (قوله فعل مضمرة) أي فعل فاعل مضمرة ويجوز ان تأنيث مستترا كان كمنه  
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف قت لاؤنة وقتما لمناها وقتن وقتن بلعها فلا تلحقه التاء  
فضلا عن لزومها بالاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأه عند فان الفاعل ضمير مؤنث مستمر  
يعود على امرأة بعده لكن لا تنزم التاء في فعله لما سيأتي في فم الفتاة ثم هذا الزوم باق وعطف عليه مذكر  
كعند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام وهو وعطف قلب الذكر مطلقا قدم أو أخر  
اذا جمعه ماضيه واحد كعند وزيد قائمان (قوله أو مفعولهم) عطف على مضمري أو فعل اسم ظاهر مفهم  
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قبل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره  
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كالايجتي وان كان لازما فلاولى ماسمعه  
(قوله تنزم تاء التأنيث الخ) مثله في الزوم وعدسة تاء المضارع المستند لمؤنث فتتزم مع الظاهر الحقيقي

اذا  
كان لا تفي كأت هند الاذي  
(ش) اذا أسند الفعل  
الماضي الى مؤنث لحقته  
تاء ساكنة تدل على  
كون الفاعل مؤنثا ولا  
فرق في ذلك بين الحقيقي

والجمازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لما حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي السلام على ذلك (ص) التأنيث  
وانما تنزم فعل مضمرة \* متصل أو مفعول ذاتس (ش) تنزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما  
أن يسند الفعل الماضي به مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والجمازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع  
قارا كان الضمير منفصلا لم يؤنث بالتاء نحو هند

ما قام الا هي الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا تحقيق التأييد نحو قامت هندة وهو المراد بقوله وفيهم ذات حروا صل حذفت لام  
السكامة وفيهم من كلامه ان التاء لا تنزى في غير هذين الموضعين فلا تنزى (١٦٣) المؤنث المجازى الظاهر فتقول طاع

الشمس وطلعت الشمس  
ولا في الجمع على ماسية  
تفعله (ص)  
وقد يبيح الفصل ترك  
التاء

نحو رأتى القاضى بنت  
الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل  
وفاعله المؤنث الحقيقي بشير

الاجازات التاء وحذفها  
والاجود الاثبات فتقول

أتى القاضى بنت الواقف  
والاجود أوتت وتقول قام

اليوم هندو الاجود قامت  
(ص)

والخلف مع فصل بالافضل  
كاز كالافتان العسل

(ش) اذا فصل بين الفعل  
والفاعل المؤنث بالاجوز

اثبت التاء عند الجمور  
فتقول مقام الاهند وما

طاع الالشمس ولا يجوز  
ما قامت الاهند ولا طاعت

الالشمس وقد جاء في  
الشعر كقوله

فما بقيت الا النسلوع  
الجراسع

فقول المصنف ان الخلف  
مفضل على الاثبات بشعر

بان الاثبات أيضا جائز  
وليس كذلك لان ايراد

بأنه مفضل عليه باعتبار  
انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم  
الحمدات كما سيأتى في تاء الماضى أو ضمير المستغنى عنها بالنون كتر بصن الآن يعفون يبايعنك فهل يتمتع  
حينئذ لذلك كتاء الماضى أولا فليحذر (قوله مقام الاهى) مثله أتأقاهى (قوله تحقيق التأنيث)  
أى سواء كان التاء كفاطمة أولا كز بنو يستنى من الجرد ما لا يجزمه كره من مؤنثه كبرغوث فلا  
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كان ذا التاء الذى لا يجزى يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف  
كمنه لوقر وشاة ما يفرق من جمعه بالتاء كفى التكتفى لم يعرف حال المعنى في الواقع برأى اللفظ فعم  
أن الاستدلال على أن تاء سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت تاء لهم لعدم بوزها وكل ذلك في الحقيقي أما  
المجازى فتد التاء مؤنث جواز الجازير مدع كروجو بالان اسمع تأنيثه كشمس وأرض وسما وقد نظمت  
ذلك فقالت

اذا سقط التمييز مذكر \* وأنتى فعل السهل أشبه مطلقا

لدى التارذ كفى الجرد ياتى \* كمنه لوقر مع رغوث فاعلم حقا

وان مزا أنت لائى ولو خلا \* من التاء وذكر فى سواء لتنتقى

وذالى الحقيقي للمجازى فانه \* مع التاء بالوجهين فى الحكم قدرى

ومع حذفه كز وجو باسوى الذى \* بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(نذبه) حكم تأنيث الضمير الوصف ونحوهما حكم الفعل فيأذ كر وكل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم  
فان قصد لفظه جازت كبر باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذلك الفعل والحرف وحروف الجواء  
وقال الفراء حروف الجواء مؤنثة ولا تذكرا فى الشعر (قوله شرح) أى بدليل تصغيره على مخرج جمعه  
على أحرا حذفت لامه وهى الحاء اعتباطا فيج كبدوم وقد يعوض منها راء قدغم فيها الراء وهو بكسر  
الحاء فرج المرأة كالتى الصباح ليكن المراد هنا طاق فرج معد لاطوة ولودرا كالطير (قوله الفصل)  
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لعدم من الفعل ويضمر الفصل كالعوض من التاء (قوله)  
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض الكلام في ظاهره تحقيق التأنيث اما المجازى فنقل  
السامع من أن الاجود فيه ترك التاء ظاهرا لفضل الحقيقي على غيره من اختار عكسه لان اثباته أكثر جنادى  
القرآن على حذفها (قوله يجوز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى مقام أحد ادا  
هندو تاجوز المصنف اثباتها نظر المظاهر الملهوطة به ومثل الاسوى وغيره فيها الخلاف وان كانا مذكرين  
لا كتمسهما مالتا تأنيث من المضاف اليه (قوله ما بقيت الخ) صدره لى الرمة

\* طوى النجوز والاجرام فى غرضها \* غابقت الخ يصف ناقته بالزال من كثرة السفر والتجوز بجاء  
مهلة فزأى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجرام جمع جرز يحجم فراء فزأى أرض  
لا نبات بها والفروض مجعبتين بينهما راء جمع غرض كغلووس وفس كفى الصبح وهو حزام الناقة  
والجراسع جمع جرسع كمنافذ وقعدأى الضالوع المنتفخة العظيمة وأما الرقيقة فذهبت من الهزل ووجه  
الشاهد منه انه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالاعم الضالوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعنده عند  
عدم الفصل فليجوز فيها يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فانه قد وقع ما عترض به هنا (قوله وليس  
كذلك) أى ليس جائزا فى الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات على الجماعى الشعر فصحيح وان أراد أن الخلف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)  
والخلف قديانى بالافضل ومع \* ضمير جازى المجازى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المستند



الى مؤنث حقيقى من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيبويه قال فلا تنة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالمرءة كقولها فلا تنة ودقت ودقها \* ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتامع جمع سوى السالم \* مذ كالتامع احدى اللين والحذف في نيم الفتاة استحسنوا \* (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا استند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازها تبرا أيضا خلافا للجمهور وقد جرى فاصحوا لا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصبحة بالرفع فلا تعارض عليه والشق الثانى من التريده هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقى) أى ظاهر أماضيره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشمر) جوازها بن كسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلعت كطلع الشمس (قوله فلا تنة) بالتثنية على افعال لا تكسب أو افعالها وأما الثانية فمما لا كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى مطرت كاطارها وأقبل أى أثبت البقل كأنبائها (قوله والتامع مع جمع الخ) أفاده هذا ان ما من من لزوم التامع الظاهر الحقيقى التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به مادل على متعدد سالما كان كزبدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون وأمام جمع كنباه وقوم وأمام جنس كسجرو وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفرع مثلا وإنبائها ولومذ كاسلماء تأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى والفرج في نسائه وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لأحاده ههنا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطالعات ونمراوات ووجوب ترك الجمع المذكور السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كلكه كور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى أمتت به بنوا اسرائيل اذ جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتى سجدوهن وزبدتنى \* والناظرون الى ثم تصدوا

وأوجب يفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تفر كبتين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير في جاءك فلا فصل بالكاف وهذا سلم ان ياذ كره المصنف وإجاءه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكور السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهب البصري ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسيين كفى التصريح على مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان قوى تجمعوا \* وبقتلى تحدثوا \* لا بألى يجمعهم \* كل جمع مؤنث

أى جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما لزم من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة \* ومن عندهم العويص يراد

أين جمع تصحيح يحى مذكرا \* وفى فعله تاء الاناث نزاد

فانما يصح على مذهب البصريين والمصنفين وجوب ترك التاء في سالم المذكور ويجب عنه ما تفر فيه بناء الواحد كما أمتت به بنوا اسرائيل فتأمل وسبكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا وغيره (قوله كالتامع احدى اللين) أى فى أصل الجواز والافالته مع تحويلة أريج والحذف في جمع التكسير مطلقا واصل الجمع وأمام الجنس أريج على السامع والذى للسوطى استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أى بناء على ان ال فى فاعل نعم للجنس لا لعدم مقتضى ذلك جواز الوجوبين في كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعده فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذى قاله الشاطبى وقد يقال جواز الامرين في الاول للفعلين لان الجنس وتقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون من الزائدة كترقال ويتعين التذكير فى كفى مهندلا التزاما من العرب ببقى ان الحكم لا يختص بساند نعم الى

جمع سلامة لذكر أو لافان كان جمع سلامة لذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لذكر بان كان جمع تكسير لذكر كالرجال أولمؤنث كالهوند أو جمع سلامة مؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة مؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث كائنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نيم الفتاة الى آخرها ثبت الى أنه يجوز في نيم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

الظاهر

المرأة هندوزمت المرأة هندوا تاجها ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعمول معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التاء وحذفها الشبهة في ان المقصوده متعدد ومعنى قوله استحسنوا ان الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الانبات أحسن منه (ص)



قريته بين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيرهُ فتقولاً كل موسى الكشمرى وأكل الكشمرى موسى وهذا معنى قوله  
 وآخر المفعول ان ليس خبره . ومعنى قوله . أو أضمر الفاعل غير منحصره أنه يجب أيضاً تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضمير ماضٍ غير  
 محصور نحو ضربت يده فان كان ضمير المحصور واجباً أخيره نحو ماضٍ بـ (ص) وما بالآية انما انحصر بها نحو وقد سبق ان قصدنا  
 (ش) يقول إذا انحصر الفاعل والمفعول بالأو بالتأوجب تأخيرهُ وقد تقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور  
 من غيرهِ وذلك كما إذا كان المحصر بالألفا إذا كان المحصر بالتأخيره لا يجوز تقديم المحصور إذا لم يظهر كونه محصوراً إلا أخيره بخلاف المحصور  
 بالآية يعرف بكونه واقعاً بعد الإلا فافرق بين أن يتقدم أو يتأخر فثالث الفاعل المحصور بالتأخولك انما ضرب عمرار يدومثال المفعول  
 المحصور بالتأخضرب يدومثال الفاعل المحصور بالأضرب همرا لا زيد ومثال المفعول المحصور بالأضرب يدومثال الاعمرار ومثال  
 تقدم الفاعل المحصور بالأفولك ماضٍ بالآية يدومثال قوله فلم يدرك الله ما هيبت لنا عشيئة انشاء الديار وشامها  
 ومثال تقديم المفعول المحصور بالأفولك ماضٍ بالاعمرار يدومثال قوله تزددت من ليلى بشكيم ساعة . فما زاد الاضعف ما في كلاهما  
 هذا معنى كلام المؤلف وأما ان (١٦٦) المحصور بالتأخلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالآية فإنه لا يذهب

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول (قوله قريته) أي معنوية كإذ كره وألفظية كقوله  
 لا عراب في تابع أحدهما كضرب موسى الفاريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالأول كضرب فتاه موسى  
 لوجب تقديم مخرج الضمير ولورثة أو تأنيث الفعل كضرب موسى سالي (قوله الكشمرى) بفتح  
 الهم شدة في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحد كثرة أيضاً كضرب كاهن الأجناس  
 كذا نقل عن المصباح وانظر ما وصفه مع التأنيث المقصورة الآن يكون مرادها المفرد لا الجمع  
 (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجب اضافي أي بالنسبة لا متنازع توسطه بين الفعل والفاعل  
 فيصحب بوجوب تأخيرهما بأن كانا ضميرين متصلين كضرب به ويجوز تقديمه على الفعل كمثال  
 لناسخ فان قدر في المتن حذف اللطوف أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المعلوم من الاسم  
 حقيقياً ولا يمكن مثله في النسخ لان مثله بأما (قوله وما بالآية) مفعول مقدم لقوله أو قوله انما انحصر أي غيره  
 فيه (قوله وقد سبق) أي ما انحصر بالأو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على  
 الا اذا قدمت معه لا يظهر الا حينئذ فلا جهل المتن (قوله ما هيبت لنا) مفعول يدومثال قوله  
 عليه الفاعل المحصور مع الارضية طرف لميجت والا نشاء كالأبعاد زاعمى وشامها بكسر الواو فاعل  
 هيبت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لماذلت (قوله الاضعف)  
 مفعول زادت تقدم وهو محصور بالأعلى الفاعل وهو كلامها والبيت ليجنون ليلى (قوله مذهب الكسائي)  
 هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجزاء لا لايجزى انما يقدر للتأخر عملاً كاذ كذا في الأول (قوله)  
 شاع في لسان العرب) أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياساً بقوله شأنى قياساً وان سمع كثيراً أيضاً  
 (قوله فن أجازها الخ) أي ومن منعها انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تناق الفعل باختلاف

أحدهما هو مذهب كثير  
 البصريين والفراء وابن  
 الأثيري أنه لا يتخلو أمان  
 يكون المحصور مفاعلاً أو  
 مفعولاً فان كان فاعلاً متنع  
 تقديمه فلا يجوز ماضٍ  
 إلا بضمير أو ما قوله  
 فلم يدرك الله ما هيبت لنا  
 فأول على ان ما هيبت  
 مفعول بفعل محذوف  
 والتقدير درى ما هيبت  
 لنا فلم يتقدم الفاعل  
 المحصور على المفعول لان  
 هذا ليس مفعولاً للفعل  
 المذكور وان كان المحصور  
 مفعولاً جاز تقديمه فتقول  
 ماضٍ بالاعمرار وهذا الثاني  
 وهو مذهب الكسائي أنه

يجوز تقديم المحصور بالأفلا كان أو مفعولاً الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي  
 والشلبيني أنه لا يجوز تقديم المحصور بالأفلا كان أو مفعولاً (ص) وشاع نحو خاف من بهمر \* وشذ نحو زان نوره الشجر  
 (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المستعمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف من بهمر فربه مفعول  
 وفرا شتمت على ضمير يرجع الى جمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لان الفاعل منوى التقديم  
 على المفعول لان الاصل في الفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظاً فواشتمت المفعول على ضمير يرجع الى الماتصل  
 بالفاعل قبل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلاماً جاره نذ فجأزه وهو الصحيح وجه الجواز  
 بأنه لما عاد الضمير على الماتصل بمرتبة التقديم كان كموده على مرتبته التقديم لان المتصل بالتقديم متقدم وقوله وشذ الخ أي  
 وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على  
 الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والاصل في ان  
 يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

مجموعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال عن الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وتابهما المصنف وما ورد من ذلك قوله لما رأى طالوه مصعباً ذعروا \* وكاد لو ساعده المقدور بفتصر وقوله كساحطه هذا الحلم أنواب سودد \* ورقى نداهم الذي في ذرى الجحد وقوله (١٦٧) ولوان مجد أخلد الدهر واحدا \* من الناس أبقى بمجد الدهر

مطمعا  
وقوله  
جزى ربه عنى عدى بن  
حاتم  
جزاء الكلاب العاويث  
وقد فعل  
وقوله  
جزى بنوه أبا الغيلان عن  
كبر

وحسن فعل كلبى جزى  
سناير  
فلو كان الضمير المتصل  
بالفاعل المتقدم عائد على  
ما اتصل بالمفعول المتأخر  
امتعت المسئلة وذلك نحو  
ضرب بعلم صاحب هند  
وقد نقل بعضهم في هذه  
المسئلة أيضا خلافاً واخفى  
فيها المنع (ص)  
(النائب عن الفاعل)  
ينوب مفعول به عن  
فاعل

فياله كنبيل خبير  
نائب  
(ش) يحذف الفاعل  
ويقام المفعول به بمقامه  
فيه على ما كان للفاعل من  
لزم الرفع وجوب التأخير  
عن رافعه وعدم جواز  
حذفه وذلك نحو نيل خير  
نائل خير نائل مفعول قائم

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لکن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله متنوعة)  
أى شعر وأثر وقوله وأجازها بنو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكن الباء  
لان أصله كنى فربا ببدال الكف حيا وايس منسوخ بالجن كقديتهم وبقي قول الثالث والحق وهو  
جوازها شعر الانثى (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالوه الى  
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعر وامنى للجهد أى نافوا جواب لما روى  
ما ظرف به معنى حين منصوب بالجوأب وأوحف وجود لوجود خلاف (قوله روى) بشد الغاف أى أعلى  
ورفع والتدنى العطاء والتدنى بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كفى القاموس روى على النش والشاهد في  
شطر به ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرنى به المطعم بن عدى أحد  
رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة ثم أبى جواب لو فعد  
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على عطمه ما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويث) قيل  
هو الضرب بالبحران وقيل دعاء عليه بالأنفة لانها تاتى على عند طلب السفاذ وعدى بن حاتم الطائي بخافي  
فلا يليق به هذا الطعنه (قوله أبا الغيلان) بكسر الميم جمع روى بنى القصر المسمى بالخوثر بنى فاهر الكوفة  
للحال الماضية وسناير بكسر الميم لانه لا دون وشد الميم رجل روى بنى القصر المسمى بالخوثر بنى فاهر الكوفة  
للعناب بن أسرى القيس ملك الحيرة فلهما فرغ ألقاهم من أعلاه ثلاثين ألفه منه فصر به للشل في سوء  
الجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحماة نبينا عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور والمفعول الذي ليسم فاعله لانه لا يشمل غير  
المفعول به ما ينوب كالمفعول به هو المراد عند الإطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى  
ز يد يدنا وأليس مبادوان أعجب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أى كان دون غيره  
(قوله خبر نائل) في الصحاح التوال العطاء والنائل مثله لکن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لانبابة  
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى لغرض ما لفظى كالأيجاز في نحو يثمل ما عوقبتم والسجع  
نحو من طابت سريرته حدث سيرته وتصحيح النظم كشولة

علقتها عرضا وعاقبت رجلا \* غيرى وعاقى آخرى ذلك الرجل

أى علقتها الله أى جعلنى أسبغها عرضا بالافساد ومعنوى كالميم به في وخلق الانسان ضعيفا وجعله كسرى  
المتاع وإجماعه كمنصديق على مسكين وتعتز به بصون اسمه عن سائلك أو عن قرينه بالمفعول كخلق الاختير  
وتحقيره كلعن حمركراهة بمعناه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام  
الرباعى (قوله فيعنى ما كان للفاعل) منه كون الأصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزم منه وإغناؤه  
عن الخبرى نحو ما مضى وبالعبدان وعدم تعدده كاسم كره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه ونحو يده  
من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يصير تخلف هذه الثلاثة في الظرف  
والجور ولان الكلام الآن في النائب للمفعول به لا مطاق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كاستدراك على

مقام الفاعل والأصل نالز بد خبر نائل حذف الفاعل وهو بد وأقيم المفعول به بمقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا نقول خبر نائل نيل  
على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده وهي ليس للمفعول القائم مقام الفاعل ضميره مستتر والتقدير هو  
وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يضم فاعله مطلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل فى المضارع قولك فى ينتجى ينتجى (ص)

والثانى التالى ناالمطارعه كالاول اجهله بلا منازعه وثالث الذى بهوز الوصل كالاول اجهله كاستجلى (ش) اذا كان الفعل المبنى للمجهول مفتوحاً ابتداء المطارعه ضم أوله ونائبه وذلك كقولك فى تدحج تدحج وفى تفسر تفسر وفى اغافل تفسر تفسر وفى تفوق تفوق اذا كان مفتوحاً بهوزة وصل ضم أوله ونائبه وذلك كقولك فى استجلى استجلى وفى اقتسر اقتسر وفى انطلق انطق (ص) واكسر واسم فالتالى أصل

حينما ضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبنى للمجهول ثلاثياً معتل العين فقدم فى فاعله ثلاثاً ووجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكمت على نسيهين اذ تبيهاك تختبط الشوك ولتاشاك

قوله فاعله أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المعلقة والجامد المؤل بمشقى ولا يرفع ثابته بالفاعل المغمور وبالمفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤل بآن والفعل اقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كجبت من كل الطعام بنون أى كل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروفاً بعين اضافته على أنه فى عمل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولو تقديره كنبيل وكذا قوله اكسر كرددان وجد الضم والكسر قبل ذلك كدم ويكرم فأما أن يقدس بحى غير الاولين أو يرد بقوله اضممن واكسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحاً (قوله اكسرى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله \* لوعصر منها البان والمك انصر \* ومنهم من يفتح فى فعل اللام فتقلب الياء افتاحاً قول فى روى ز يروى بفتح الهز فى المعتل ثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كيتجى) من الانتحاء وهو الاعناد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومات اليها وانتحيت فلان عرضته وانتحيت السكين على حلقة عرضها والمقول بالجر صفة لينتجى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لفصل لفظها (قوله ناالمطارعه) هى قول التائب وحصوله من الاول فى الثانى كعملته فعلم وكسرتة فتكسر وانما قيدت الياء بكونه نائباً ليه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان نائباً للمضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أول لمخوف بقصر جاعلته وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيها قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ أخبره اجعلته بى الاشكال فى قوله كالاول تقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيراً للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل ناه المطارعة مأشبهها من كل ناه معتادز يذنها وان لم تكن للمطارعة كتبت وتروى وتغافل بخلاف ترمن الشئ أى رمسه أى دفعه فلا يضم نائباً لعدم اعتبارز يذنها الاصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناءً للآزم للمجهول وقدمته أى كثرهم مطلقاً ليرد عليهم قراءة وأما الذين سددوا بضم السين لحكاية السكسأتى سددت بضمه أى بوالبعاء فى لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذلو بى لبقى الفعل خبراً بالاضطر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز ذكر به وقيل يجوز مطلقاً بنوب المصدر المرفوع عن الفاعل كجلس الجلوس وأما الفعل الجامد فلا يبنى انفاً أو ما بنى كان وكادوا خواتمها فاجازه سددوا به والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً لما روى عن كفى النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله للمرفاعول الفعل اضممن (قوله أو اضممن) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدر الاشمام وفعل القصر تنازعه كل من اكسر واسم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فاعلاً وعيناً غير مخول عن نائب الفاعل أى علت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجعل القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يلقى لبساً هذه اللغة قال كبوع ليزبه على اسكان العين وقلها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيها يأتى فعل بلائها ليساوى عبارة للمصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بنى للفعل سلك به سلك الصحيح (قوله ثلاثاً ووجه) الكسر أعلاه والضم أرداه (قوله حيكمت) بالياء وروى بالواو وفرد الاشموى شاهد المضمم وضمه هازداً بضمه بالقوة المنة وهو يؤث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على يمين أى طاقنتين واذا تحك أى اذ حيك وتختبط الشوك أى تضر به من اختبط الشجر تضر بهابصار نحو هوا لاشاك أى لا يضرها الشوك لصفاتها (قوله شباه) اسم لیت الاول ويوح خبرها الثانية فاعل ينفع لفصل لفظها فى مفعولة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة لادنى

بالفاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل بأرض أبي مائة وبأه  
أقامي رغيش الماء بالضم في قيل وقيض (ص) وان يشك خيف ليس يجتنب \* وما يباع قدر يري لشعوب  
(ش) إذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد نيابة لفعل في الضمير متكام أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واو أو ياء فأن كان واو لم يحرر  
سام من السوم وجوب عند المصنف كسر الفاء والأشياء فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت ثلاثين سميت فاعل فانه بالضم  
ليس الأنحوسمت العبد وان كان ياء لم يحرر يباع من البيع وجوب عند المصنف أيضا (١٦٩) ضمه أو الأشياء فتقول سميت يباع

وما بينهما اعتراض والاستعانة أنكرى وشبهه فعله مطلق لينغم أي لا تنفع لبتفعاما لفعل به خلافا  
لما يري بمراد هل (قوله بنى دير) بمهولة فوحدة مفعرا (قوله بالفاء محركة) بالهم فوحال  
من الفاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ وبغاي على هذين وفي نسخ الاتيان بالفاء بحركة الخ وفيها تعاق  
حرفي جو بمعنى واحد عامل واحد هو ممنوع الآن تحول الباء الأولى لمجرد التعدية والثانية للابسة أو  
الثانية للتعدية والأولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بحرف من السبعة قليل سابق  
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تحضت الباء قوله العلوي في البيئية على جهة الأفران لا التبع  
والقراء يسدون ذلك رما والأشياء عندهم يطابق على الإشارة بالشقتين في الرفع والضم عند الوقف على  
محو نسيته من رن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي  
وهشام (قوله الى ضمير متكام) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وبغيره نحو بمننا  
وبعنا وبمن الآن الغائب لا يلتبس إلا عند اسناده لثون النسوة فاقبل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب  
خلاف الصواب نعم الأولى بده أو غائب كأي نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي إذا لم يكن بكسر والعين  
تكففت والامتنع فيه الكسر كالباقي لا الضم لان المبني للفاعل ليس بالكسر (قوله من الاشكال  
السابقة الخ) صريح في أن الأشياء شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المجموعة  
لكن لا يحصل به ليس المحمول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة وبها الجلة الشرطية لا تستمر في  
الوقوع فان أراد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان اطلاقه على الأشياء بالتغليب (قوله هذا ما ذكره  
المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع وان احتمل الكسرة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر  
الاباس كالم بالواو في نحو غنار وضمائرهما مجتملان المحمول والمعلوم وردان هذا اجل لا ليس كما هنا  
لكن في التكت عن أي حيوان أن اللغات الثلاثة مسبوقة عن العرب ونص على جوازها في يوه (قوله  
الذي ثبت لفاء باع الخ) لكن الاضمح في المضاعف الضم فلاشام فالكسر في باع والعكس حتى قيل  
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز فراعلمة ردت البنا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجاعة بالضم  
الخالص والتباس الثاني بأمر الجاعة مدفوع بالولان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لواجلا لا  
الباس (قوله وهو معتل العين) أحسن هذا القديم تمثيله باختار واتحاد وليس لازم بل مثله المضاعف  
كاشتهر وانهل ففبه اللغات الثلاثة كقوله الشاطبي (قوله يمثل حركة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشياء  
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه مصفا لمخرف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة  
أو عمله في ان جعل حال من ضمير المستتر فيه وحر أي حقيق خبره وبنية معناه به (قوله أو حرف جر)  
أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٢٢) - (خضري) - (اول) لفعل لما تلبه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين  
الذي ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والأشياء وذلك نحو اختاروا نقادوشيهما في جواز في التاء والقاف الثلاثا وجه الضم نحو اختاروا  
وانقودوا بالكسر نحو اختياروا ونقيدوا والأشياء وتحرك الهززة يمثل حركة التاء والقاف (ص)  
وقابل من ظرف اومن مصدر \* أو حرف جر بينية نحو (ش) تنقسم ان الفعل اذا بني للما يسم فاعله افعم المفعول به مقام الفاعل  
وأشار في هذا البيت الى انه إذا لم يوجد المفعول به افعم الظرف أو المصرا أو الجار والمجرور ومقامه شرط في كل واحد منها أن يكون بالانابة  
أي صالحا وحز بذلك على ما يصلح للابسة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف مذهب أبي ذلك أحد بل مذهب البصريين أي النائب هو الجورج وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عند الفراء الحرف لاحظ في الأعراب أصلاً ١٤ وعلى الثاني في المتن مضاف مقترأى أو مجرور حرف جر مذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نياية الجار والمجرور أصلاً وما أودهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المقوم من الفعل وأضربهم به بعد الدلالة عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان الأدل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لم ينصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وإذا وسحر ومثله ما لم الظرفية أوشبها وهو الجرجين كمن دونهم في التمتع فكل ذلك لا يجوز أناته لعدم صرفه إذا يستعمل مرغوعاً أصلاً لا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكره فلا يقال ما جرى فقط ولا يجاء إذا جازى بدلى أنابها وأجاز ما لا يخفى فقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنياية وقضاً جازى قوله تعالى لقد قطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فلا بد من نائب عن نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحه حينئذ بناء لضافته إلى المني لا أعراب أفاده في التصريح (قوله وبحو عندك) عطوف على قوله ما لم لا على سحر الثلاث يقتضيه أي لم ينصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهه وهو الجرجين (قوله من لزوم النصب) أي أوشبهه (قوله معاذلة) مصدر ميمي نائب عن اللفظ وقوله أي أعوذ بالله معاذاً وأما كان غير منصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية وشبهه سبحانه (قوله وكذلك لا ما فائدة فيه الخ) استفيد منه أنه لا ينوب عن الظروف والمصادر إلا المنصرف المتمكن من التصرف في الظروف بما يشارك الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يشارك النصب على المصدرية كضرب وقتل المتمكن من الظروف ما خصص بشئ من أنواع التخصيص ومن المصادر ما ليس بمراداً كيد بأن يكون مبيناً للمصدر كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب أليم أو لنوع مقصود إياه كقوله تعالى فن عن لمن أخيه شئ أي نوع قائم أنوع العفو وسواء من كل الورثة أو بعضهم وأما جعل في مصدر إلا فلهذا لأن عفا لا يزم رجعه بمعنى تركه ضعيف إذ لم يثبت عفاً شئ بمعنى تركه بل عفاً كإلى البضايء وأما النائب من الجورج فشرطه أيضاً الاختصاص كبقية قول الشارح ولا جالس في دار أو أن لا يزم الجارية طريفة واحدة كمن دونهم المازنين الزمان الظاهر وكحرف القسم والاستثناء الملازمة للقسم والاستثنى ولا بد على التعديل كاللازم والماء ومن أضافات له وأما قوله

يَفْضِي حَيَاءً وَيَفْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ \* فَلَا يَكُامُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فثابت فاعل يرفض ضمير المصدر أي يرفض هو أي الاضمار المعبود وهو افعال الحياه والخصاء كأن من مهابته أو التقدير و يرفض هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الرد في لان الاضمار خاص بالطرف فيدل عليه. وليس المحرور نائب الفاعل لأنه لا يكون جاره للتعديل مبني على سؤال قد قدر فكاهه من جملته أخرى ولما امتنع ثابته المفعول لاجله والحال والتعجب مما منع المفعول معه والمشتبى لأنه فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرد في عجمه يز من العابدین من الحسنین بن علی رضی الله عنهم تعین حج هشام بن عبد الملك في حماة بيته وجدها بن يستلم الحجر فخره الزحام فجلس بعيدا على كرسي ينظر القصور فاجاز من العابدین يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرحاماً فلما انتهى للحجر تنصّل له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابت به الناس هذه الحلية فقال هشام لأعرفه فحفظ أن قيل إليه أهل الشام فقال الفردق أنما عرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم \* هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطائفة البيت يعرفه والركن والحرم

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار ولا نه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سبر يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومحرز يد (ص)  
ولا ينوب بعض هدى ان وجد \* في اللفظ مفعول به وقدير (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا لاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للماض

فاعله مفعول به ومصدر

وقطف وجار ومحرز تعين

اقامة المفعول به مقام

الفاعل فتدول ضربت يد

ضربا شديد يوم الجمعة امام

الامير في داره ولا يجوز اقامة

غيره مقامه مع وجود هو

وردم ذلك شاذ ومؤول

ومذهب السكوفيين انه

يجوز اقامة غير وهو

موجود نفسهم أو تأخر

فتدول ضرب ضرب شديد

زيدا وضرب زيدا ضرب

شديد وكذلك الباقي

واستدلوا بذلك بقراءة في

جعل ضرب جزى قوما بما

كانوا يكسبون وقول

الشاعر

لم يعن بالعلياء الاسبيدا

ولاشئ ذا اني الاذوهدي

ومذهب الاخفش انه اذا

تقدم غير المفعول به عليه

جاز اقامة كل واحد منهما

فتدول ضرب في الدار

زيدا وضرب الدار زيد

وان لم يتقدم تعين اقامة

المفعول به نحو ضرب زيد

في الدار ولا يجوز ضرب

زيدا في الدار (ص)

وبانفاق قد ينوب الثان

من

باب كسا فيما التباسه

امن

تسكاد تسكع عرفان راحته \* ركن الخطم اذا ما جاء يستلم

هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله \* بجده انبياء الله فحتموا

بغضى حياه الخ الى ان قال

من مشرحهم دين وبغضهم \* كفر وقهرهم ما عا رء تصم

ان عدا اهل التقي كانوا ائمتهم \* أو قيل من خير اهل الارض قيل هم

لا يستطيع جواد بعده غايتهم \* ولا يدانيهم قوم وان كرموا

من يعرف الله يعرف اولوية ذا \* الذين من بيت هندا ناله الام

فغضب عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت فقه

للاطعافا رسل يقول لنا اهل البيت اذا هجنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك وبأييك عليها فبلغها (قوله)

ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى الميم من المصدر والزمان أو المسكان لان فهم الاولين

منه وضما والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بثنى من التخصصات ولا عبرة بإفادة المصدر تركيد الفعل لان هذه

غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بل منع ضرب على اضرار ضمير الضرب الميم لان الضمير اشد اهما من

الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصيغة محذوفة لدليل جاز كاسم في بغضى حياه الخ ومثله

قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتال \* يسوك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيمالك من ذي حاجة حيل دونها \* وما كل مأوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المعهود بالحواس بالموت أو بغزوة بشرى أحد التفاسير ويعتال هو أي الاعتلال المعهود

الحاصل من المحبوبة أو حول كأن بينهم واعتال كأن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل

بين في الآتودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز

ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في عمل رفع بالنباية كاسم في عند وكذلك عند من يجوز

تصرفهما كأي قراءة لقد تقطع بينك بالرفع ومودة بينك بالجر وقوله

ألم تر يأتي حيت حقيتي \* وياشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم

لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدرب (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا بل سكن لم

يتكرر فلا يمنع انابه غيره سم (قوله مفعول به) أي ولومضو بابتغى الخاضف فتمتنع انابه غيره مع

وجوده كانه مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجهور خلا للقاء والتمهيل

(قوله وقدير) أي شذوذا أو ضرورة (قوله أي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحجزى قوما الخ)

أي ببناء يحجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يسن مجبول وبالعلياء

نائب مع وجود المفعول به وهو سيد أي لم يسن انما لم يجعل أحد يعتنى بالعلياء الاسيدا وأوله البصريون

بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير العفران المفهوم من يغفر وارغا بما فيه انابه المفعول الثاني وهو جاز هذا

ومتقى في شرح الجامع ان الاحق بالنباية ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد

أمام الامير انيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعول به غير

(ش) اذا بني الفعل المتعدي الى المفعولين للم اسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المنصف انه يجوز اقامة الاول متماز وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسي زيد جده وأعطى محرومها وان شئت أغت الثاني



فتقول أعلیٰ هم درهم ركی زیداجة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا  
 فبتعين اقامة الاول فتقول أعلیٰ زید هراولا يجوز اقامة الثاني حيثما لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون آخذًا بخلاف  
 الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عند ما لم يلبس فان عني به أنه اتفاق من جهة النحو بين كلهم فليس  
 بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعلیٰ زید هراولا يجوز عندهم اقامة الثاني  
 فلا تقول أعلیٰ درهم زيدا (ص) في باب ظن وأرى المنع اشهر \* ولا أرى منعًا اذا قصد ظهر (ش) يعني أنه اذا  
 كان الفعل متبديًا إلى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الأصل كظن وأخواتها أو كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل

خبر في الأصل ولا أحد هما منصوب برفع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله) لئلا يحصل لبس (الح) أي  
 ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الأصل تأخير الثاني عارضة كون الأصل نائب الفاعل معنى فلا يدل على  
 كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع لبس لعدم المعارض فيه  
 وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كون المؤنث هو النائب أو ما يكون آخذًا أو مأخوذًا فشي  
 آخر (قوله) فليس بجيد (الح) يجب عنه بأنه لم يسمع عنده حكاية الخلاف أومراده اتفاق جمهور البصريين  
 (قوله) ولا يجوز عندهم (الح) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة حق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا مرد الباب  
 (قوله) اذا قصد ظهر (الح) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذا تعليلية (قوله) فقد نقل غيرهما (الح) (الح)  
 أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التفسير بل هو داخل هنالكة ثانی مفعولي ظن  
 فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام (تنبيه) شرط أنابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقا  
 كما تمتع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حيث كانت كالفرق دقة لفظها نحو واذا قيل لم لا تقصدوا  
 فان كان الثاني ظرفا مع وجود الاول فذهب الخلاف للمارفي الظرف مع المفعول وعلى الجواز النائب متعلقه  
 لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لان مفعول الاتعاق لا للفظ بخلاف مرن بن بكاسر  
 (قوله) فلا تقول ظن (الح) أي لا كلامهما يصاح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله) ونصب الباقي (الح) أي لفظاني  
 غير المجرور ومحلا فيه والله أعلم

### (اشتغال العامل عن المفعول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه وسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعها تارة ونصبه أخرى اه صان  
 وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزيمه وقد ذكر بعده التنازع فيه مع انه يرفع وينصب  
 فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا (قوله) ان مضمر اسم (الح) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفعلا  
 مفعول التلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباقي بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه  
 باعادة العامل بعناه وإلى في المحل بدل عن الضمير على منب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا  
 عن كونه بنصب لفظ ذلك الاسم كذا مضمر به وحله كذا مضمر به فالسابق (الح) فاللفظ والمحل للاسم السابق  
 لا للمضمر لان نصبه محلي أبداً هنالكة أشار إليه الموضع والاشدوي وهو التحقيق وأشار الشارع كغيره إلى أن  
 اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وبجعله تعدية بالحرف كذا مضمر  
 به مجازاً من الخلق المزموم وهو نصب اللفظ المحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في  
 لفظه للضمير والباقية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي هو فصل مشغول بحرف جر تعميماً بعد تخصيص

كأرى وأخواتها فلا شهر  
 عند النحو بين أنه يجب  
 اقامة الاول ويمتنع اقامة  
 الثاني في باب ظن والثاني  
 والثالث في باب أعلیٰ فتقول  
 ظن زید فاعلموا لا يجوز ظن  
 زید فاعلم وتقول أعلیٰ زید  
 فرسك مسرجا ولا يجوز  
 اقامة الثاني فلا تقول أعلیٰ  
 زید فرسك مسرجا ولا  
 اقامة الثالث فلا تقول أعلیٰ  
 زید فرسك مسرجا  
 ونقول ابن أبي الربيع  
 الاتفاق على منع اقامة  
 الثالث ونقول الاتفاق  
 أيضا ابن المصنف وذهب  
 قوم منهم المصنف إلى أنه  
 لا يتعين اقامة الاول لافي  
 باب ظن ولا في باب أعلیٰ  
 لكن يشترط أن لا يحصل  
 لبس فتقول ظن زید فاعلم  
 وأعلیٰ زید فرسك مسرجا  
 وأما اقامة الثالث من باب  
 أعلیٰ فنقول ابن أبي الربيع  
 وابن المصنف الاتفاق على

منعه وليس كان كما هو فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلیٰ زید فرسك مسرجا  
 فلا يحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلیٰ فلا تقول ظن زید هراولا وان هراولا المفعول الثاني ولا أعلیٰ زید فاعلم (ص)  
 وبأسوى النائب ماعلقا \* بالرفع انصب له محققا (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل  
 فكأنه لا يرفع الفعل الا فاعلا واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الا مفعولا واحداً لو كان للفعل مفعولان فاكثر تأقت واحداً منها مقام  
 الفاعل ونصب الباقي فتقول أعلیٰ زید هراولا وان هراولا المفعول الثاني ولا أعلیٰ زید فاعلم (ص)  
 (اشتغال العامل عن المفعول) ان مضمر اسم سابق فعلا شغل \* عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا • حتماً ووافي لما قد أظفرا (ش) الاشتغال ان يتقدم اعم ويشاشر عنه فعل قد يعمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير ز باضر به وزيد امر ربه ومثال المشتغل بالسببي ز باضر بعلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اعم الخ والفتح في ان شغل (١٧٣)

لأن فعل الشغل اِلمن ضمير الاعم السابق كاذكر أو من صبيبه كيدامرت بعلامه فلا تكرر (قوله)  
فالسابق) نصب عند حذف ضمير اذنيه وأقارب ذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمر) أى  
حذف حتماً أى اضماراً كما سيذكره الشرح لاضباحنا لأن فى النصب التخصيص الآتى (قوله) ان يتقدم  
اسم) أى واحداً لأنه نكرة فى الإثبات فيفيد أن الشغل عنه لا يتقدم مع اتحاد العمل المقدر لأنه لم يسمع  
وأما زيد أو عمر اضمرتهما فلكلامه الواحد بسبب العطف وأجازة الأخفش ان عمل المقدر فى متعدد كزيد  
درهما أعطيت به إياه فان تعدد العمل المقدر جاز كفى الرضى كزيد أضافه لعلامه بتره أى لا بتر زيد  
أعنت أخاه بتر غلامه وأقارب أيضاً اشتراط تقدمه وأما بتر به زيد فليس اشتغالا بل ان نصب زيد  
فبذل من الهاء ورفع قيدته مؤخر ويشترط فيه أيضاً قوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتغيير  
ومصدره كدوسجور وما يخص به الظاهر كخى كذا فى الصبان لكن سبباً فى الفعل المطلق نيابة الضمير  
عن كل من المصدر المؤكد والمبين لأن يكون فيه خلاف وكونه مقتضى للمباهمة فلا اشتغال فى جارك زيد  
فأكرمهم وكونه مختصاً لا نكرة مختصة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال فى ربهانية  
ابتدئوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتغييره زائف أى وجب ربهانية وابتدعوها صفة كما  
فى المعنى (قوله) ويتأخر عنه فعل) هذا هو الشغل وهو العمل الذى يذكره وشروطه الاتصال بالاسم  
السابق كسبياً فى وصاحبه لاجل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً أو اسماً فاعل أو مفعول دون السفة الشبهة  
والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر فى هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله  
نم يجوز الاشتغال فى المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقدم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيد است  
مثلاً أى يابنت زيد است مثله (قوله فى ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشغل وشروطه كونه ضميراً للاسم  
السابق أو سببياً كإعلم من كلامه ويجوز حذفه بمقتضى ما فيه من القطع بملأته بتره اه صبان وممراد  
الشارح بعمله فيه خصوصاً نصب بدليل باقى كلامه ومقتضى ذلك مع قول المنصف بنصب لفظه وقوله  
فالسابق انصبه لـ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير يجوز ان أحد من الشرى كاستجارك لا يكون  
اشتغالا والمثول عن شارح التسهيل وأبى حبان أنه منه وكذا فى التوضيح وهو المتجه فى السابط قصور  
فأحذف فعل محذوف بضمير واستجارك لا اشتغاله بضميره ولا بد أنه لو تفرغ فلم يعمل فيه لأن ذلك لعارض  
تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على أحداه نصب الشاغل واسم السابق صحيح السامى بخلافه  
لحكاية الأخفش عن العرب زيد اجلس عندهم ان زيداً لمفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست  
زيد اجلس عنده (قوله مضمر وجوباً) أى لأن المذكور كالعرض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى  
انى رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأ كيدوساجدين مفعول ثانى رأيت الأول  
أو مفعوله الثانى محذوف أى ساجدين بل وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف بفسره رأيتهم والجمع  
حينئذ لتعظيم (قوله وما راقى منى مدنى لفظاً) أى سواء كانت للموافقة بالوضع كالرمل المتعدى بالياء  
والجازية بخلاف التعدى بعلى فعنها اتحاداً وبالزوم ولو عرف كزيد ضربت أخاه أو قتلت عدوه أى

الظاهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى حقوقك في زيارته يعني ان التقدير ضربت زيارته بمعنى دون لفظ كقولك  
في زيارة ضربت به ان التقدير جازية في زيارة ضربت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني انه منصوب بالفعل المذكور بعده  
وهو من باب كوفي واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الامم معا فاذا قلت زيارته يعني كان ضربت ناصبا لزيد والهاء  
ورد هذا المذهب

انصالحا بالموال (ص)  
والنصب حتم ان تلاحظ السابق  
ما \* يختص بالنصب كان  
وحينما (ش) ذكر  
الضويون ان من انزل هذا  
الباب على خمسة أقسام  
أحدها ما يجب فيه النصب  
والثاني ما يجب فيه الرفع  
والثالث ما يجوز فيه الأمران  
والنصب أرجح والرابع  
ما يجوز فيه الأمران  
والرفع أرجح والخامس  
ما يجوز فيه الأمران  
على السواء فأشار المصنف  
الى القسم الاول بقوله  
والنصب حتم لمعناه أنه  
يجب نصب الاسم السابق  
إذا وقع بعد أداة يليها  
الالفعل كالأداة الشرط نحو  
ان وحينما فتقول ان زيد  
أكرمته أكرمك وحينما  
زيد اتلفه فأكرمه فيجب  
نصب زيد في المثالين وفيما  
أشبههما ولا يجوز الرفع  
على أنه مبتدأ. إذ لا يقع  
بعد هذه الأدوات وأجاز  
بعضهم وقوع الاسم بعدها  
فلا يمنع عنده الرفع على  
الابتداء كقول الشاعر  
لا تجزعني ان منفس  
أهلكته  
وإذا هلك فتعند ذلك  
فاجزى  
تقديره ان هلك منفس  
ولله أعلم (ص)

أهتت زيدا أو سرورته لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثل هذا مررت بسلامه أى  
لاستزيد بالاجازت لأن المجاوزة ليست له وإليه لأنه لا عمل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة  
خلافًا لما شو بين جعله المفسر بحسب ما تفسره أى فلا عمل لها في زيد اضربه ومجملها الرفع في أنا كل شيء  
خالقه بقدر يجوز والخطب بأكمله لأنها مفسرة بالخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
لهم مغفرة. إذ لو صرح بالموصوفين المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا. هذا كون المفسر جملة أفعالهم في  
اشتغال النصب التي كالأسماء في أما الرفع فالتفسير فيه الفعل وحده لأنه المحذوف لاجل أنه وإعرا ب ما يفسره  
لفظا أو محلا ولذا اجزم في قوله \* فنحن نؤمنه بيت وهو آمن \* (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم  
كون المتعدي لواحد متعديا لثنتين وهو تخم للقاعدة (قوله لا تأتي الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدي اليه  
الفعل إلا بالآخر فكيف يلتقي مع وجود الحرف المعدي وأيضا يمكن الإغناء في السببي لأنه مطلوب الفعل  
في الحقيقة كزيدا ضربت غلاما رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتحفيز والعرض  
لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الإلهمة لا تختص بها إذ أنها في جزمها بخلاف ما إذا لم تره  
كأن زيد يرد هل زيد قائم وأما ذكر أدوات في خصوص هل العروض استعمالها بالانطلاق كأمس وأما الهمزة  
فلا تختص به مطلقا لأنها أم البايب وهم يتوسعون في الإماتات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحينما زيد  
تلقاه الخ) أى وهلا زيدا أكرمه ومعنى زيد أكرمته وأين زيد أقرقرته فيجب النصب في كل ذلك وقوله  
تلقاه ليس مجزوما لأنه مع فاعله مفسر لجملة المحذوفة بعد حينما وليس المفسر بالفعل وحده حتى يكون مجزوما  
كفسره وفي نسخ نقله بالجزم بالتحذوف (تنبيه) تسوية النظم بين ان وحينما انتهى في  
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعين من كونه في شعر أوثر لان جميع الوجوه فلا يرد أن جميع  
الأدوات المذكورة لا يليها في النثر إلا الصريح الفعل فالاشتغال بعدهما خاص بالشعر إلا أن مع الماضي لفظا  
أدعى وإذا مطلقا فلا يوجب تلغير الفعل ظاهر الهماني التراضف طلبه لأنه لا أن لا يظهر عملها حينئذ  
انما أياها وإذا التامل أصلا قال الروادى ومثلها كل شرط لا يجزم نحو لو ذات سوار طمعتي لو غيرك قالها  
يا أبا عبيد بخلاف ان مع المضارع لما ظهرا فيه قوى طلبها له فقميع تلغيره لها في النثر كباقي الأدوات  
ويستثنى من أدوات الشرط أمانا فالاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو  
مع وجود الفعل نحو وأما عود في بنائهم قرى بالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير  
العامل بعد المنصوب لأن أما لا يليها إلا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من الأسماء واحد أى وأما عود  
فهنا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره أما على الفعلية لفعل مطاوع  
للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزعني ان منفس أهلكته \* وإذا هلك فتعند ذلك فاجزى  
أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني لأجله وان كان زيد أكرمته أكرمك على  
ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيد أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم)  
أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحفيز والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)  
بالرفع فاعل تلازم بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف  
وفاعل تلازم فيه الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبله بالضم أى قبله فاعل يرد ومع لحوال منه أى إذا التامل  
شيا لم يرد ما قبله مع لحوال وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترميم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

وان تلاحظ السابق ما لا يتبادر \* يختص بالرفع التزمه أبدا كذا إذا الفعل تلازم يرد \* ما قبله مع لحوال ما لا يتبادر فيجب  
(ش) أشار من بين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

زيد يضربه عمرو رفع  
زيد ويجوز نصبه لان  
اذا فعله لا يقع بعدها الفعل  
لاظهار ولا تقدير او كذلك  
يجب رفع الاسم السابق  
ادارلى الفعل المشتغل  
بالضمير اذ لا يعمل  
ما بعدها فيها قبلها كادوات  
الشرط والاستفهام وما  
النافية نحو زيد ان اقيته  
فاكرهه وزيد يضل ضربه  
وزيد يماضيته فيجب رفع  
زيد في هذه الامثلة  
ونحوها ولا يجوز نصبه  
لان ما يصلح ان يعمل  
فيها قبله لا يصح ان يفسر  
عاملا فيها قبله والى هذا  
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أى  
كذلك يجب رفع الاسم  
السابق اذا تعلق شيئا  
لا يرد ما قبله مع موصلا  
بعده ومن اجاز عمل ما به  
هذه الادوات فيما قبلها  
فقل زيد ما قلت اجاز  
النصب مع الضمير بعمال  
مقدرة قول زيد ما اقيته  
(ص)  
واختبر نصب قبل فعل ذى  
طلب  
وبعد ما يلاؤه الفعل غلب  
وبعد ما عطف بلافصل على  
معمول قبل مستقر أولا  
(ش) هذا هو القسم  
الثالث وهو ما يختار فيه

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتجه ماقتضا المثلن والشروح من عده منه لان العامل صالح في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاماكن فقول المصنف في الضابط نصب قبله لانه على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته القاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيها قبله لانه كالفعل الجامد فاده سم قوله لا يقع بعدها الفعل أى مطلقا لرفعها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلهما لينا فلا يجوز النصب في لينا بشرارته على الاشتغال لان ما نزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لان في ال بيع نعم يجوز النصب على اعمالها وبما ينزل الابداء والاول مع المضارع المثلث فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه بعمرو وما سبى في قوله وذات يده مضارع ثبت الخ وكذا الام لا ابتداء فلا نصب في اني ز يضر بته قوله اذا ولي الفعل الخ وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل ما اجنبى نحو زيد يضر بعمرو ويضربه بعمرو فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول باجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل تلاحق قوله كادرات الشرط أى او التحضيض والعرض والام والابتداء وكما تجزى به والحروف الناصخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما به فيها قبله فلا نصب في زيد يضر بعمرو بته او لا تضربه بعمرو ولا تضربه بعمرو بته او لا تضربه بعمرو بته او لا تضربه بعمرو بته او لا تضربه بعمرو بته بخلاف حرف التنفيس كذا ساسا بعمرو فيجوز نصبه على الراجح قوله وما النافية مثلهما لا في جواب القسم لان لها الصدارة ايضا ولنا قال سيديوه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر اطعمه \* والحب يا كاه في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا يحذف بفسره اطعمه على الاشتغال لانه على تقديره فلا يعمل فيها قوله أى حلفت على حب العراق لا اطعمه في الدهر بخلاف زيد لا تضربه اولم تضربه فيا رفع فيه واجب فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الاى قوله ويجوز نصبه أى على الاشتغال وقوله لا يصلح ان يفسر عاملا أى على وجه كونه عوضا عن المقدس كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بقدر يدل عليه بالمقووظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا ينز صلاحية المقووظ حينئذ للعمل فيها قبله ولنا صرح المصنف في قول الشاعر يا ايها المالح دولوى دونك \* بان دولوى مفعول المحذوف يدل عليه دونك أى خند دولوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيها قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال قوله وبعد ما يلاؤه الخ أى بعد شئ يقبل في لسان العرب جعل الفعل نال به فالاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعول اول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أى ايلاه العرب الفعل له قوله على معمول فعل أى على جملة معمول فعل أى الجملة التى هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية فيها قوله كلاسرا أى ولو باللام نحو زيد لا تضربه بالها كذا لانه بالها لا يزمان المصدر فلا يمنع عمل ما به هما فيها قبلها وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كالمى ولما ولن قوله والهاء أى يخبر او شتر بصيغة الطلب كذا يد اللهم ارحه او انظر كما مثله قوله واختار نصبه أى لان الاخبار بالطلب من العتبة قليل وخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والتكذيب الا بتأويل كاسر فيا به بل قبل جمعه وانما انفقت السبعة على الرفع في آية السرعة واذا لانه لا ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيديوه بما ينشئ عليكم حكم السارق الخ والزاوية الخ تخبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جلتان لان هذا ليس من

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دل على طلب كالامر والنهي والهاء نحو زيد اضرب زيد لا تضربه وزيد ارحه الله فيجوز رفع زيد ونصبه واختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جلة فعلية وفي فصول بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمر أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه واختار النصب لاعتطف جلة فعلية على جلة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كالولم يتقدمه شيء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه واختار الرفع كاسم أي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فصل دال على طلب (ص)

وان تلامع الطرف فعلا بخيرا به عن اسم عاطف بخيرا (ش) أشار بقوله فاعطفن خبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط الصيغون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل به بعد عاطف تقدمته جلة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجلة ذات الوجهين بأنها جلة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرأ كرمته في داره فيجوز رفع عمرو وإعادة

لصدر ونصبه مراعاة للجنس (ص)

والرفع في خبر الذي مرجح ه غلبا فيعمل ارفع ودع ما لم يبع

(ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان يختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

مواضع دخول القاء في الخبر عنه كما هي وعند المبرد الجلة الفعلية خبر ودخلته البناء لمافي المبتدأ من خبري الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعدهما الجراء وشبهها لا يعمل فيها غلبا على أنه لا يمنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجع الشمس والقمح حيث لم يؤث الفعل مع انه المختار في المؤثر خبر الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما هو وقال ابن بابشاه يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثله الذي بدأ أولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجلب على الفعل أكثر في ترجيح النصب بلها كزيد اربا يته ولا عمرا كمنه وان تكرار اية وانجس حيث بدأ ضرر به بخلاف لم وما يخص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب فيه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أ أنت زيد انضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر نحو أ كل يوم زيد انضر به الظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معه (قوله بعد عاطف) أي وشبهه كضرب القوم حتى زيد انضر به ومارا يثريدا لكن عمر اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كان في ابتداء لدخولها على الجلة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مقابلهما في كون لكن بعد الذي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك ككأكرمته زيد حتى عمروأ كرمته وقام بكر لكن عمر اضربه في ترجع الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لاعتنيه كاقبل اغنايته انهما مثل زيد اضربه أشاده صم (قوله لاعتطف جلة الخ) ان قلت كإرجع النصب بذلك يرجح الرفع يكون الاصل عدم التقدير أوجب بان التقدير في الية كغير جدا ونحو انساب العاطفين قليل جدا بل تقل في المتن فيجبه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل فلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنوا أم لم أذعنوا فان الدعاة مساو للصلوات الدائم في عدم الانصاف متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبري الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاة مساو للصلوات الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يبدوا أصلا ولوعبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيدوا وأما عمرو الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده أمامة نف منقطع عما قبلها ومثله اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد اضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما سر ولا أثر للفعل بغيرهما كقام زيد وفي البار عمر اضربه (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفعل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والارتفاع النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعده الفاء لا يعمل فيها جلة الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونهما مع بعض حلقه عن مكانها كاسم أي يمانه وعتنع أن بقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرو فأكرم أكرمته (قوله بعد عاطف) أي غير مفصول بالماضي وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالنفل فالاول كانا ضرر بالقوم حتى عمر اضربه والثاني كهذا ضرر زيد وعمرأ بكرمه (قوله جلة ذات وجهين) أي غير تنجيبة لجر بان فعل التهجيب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرأ كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولي قال ابن هشام أو بالاولى فانها اجمعية كأي الفاء السببية ورد بان جمعيتها في الفرد لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيراني لان المعطوف على الخبر غير ولا رابا فيه وجوزة الناظم وجباعة ومنه مثال الشرح للتوسع في التواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجع الرفع لتناسب المعاطفين والنصب مرجح على حذر يداض به ويكون من عطف فعلية على اسمية افادة الاسقاطي ولا لاختش أن بدعي مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله غلبا في ترجيح الخ) فائدتة دفع توهم أن ما خالف المختار

معها واجب نصبه ولا يلحق بوجبه رفعه ولا يلزمه جمع نصبه ولا يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك يجوز بضمير فيه فيجوز رفعه بضمير نصبه ولا يلزمه فيه أن لا يجوز التصديقه فيه من كافة الأضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره عن أبي حمزة عن أبيه عن العرب وهو كثير وأشد الأرباب السعدان ابن السجري في أماليه على التصديق قوله فارسانا غاردا وماحما \* غير زميل ولا شريك ومثله قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ينكر جنات (ص) وفصل بشئ ولا يحرف ج \* أو بإضافة كوصلا يحرف ج (ص) من أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يصل الضمير بالفعل المشغول به نحو بضمير أو أن يفصل منه بحرف جر نحو بضمير متبعا أو بإضافة نحو بضمير متبعا ولا يلزمه أن يفصل منه بحرف جر (١٧٧)

[illegible]

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحووز يداضر به وبين ما فصل بحرف جر نحووز يداضرته أو بأضافة نحووز يداضر بت غلامه وذلك في هذا البيت ان الملازمة بالتابع كاللازمة بالسببي ومعاناه انه اذ اهل الفعل في اجنبي وأتبع عما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحووز يداضر بترجل ايجبه أو عطف بيان نحووز يداضر بت همرا أيأه أو معطوف بالواو خاصة نحووز يداضر بت همرا أو أضافه حصلت الملازمة بذلك كالحصول بنفس السببي فيتنزل يداضر بترجل ايجبه منزلة يداضر بت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي وانلقا علم (ص) تعدي الفعل ونزومه

علامة الفعل المتعدي أن اتصل به (١٧٨) هاء غير مصدرية نحو حمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزوم فالمتعدي هو

الذي يصل الى المفعول بغير حرف جر نحو ضربت زيداً واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى المفعول الا بحرف جر نحو ضربت زيداً ولا مفعول له نحو قادم زيداً يسعى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعدا متعديا وواقعا ومجازا وليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو والباب أغلقته واحترز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تحصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب ضربت زيداً ومثال المتصلة باللازم القيام قمت أي قمت القيام (ص) فانصب به مفعوله ان لم يثبت

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موحدا اليه في المعنى يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباء في بتابع والاسم سببيه كأي بشر اليه صنع الشارع فان كلامها مسبب عن الارتباط باعتبار حمل العامل فيها وفي متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانها ونسق عليه بخصوص الواو لادائها الجمعية لا للبدل والتوكيد ويعتمد ان المراد بالعلاقة الضمير والباء في بتابع والاسم بمعنى في المراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل وانلقا علم

(تعدي الفعل ونزومه)

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول النصب بات فكان الاولى تأخيرها عن التنازع كما صرح في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق لا للمعدي بالحرف ولا بفتح الخافض (قوله ان اتصل) أي محتمة ان اتصل الخ لانه علامة ثانية وهي خصوص صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفعول في الجار ومجرور (قوله هاء) بالقصر مفعول اتصل وغير الجار مضاف اليه أي هاء هي ضمير غيره مصدر أي غير ظرف أيضا فان ضمير به متصل باللازم كالصدر نحو اللبلة قتها والتهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا نوصا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير الصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صرح في التخصيص الفاعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قبل واصل المصنف ادخلها في المتعدي شبهها به في عمل الرفع والنصب لانها متصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال الثامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والافعال واخبره ولتقسم الكلام على الناقصة فلا تخالف الجمهور وفي التسهيل ان ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكرته وشكرته ونصحه ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع اللازم وحذف الحرف توسعا لامتداد الحرف زائد كقيل بكل وأما ما يتعدي وزعم اختلاف المعنى كغفره بغافر فبما وقع من مجبة أي فتحه وغفر فوماى انفتح وكذا ودنقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق ما بقية المفاعيل فينصب باللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسب حابة اقراط الشهوة وفي الطعام وان لا تمتلئ من الاكل ولا يشبع منهم كغرس وبنى أي يضم

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان لم يثبت عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان تاب عنه وجب رفعه كاتقدم نحو تدبرت الكتب وقدر في المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب السمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة اقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيها ما ليس أصلها ماذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وحتم

لزم افعال السجيا كنهم كذا افعلى

لواحدة كده فامتدا (ش)

اللازم هو ما ليس بمتعد  
وهو ما يتصل بهاء ضمير  
غير المتعدو ويتجهم للزوم  
لنكل فعل دال على سجية  
وهي الطبيعة نحو شرف  
وكرم وظرف ونهم وكذا  
كل فعل على وزن افعال  
نحو اقشعروا طمان وأوتى  
زن افعنل نحو اقننسا  
وارتجما أول على نظافة  
ككهر الثوب ونظف وأوتى  
دنس كدنس الثوب  
ورسخ أول على عرض  
نحو عرض زيد وأجر  
أو كان مطاوعا لم تعدى  
الى مفعول واحد نحو  
مدت الحديد فامتد  
ودرجت ز بدافق حرج  
واحتقر بقوله لواحدما  
طابع المتعدى الى اثنين  
وله لا يكون لازما بل يكون  
متهديا الى مفعول واحد  
نحو فهمت ز بدالسة  
فهمها وعلته النحو  
فتمله (ص)

وعلازما يحرف جر

وان حذف فالنصب

للجر

نفلا وفان وأن يطرد  
مع أمن ليس كجيت أن  
يدوا

(ش) تقدم ان الفعل

المتعدى يصل الى مفعوله

بنفسه ذكرهنا ان الفعل

اللازم يصل الى مفعوله

بحرف جر نحو صررت يزيد وقد يحذف حرف الجر

فكسر فهوهم ونهم ونهونم اه وفيه ايضا تم كجرح وضرب ونجم وعلى هذا الشئ فهو عرض لاسجية  
ونعيله بنهم المتكسور بفيدان افعال السجيا بالزوم ضم عنها وفى التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر  
الهاء أى المشابه واقننسا ما مفعوله أى والذى شابه اقننسا فى كونه بعد نونه الزائدة حرفا أعم من  
كونهما أصليين كارتجما أى اجتماع أو أحدهما زائد للتعفيف كاقننسا وألفه كاسنلى أى نام على ظهره  
وارتجما اليك اذا انتفش للفتاح وما فاعله ومفعوله محذوف بنا على مذهب المشتق من جواز حذف  
عائد الى الموصولة أى والذى ضاهاه اقننسا للاحاق به وهو وزن افعنل أصلى اللامين كارتجما فان السين  
الثانية فى اقننسا زائدة لاحاقه باحجم لا أصلية بدليل تكرارها بالافضل وعلى كل فالمراد اقننسا وما  
شابهه لاشتهار هذه العبارة فى ذلك قبل ويصف الاول أنه لا يفيد اللاحاق المذكور فالنقش عليه مقابله  
علمت من الاحاق باحجم لكن على الثانى لا يشمل نحو اسنلى فان اقننسا لم يلحق به بل هو أيضا ملحق  
باحجم فالأولى حل المضاهاة فيها على مطاى الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنل المضاعف كاقننسا ومن  
افعلنى كاسنلى ملحق بافعنل أصلى اللامين وكما لازمة وأما قوله

قد جعل العناس يسرندي \* أدفعه عنى وفرندينى

فشاذ معنى اسرندي واغرندي علورك (قوله وهى الطبيعية) المراد بها المعنى اللازم للفاعل أى الذى  
لا يفارقه غالبا وبشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر فى يزل المعارض كالمرض ولك التزام عدم  
زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس وروسخ)  
كلاهما كجرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها  
لازم كشي ومتعد كدما ماما يلزم فن السجيا كاسرى ودخل فى العرض نظف ودنس فمفعله عليها مام  
وشمل ايقاضهم وعلم مع اتهم متعديان فان عللا متعدين أو كالثابت أشكلا على افعال السجيا (قوله  
مطاوعا) المطاوعة قبول الأثرى حصوله من فاعل فعل دى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلقبه  
اشتقاقا فان حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة  
فانهبت ولا ظننت كذا فانظن اعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطع الى الله وانكشف حقيقة  
المسئلة كما كان معناه بالبحار حقيقة وأنه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كنهب ورضى ويجوز قلت  
هذا الكلام فانقال اذا عنيت الألفاظ المسموعة لاجساس علاجها بتمريك لسان والشفقة فان أردت  
المعنى المفهوم من القول بلا نظر لفظ امتنع أفاده السامعنى ويستفاد من كلام الصنف ما عليه الجهور من  
أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معالى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معايل المتعدى لواحد يلزمان يتصدر  
عن واحد أو ما ليس به عطفانى درهما واستنصحتته فصيحى فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة  
وأما قوله

وكم وطن لولاى طحت كاهوى \* باجرامه من فنة النيق مهورى

فضروراً وان مهورى مطاوع أهو به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة الفعل لا فعل شاذة والنبي  
بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وفتته أعلاه (قوله وعدلازما) مثله المتعدى لواحد أو  
أكثر فانه يتعدى لغيره بالجر (قوله يحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت وبادا واثماتنقاس فى اللازم  
عند سيبويه وقيل وفى المتعدى لواحد أيضا وقيل جماعية مطلقا بتضعيف العين مالم تكن همزة كتنائى والا  
امتنع وقيل فى غيرهما من حروف الحاق كدهن ولم يسمع فى غير اللازم والمتعدى لواحد وفى قياسه فيما  
خلاف وبغير ذلك (قوله نفلا) راجع فى المعنى للحنف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول  
الصنف وأن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أى ويحذف نفلا كما قدره الأسمونى وليس  
راجعا للنصب كما يتيوهم لتبعيته للحنف فى السماع فلا يوصف به استقلا ولا لا يقتضى أن عدم النصب



فصل إلى المفعول بنفسه نحو مرتز يد اقال الشاعر  
 تخرون الياء ولم تعوجوا \* كلاتكمو على اذا حرام أي تخرون بالياء ومذهب  
 الجرم غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على (١٨٠)

ابن سليمان البغدادي هو  
 الأخفش الصغير إلى أنه  
 يجوز الحذف مع غيرها  
 قياسا بشرط تعيين الحرف  
 ومكان الحذف نحو برت  
 القلم بالسكين فيجوز عنده  
 حذف الباء فتقول برت  
 القلم السكين فإن لم يتعين  
 الحرف لم يجوز الحذف نحو  
 رغبت في زيد فلا يجوز  
 حذف في إذا بدري  
 حيث نزل التعدير ورغبت  
 عن زيد أو في يدرك ذلك  
 أن لم يتعين مكان الحذف  
 لم يجوز نحو اخترت القوم  
 من بني فلان فلا يجوز الحذف  
 فلا تقول اخترت القوم  
 بني نجيم إذا بدري هل  
 الأصل اخترت القوم من  
 بني نجيم وأخترت من القوم  
 بني نجيم وأما أن فيجوز  
 حذف حرف الجر معها  
 قياسا مطردا بشرط أن  
 الابس كقولك عجبت أن  
 بدوا أو الأصل عجبت من  
 أن بدوا أي من أن يعطوا  
 الندية ومثال ذلك مع أن  
 بالتشديد عجبت من أنك  
 قائم فيجوز حذف من  
 فتقول عجبت أنك قائم  
 فإن حصل ليس لم يجوز  
 الحذف نحو رغبت في أن  
 تقول أرى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس معا عا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يطل رجوعه لهما معا وإن استوجهه شيخ  
 الاسلام فآده الصبان (قوله فصل إلى مفعول الخ) أي في نصب وجوب أو ناصبه عند البصر بين الفعل وقولهم  
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فإليه لا لا التزويد بقاء الجر في قوله  
 اذا قيل أي الناس شرقية \* أشارت كايب بالأ كفا الأصابع  
 أي أشارت الأصابع مع الأ كفا إلى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلوا وتدخا (قوله مع غير أن وأن)  
 هاتهما في المصدرية فيطردن في اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي وفي التسهيل أن ما ورد فيه  
 الحذف كثيرا من غير ذلك قبل وقيس عليه كدخلت الدار والمجد في قياس عليه ما دخلت البلد والبيت  
 وإن لم يكن كتنو جهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجعت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في  
 غير مكة والشام قلته فهو ما كانا سهل والجبل وضرر بتاظهر والبطن أي علمها وهل المنصوب مع  
 دخلت ونحو مفعوله به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف وظرف شذوذ لأن ظرف المكان شرطه  
 الإيهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجعت لأنه على معنى إلى في فتنه لذلك  
 وسياق في حرف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم إن السماع ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحه  
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الاضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذي سمع فيه كقوله  
 لدن هز الكف يعسل مثته \* فيه كعسل الطريق اللعب

وقوله \* أليت حب العراق الدهر أطعمه \* أي حلفت على حب العراق وكعسل اللعب أي اضطرب  
 في الطريق ولئن بفتح فسكون أي ربح ومثته صدره قال حفيد الموضع والحكم بقياسية الحذف مع أن  
 وإن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقباس جوازته في أي تركيب وإن لم يسمع وهذا يصح في  
 نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة  
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والبردوا الأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه ووجه من  
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيبويه أو بـة كأي التصريح (قوله يرت القلم) من باب رمي  
 ويقال يرت بالواو لا يسمى فلما لا بعد البراية وقبلها توصة وقصة في قولهم يرت القلم مجاز الأول كعصر  
 خرا أي غيا بئيل للخرم فآده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في الاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب  
 المصنف من عدم الفرق بين الأجل واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الأجل  
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلاء الا اذا اقتضى المقام التعمين فيمنع كاللبس فيبني أن يعمل المثال  
 عليه بخلاف ترغيبون أن تسكحون فإن الأجل في مقصود بل يرتفع من رغب في النساء لجأهن وما هن  
 ومن رغب عنهن لسماتهن وفقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية  
 لفرقة كانت وقت التزول لانها زلت في فرقة ترغب فيهن لجأهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفرقهن  
 وقيل في الفرقتين فالفرقة في كل فرقة حالها فلا جال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكح قوله  
 وما زلت لئلي أن تكون حبيبة \* التي ولادين بها أنطالابه

بجرد عطا على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه قال كالأخران الأول أظهر ولا يرد فقد  
 الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا بمعنى اللفظ المقدرا هذا الحرف لفظي أي يستحق لفظ المصدر القدر لا محلي  
 بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طابه (قوله وذهب السكاسي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

لضعف

يجوز حذف في احتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن  
 عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنه مبني على محل جر وذهب السكاسي إلى أنه مبني على نصب

وذهب سيبويه إلى نحو يزوجهين وحاصل الفعل لازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير أن وأن لم يجر حذف حرف الجر الأصابع وأن كان أن جاز ذلك قياساً عند من ألبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى مكن \* من ألبس من زارك نسج العجين (ش) إذا تعدي الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس جبراً في الأصل فلا قال تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيداً درهماً فالاصل تقديم زيد على درهم لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ بالدرهم وكذا كسوت زيداً بجمعة وألبس من زارك نسج العجين فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العجين لأنه اللاس ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً بمعنى لكنه خلاف الأصل (ص) ويلزم الأصل ما وجب عراً وترك ذلك الأصل حيناً فديري (ش) أي يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيداً عماً فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس إذ يجهل أن

لضعف الجار عن العمل بمحذوفاً ولذا وجب نصب في غيرهما فكأنما معهما غايته أنها لما طال بالأبالة انقاس معها الحذف تخفيفاً وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه إلخ) أي فإنه قال ببدان ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل إن الموضع جواز كان قويا وذلك نظائر كقولهم لا أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجرا إلى الخليل والنصب إلى سيبويه كما في الأشوز تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاء عندنا لأنه لا يستحي فسوه (قوله من ألبس) أما بضم السين مسنداً لجماعة المذكور بدليل زارك أم يفتحها مسنداً للمفرد ولا ينافيها زارك لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العجين أي نسجه (قوله الثاني، منها ليس خيراً) قيد بذلك القول بالنصب فاعل معنى والافالخبر والمبتدأ في الأصل كالقول والفعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظنت زائدنا كما لا في ظنت زيداً عماً أو يجب في ظنت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم إلخ) أي وتقدم ما لا يجر على ما قد يجر فاخترت زيداً الرجال ويجوز اخترت الرجال زيداً (قوله عراً) أي نزل ووجد ومضارع يرو كغزافزو وأما عري يرى كتب تبفع فمعي خلا لا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلاً أنه كون الثاني محصوراً فيه كما أعطيت زيداً الدرهما وكونه ظاهراً أو الأول ضمير متصل كما عطيتك درهماً فلا يقدم على الأول وإن قدم على الفعل (قوله وقديسب) أي لما منع من التأخر كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الأول زيداً وكونه ظاهراً والثاني ضمير متصل كالدرهم أعطيتك زيداً كالحصر في مثله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كاعطيتك زيداً ما دل على جواز لما عرفت في باب الفاعل (قوله إن لم يضر) كيد مضارع ضار يضرباً بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئاً أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق إلخ) مثال للثني وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضاة) أي الدليل ويسمى اختصاراً لغيره ويسمى اختصاراً إلى باب ظن فيمنع الاختصار والمراد بالجوأ ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيداً ما سبقاً في التنافع (قوله كقولك إلخ) مثال للثني وهو الحذف غير المضمر (قوله التناصبا) نائب فاعل يحذف وهما مفعول التناصب لأنه صلة آل فلا يحتاج إلى عمله إلى شرط وقامه مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضاة ويمنع كون التناصب مضافاً إلى هالآن الوصف الخالي باللايضاف للخال مناه ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كاسياً في الإضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والتداء فان نصب للمنادي أو محذوفاً نائب عنه أي ولا

وكقولك في أعطيتك زيداً درهماً أعطيت ومنه قوله تعالى فإما من أعطى واتقى وأعطيتك زيداً ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيتك درهماً قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوا كجزية فإن ضرحذف الفضلة لم يجر حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيداً أو وقع محصوراً نحو ما ضربت بالآز زيداً فلا يجوز حذف زيداً في الموضوعين إلا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف التناصبا إن علما وقديسب حذفه لانهما (ش) يجوز حذف نائب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت فتقول زيداً التقدير ضربت زيداً الحذف ضربت لانه لا شبهة عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربه التقدير ضربت زيداً ضرباً به تخلف ضربت وجوباً كما تقدم والله أعلم

يكون هو الفاعل وقديسب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخر ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيتك درهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لتلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو متمم والله أعلم (ص)

وحذف فضلة أجزان لم يضر كحذف ما سبق جواباً أو حصر

(ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه فالمفعول به فيجوز حذف الفضلة أن لا يضر كقولك في ضربت زيداً ضربت بـ يحذف المفعول به

يجمع بين العوض والعوض وكذا يجب الخلاف في التحجير بشرطه الآتي وفي المثل كالسكالب على البقر  
أى أرسل وما جرى مجراه كانتوا خيرا لكم أى اتهموا وأتوا خيرا والله أعلم

### (التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سيذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذور يفسره اقتضايا وعمل  
مفعول به ذلك المحذور وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر  
لا ضرورة وألوتوسع في الظرف والمراد باقتضاها العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى  
امام التوافي في الفاعلية والمفعولية أو التخالص فيهما كما سيأتي (قوله قبل) حال من عاملان أى حال  
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أمره) في القادوس الأسرة يضم الهزنة الدرع الحبيبة وأسرة الرجل رطله  
الأذنون وضبطه العرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضع أى فعلين  
متصرفين كاتوني أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانها كقول

عهدت سقيما غنيا من أجرته \* فلم أخصه إلا فناءك موثلا

أو اسام وفعل كذلك نحوها ثم أقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانها أى في العمل لا في التصرف كما قاله  
شارحه ثلاثين في ثمانية ثم يهازم أقرؤا فإنه اسم فعل جامد بمعنى خذ واتنازع هو أقرؤا في كتابيه فاعمل فيه  
الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهزنة بدل من كاف الخطاب فشم اسم  
الفاعل كالبيت والمفعول كقوله \* وهزنة طول معنى غربها \* واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله  
\* أقيت فلم أنسكل عن الضرب سمعا \* فليقت الضرب تنازعا سمعا وانسكل أى انسحب من باب  
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبل الرجل ومسه أمر أنه الوضوء ولم أر  
من ذكر الصفة المشبهة وأفضل التفضيل ولا مانع منهما في أي ظرف كيداً ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد سحر  
وذكر يابود في محرر فلان تنازع بين حرفين لا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم يثبت الفعل وهما في  
محل جزم بأن ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لا يصفه لا يصف من معموله والفعل لازم  
في التنازع عند أعمال الأول فإذا بطل عمله بطل التنازع اذ من شرطه جواز العمل كل منهما ومن  
هنا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يصف بين أفضل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر  
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الأول أم الثاني كما يحجبني ولست مثل زيد وأجازه الجرد في فعل  
التعجب مطلقا واغترق فصل الأول من معموله اذا كان هو العامل لا متراجا لجلتين بالعاطف والتحداد  
مطلوبهما وفيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما  
بعطف مطلقا كمثل أو يعمل أو لهما في ثانيهما نحو أو أنهم ظنوا كظنتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظنتم  
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة مصدر المحذور أى ظنوا ظنا كظنتم أو يكون الثاني  
جوابا للاول جوابا لسؤال المحذور كظنوا ظنا كظنتم أو يكون الثاني  
وههنا كإلى الاسقاطي هاؤم أقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كإلى المعنى في الجوز رقاه قد أخوك  
(قوله اسم معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه متصلا مطلقا أو متصلا بمجرور نحو  
زيد انما قام وقدمه وماضربا أو كرمت الاباء ووقفت وتوقيت بك على خلاف في الآخر واشترط قوم  
وجوب توجه العاملين إلى المعمول فيجوز قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها ناحتال ان اسم كان ضمير الشأن  
فلا توجه إلى سفيها والآخر عزم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عزمه وخرج شوجه العاملين  
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك في الثاني  
لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعله أصلا ومثله هيئات الهيئات العتيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم

عمل

قبل فلو واحد منهما العمل

والثاني أولى عندنا هل

البصره

واختار حكسا غيرهم ذا

أمره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد محو ضربت وأكرمتم بذا فكل واحد من ضربت وأكرمتم بطلبها بالمعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله فلا واحد منهما

العمل معناه ان أحد

العاملين يعمل في ذلك

الاسم الظاهر والآخر بهمل

عنه. ويعمل في ضمه

على ما سيذكره ولا خلاف

بين البصريين والكوفيين

انه يجوز افعال كل واحد

من العاملين في ذلك الاسم

الظاهر ولكن اختلافه في

الاولى منهما فذهب

البصريون الى ان الثاني

أولى به لقرنه منه وذهب

الكوفيون الى ان الاول

أولى به لتقدمه (ص)

وأعمل المهمل في ضمه

تنازعا والتمزم ما لم يفرقا

كحسبنا ويسمى ابناكا

وقد بني واعتيد بياضها

(ش) أي اذا أعملت أحد

العاملين في الظاهر

وأعملت الآخره فأعمل

المهمل في ضمير الظاهر

والتمزم الاضمار ان كان

مطلوب العامل مما يلزم

ذكره ولا يجوز حسنه

كافعال ذلك كقولك

بحسن ويسمى ابناكا فكل

واحد من بحسن ويسمى

يطلب ابناكا بالفاعلية فان

أعملت الثاني وجب أن

تضمير في الاول فاعله

فتقول بحسنان ويسمى

ابناكا وكذلك ان أعملت

ولو ان مأمسى لادى معيشة \* كفا في ولم يطلب قبل من المال  
فقليل فاعل كفا في ولم توجه اليه اطلب والافعال المعنى المراد بل مقوله محذوف أى لو سميت للادنى  
كفا في القليل ولم يطلب الملك بدليل قوله

ولكننا أسمى نجد مؤث \* وقد يدرك الجد المؤثر أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يعمد الى اثنين أو ثلاثة وهو رأى وصرح في التسهيل

والجامع لجواز وقد يعمد المعمول لغيره كما في العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون

وتكبرون وتحمدون في كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الطرف وهو در والمصدر وهو ثلاثا

فأعمل الأخير وحذف الضمير من من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه يا لها وتكبرون فيه يا لها

ولو أعمل غير الأخير ذكر الضمير من فيها بالمعامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك

قوله طلبت فلأدرك بوجهي وليتي \* قدمت ولم أبع البندى عن سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعند فاعمل الأخير كما في ومن

تنازعها مع افعال الاول قوله

كسكاه ولم تستكسه فاشكر له \* أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

وقل الاجماع على جواز افعال أي الثلاثة ان كان قبل لا يحفظ افعال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب

التنازع) أي ان السابق ان رفع كز بقاء وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه

ليعلم لافيه وان نصب كز باضر بتأ كرمتم فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كقوله

بعضهم ولا يلزم تقدم ما في جزاء العاطف عليه وهو متبع الا في نحو أقم يسير واعند الزخشرى حيث قدر فيه

تأخير الهمزة فلا تنأخذ اخلة على محذوف أي أقعدوا فلم يسير وا كعند الجهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة

يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت يدا وأكرمتم فز بيا معمول الاول

وحذف معمول الثاني كقوله ابن هشام وتغيبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل

يجوز تقدمه برده من تقدم ما في جزاء العاطف عليه واجازه جماعة منهم الرضى في التقدم المنسوب والغايرى في

المتوسط أما التقدم المرفوع فيجوز ما في (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك فلم يتفقا في محل الرفع

كجاء وقامز بلساني عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أي وان كان أضعف عاملان الاول بدليل

استدلالهم على افعال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أنك كل الخ وعلى افعال المجموع بقوله

قد جربوه فجازت تجاربهم \* أبا قدامة اللجد والغفما

ولم يعموه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقرنه) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه

ومن الفصل بين العامل والمعمول بالجنى وان اغتفر هذا للضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل

بالجنى عند وقوع العامل في بعض اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أي ولسلامته من الاضمار قبل

الذكر كعند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كعند الكسائي وحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما

مرجح والافيجب افعال الثاني في محو ضربت بل أكرمتم يدا والاول في ضربت بل أكرمتم يدا كما

في التكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتمزم ما لم يفرقا) أي من وجوب اضمار العدة ومطابقته

لظاهر افراد افعاله اذا صلح العامل للكل فيضمر مفردا مذكر الاخر نحو أخرج وقتيل هند أو

الز يدون مثلا لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فتدجوز سبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول بحسن ويسمى ابناكا ومثله بني واعتيد بياضها وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بياضها واعتدي  
ههنا ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول بحسن ويسمى ابناكا ولا بني واعتدي عبدك

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتمز التثنية وأجاز الكسائي ذلك على الختف بناء على منهجه في جواز حذف الفاعل وأجازه القراء على توجيه العالمين معاً إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الأضمار في الأول عند العمل الثاني فلا توجب بحسبان ويسمى أبناك وهذا التثنية ذكرناه عنهم المشهورون من ذهب إلى حذف الفاعل (ص) ولا تخرج مع أوله أملاً \* بمضمر لغير رفع أو هلا بل حذفه الزمان يكن غير خبر \* (١٨٤) وأخرون لا يكن هو الخبر (ش) تقدم إذا أهمل جهة العاملين في الفاعل

كخسر بنى وضربت قومك بالنصب أى ضرب بنى هوأى من ذكر لكنه قبيح كما نقله السمايى فلما زاد التزم ذلك فى الفصح (قوله لان ترك الخ) هذا السليل لابعين الاضمار لكان وجوب اظهاره وأجواز الالان يقال اقتصر على جزء الدالة لكفايته فى الرد على الكسافى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتمعين الاضمار ما فى الثانى وهو اتفاق أوفى الاول عند البصر بين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل التكرار مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كبر رجاله بسماعه فيه نظما وثما حتى سبوه به ضرب بنى وضربت قومك وقوله

جفوني ولم أجد الاخلاء اني \* لغير جيل من خليلى همل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أى في باب التنازع عند أعمال الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العدة أشنع مما عرفته الآن بقاؤه عند حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابهِ فليفسر عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما شتر منه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده يستر في الفعل مفردا في الأحوال كلها كاسم عن سبويه فأفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفاً ولو اتوا اتفاقاً طلب الرفع قال الصبان وكذا في نصب كاشف تشييع قول الجمع في الأعراب المطالب اه وينبغي تقييده بنصب العهد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلافاً أضر مؤخرًا كضرب بني وضربت زيدا هو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرد لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعمل الآن بدعى ان العامل مجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله أهلاً له (قوله ولا تفسر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للأضمار قبل الذكر الا إذا وقع حذفه في لبس فيضمر مؤخرًا كرهبت ورغب في الزيدان عنهما مع في شرح الكافية ميل الى اظهار الفضلة مقسمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله إذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب معقولا والثاني يطلبه فاعلا فاعل في الثاني ولم يحذف من الاول ضميره من أنه فضلة وتقديم الكلام على قسافي الفاعل (قوله بكذا) بضم العين المهمة وتحفيف السكان ثم ظاه مشالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم وبعثى من الاعشاء بالعين المهمة وهو عدم الابصار ليل والمراد عنده مطلقا نحو اومان الملح وهو سرعة البصر فيبعثى يطلب بشعاع أى السلاح فاعلا ونحو اطلب معقولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه معقوله والتمز من التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهم لعدم التزام ذكره في غير ذلك والتماسه حذفه هنا لان فيه نية العامل للعمل ثم عطفه عنه لغرض مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدا الخ) اشارة الى ان المراد بالخطب في

وأهل الآخر عنه أهل في  
ضمير هو يلزم الضماران كان  
مطلوب الفعل عما يلزم ذكره  
كالفاعل وأنتابه ولا فرق  
في وجوب الضمار حيث  
يبدأ أن يكون المفعول الأول  
أو الثاني فتقول بحسب  
وإسعي أنتاك وبحسن  
وبسما أنتاك وذكر  
هنا إذا كان مطلوب  
الفعل المجهول غير مفعول  
فلا يحتاج أن يكون محمدا  
في الأصل وهو مفعول  
ظن وأخواتها لا يفتقد  
في الأصل أو خبر وهو  
المراد بقوله أن يكن هو  
الخبر وأولاً فإن لم يكن  
كذلك لما أن يكون  
الطلب له هو الأول أو  
الثاني فإن كان الأول لم يجز  
الضمار فتقول ضربت  
وضربني ولا محذور  
وضربني زيد ولا محذور  
فلا تقول ضربته وضربني  
زيد لا محذور به وضربني  
زيد وشقاه بالشعر  
كقوله إذا كنت ترضيه  
بذلك صاحب

**قول**

جہاداً نہ کہن فی الغیب احفظ لالعہد والفرح احادیث الوشاۃ فقہا

يحاول أن يشرح غير هجران ذي ودوان كان الطالب هو الثاني وبسبب الإضمار فتقول ضربني وضربته زيد وضربني وضربته زيد ولا يجوز الخلف فلا تقول ضربني وضربته زيد ولا ضربني وضربته زيد وقطاع في الشعر كقولهم بعكاظ بعكشي الناظر يسمن إذا هم نحو إشباعه الأصل نحوه خلف الضمير ضرورة وهو شاذ كما ذهب الممهل الممهل الأول في الرفع قول المصنف الذي ليس بعده في الأصل هذا كما إذا كان غير المرفوع ليس بعده فإن كان بعده في الأصل فلا تخالفاً أن يكون الطالب هو الأول

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلا  
أومنفصلا فتقول ظننت وظننته زيدًا قائمًا وظنني إياه زيدًا قائمًا ومعنى اليقين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع  
وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد فتقول ضربت وضربني زيد وضربته وضربني زيد  
ومضربني زيد إلا إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ومعنومه  
إن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أم مجرورا أو منصوبا معجدة (١٨٥) في الأصل أو غير معجدة (ص)

أظهر إن يكن ضمير  
خبرًا \* لغبر ما يطابق  
المفسر  
نحو أظن ويظناني أنا \*  
زيد أو غير أخوين في الرنا

واحد فلو كان مع ليس أو خبر \* أو مبتدأ آخره فهو المعتبر  
ليلمن ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا إياه فإياه خبر كنت عائد على قائمًا (قوله)  
وجب إضماره (الخ) أي لانه معجدة لا يمتنع وقوله مؤخرًا أي خلافا لما في التسهيل تبعًا لأن عصفور من  
تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصور الفاعلة وإن لم يضمنه عامله بأجنبي كذا قيل وفيه  
انهم صرحوا بجواز حذف مفعولي ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب  
الكوفيين من حذفه فأقوى لئلا يسهل من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله ظنني وظننت الخ)  
الأول يطلب زيدًا فاعلا وقائمًا مفعولًا ثانيًا والثاني يطلب مفعولين فاعل فيهما الثاني فيهما منصوبان  
به وأضمر في الأول فاعله مستتر يعود زيدًا مؤخرًا فاعله ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني إياه المؤخر  
العائد لقائم (قوله ظننت وظننته الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب  
زيدًا فاعلا فاعله في ضميره مستتر فاعله وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه مفعول الأول ويطلب  
قائمًا مفعولًا ثانيًا فاعله في إياه العائد عليه فمفعول الثاني والياء مفعوله الأول (قوله وأظهر)  
أي ضمير التنازع فيه أي أنت إياها ظاهر أبدال الضمير (قوله لغبر ما يطابق) أي مبتدأ في الأصل غير  
مطابق للمفسر كإياه في يظناني في مثاله (قوله تنقوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين  
للمفسر بفتحها وهو إياه (قوله وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخا إياها ظاهرًا فلا يحتاج لثنى  
يفسر كما تقدم فلا تضرعًا لثانته للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا  
تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين مفعول لاظن ولم يتوجه  
إليه يظناني لعدم مطابقة مفعوله الأول وهو لا يطلب إلا بإيطاقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضع وتبعه  
الشرح وأجاب سم بما محصه أن كلا من العاملين متوجه في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية  
فكلاهما يطلب مفعولًا ثانيًا مطابقًا لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول  
نعتبر علينا الإضمار في الثاني لما في انقطاع طلبه فعدلنا إلى الإظهار وقتلنا أخا موافقة لخبرته وإن  
خالفنا المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى حجة التنازع في ضربني وضربت زيدًا لتوجههما  
إليه بقطع النظر عن نوع العمل من أنه إذا رفع انقطع طلب التناصب وبالعكس فكذلك إياهما اه وتقول

(٢٤ - (خضري - اول)  
للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدًا  
وعرأ أخوين حصلت مطابقة للمفسر لافسر وذلك لكون إياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تنقوت مطابقة للمفعول الثاني الذي  
هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو إياه والمفعول الثاني مثنى وهو إياهما ولا  
يضمن مطابقة الخبر لمبتدأه فلهذا اعتبرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين فزيدًا وعمرًا  
أخوين مفعولان والياء مفعول أول لا يظن وأخا مفعوله الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في  
ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الأضمار  
مرعى فيه جانب الخبر عنه  
فتقول أظن ويظناني إياه  
زيد امرأ أخوين وأجازوا  
أيضا الحذف فتقول أظن  
ويظناني زيدا وعمرأ  
أخوين (ص)

المفعول المطلق

المصدر اسم ماسوي  
الزمان من

مدلول الفعل كأم من أمين  
(ش) الفعل يدل على شيئين  
الحدث والزمان فقام يدل

على قيام في زمن ماض

ويقوم يدل على قيام في

الحال أو الاستقبال وقم

يدل على قيام في الاستقبال

فالقائم هو الحدث وهو

أحد مدلولي الفعل وهو

المصدر وهذا معنى قوله ما

سوى الزمان من مدلولي

الفعل فكأنه قال المصدر

اسم الحدث كأم فانه أحد

مدلولي أمين والمفعول

المطلق هو المصدر المنتصب

توكيد العاملة أو بيان النوع

أو عدده نحو ضربت ضربا

وسر سريرا زيد وضربت

ضربا ثيرا وسمى مفعولا

مطلقا لصدق المفعول عليه

غيره فيعرف جر ونحوه

بجلاف غيره من المفعولات

فانه لا يقع عليه اسم المفعول

الا مقيدا كالفعل به

والمفعول فيه والمفعول معه

والمفعول له

عند استعمال الثاني أظن ويظنني الزيدان أنا إياهما أخوين أو يظناني وأظن الزيدان أخوين أيا  
(قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي يجوز أن لا يظهر الظاهر والخفي أيضا لله معمول الآخر عليه كأجوزوه  
عند عدم التوافق في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه  
ما نقله للصرح في المسئلة السابقة عن أبي حيان في التكت الحسن أن شرط الحذف عندهم مطابقة  
الحذف لأثبت أفرادا وضيره والامتنع نحو علني وعلت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول إياه ولا يجوز  
حذفه اه (قوله مرعى فيه جانب الخبر عنه) أي وإن خالف المفسر ويضمر مقصدا عن معمول الأول  
كأنه الشرح وليس اضمارا قبل الذكر لتقديم مفسره رتبة لكونه معمول الأول فإن العمل الثاني أضمر  
مؤثرا كما في التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظنني الزيدان أنا إياهما أخوين أو يظنني وأظن  
الزيدان أخوين هما إياه فهما فاعل يظنني وإياه مفعوله الثاني وتقول على الأظهار أظن ويظنني الزيدان  
أنا إياهما أخوين ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما أنا وتقول على الحذف أظن ويظنني الزيدان  
أنا إياهما فأياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أنا ويظنني وأظن الزيدان أخوين هما ويجذف  
عائدا لأخوين فتأمل والله أعلم

### المفعول المطلق

(قوله يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة إلى  
الفاعل الماهين في مفهوم الفعل بل العادل عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد  
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر)  
أي مدلوله لأن المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم  
الحدث) لا يقال بدخول فيه اسم المصدر كافتقار غسلا ونوضا وضوا وأعطى عطاه لأن مدلوله لفظ  
المصدر لا الحدث كقوله السامعي عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد  
بالدلالة مباشرة فإن قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لأخرجه من قيد ملحوظ إلى الجارى على  
فعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص من حروفه والمراد بالحدث على الحدث بالاصالة واسم المصدر  
نائب عنه وما ذكره يعم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا  
والمنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولا في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني وأعلم  
أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهين يجتمعان في ضرب به ضربا وينفرد المصدر في ضربك  
ضربا ألبم والمفعول فيها ينوب عن المصدر عما ساقى فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر  
القدر نظرا للأصل فالمصدر أعظم طلقا (قوله توكيدا لعماله) أي لنفس عامله أن كان مصدره وإلا  
فيؤكد مصدر عامله ليتحدد المؤكد كدعم المؤكد كإيهو شرط التأكيده اللفظي الذي هو عامله فعنى قولك  
ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا كأفاده السامعي والرضي فإن قلت كيف يكون لفظيا مع قول  
النحاس أجمع التحاة أن توكيد المصدر يدفع الجواز كالعنوى نحو ركاهم لعمري الذي هو عامله أي بذاته لا بترجان  
أجيب بأن ذلك ليس خاصا بالعنوى بل يكون في اللفظ أيضا كإي الطول نحو قطع اللص الأمير الأمير  
(قوله أو بيان الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوع والعدد مؤكدان وإن كان القسم منهما بالذات  
البيان وأما القسم الأول فله توكيد لا غير فهو لا يجمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان في ضربت ضربا  
الأمير (قوله غير مقيد بغيره) أي لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل إذ لم يوجد من الفاعل الادميت  
الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد لها وإنما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها ووقعه لاجلها  
أدعوا فذلك لا نسعى به الامتية بما ذكره فالأحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وإنما قسم المفعول به في

(ص) بمثلها أو فعل أو وصف نصب \* وكونه أملا للذين اتعجب (ش) يتعجب المصدر بمثابة أي المصدر نحو عجبت من ضرب بكسر بدا  
ضرب بفتح بدأ بالوصف نحو ضرب يدا ضربا يأثر الوصف نحو أنا

(١٨٧)



كل المليل وضربته بعض  
الضرب وكالمصدر المارادف  
لمصدر الفعل المذكور نحو  
قعدت جدولسا و افرح  
الجليل فالجلوس نائب متاب  
القعود لان فعلته والجلن  
نائب متاب القرح لمرادفته  
له وكذلك يثوب نائب  
المصدر ارمم الاشارة نحو  
ضربته ذلك الضرب وزعم  
بعضهم انه اذا ناب اسم  
الاشارة مثاب المصدر فلا  
يد من وصفه بالمصدر كما  
مثلا وفيه نظاير من أمثلة  
سيبويه ظننت ذلك أى  
ظننت ذلك الظن فذاك  
اشارة الى الظن ولم يوصف  
به يثوب عن المصدر أيضا  
ضميره نحو ضربته زيداً  
أى ضربت بالضرب ومنه  
قوله تعالى لا أعذبه أحداً  
من الملائين أى لا أعذب  
العقاب وعدده نحو ضربته  
عشرين ضربة ومنه قوله  
تعالى فاجلدوهم ثمانين  
جلدة والآلة نحو ضربته  
سوطاً والأصل ضربته  
ضرب سوطاً فحذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه  
مقامه والله تعالى أعلم  
(ص)

والتوكيد فوجد أبدأ  
وإن راجع غيره وأفردا  
(ش) لا يجوز تشبيه المصدر  
المؤكد لعامله ولا جمعه

بل يجب أفراده فقول ضربت بضرباً ذلك لانه

وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو متبوع بالمزاني والسيرافى والبرد  
واختاره المصنف لظارده وأمانته بـ سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت  
وجلدت جندلاً فلا يطرأ في نحو حلفت بيما اذا فصل لهما من الأصل عدم التقدير بالضرورة ملحجة قاله  
الرضي **(قوله قد يثوب الخ)** جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكينة والبعضة والمرادف والاشارة  
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فيثوب عن المؤكد والمبين كما اشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما  
في الورداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما يثوب عنهما اسم المصدر غير العلم كالتفتت غسلاً وتوضأت  
وضوء العلماء والملاقاة للمصطفى الاشتقاق بان يشاركه في مادته امامه كونه مصدر فعل آخر كقبتل اليه  
تقبيلاً فانه مصدر ليقول كقصد من وقد نائب عن مصدر يتل وهو التبتل كالتجمل ارمع كونه اسم عين كأن يتسكع  
من الارض زياتاً زياتاً نياتاً حسناتاً فنياً تا علم للثابت من زرع أو غيره وقد نائب عن انباتاً وقال سيبويه بأنه  
مصدر جارعى غير فعله أى فيسكون من الأول لانه في الأصل مصدر لبثت سعى بالثابت كإص عليه غير  
واحد فصيح فيه الاعتباران والظاهر محجة اعتباراً ما يعاينهم مصدر لا يبت كغسلاً وضوءاً لا يغسل وتوضأً  
مع انهما مصدران لغسل وضوءاً وأما بتقبيل فلا يكتفى جعله اسم مصدر ليقول لعند نفسه عن حروف فعله كما  
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضع الملاقاة في الاشتقاق شاملاً للاقسام الثلاثة أى فيكتفى في النيلية  
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما يثوب عن المبين فقط نوعه كربع القهقري  
وصفته كسرت أحسن السير وهيشته كيموت الكافر يمتسوه وورثته كقوله

• ألم تقتض عيناك ليلة أرمد • أى اغتاض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت يداً أى  
ضرب ضربته ومنه بالشرعية نحو ما شئت فاجلس أى أى اجلس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر مناسفة  
عنها وعشرة عن المبين لكنهم لم يأتوا في ثمانية مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كقبتل اليه  
تقبيل الخافقين **(قوله ذلك الضرب)** أى المعهود لا يخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فآخبرته بأنه  
أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثال لما ذكره لعوده للمصدر الميم المقوم من الفعل وقد يثوب  
عن النائبان يقال ضرب الأمير زيداً فقول ضربت الماص ذلك الضرب أى ضربت بامثل ذلك لان فعل  
الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنت عنه الصفة ثم الصفة وأنت بعبارة الاشارة **(قوله نحو ضربته)**  
زيداً ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المهم فؤ كد لانه لو صرح بأن الظاهر لم يقدح في التوكيد وان رجع الى  
مصدره فهو دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعله أى فيه للجنس والعدد ومحل ذلك  
ما لم يجعل زيداً بدلا من المصدر والامير لا كان مفعولاً به لا مطلقاً وهكذا قوله • من كل ما نال الفتى قد نلت •  
وقوله • هذا امر لاقه لآقرآن يدرسه • أى نلت النيل و يدرس الهرن فيحتمل المؤكد والتوحي بالظريق  
المذكور وأما لا أعذبه أحد من الملائين فنوعى لا غير لرجوعه لـ لا أقبله بمعنى تعذبت بـ أعظايا لأن توبيه  
للتعظيم والاصل لا أعذبه أى من يكفر تعذبت بـ أعظايا لا أعذب تعذبت بـ أى التعذيب المذكور أحد لان  
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأنت بعبارة صفتة وهى مثله ثم حذفها وأنت  
المضاف اليه وهو التعذيب منها بـ ثم حذفه وأنت بعبارة ضميراً فادعى التصريح وغيره فتأمل **(قوله والآلة)**  
أى اذا كانت في العادة الآلة ذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة **(قوله مقامه)** أى في أعرابه وأفراده  
وتنبيه وجهه كضربته سوطين واسوطاً **(قوله غيره)** تنازعه المفعولان قبله فاعلم فيه الثاني وحذف  
ضمير من الأول لكونه فضلة وحذف مفعول أفراده لانه لا يقابل به وفيه توهم امتناع الأفراد من  
الأميرين قبله ولا يثني عنه قوله فوجد أبدأ من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يروح أبدأ لان هذا المفهوم  
كما يحتمل في التأبيد أى لاتسم توحيد غير المؤكد يحتمل أن يبيد التاني أى لا توجد في وقت أبدأ فادفع

ثبته تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فقد كرر المصنف أنه يجوز تثنيته وجهه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت بشرين وضربا بالواو (١٨٩) المبين للنوع قالهم ورائه يجوز تثنيته

وجهه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سبيري زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على الجمع وهذا اختيار الشاويين (ص)

وحذف عامل المؤكد

امتنع

وفي سواه للميل منسح

(ش) المصدر المؤكد

لا يجوز حذف عامله لانه

مستوفى لتقرير عامله

وتقويته والحذف منافي

لذلك وأما غير المؤكد

فيصنف عامه للدلالة عليه

جوازاً وأوجبوا بالحذف

جوازاً كقولك سبيري زيد

لمن قال أي سبيري سرت

وضربت لمن قال كم

ضربت زيداً والتقدير

سرت سبيري زيد وضربته

ضربت بشرين وقول ابن

المصنف ان قوله وحذف

عامل المؤكد امتنع سهو

منه لان قوله ضرب زيداً

مصدر مؤكد وعامله

مخضوف وجوباً كجاءني

ليس بصحيح وما استعمل

به على دعواه من وجوب

حذف عامل المؤكد بما

سيأتي ليس منه وذلك لان

لاعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه بل المصدر المفهوم منه كما هو قالوا في أن يقول لان التصوّد به الجنس من حيث هو قليلاً أو كثيراً كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله قالهم ورائه) أي بدليل قوله بظنون بانه الظنون والاولى بالبناء شبيهة بالظنون في القوا في تصرّج (قوله منسح) أي اتساع مبتدأ خبره في سوامي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف في سواه منسح فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والمصدر فيهما (قوله لا تقرير عامله) أي دفع الجواز عنه ليكون الجواز لا يؤكّد وقوله وتقويته أي تثبيته معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكرهه وقوله

بكي الخ من عوف وأفكر جلده \* وعجت عجيها من جذام المطارف  
حيث أكد المكر والهجج أي التصويت بالمصدر مع انها مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الشيايب الرقيقة لان محل عدم تأكيدها اذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً لأنها مجاز قطعاً كما في القسطاني على البخاري فالمتعين الجواز يؤكّد كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكّد الا اذا استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال الجواز عنه نحو وكلم الله موسى تكليماً (قوله في حذف عامله) أي دلالة على معنى زائد على العامل فاشبهه القول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبران والضمير في منه للمناظم (قوله لان قوله ضرب زيد الخ) هذا أحد دليلين لان المصنف وحاشا ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازاً في نحو أنت سيرا ووجوباً في نحو أنت سيرا وراماً أنت السيرا وضرباً به أو غير ذلك مما سيأتي فيمنعه من حذفه هنا اما هو عن ورود هذا وبالله بناء على ان ذلك من المصدر المختص للمؤكّد وهو دعوى بالدليل الثاني ان تعليل المصنف بأن القصد به التفرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائماً فيمنع ذلك الدليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التفرير فسلم ولكن لانسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامله تذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيّد مطلقاً لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناقيا اه فالرد لوجه ممنوعة لكن قد تقدم ان الخليل وسيدو يعجزان الجمع بين الحذف والتأكيّد فلا يهتض ذلك جواباً عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو أنت سيرا للتأكيّد مع ما فيه من الحذف فتنازع ابن الناظم قوياً فالرد لان الزام ان هذه الامثلة من المؤكّد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لتسكات تأنييد على الاستثناء وقوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لادليل على استثناءه أنت سيرا لان لم يذكره لاناقول بشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقف) أي ففادته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لان تأكيده والا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيّد) أي بل هي قسم برأسه فالصدر اماؤكّد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكلنا أو نوعاً الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابته لا

ضرباً به باليس من التأكيّد في شيء بل هو أمر خال من التأكيّد بثنائية ضرب زيداً لان واقع موقعه فكان ان ضرب زيداً لان تأكيده فيه كذلك ضرب زيداً وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيّد في شيء لان المصدر فيها نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما والاشتمال على المؤكّد ان يجمع بينهما وبين المؤكّد

بالنظر لثباتها وأيضاً لا يأتي في نحواً أنت سيرا لان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بعمام (قوله) وما يدل  
 (الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراد من المؤكد ولكن اختص بمنزلة تقتضت عمله وهي نيابته  
 عن فعله فتأمل (قوله) بدلا من فعله أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولولمعرفة المصدر الذي  
 لا فعل له كبه بمعنى ترك في قوله يصف السيوف

فقرأ الجاهل ضاحيا هاتما \* به الا كف كأنها لم تختلج

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بلاضافة فبها لم ينصب بفعله للمهل وان لم يصح النطق به  
 أو بفعل أمر من اداف لفعله للمهل وهو ترك عند الجمهور أي ترك ذكر الا كف به أي تركا ما على  
 رواية نصب الا كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ربحه ورويه ورويه ورويه وحى  
 بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب  
 يقولها الانسان لمن يجب ويغضب وقيل ان وحب وريس كمنارحة وويل ووبب للعذاب فهي مغايل  
 مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي حزنه الله أو أهلكه أروجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به  
 والتقدير أزمه الله وبه وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باز يد او قياما لا فعول به أيضا عند سيبويه  
 أي الزم ضرب باله أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل باله مفعول مطلق (قوله) في  
 الأمر والهي أي سواء تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبرا \* فنانيل الخلود يستطاع

أَمْ لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله) أي قم فيما لا تفعل داخل  
 أعرض بأن حذفت مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل فيما مفعول به لفعل  
 محذوف وقعودا عطف عليه أي أقبل فيما لا فعول أو أجاهل في حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها  
 نون شذوذ افتكاف مع انه يحتاج كقوله السامعي الى جعله خبرا عن في النهي أقامه الصبان وعلى هذا الفيلس  
 المثال لما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انه موصوف بوقوعه فيه ولا يعد  
 ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما ذكره المصدر مقامة بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله)  
 نحو سقيالك الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا زيد وبه الدال لبيان فاعله فهو متعلق بأعني  
 محذوفا أي لك أعني وأخبر المحذوف وجوبا أي ارادني أو دعاني لك وعلى كل فالكلام جلتان وتقديم ذلك  
 من بدى الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبر الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل  
 كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما دال فرفعه  
 أحسن كالأول له والحقبة لكن ادخال السامعي عن سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقامه الفراء  
 والجرجي كالألف ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه الذي لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع  
 أيضا في المكرر والمصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كالألف التسهيل نحوه على ألف اعتراف  
 وز يدقام حتى إلى هذا اعتراف وحتى وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب تلك قضية وقول  
 الاعرابي حادته وثنا عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى حادته وأغبر انشائي كأفعل  
 وكرامة أي ذلك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما لتفصيل كذلك والوجه اطرا دال رفع فياذ كر كما  
 يفيد كلام ابن عصفور (قوله) وكذلك تحذف (الخ) مقتضى صنعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر  
 ليسمان الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب متابع الخ نص في انها منه في عبارته فلاقا والثاني  
 هو الصواب فالآتي بدلا عن تان طلي وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أودعاً أو تنوينا وهذا النوع  
 مقبوس على الصحيح بشرط أن يكون الفعل من لفظه وأن يكون مفردا منكر أو لا كان مجاعيا كويله

وعما يدل أيضا على أن  
 ضربا يز يد أو نحوه ليس من  
 المصدر المؤكد لعمله أن  
 المصدر المؤكد خلاف في  
 انه لا يعمل واختلفوا في  
 المصدر الواقع موقع الفعل  
 هل يعمل أولا والصحيح  
 انه يعمل فز بدا في قولك  
 ضربا يز يد منصوب بضربا  
 على الاصح وقيل انه  
 منصوب بانه لا للمحذوف  
 وهو ضرب فعلى القول  
 الاول نائب ضربا عن ضرب  
 في الدلالة على معناه وفي  
 العمل وعلى القول الثاني  
 نائب عنه في الدلالة على  
 المعنى دون العمل (ص)  
 والحذف حتم مع آت بدلا \*  
 من فعله كمنه لا كمنه لا  
 (ش) يحذف عامل المصدر  
 وجوبا في مواضع منها اذا  
 وقع المصدر بدلا من فعله  
 وهو مقبوس في الامر  
 والنهي نحو قياما لا فعول  
 أي قم فيما لا تفعل قعودا  
 والدعاء نحو سقيالك أي  
 سقاك الله وكذلك تحذف  
 عامل المصدر وجوبا اذا  
 رفع المصدر بعد الاستفهام  
 المقصود به التوبيخ نحو  
 انرايا وقد علاك للشيب  
 أي اتواقي وقد علاك  
 ويقل حذف عامل المصدر  
 واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو قولك وكرامة أي

وأكرمك فالصدر في هذه

الامثلة رنحوها منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والصدر نائب منابه في

الدلالة على معناه وأشار

بقوله كندلالي ما أنشده

سبيو به وهو قول الشاعر

على حين ألقى الناس جل

أمرهم فندلأزريق المال

ندل الثعالب فندلأزريق

مناب فعل الامر وهو

أندل والندل خطف الشيء

بسرعة وزريق منادى

والقدير ندلأزريق المال

وزريق اسم رجل وأجاز

المصنف أن يكون مرفوعا

ندلأوفيه نظرائه أن جعل

ثانيا مناب فعل الامر

للتعاطب والتقدير اندل

يصح أن يكون مرفوعا به

لأن فعل الامر إذا كان

للمخاطب لا يرفع ظاهرا

فكذلك مناب منابه وإن

جعل نائبا مناب فعل الامر

للتعاطب والتقدير ليند

صح أن يكون مرفوعا به

لكن المنقول أن المصدر

لا ينوب مناب فعل الامر

للتعاطب وإنما ينوب مناب

فعل الامر للمخاطب نحو

ضرب يداي أو ضرب يدا

والله أعلم (ص)

والتمتصير كما معنا \*

عالمه يحذف حيث عشا

في الفعل بمغفره قبله

كأن يدبسر فاما حصة واغتناما فالصود ثلاثة

تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها

في الفعل بمغفره قبله

كأن يدبسر فاما حصة واغتناما فالصود ثلاثة

تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها

والخبري امامسمع ولم تعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله افضل وكرامة وامامعيسى وهو ما ذكره بقوله وما التفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيمثل الانشاء غير العاطفي كقولهم عندئذ كرامة جدا وشكرا لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لا جزعا وعند ظهوره يجب عجبيا وعند الامثال سمعوا وطاعة أي حدث جدا وشكركت وشكرا وصبر صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظرا لفظ العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقوله الخلف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما التفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا وما يله أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كقوله الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف وجوبا بالكثرة ودورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وإنما يجب الخلف في جدا وشكرا لا كفر اعتدا اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكركت وشكرا على ان الكلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحديثه يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الصماني نقلا عن الثوريين والظاهر ان صبرا لا جزعا سمعا وطاعة كذلك فوجب الخلف خاص باجتماعهما او عند قصد الانشاء هذا والمرضى تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر وأماها ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلق به من مجرور بحرف أو إضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحديث جدا وشكركت وشكرا وسقاه الله عسقا وأما ما في فاعله بإضافة نحو كتاب الله وسنة الله وعنده الله وصيغة الله وحنايتك ودواليك أو بحرف جر كحقك أي بعدا بؤسالك أي شدته أي بين مقوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف جر كمدالك وشكرا وعجبنا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط لكل يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازاً من نحو وكبروا كبرهم وسى لحاسبهم عمل ذلك فافطره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالله خافا فاعياهم \* ويرجع من دارين بحرا الخائب والهدنا بفتح الحال المهمة ودارين كسر الراء موضعان والضمير في يمرن للصوص وكذا في يرجعون وأتمت محو برالم وعياهم جمع عيبة بنفع المهمة وهي الخائب وأعية الثياب والزاد ونحوهما ويرجع بضم الموحدة وسكون الجيم جمع براء كحمر وجرأ أي عتلة حقهم بعد خلوا وعلى حين يروى بالفتح على البناء لا ضافته لجة ألى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألى الخ والمال مفعول به ندلا وأفعاله المحذوف أي احتفظ المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله وما التفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان لا لا في بدلان من فعله وكذا ما بعده وقوله عامله يحذف تأ كيدلعا عطفه على المثال وليست ماميتها أخبرها ما بعده الثلاث يومه أنه قسم لا لا في بدلان من فعله مع انه منه (قوله العاقبة ما تقدمه) أي الفاعلة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالأية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصدر بعده أو خبر كقوله

لا جهنن فامرد واقعة \* تخشى إماما بلغ السؤل والامل فلا جهنن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلي عن نحو ما اهلا كأوتا دينا فاضرب يدا فيجوز اظهار فاعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جلة فلا يجب الخلف فيها فصل بمغفره قبله كأن يدبسر فاما حصة واغتناما فالصود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

إذا لم يخفهم فشدوا الوفاق فاما بعد واناداه فناداه مصرا منصوبا بفعل مخفوف وجوب بالتقدير والله أعلم فامتنعوا منا وما  
تفرد فداء وهذا معنى قوله وما تفصيل الخ أي يخفف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عين أي عرض (ص) كذا مكرروا ذو حصر ورد  
نائب فعل لامع عين استند (ش) أي كذا يخفف عامل المصدر وجوب بالذات المصدر من فعل استند لامع عين أي أخبر به عنه وكان  
المصدر مكررا أو محصورا فثالث المكرر ز يدسيرا والتقدير ز يدسيرا الخفف يسير وجوب بالقيام التكرير بمقامه ومثال المحصور  
ما ز يدالسا برأوا غما ز يدسيرا والتقدير ما ز يدالسا برأوا غما ز يدسيرا الخفف يسير وجوب بالما

(١٩٢)

في الخصر من التأكد  
القائم مقام التكرير فان  
لم يكرر ولم يحصر لم يجب  
الخفف نحو زيد سيرا  
والتقدير ز يدسيرا  
فان شئت حذف يسير  
وان شئت صحت به والله  
أعلم (ص)  
ومنه ما يذهبونه وكذا  
نفسه أو غيره فالتبدي  
نحوه على ألف عرفا  
والثان كاني أنت حقا  
صرفا

(ش) أي من المصدر  
المخفوف عامله وجوبا  
ما يسمى المؤكد لنفسه  
والمؤكد لغيره فأنكد  
لنفسه هو الواقع به درجة  
لا تختمل غيره نحوه على  
ألف عرفا أي اعترافا اعترافا  
مصدر منصوب بفعل  
مخفوف وجوبا والتقدير  
اعترف اعترافا ويسمى  
مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد  
للجمله قبله وهي نفس  
المصدر بمعنى أنها لا تختمل  
سوا وهذا هو المراد بقوله  
فالتبدي أي قالوا من

(قوله إذا لم يخفهم) أي أكرمتم فهم القتل فشدوا الوفاق أي فاسكروا عن القتل وأمرهم وشدوا  
بناقمهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من  
الكرروا المحصور لان الجمله نعت لما واناب حليم فاعله واللامع عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما  
استظهره العرب وسماه الكودي نعتا تابعا للمكرروا معلق عليه (قوله استنداع) يستفاد منه ان  
شرط وجوب الخفف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو نفوسنا كان ز يداسيرا وكون المبتدا اسم عين  
وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامها دخول الهزمة على المبتدا نحو أنت سيرا والعطف عليه كانت  
أو كاد وشر بالكمال التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما هو عليه لا منقطع ولا مستقبلا وانما  
اشترب اسم العين ليؤمن مع من توهم خبره المصدر إذا لا يخبر عنها بالآويل فيحتاج للفعل بخلاف  
اسم المعنى فرفع المصدر بعده على الظهيرة لصحتها بلاقا ويل كأمركم سيرا مقتضى ذلك ان اسم المعنى  
إذا لم يصح المصدر خبرا عنه لا بالآويل كأمركم نقصان وشكك في زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل  
مع التكرار على تقدير أمركم بنقص نقصا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل  
يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجمله بانفراده فكانها مثالان في مثال واحد (قوله  
لا تختمل غيره) ان أراد أنها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فبأنه كذلك أو أنها لا تفيد معنى  
غيره ولو بجازيا فمنوع سم أي لا احتمال كونها لانهم كجازا الآن أراد لا تختمل غيره احتمالا قريبا  
والحكم بعيد صان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجمله وتوسله بين جزأها لانهما دليل  
العامل فلا يفهم إلا بما هو أقوم أو أحقاز به بنطاق حقاظرف لاصدر كاض عليه (قوله وهي نفس  
المصدر) فيه تسامح والمراد ان التسامح هو نفس الاعتراف ورض فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي  
أضمته الجمله فصار مؤكدا لنفسه كافي ضرر بتضاريا ولا يشكك ذلك على قوله وخفف عامل المؤكد ما منع  
لما مر أن ههنا مستثنى منه أو يقال لئلا تدل الجمله على العامل كان كاه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت  
إني حقا) مثله لا فله ألبته فالبته مصدر حذف عامله وجوب بالانتماء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك  
القطعة الواحدة أي لا تردد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة للمعاهدة التي لا ترددها ولا  
يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الاقطع الهزمة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان  
البته محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان  
حقاها بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتال الجاز ما إذا كان بمعنى ضال الباطل فلا يرفع به بل يصح مع أن  
يراد بثبوت العلم الكندي رفع احتمال بطلان القضية لاحتال الجمله قبله للصدق والكذب فتضرب به نضافي  
النبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجمله مارة له لفظا ومعنى قاله الهامسي قال الرضي وهو مؤكد لنفسه أيضا  
لان الجمله تدل عليه نضافي حيث انه مدلول لفظا وأما احتالها للكتب أو الجاز فاعرف على المدلول للفظا

بل

الضمان المذكور في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جلة تختمله  
ويحتمل غيره فتضرب ذكره نضافي نحو أنت إني حقا خفا مصدر منصوب بفعل مخفوف وجوب بالتقدير برأه حقا ويسمى مؤكدا  
لغيره لان الجمله تدل عليه نضافي لغيره لان قولك أنت إني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندني في الحق مجازا على  
فلسا قال حقا صارت الجمله نضافي ان المراد البتة حقيقة فتأرت الجمله بالمصدر لانها صارت به نضافي كان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة  
المؤثر للمؤثر به

بل هو تقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تقييد للثبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر لصدق  
والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحيدته فانما سمي هنا مؤكدا  
لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده كدعائه لانهم الخطاب بثبوت تقيض الجمله في نفس الامر وغلب عنده  
كذب مدلولها فكان الجمله محتملة له وتقيضه قليل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يوقى به مثل هذا الغرض  
(قوله كاي بكاء) يبنى جملته صفة لجمله أي بعد جملته كانه كنهه ما يكون مشعرا بالقي الشروط والبيكاه القصر  
اسالة السمع بالمرفع الصوت وقيل لغتان في كل كاي المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة في  
قصر الاول أو ثانيا والثاني والاورد أن الجمله لمحموم معنى المصدر لكن يرد انها لمحموم فاعل المصدر المنصوب  
اذا فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من التسكاح وهي غير الياء في و يدفعه ان المعنى ان بكاءه مثل بكائها أو  
صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الهادية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدراهي (قوله  
اذا فاعله التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا وشعرا بالحدث وقصده التشبيه وبعد جملة  
ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح من ثلاثة وترك الباقي وستعلم  
محتزها (قوله الشكلي) بفتح المثناة مقصورا أي الخزيئة لفقد هاردها يقال شككت ولدها اذا فقدته  
(قوله تشبيهي) أي ليكون المني مثل صوت جمار ولذا كان في الجمله قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل  
هو زيد وهو أيضا شعرا بالحدث لكونه مصدرا بصوت اذا صاح فهو بمعنى التصوت أي اتراج  
ما يسمع واحدا له أي السمع خلا للراي وليس في الجمله قبله ما يصلح عمله لما سيأتي فاستوفى  
الشروط ومثله مثال الصنف ونحوه ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب  
اذا نصب ويجوز مهاد فاعله بدل ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف وهل النصب حينئذ أرجح  
أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذي في الجمله لان المصدر لا يعمل الا  
اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالرفع المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثاني فلا  
مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاعتناءه منع عمل كل مصدر وقع مجتبا وهو ممنوع وعلى  
المراد أي مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في  
التنوير لان الصوت الاول لم يرد به الحدث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فإذا لم صوت صوت  
جمارا فانك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا لثاني ناصبا اه أي واشتراط الاشعار بالحدث انما  
هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليست تل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز  
النصب بالمصدر الذي في الجمله بالتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيوريه في هذا المثال قاله الرضي (قوله وجب  
الرفع) أي خبر الماقبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه وانعت بتقدير  
مثل أو خبر محذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافي جواز النصب على  
الحال ان وجد مسوغه كالثاني الا في لانه حال من المستكن في الظرف وعامل يشتمل على الفاعل فلو علم عليه  
نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للنوح عليه لا للناطح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كانه يدب أسدا ولم  
يشعر بالحدث كذا كذا كذا الحكم كذا لان ذلك كامن للملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج  
كالضرب والتصويت ولم يكن للتشبيه كذا صوت صوت حسن أولم يكن في الجمله قبله معناه كذا ضرب صوت  
جمارا ما اذا كان في الجمله ما يصلح للعمل فيه كذا يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه (تنبيه) المراد  
باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظا أيضا كما مر أومعناه فقط كقوله يمس فرسا بالضمور  
ما ان يمس الأرض الامتنك \* منه وحرف الساقط على الحمل  
أي بلغ في الضمور الى حيث لو اضطررنا لم نتمكن من ابطه الأرض بل منكبه وحرف ساقطه فاعلم انه مدح الخاني

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كلى بكاءه ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشتملة على فاعل المصدر

في المعنى نحو زيد صوت

صوت جمار له بكاء بكاء

الشكلي أصوت جمار مصدر

تشبيهي وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير صوت صوت

جمار وقوله جملة وهي زيد

صوت وهي مشتملة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلي

منصوب بفعل محذوف

وجوبا والتقدير يبكى بكاء

الشكلي فلو لم يكن قبل هذا

المصدر لوجب الرفع نحو

صوته صوت جمار وكأوه

بكاء الشكلي وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتملة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلي وهذا

صوت صوت جمار ولم

يتعرض للصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تمثيله

منكوك بعضه في بعض يطوى كلى الحمل وهو علاقة السين أى كد مجبى في بعضه بالضمر والله أعلم

### (المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول الخاطئ لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحبيب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله وردن) أمر من الذين يشتم الله أى افرض غيرك أو من الذين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخدوع وحذف علة له لعله علة الأول أى من شكرنا لأنه يجوز حذف المفعول له لتبسيط أو أن شكرنا المذكور علة طمعنا (قوله وقتنا) تمييز محذوف عن الفاعل أى متحدث وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يشيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثله أو نصب كقوله \* طربت وما شوقا إلى البيض أطرب \* وفيه تقديم مفعول الخبر الفعلي (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كربت جينا أو يقع أول العمل آخر زمن المصدر كحسنتك خوفا من فرارك وأعكسه بكتكتك إصلاحا خالكك تصرع (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عمله ولم يشترط ما بين خوفك تحسك بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث أن فاعل الآراء دعوائه والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحدث بتأويل الخوف والطمع بالإضافة والاطماع أو محاسن حال من المخاطبين كقوله لا تخشى وأمانا وله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي أعظمها يريكم لا لآراءه التي هي فعل الله تعالى فإذن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمته وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنه لا يرون لأجل خوفهم بل التقدير بهما لأجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني نأديا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقديره أن تأديب لصبر ورقة المعنى أدبه أضر به لآراء ذلك وفيه ركاكة لا تخفى إذا أراد العلة مسببة عن الباعث عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لآراءه أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفعل أضر به لآراءه أن يتأديب بناء على عمله ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وأخره فهما متحدان وقتا وعلى حدبته كما إصلاحا يحول على التأديب لآراءه للضرب وبجوابه نفسك الجهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب كقوله لا لآراءه فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق بالفعل مقدم من لفظه أى بكتكتك أكره كما أكرها كقوله لا زياج ولا لفعل المذكور للاقائه في معنى كقتبت جلوبا كما قال الكوفيون (قوله أن وجبت الخ) ظاهرة كأنظام أن هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا فيسمى بذلك عند غيره والجمهور على أن المجزوء ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ما هيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه لتعليل الذي في المتن أى معنى ما علة الفعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدتها الجبر محرف التعليل وذلك متنع عند فقد العلة وليس تركه إشارة لاعتراض على المتن لأن العلة جعل الشروط لا شرط كإقيل لأن عمل الشروط نصب المفعول له أو تحققة على مام لا العلة بل هي شرط يفرج به نحو أحسنت اليك أنما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تفتى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول الصنف وأن شرط فقد الخ خاص بغيره ما بقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز بكتكتك قراءة للعلم أو قولا للكافر أو ضرب ز يدخل خلافا للقراسى لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضى بأنه أن أراد أن الباعث يتقدم وجوده فيمنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورنا فسلم

(ص) (المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعذرا لا جند شكر اردن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وأن شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتنع مع الشروط كانه مصدر ذاتنع (ش) المفعول له المصدر المفهم علة المشارك اعامله في الوقت والفاعل نحو جند شكرنا فشكلنا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جند لأجل الشكر وهو مشارك اعامله وهو جند في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني نأديا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضررت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب أن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام ومن أوفى وألباه فخال ما عدت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتكم اليوم للكرام  
 غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جازع بدلا كرام عمره ولا يمتنع الجرح الحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فنع زهد وزعم  
 قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله  
 أعلم (ص) وقد أن يصحها المجرد \* والعكس في محبوب آل وأنشدوا (١٩٥) لأفعد الجبن من الهيجاء \*

ولو نوات زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل

لشروط المتقدمة له ثلاثة

أحوال أحدها أن يكون

مجردا عن الالف واللام

والإضافة والثاني أن

يكون محلي بالالف واللام

والثالث أن يكون مضافا

وكذا يجوز أن يحذف بحرف

التعليل لكن لا كترفيها

مجردا عن الالف واللام

والإضافة النصب نحو

ضربت ابني تأديبا ويجوز

بوجه فتقول ضربت ابني

لتأديب وزعم الجوزي أنه

لا يجوز بوجه وهو خلاف

ما صرح به النحويون

ومعجب الالف واللام

بمكس المجرد فلا كثرجه

ومجوز النصب فصر بت

ابني لتأديب أكثر من

ضربت ابني لتأديب وما

جاء فيه منصوبا ما أنشده

المصنف

لأفعد الجبن من الهيجاء

البيت فالجبن مفعول له

أي لأفعد لأجبل الجبن

ومثله قوله

قلت لهم قوما اذركوا

شوا الاغرة فرسار كبانا

ولا ينفعه ينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتكم أصلا خالكا فاه مفعول له إجماعا وليس قلبيا ولا  
 مقسم الوجود فان قسره فيه ارادة تأديب أو إصلاح قلنا فلجيز جئتكم اكرامكلى وجئتكم اليوم اكرامك  
 غدا بل جئتكم سمنوا وصلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر  
 وانه على ضرب بين لان المتقدم باوجوده فيكون من أفعال القلوب كقمت جينا أو صورته فقط لكونه  
 غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربت تأديبا (قوله وهو اللام) هي الأصل في التعليل  
 وما بعدها نائب عنها نحو فيظن من القرن هادو حنا لا اختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم  
 المصدرية ولا فتناز أولادكم من املاق أحنطادار المقامة من فضله لعدم القلي ان قلنا باشتراطه والاعمال جميع  
 استيفاء الشروط وبقى بما يفهم التعليل نحو واذا كره كاهدا كم أى لم ايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة  
 وجئتكم كي تنكروني ولو تكبروا الله على ما بداكم في شرح للدمعة لان هشام ان الكاف وحتى دكى لنحجر  
 المفعول لانه لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وبنى ان على كنهك ومقتضاه ان المصدر  
 المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضهها للانام أى الخلوقات  
 (قوله جئتكم اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

لجئت وقد نضت لنوم نياها \* لدى السترا ليلسة المتفضل

ونضت بتخفيفه الصاد المحجمة أى خالت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمره) مثله  
 وان لتعروني لذكرك هزة \* كما تنقض العصور باله القطر

ففاعل العروا هزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو من ذهب سيدي به والمتقدمين  
 كالألمع ومر عن الرضى ترجيح كونه غيظا وأجاز بونس عدم المصدرية تسكينا بنحو أمال العبيد فندو  
 عبيد بالنصب أى مهماتك أحد الأجل العبيد قلند كور ذوهبيد فلم يبق له شرط الالهية لكن قال  
 سيدي ورواية النصب رديشة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أى مهماتك العبيد الخ (قوله  
 أن يصحها) أى الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشأنا وإله بالكلمة وفي نسخ ان يصحبه  
 بالتذكير وفى أخرى فاجره باللام قلنا ثبت ظاهر (قوله وأنشدوا) أى النحاة شاهد الجواز قول بعض  
 العرب لأفعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن لا كترفيها) أى لانه أشبه الحلال والتمييز  
 في التشكيك والتبيين (قوله لا يجوز الجرح) رده قوله

من أشكر لغبة فيكم جبر \* ومن تكونوا ناصر به يتنصر

(قوله فليت لم يرم) الباء الابتدائية أى بدلم وشوا من شذ اذ فرق حلف مفعولا أى فروقوا أنفسهم لاجل  
 الاغارة وهو بمعنى تفروقا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرون لياتهم من كل الجهات (قوله عوروا  
 الكريم) بفتح العين المهمة عوردا أى كنهه القبيحة وكل ما يستحق منه عورة ومنه عورة الانسان  
 أى اذا قلت من الكريم كلمة بيحة سترتها لاجل ادناره ومثله قوله تعالى ينقون أموالهم ابتغاء مرضات

والمخالف فيجوز فيه الامران النصب والجرح على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه وتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما  
 ذكر أنه يقل جرح المجرد ونصب المصاحب الالف واللام علم أن المخالف لا يقل فيه واحدهما بل يكثر فيه الامران ومجابه منصوبا بقوله  
 تعالى يجهلون أصحابهم في آذانهم من المواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأفقر عوراء الكريم ادناره \* وأعرض عن شتم الأثيم تكراما



(ش) عرف البصيف  
الظرف بأنه زمان أو مكان  
ضمن معنى في باطراد نحو  
أمكنت هنا أزمناً فظاهر  
مكان وأزمناً ظرف زمان  
وكل منهما تضمن معنى في  
لان المعنى أمكن في هذا  
الموضع في أزمناً واحترز  
بقوله ضمن معنى في مما  
لم يضمن من أسماء الزمان  
أو المكان معنى في كما إذا  
جعل اسم الزمان أو المكان  
مبتدأ أو خبراً نحو يوم  
الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة  
يوم مبارك والدار لزيد  
فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة  
هذه وكذلك ما وقع منهما  
مجروراً نحو سرت في يوم  
الجمعة وجلس في الدار  
على أن في هذا ونحوه خلافاً  
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح  
وكذلك ما نصب منهما  
مفعولاً به نحو بنيت الدار  
وشهدت يوم الجمل واحترز  
بقوله باطراد من نحو  
دخلت البيت وسكنت الدار  
وذهبت الشام فإن كل  
واحد من البيت والدار  
والشام متضمن معنى في  
ولكن تضمنه معنى في  
ليس مطرداً لان أسماء  
المكان المختصة لا يجوز  
حذف في معها فليس البيت  
والدار والشام في المثل  
منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما بهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلف قريش فإنه عليه يعبدوا ودخلته الغمام في الكلام  
من معنى الشرط اذ المعنى فإن لم يعبدوا وبهذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لأجل لا يلفهم  
رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أمتهن من القطار والمنتهيين واحترامهم لكونهم  
خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرحنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة  
والا يلف حالاً وقيل الامام متعلقاً بالعجز بما عجزوا وقيل بقوله تعالى لجعلهم كصفاً كقول لان السورتين  
سورة واحدة تصرح (تنبيه) لا يجوز تعدد المفعول له نصباً وبجر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تحسبون  
ضراراً تعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضارراً وانما يتعلق به ان  
جعل حالاً أي مضار بن همع والله سبحانه وتعالى أعلم

### ( في المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً )

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد بالظرف هو الوعاء المتناهي  
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة وأعله باعتبار الكثرة فيه اه  
صيان وقدمه على المفعول معه لقر به من المصدر باستزائه ولوصول العامل اليه بنفسه لا يحرف ملفوظ  
(قوله وقت) أي اسم وقتاً واسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً المالا لاطلاق  
ان جعلت أو لا احدهما الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو  
ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامهما ظرفاً لأحدهما فقط (قوله أزمناً)  
ينضم إليهم جمع زمن كجبل وأجل وجمعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة  
خاصة من الوقت وأقارباً بالمثل يجوز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا  
يتعدد الامع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة سحر أروع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم  
أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قد يراد في قوله تعالى  
ويوم حين وموطن يوم حين أرقى أيام موطن كثيرة ويوم حين وجهه بعينه ما عور بان الفعل مقتض  
لكل منهما ما لا يجعل أحدهما تابعا كالأية طفلة الفاعل على أحد المفاعيل ولا يفتاح على الآخر ولا اختلافاً  
باشتراط الإيهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر لاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في)  
هو الظرفية ومعنى تضمنه إشارته إليه اسكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في  
الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف  
وصار الحرف غير منظور إليه كضمضم الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى ينقض بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي  
بأن يعمد إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لتلك الحرف كما سيظهره الشرح فخرج وترغبون أن  
تنسكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطر في غيرهما الفعل على أن النكاح ليس زماناً  
ولامكاناً فلا حاجة لآخره بذلك الآن يجعل مكاناً اعتباراً بالارغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل  
اذ لا ينصب الإيجاد له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سألني وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بأفعال  
السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي ما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فأنه لا ينصب  
الإجماع معه وهو دخلت وسكنت وزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه  
على معنى إلى لا في فهو ما نصب بحذف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها وكذا  
توجهت مكة فلا يأتي في قول الجاهور انه ظرف حقيقة لانه ليس بمخلص فيه فتأمل (قوله على التنبيه  
بالمفعول به) أي لأجراء العاقر بحرير المتعدي فأنه الاسقاط في سياستاً وهذا غير القول بانها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في

باطراد وهذه تضمنه معنى في باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها تصوية على التشبيه بالمفعول به

التوسع

لم تكن متضمنة معنى في لان الفعل به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله بالمراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه الواقع فيه مظهرا \* كان والا فتوجه مقدرا (ش) حكم ما ضمن معنى في من امياء الزمان والمكان النصب والناسب له واقع فيه وهو المصدر نحو عجت (١٩٧) من ضرر بك زيد يوم الجمعة عند المبر

أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيد اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناسب لما المذكور كمثل أو نحو جواز الزمان أو يقال بقي جئت فتقول يوم الجمعة ركب سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة ومرت فرسخين أو وجوبا كأذا وقع الظرف صفة نحو مرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو مرت بز يد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيد عندك وظنفت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون الاجزاة والفعل مع فاعله جلة وامم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فباسيأتي (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيده الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بالمراد لحذف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى في بل افظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذف توسعها وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع عند فاعله سواء أمكن التعلق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظ وجود لفظها في الكلام وبالمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كدريج عليه الاشعري واما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فنقد (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف متصافين أي فأنصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أو فيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه مدلوله فيستغنى عن المتصاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه ان يقع فدخل ما صمت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي طلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما يطلب تعيين المدة ودما أو مكاناً وغيرهما فهي أعم وقوعاً (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جزمه في كافي التصريح لكن قال الشافعي قد ينصب توسعاً مجزئاً في المسموع بالخلف كقولك لثان ذكره اتماماً حينئذ لا أن أي وجب له ما قوله حين اذ كان كذا وسمع الآن قولي فهمان جئتین والمقصود تنبيهه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومجده اذ قال المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ لا الواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذاك أي العصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعت مقعدك في أي زمن قعده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أرادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على موصها كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً باليهم كالي السكت (قوله ميمها كان) المراد باليهم مائل على زمن غير متقدركين وقت ومدة بالمتخص مائل على تقدير معلوماً كان وهو المرفوع بالعامة كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعنودة كسرت يوماً أو يومين أو الموصوفة كسرت زمانك ولا كذا في الاشعري فتقول الشارح بحظوة وساعة ينبغي تعقيبهما بما ذكر أن ربهما مطلق زمن لا بالحقبة المقطرة بطرفا العين والساعة المقطرة بنحس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب اليهم على جهة التثنية كيد اللفظي زمن الفعل اذ لا يز بعليه كيلان أمرى بعيداً لئلا إذا السرى لا يكون الا ليلاً فالظرف يكون وكذا كالمصدر لان تأكيده زمن عمله (قوله باضافة) لم تنصف العرب لفظ شهر الارضان والى بييع مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياساً عليها (قوله الانوعان) أي ضعف دلالة الفعل وهو اصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام

وكل وقت قابل ذاك وما \* يقبله المكان الامهها عوجهاً والمقادير وما \* صيغ من الفعل كرمي من رى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية ميمها كان نحو مرت لحظة وساعة وأخضعاً لما باضافة نحو مرت يوم الجمعة أو بوصف نحو مرت يوم طوار ولا و بعد نحو مرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الانوعان

أحدهما الميهمة والثاني ماصيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والميهمة كالجهايات الست نحو فوق ونحت وبين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبر يد تقول جلست فوق البار ومررت غلوة فتنصب ماعلى الظرفية وأماماصيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومنعه شرط نصبه قياساً أن يكون ماعلاً من لفظة نحو وقعت من يده وجلست مجلس عمر وفلوكا ماعلاً من غير لفظه تعيين جوهري نحو جلست في مري زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مري زيد لا شذوذاً وما ورد من ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومزجر

السكاب ومناط انثريا أى فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى الميهمة لدلالته عليه في الجلة والى ما هو من مادة القوة لدلالته عليه حينئذ لو كانت قد دللته على الزمان بالتضمن تعادى الى جميع أسمائه (قوله أحدهما الميهمة) المراد بالميهمة هنا المليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حصر دحسور أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمخصص بخلافه كالداروان شئت قلت الميهمة لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعاً لآل المصنف ما اقتضى غيرنى بيان صورة مسماها أى صورة هي مسماها كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالضاف اليه كمكان زيد كالجهايات وما ألحق بها من عند لى ووسط وبين وازاه وحذاء ونحو ذلك ونقل السامعنى عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بى قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناء الحفيد فقلان الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة توجيهه وكنت ثم قال فتقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح لحن اه لكن ذ كر الموضح مما يشبه الجهايات في الشياع جانب وناحية وكان فتعقب شارح ذ كر جانب فقط بالمهيم جوهري فقطضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد ما هم فيهما وفى جانب أيضاً ونحوها كجوة وجوه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله وبين وشمال) مثله ما ذات اليمين وذات الشمال أى بالبقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جمعها من الميهمة أحدها مذهب ستانى (قوله غلوة) بفتح الحمة مائة ناع والميل عشر غلوات فهو انبعاث والفرسخ ثلاثاً وميال والبر يمدأ برقة فراسخ وفى المصباح القوة الغالية وهي رمية سيم أو بعسا بقدر عليه ويقال ثمانية ذراع إلى أى بر مائة والجمع غلوات كشوة وقشوات (قوله من لفظه) انما يكتموا بالوافق للمعنى كما اكتفوا به في قدمت جالوسان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به الساج بخلاف قدمت جالوساً (قوله أى كائن مقعد القابلة) أى مقعد هومنى متعاقب بذلك المحدث أى ما من معنى الى أى هو مستقر منى أى بالنسبة الى مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هومنى مقعد الازار أى هو مستقر منى فى مكان قريب كقرب مكان عقد الازار وهو وسط الشخص (قوله ومن جوال السكاب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة الى مكان بعيد كبعد مكان زجر السكاب من زاجر فهو ذم ومناط انثريا ماصى أى هو بالنسبة الى مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الرأى أى لا أدركه في الشرف كالإدراك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذاً) أى على تقدير التعلق كائن أو مستقر فأورد قعدنى أى بالنسبة الى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله ماعلى الأصل الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد منه أى تعجبى جالوسك مجلس زيد نظراً لاصلة لا لا اجتماع مع فيه (قوله بهمان) أى لان التبادر عطفهما على الجهايات وقيل أشار الشارح فيما رى الى أن ماصيغ عطف على مهمما فيفيد أنها ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله بحجة والصفة) أى لعدم تعيين محل (قوله ليست من الميهمة) أى فتكون مستثناة من المخصص وفى قول ثالث محجها بوجيان وهو أنها مبهمة حكاً أى تنبه الميهمة فى عدم التعيين فى الواقع لان المجل مثل يختلف بداً ونهاية وجوه بالاعتبار ويحتمل جرى المصنف على هذا بأن أراد الميهمة حقيقة أو حكماً (قوله من رى الخ) قد صلت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كجلى الرضى

السكاب ومناط انثريا أى كائن مقعد القابلة ومزجر السكاب ومناط انثريا والقياس هومنى في مقعد القابلة وفى من جوال السكاب وفى منط انثريا ولكن نصب شذوذاً ولا يقاس عليه خلافاً للسكاب الى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون دامقياً أن يقع ظرفاً ماعلى أصله معاً اجتماع (ش) أى وشرط كون نصب الماشق من المصدر مقبياً أن يقع ظرفاً ماعلى اجتماع معاً فى أصله أى أن يتمب بما يجتمع فى الاشتقاق من أصل واحد كجامعة جلست بمجلس فى الاشتقاق من الجالوس فأصلهما واحد وهو الجالوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير ماصيغ من المصدر مبهمة أم المقادير فذهب الجهمور الى انها من الظروف المبهمة لانها واد كانت معلومة المقادير فهي مجهولة المصرفة وذهب الاستاذ أبو على الشلوبين الى انها ليست من المبهمة لانها معلومة المقادير وأماماصيغ من المصدر فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مري مشتق من رى وليس هذا على مذهب البصريين فان مبهمة انه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو الما أقنار نحو بلا يتمب ظرفاً فاعلم انه مسموع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

(قوله)

الى انها ليست من المبهمة لانها معلومة المقادير وأماماصيغ من المصدر

فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مري مشتق من رى وليس هذا على مذهب البصريين فان مبهمة انه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو الما أقنار نحو بلا يتمب ظرفاً فاعلم انه مسموع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخل البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار خلت حرف الجر (١٩٩) فاقصبت الدار نحو ممرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه

بالفعل به (ص)

ومارى ظرافا غير ظرف

فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي

لزم

ظرفية أو شبهها من الكام

(ش) ينقسم اسم الزمان

واسم المكان إلى متصرف

وغير متصرف فالمتصرف

من ظروف الزمان والمكان

ما استعمل ظرفا وغير

ظرف كيوم ومكان فان

كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما

وجلس مكانا يستعمل

مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم

مبارك ومكانك حسن

وفاذا نحو وجه يوم الجمعة

وارتفع مكانك وغير

المتصرف هو ما يستعمل

الظرفا وشبهه نحو سحر

اذا أردته من يوم بعينه فان

لم يزد من يوم بعينه فهو

متصرف كقوله تعالى

الا كلوا مما يحيطون به

وفوق نحو جلست فوق

الدار نكل واحده من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا

والذي لزم الظرفية أو شبهها

عند بلين والمراد بشبه

الظرفية أن لا يخرج عن

الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذلك مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو منه سببه به والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي بين الجمهور وتشبيههم لكن لا يظهر في ذبعت الشام الماص (قوله على اسقاط الخافض) هو منه سبب الفارسي والنظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالفعل به) أي لاجزاء القاصر يجري المتعدي وبق قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخلت بيتي بنفسه وبالطرف وكثرة الامر بين فيه تدل على انها ماصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على مخنوف أي لزم نظرية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحاد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أوتدو ويعتق أنه ليس كذلك وان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما البائتان جعلت على باهما فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بينهما وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهها والحاصل أن غير المتصرف فسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمقتضى في ذلك الا بالاعتدال المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واغراضه بانه متصرف بدليل تحييدهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والسكالم في المعين وما لزم الظرفية أيضا فوعوض ظرفين للماض والمستقبل ولا يستعملان الا بعد في أو شبهه بدل معنى كان تحفظنا بدل هذا يعني بدل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان يعني بدل ما معناه الاصل في ظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وابن بن وبنوا بنيانهم ومنه عند من جعل ما خبر بن فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظرية من في قوله تعالى من فوقهم ومن تحته فبما من القدم الثاني كمنه بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحته رجلك بالرفع على الاشتداء واختر بخلاف فوقك قنبرك وتحته نكك فيقال بذلك فيقال للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن السمعوع انهما في ذلك كحكاية الاخفش نعم وقع له بعض روايات البخاري وفوقه عرش الرحمن ويدو تحته بارا بالرفع والما يتخرج على التصرف دما يعني هو اما أن الظروف أربعة أقسام ما يتنوع تصرفه أصلا كاسم ومنه عند نحو هو ما يصرف كثيرا كيوم وشهريين وشمال وذات الجبين وذات الشمال وذات الشمال من الكبير كما جاء الجهات الافوق وتحت فيمتنع للمضي والايين وشمال وذات الجبين وذات الشمال من الكبير وكين الحجر من التركيب ومن ما لا انفرد من تصرفه ماودة ينسبك بالحرف لقطع ينسبك بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على أنه صفة فالحال على الفاعلية كحمله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كقيل في قوله وفوق نحو جلست فوق والمرتبة بما لا انفرد من تصرفه فمتصرفه تادر كالأول وحيث ودون وما دون ذلك ما بين المركبة والمرتبة بما لا انفرد من تصرفه فمتصرفه تادر كالأول وحيث ودون لا يعني ردى هو وسط يسكن السين اما بفتحها فيصرف كثيرا ولها اذا صرح في ففتح السين انظر الصبان (قوله عند) مثل المدين والكسرا كقوله اسم لمكان شيء حاضر أو شيء بالاول نحو فلما رأته مستقره عند والثاني ولقد أمزلة أخرى عند صدقة المنهي عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب برابن في عندك بيتا وقد يكون لازما كمنه الليل كافي نحو بالنوري ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لسانيني (قوله بين) أي فقط لا كقوله في يادها في الظروف فلم يستبدخوها على ما لا يتصرف وقد شذبا قاسا قولهم حتى متى وإلى زالي أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الظرف مطلقا منه وعدده وكايته وجزئته تجلس طوليا ومن

جروا عن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الايمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقيل ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان بكثرة (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قريب زيدا مكان قريب يذخر في الخافض وهو مكان وأقيم الخافض اليه فانه فاعربا جاعا وهو نصب على الظرفية ولا يتنقص ذلك فقولوا لا تنسك

جلوسه و يكتر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو اتيك طالع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طالع الشمس وقت قدم الحاج وقت (٢٠٠) خروج زيد خفف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾ ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيري والظريق مسرعه

بما ان الفعل وشبهه سبق ذا النصب لابلوا في القول الا حق

(ث) المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو

بمعنى مع والناصب له مقدمه من الفعل أو شبهه مثال الفعل سيري والظريق

مسرعه أي سيري مع الظريق فاطر يق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل

زيد سائر والظريق وأخيبي سرك والظريق فاطر يق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالامم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل

الاجر كحرف الجز وانما قيل ولم يكن كالجزء منه احتراز من الالف واللام

فانها اختصت بالامم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل نخطي

العامل لما نحو مرت بالغلام واستفاد من قول

المصنف في نحو سيري والظريق مسرعه ان المفعول معه قيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد الواو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرق الفاروس تشرع بين يومين ثلاثين يداومت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك ينوب عن ظرف الزمان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوا على الظرف الجزئي لتضمنها معنى في نحو احقا أنك ذهاب أي احق ذهابك وقد تعلقوا بفي في قوله \* أفي الحق اتي مغربك هاهم \* ولما يتبعه عن الزمان لا يتجزأ بالاعن المعنى للالجنة ومثله غير شك أو ظننا أي أنك قائم أي في غير شك وطفن مني قياصك هذا منه بسبويه والجمهور ذهب المبرد ونسبه المصنف إلى أن حقه مصدر بدل من اللفظ بقوله ان ومعمولاها فاعله أي احق وثبت قياصك وردا بوجيان نصرح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما سطره افيهم تعيين وقت كجلسه أو بيان مقدار وان لم يعين كاتظنه بحر جزور حطب ناقة أي مقدار ذلك خفف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقين أي مدة بقائهما ولا كله الفارطين أي مدة غيابهما ورجلان خرجا يجنبان القرظ الذي يصعب به فلم يعلم خبرهما فضر بهما المثل والتمتع علم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال آخره عن المغايل لاختلافهم في قياسه ولو وصل العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى أنه لا ينفصل منها أي ولا بالظرف وان فصل بين الواو والاعاطفة ومعطوفها استلزم يل والواو المعينة للمفعول معه منزلة لجار والمجرور يس (قوله في نحو سيري) فصل أمر للوثنة والظريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلها (قوله والاسم) أي الفضلة وقوله بعد الواو أي وذلك الواو بعد جملة ذات فصل أو اسم فيهما مناه وجرده كإيفه قوله بمان الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجام زيد والشمس طالعة والفعل كلانا كل السمك وتشرب الالين فلا يسميان مفعول معه وان كانت واوهما للامية قاله الموضح وقال حفيده يذني أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والافوا واما نأ وبلا فينبني أي يكون مفعول معه ودهصرح بعضهم والحق وبالفضلة اشترك زيد ومحمود بكونه بعد الواو بقية المغايل ونحو جئت مع محمور بع العبد بشيابه مما يفيد الامية بغير واو هو وان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا يذني به جهه قيديا في التصريف والمراد بكونها للامية انها لا تنصب على صاحبها مابعدا لمفعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيد فان العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد الامية أم لا كاستوى لنا واشتبه على ماسيين عكس والواو عطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها ملحق بالجمع فخرج بذلك المراد مان تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب على ما بعدها كضرب زيد وعمر اقلعطف انفا وكذا أشركت زيد وعمر واختلفت البر والشجر لان الامية فيهما العامل وخرج بتلواها جملة كل رجل وضعته ان قرار خبره مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدره قد قبل الواو اجاز نصبها لانه سيئتم من قبيل جئت وزيد أي كل رجل موجوده وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو ذلك وأياك فلا تشك به خلافا لاني بل يجب جرب أياك لعدم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كافي المعنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيد ادرهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعول فاعل جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به مخدوف أي ومحسب زيدا المفعول معه (قوله مقبس فيما كان مثل ذلك) أي

فيما

وهذا هو الصحيح من قول

النحوين وكذلك يفهم

من قوله ٣ ما من الفعل

وشبهه سبق ٤ أن تامله لا بد

أن يتقدم عليه فلا تقول

والنيل سرت وهذا بافتاق

وأما تقدمه على مصاحبه

نحو سار والنيل زيد فيه

خلاف والصحيح منه

(ص)

وبعد ما استفهام أو كيف

نصب

يقول كون مضمر بعض

العرب

نصب

(ش) حق المفعول معه أن

يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم

تمثله وسمح من لسان

العرب نصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير

أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيد أو كيف أنت وقصة

من ثم زيد خبره الضمير

على أنه منصوب بفعل

مضمر مشتق من السكون

والتقدير ما تكون وزيد

وكيف تكون وقصة من

ثم زيد خبره الضمير

بما تكون الضمير (ص)

والعطف ان يمكن بالضعف

أحق

والنصب مختار لدى ضعف

النسب

والنصب ان يجوز العطف

يجب

أو اعتقاد ضار عامل نصب

(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يتجتمع فيه العطف من حيث المعنى خلافاً لابن جني في اشتراطه محتمه وانما امتنع فهاذا كذا لان الطريق لا يصح اسناد السبيل اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السبيل حال كونه مصاحباً للطريق وشبهه استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحباً للخشبة فان جعله بمعنى أساوى الماء والخشبة في العلو صح العطف بل الظاهر حيث توجب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا اثنين كما تكرر ذكره زيد وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف بمعنى واحدة اسناد السبيل للنيل لكنه ضعيف لفظاً لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحباً لسيرى للنيل لانظر لكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما معطيين زمنياً لا (قوله) وهذا هو الصحيح قد عادت مقابلة لابن جني (قوله) والصحيح منه أي خلافاً لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وخشا غيبة ونجمة \* ثلاث خصال الست عنها جر عوى

لانه من تقدم الواو ومطوف بالضرورة لان المفعول معه (قوله) من لسان العرب أي بهضمراً كثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله) بفعل مضمر أي جوازاً لا وجوباً بخلافه لا شمولاً لذلك اكتفوا بتقديره هنادون هذا لك وأباك لتزبل جوازاً لظاهرة منزلة ذكره بخلاف ما ذكره فان اظهار الفعل فيه متمم ولا يرد جوازاً للنصب في مالكة وزيد بام امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضياً آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو أولى به فغوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضياً واحداً وهو الظرف والحاصل أن المسوخ للنصب هو الاستفهام وجنطرف أم لا لانه يستدعي طلبه للفعل فقد رده بعده عاملاً هذا واما قال ان يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله \* ازمان قومي والجماعة كالتى \* الخ أي ازمان ان كان قومي مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجوب مقتضى الفعل اذا قال انه لا يمكن نخر الجيت على غير ذلك فيكون مقصوراً على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب بآيات ان أبان على آجاز قياساً ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان (قوله) مشتق من السكون لكن يجوز تقديره غير كتمنع اذا صلح له الكلام كالتالي لبيان حاصل المعنى (قوله) ما تكون الخ هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها وسامها ضمير المخاطب مستتر فيها فاستحذفت برز وانفصل قال يس عن السمايين ويجوز ان تمام مع كيف جواز كونها جازاً بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولاً مطلقاً أي أي وجوده توجع مع زيد (قوله) كالاخوين مقتضاه جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الاخفش ان ما بعد المفعول معه يطابقها بما قياساً على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كقوله ابن هشام كونه محبب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكت انا زيدا كالاخ (قوله) للفعل أي بين الضمير المتصل والمطوف عليه كإسائي في قوله

وان على ضمير رفر متصل \* عطفت فافضل بالضمير المتصل

وقوله والتشرى بك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المطوف أو من عدمه لئلا نصير العمدة فضله ولا ان الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قايسته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا توجه للظاهر لانه يتصرف في التابع فجعله فعلاً محذوفاً أي وليسكن زوجك والمطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحباً لزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم ان المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المحبة والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى قالويه ان يقال ان قصدت المعية نصاً فالنصب أو بقاء الاحتال

أحق من النصب نحو كسنت  
أنور يدك لأخوين فرفع  
زيد عطفاً على الضمير  
للمتصل أولى من نصبه  
مفعولاً معه لان العطف  
يمكن للمصل والتشريك  
أولى من عدم التشريك  
ومثله سارز يدوهم ورفرف  
عمر وأولى من نصبه وان  
أمكن العطف بضعف  
فالنصب على الملية أولى  
من التشريك لسلامته  
من الضعف نحو سرت  
وزيداً ففصب زيد أولى  
من رفعه لضعف العطف  
على الضمير المرفوع المتصل  
بلا فاصل وان لم يمكن  
عطفه تعين النصب على  
الملية أو على أفعال فعل  
يلقب به كقوله \* علفتها  
تبناً وماء بارداً \* فشاء  
منصوب على الملية أو على  
أفعال فعل يليق به التقدير  
وسبقتهاماء بارداً وكقوله  
تعالى فأجمعوا أمركم  
وشركاءكم فقولهم وشركاءكم  
لا يجوز عطفه على أمركم  
لان العطف على نية تكرار  
العامل فلا يصح أن يقال  
أجمعت شركائي وإنما يقال  
أجمعت أمري وجهت  
شركائي فشركائي منصوب  
على الملية والتقدير والله  
أعلم فأجمعوا أمركم مع  
شركائكم أو منصوب  
فأجمعوا أمركم والتقدير

فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كم (ص)

(الاستثناء)

لانه

والإيهام بالرفع أو بقصد شي جاز الأمران واصل هذا الأخير محل كلامه دما بيني (قوله بضعف) أي من  
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو ترك الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف الابتساف  
كان يقدر لو ترك الناقة ترأف فصيلها أي تعطف: عطفه وتركت فصيلها لرضعها أي يمكن من رضعها لان  
رضاعها لا يتسبب عن مجرد تركها لاحتمال فقرتها منه وكذا قوله

إذا عجبك الدهر حال من امرئ \* فضعه روا كل أمره واليالي

فيحتاج العطف الى تقدير أو كل أمره لاليالي واليالي لأمسه وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت  
الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى روا كل أمره مع اليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كون أنت وزيد  
كلاخ وقوله

فكونوا أتم وني أيبك \* مكان الكلبيين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر الى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأما لمخاطب ان يكون معه كذلك لكن  
هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء و تبعه المصريح لان ترجمه لفساد المراد بدونه وأيضا  
ينجم العطف في المثال عدم مطابقة الخبر لمطوفين اذ لو كان الماء وركا بينهما لقال كلاخون فيه مانع  
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كلاخون تعين العطف كما ص (قوله وان لم يمكن  
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل اليه لفساد المعنى ولو قيل القضا ولا لزوم عند قول في كاسر في مثال الأخ  
ونحو ما لك وزيد لا امتناع العطف على ضمير الجر بلا عا د الجار عندا جهور (قوله أو على أفعال فعل)  
صريحه أن ما متع فيه العطف بخبر فيه بين الملية وأفعال العامل ويرد عليه امتناع الملية كالعطف على علفتها  
الخ نحو \* زيجن الحواجب والعيونا \* اذ لما لا يشارك التين في معنى العلف ولا زمانه والعيون  
لا تصاحب الحواجب في معنى التجميع وهو تدقيقه أو طو يلهما ومما يحتمل في الزمان أمر معلوم لا فائدة في  
فصده فيجب فهم ما تقي: ير العامل أي وسبقتهاماء وكلان العيون فيبني جعل أو في المثلث تنويعية كافي  
الأشعوت أي ان ما متع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كاذر وما يجب فيه الملية كسرت  
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطاوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا  
مانع من تقدير سرت ولا بسبب التليل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد  
الملية فيصدق بجواز الأفعال وقوله واعتقد الخ أي أرجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني  
يجب فيه الأفعال وتقدم نوعان ترجيح النصب وترجيح العطف وبقي خامس وهو تعين العطف كمثل  
رجل وضيمته واشترك زيد وجمرو جاز يدوهم وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كون  
أنشور يد كلاخون لأمس فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة إنما  
يتعلق بالمعنى لا بالآثار يقال أجمع أمسه وأجمع عليه أي عزم وأجمع فتشرك بينهما بدلين لجمع كبده  
جمع ما للنصب شركاء كم اما لكونه مفعولاً معه أو لكونه أو للعطف مفرد على مفرد بقدر مضاف أي  
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح اليم أمرا من جمع وقيل  
ان أجمع يستعمل في الدوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فأجمعوا بوصل الهمزة  
ويقرأ برفع شركاء مفعولاً على الواو في أجمعوا ويختص في العطف والذين تنووا الفار والايان لان الايمان  
لا يتنوا فهو ما مفعول معه أو مخدوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى  
لهما كتناولتها تنال وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هو انما استفعال من الثاني يعني العطف لان المستغنى معطوف عليه بخواجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه بحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا واحدى اخواتهما كان داخلا  
أو كالمداخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في النصوص وقد يقال يمكن ارادة المعنى  
المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كالى تعدى الفعل وزومه فالخراج جنس وبلا يخرج التخصيص  
بالوصف والاضافة والتفيد بالشرط ونحوه بما كان داخلا أى في مفهوم اللفظة وان كان خارجا في  
النية من أول الامر أو المراد بخرجها اظهارها لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث  
يكون المستثنى منه علامة مستعملا في ناص وهو ما بعد بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء  
ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لالة الله وكادخل لادخال المنقطع على ما ستراه وأما فخر فداخلى في  
المستثنى منه المقدر حقيقة فالمدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم **(قوله)** ما استثنى الخ) الفاعل  
استثنت والجملة ما حذف عالمها أى استثنته وينصب خبرها المراد الا استثنائية وتستعمل الوصفية وأما  
بدأها الاصل الأدوات وفروعها ينصب بها والمفوض عنها عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى للتنجيم  
القسمية فلا يقال كان الأولى تقديم ما ينصب بدا كليس ولا يكون **(قوله)** مع تمام أى للكلام السابق  
بان يذكر المستثنى منه ولو بالاضمار المستتر أى ومع إعجاب أيضا بقرينة قوله وبعدنى الخ فانه مقيد بالتمام أيضا  
كأية الشرح **(قوله)** وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ  
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر **(قوله)** النصب ان دفع الخ  
فيل هو حيدته واجب اتفاقا ويرد جواز الاتباع في لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها قراءة فخر بومانه  
الاقبل بل ارفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللفظة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لايجاب لان  
شربوا في ناول لم يكونوا منى بدليل فن شربها فليس منى فالخبر فيه ابدال وجعل القراءة قليل مبتدأ  
خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب  
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المرفوع فلا ينافى جواز رفع مبتدأ خبره محذوف أو مدكور  
ويكون المستثنى حيثما دل على كافي قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فبعد الله قال بل  
شرف من مبتدأ وبعبارة خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من اجل التالى على محل من  
الاعراب كما عدها صاحب المعنى وحتى كان ما بعد الاجلة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب نالى  
الافلاكين المشددة كسبأنى أو رفع فكأنه ففة أفاده الصبان عن السامنى **(قوله)** بواسطة الا أى  
فذلكون معدلة الى ما بعدها كعرف اجر لكن ندميه في العمل فقط لاقى المعنى وهذا رأى السمراني  
وعزاد ابن عصفور وغيره الى سبويه والغامض وجاعه من البصريين وقال الشاويين هو من ذهب المحققين  
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطتها وقيل استثنى محذوف وقيل غير ذلك وعلى الأولين فلولم يكن  
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخترتك الا زيد أو لم يكتأ ويل اخترتك بالمتسبين لك  
**(قوله)** في غير هذا الكتاب) أى ويشهر به كلامه من حيث قال ما استثنى الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره  
أنها من النصب المذكورة قبل وانما سمعت لنيابتها عن استثنى كعرف السنداء عن ادعو وظاهر الشرح  
بى بان الخلاف في المنقطع ايضا فيكون منصوب باغى الاستثناء والمعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند  
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا بحجبه القوم الاحرار أى لكن  
جارا للجمعي وقد يذكر نحو الا قوم بونس لما آمنوا كشفنا وعند سبويه نصبه بما قبل الا كمتصل فبما بعد  
الا عنده مرفرد في المتصل وغيره وحى كسكن العاطفة في وقوع المرفرد بعدها وان لم تكن للمعطف وقا وجب  
فتح ان بعدها كى بدنى لانتهى في أفاده الرضى **(قوله)** على النقي أى لفظا ومعنى كسجئها ولفظا  
فقط نحو لا يسه الا المظلمون فانه تنهى في المعنى وقد يراد بالنهى الآتى يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا مع تمام  
ينصب  
وبعدنى أو كفى اتخبط  
اتباع ما اتصل وانصب  
ما انقطع  
وعن تميم فيه ابدال وقع  
(ش) حكم المستثنى بالا  
النصب ان وقع بعد تمام  
الكلام الموجب سواء  
كان متصلا أو منفصلا نحو  
قام القوم الا زيدا وصرت  
بالقوم الا زيدا وصرت  
القوم الا زيدا وقام القوم  
الاحرار وصرت القوم  
الاحرار وصرت بالقوم  
الاحرار فزيدا في هذه  
المثال منصوب على الاستثناء  
وكذلك جارا والصحيح  
من مذهبه النحويين أن  
الناصب ما قبله بواسطة  
الا واختار المصنف في غير  
هذا الكتاب أن الناصب  
له الا وزعم أنه مذهب  
سبويه وهذا معنى قوله  
ما استثنى الا مع تمام ينصب  
أى أنه ينصب الذى استثنته  
الاصح تمام الكلام اذا  
كان موجبا فان وقع بعد  
تمام الكلام الذى ليس  
بموجب وهو لم يشمل على  
النقي وأشبهه والمراد بشبه  
النقي النهى





وهذا هو المختار ونقول ما صرت بأحد الأزيد والأز يدوالاقرر بأحد الأزيد والأز يد واهل صرت بأحد الأزيد والأز يد وهذا معنى قوله  
 \* وبعدني أركنني انتخب \* اتباع ما أتصل أي اختيار اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعدني أو شبهني وان كان الاستثناء منقطعا  
 تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الاجراء لا يجوز (٢٠٥) اتباعه وأجازه بنوعهم فتقول ما قام

القوم الاحرار وما صرت  
 القوم الاجارا وما صرت  
 بالقوم الاحرار وهذا  
 هو المراد بقوله وانصب  
 ما انقطع عن أي انصب  
 الاستثناء المنقطع اذا وقع  
 بعدني أو شبهه عند غير  
 بني تميم وأما بنو تميم  
 فيجوزون اتباعه فحق  
 البيهقي ان الذي استثنى  
 بالانصب ان كان الكلام  
 موجبا ووقع بعد تمامه  
 وقد نبه على هذا القيد  
 بذكره حكم النفي بعد  
 ذلك فاطلاق كلامه  
 يدل على أنه ينصب سواء  
 كان متصلا أو منفصلا وان  
 كان غير موجب وهو الذي  
 فيه نفي أو شبه نفي انتخب  
 أي اختيار اتباع ما أتصل  
 ووجب نصب ما انقطع  
 عند غير بني تميم وأما بنو  
 تميم فيجوزون اتباع  
 المنقطع (ص)  
 وعند غير نصب سابق في  
 النفي قد \* يأتي ولكن  
 نصبه اختار ورد (ش)  
 اذا تقدم المستثنى على  
 المستثنى منه فاما ان يكون  
 الكلام موجبا أو غير  
 موجب فان كان موجبا

يأمر في مقام الأزيد وبالعاطف لا يباشره \* ويجب بانها مفعولة تقديرها اذا اتصل ما قام أحد الأزيد ويرد  
 ان حذف المفعول عليه لا يطرده مع ان هذا مطرده (قوله وهذا هو المختار) مثله في المنفى قال الساماني  
 ومقتضى تعميل اتباعه بنشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه  
 الصورة وفيه أنه لا يحصل بنشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه \* واعلم أنه اذا اعتذر بالابدال على  
 اللفظ أبدل على الموضوع كما جاء في من أحد الأزيد ولا أحد فيها الأزيد وماز يد شيئا لا يعابه وليس  
 زيد بنش الاشياء حقيرة فيجب نصب ما بعد الا في الأخير ورفع في الباقي باعتبار المحل لان من والياء لا يزدان  
 في الانيات وماز لا لا يعلن بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجرور بين والياء والأشياء وهو  
 الرفع في الاول والنصب في الأخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود  
 المحرز وأما خبره فنحذف ان قلنا به أي الا هو شيء وتكون الإيمني لكن وأما في الثاني فيبدل من محل لادع  
 اسم لان محله ما رفع ابدا عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا ومن الضمير في الظير والافوال  
 الثلاثة تأتي في الاسم الشر يفهم من كلمة التوحيد مسمى باب لا من بدلك (قوله وأجازه بنوعهم) أي  
 على أن جاز بدل غلط كما صرح به الرضوي وقيل بدلك على حقه معنى الا اذ لم يغير جاز وهو وان صدق  
 على الواحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى  
 وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البسمل والواجب ان نصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الانقص وما نفع  
 زيدا الا ان زاد ان نقص ونفع الضمير ومثل ذلك لا يصح اليوم من أمر الله الامن رحم من رحم في رحم  
 في محل نصب على الاستثناء المنقطع وينتج ابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصلي أي  
 الارحام وهو الله والامكان من رحم وهو السفينة ومن ابدال في المنقطع قوله  
 وبادة ليس بها نيس \* الا العاقر والالعيس  
 وقوله \* وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن \* لنا غاب الا لسان وعامله  
 وعليه قراءة طاهم بمن علم الا اتباع الظن بالرغم وجعل منه الزخشي قل لا يعلم من في السموات والارض  
 الغيب الا الله فاعرب الجلالة بلامن من الذي هو فاعلم والاستثناء منقطع وفيه يخرج قراءة السبعة  
 على لغة جوحه فان النصب هو المختار عندهم ولما جاء به المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر  
 في السموات الخ واستقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشغال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني  
 تميم انما هو مجرير فمع ابدال الا في تلك الشواهد ونحوها كونه بدلا أو غيره من يخرج النحاة فم اختاروا  
 البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقبوس عند الجميع كما نظره الآن يكون قد سمع منهم جو  
 ما بعد اتباعه للجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه  
 على الاستثناء فيبدل فيه نصبه على اتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعدني الخ (قوله  
 قدياني) أي قلبيا ولا القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان  
 أردت ورود السابق أي النطوق فاخترت فيه أو ان ورد السابق عن العرب فاخترت فيه أي احكم باختياره والا  
 فالوارد متبع نصباً أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عامله كما أنه لا متنازع تقديده عليه بما عاهد  
 المصنف خلافاً للسكائي وأما قوله

وجب نصب المستثنى نحو ما قام الا ذا القوم وان كان غير موجب فاختار نصبه فتقول ما قام الا ذا القوم ومنه قوله  
 خالي الا آل أحمد شجرة \* وإلى الامذهب الحق مذهب وقبري رفعه فتقول ما قام الا ذا القوم قال سيبويه حدثني بنو سنان  
 قوماً بنو قريش بنو تميم يقولون مالي الا أخوك نصر وأمر بوا الثاني



وان تنكر لا تؤكد فغ \* تفريع التأثير بالمعدلح  
 (ش) اذا كورت الاغبر التوكيد وهي التي يقصدها يقصد بما قبلها من الاستثناء ولوا سقطت ما قبلها فذلك فلا يخلو ما أن يكون الاستثناء  
 مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شملت العامل الواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الاز يد الاغبر الا لا يتعين واحد منها الشغل العامل  
 بل أيها شملت شملت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فغ تفريع الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد  
 استثنائه بالوا ان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (ص) ودون تفريع مع التقديم \*

نصب الجميع احكم به والتزم  
 \* وانصب لتأخير وجهي  
 بواحد منها كما لو كان  
 دون زائد  
 كما بقوا الامر والاعلى  
 وحكمها في القصد حكم  
 الاول

(ش) فلا يخلو ما أن تقدم  
 المستثنيات على المستثنى  
 منه وتناخر فان تقدمت  
 المستثنيات وجب نصب  
 الجميع سواء كان الكلام  
 موجباً وغير موجب نحو  
 قام الاز يد الاغبر الا لا  
 القوم وما قام الاز يد الا  
 عمرا الا يتكر القوم وهذا  
 معنى قوله ودون تفريع  
 البيت وان تأخر فلا يخلو  
 اما ان يكون الكلام موجبا  
 أو غير موجب فان كان  
 موجبا وجب نصب الجميع  
 فتقول قام القوم الاز يد  
 الاغبر الا لا يتكر ان كان  
 غير موجب عومل واحد  
 منها بما كان يعمل به ولم  
 يتكرر الاستثناء فيبذل  
 عما قبله وهو المختار وانصب

أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد على كل فالطرف المحذوف اولئك كونه متعلق بتكرار  
 حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد بما قبل الاز وقوله دغ في واحد الخ أي ترك تأثير العامل الذي  
 قبل الا باني واحد وانصب سواء بالا كقدره الاشمو في وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان  
 لحاصل المعنى لا لأنه نصب بل مباح له لأنه غير معد في اللغة وليس المراد ترك التأثير بالعامل في واحد بل بقاءه  
 فيها سواء كان وجهه ظاهر المقتضى لفساده نعم ان اردنا بدل الماصح أي ترك التأثير بها في واحد وانصب  
 ما سواء فيكون قوله بما لا نظار في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقديم في قوله دغ ويؤيد  
 الاول خلوه من الاظهار فنصير محكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكون منه وان كان يعلم من قوله  
 سابقا ان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به واخره محذوف  
 أي موجودا والاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير يعني خبره واقف عليه بالسكون على لغة رقيقة  
 (قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البدء  
 لان الامتناع لا يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريع الخ) دون ومع متعلقان باحكم  
 وحذف نظيرهما من التزم لئلا تلتهما أو الفعلان تنازعا عما بناء على جوازه في التقديم ونصب مفعول المحذوف  
 يفسره احكم أي مضمون نصب الجميع باحكم لانه لا يعمد بنفسه ولا خسه مع عمله ولا بالتزم لان ما به الاز  
 لا يعمل فيها قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالم)  
 كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولوه صدر بئ أو  
 عكسه وكان تاما فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجهي بواحد كحال وجوده  
 دون زائد عليه اه وفيه تسميع لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاول جعل كاخبر  
 لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة أي وجهي بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في  
 الحكم ويصح جعل ما سابقا فاعلها على الواحد وجلة كان الخ صفتها وأصلها أفاده العنان (قوله سواء  
 كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرار  
 المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو مقام  
 أحد الاحرار الاجلا الاسرا وبجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامر و بدل من الواو) أي  
 وعلى مضمون سكون وقفا على لغة رقيقة وذلك عكسه اذ لا يتعين واحد الابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي  
 اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كما نحو على عشر تال أربعة ثلاثة الا اثنين فبذل  
 الحكم كذلك وان السهل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد  
 مستثنى عما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته ان تجمع الاضداد الواقعة في المراتب التي يؤول بها

وهو قليل كما تقدم وأما بما فيها فيجب نصبه وذلك نحو مقام أحد الاز يد الاغبر الا لا يتكر ببدل من أحد وان شئت أبدلت غيره  
 من الباقيين ومثله قول المصنف بقوا الامر والاعلى فامر و بدل من الواو بقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي وانصب  
 المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها مراعيا كان يعرب به ولم  
 تتكرر المستثنيات وانصب الباقي بمعنى قوله وحكمها في الفصل حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول  
 فيثبت لها ثبت الاول

الاول والثالث والرابع والخامسة وتخرج منها مجموع الاصداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والثالثة والرابعة والسادسة مثل ان نسطق آخر الاعداد بمقابلته بمقابلته وهكذا فباقي قيمها فهو المراد **(قوله من المخول)** أي ان كان الكلام مغنيا واخرى ان كان موجبا لان الاستثناء من النسق اثبت وعكسه والمراد المخول في النسبة الثبوتية واخرى ان الاستثناء اخراج دائما عن اللزوم لارادته اخرج مما قبله اثباتا ونفيا **(قوله بغير)** بالتبوين تنازعه كل من استثنى ومجروا ومعر بحال من غير قصد لفظه **(قوله ويرب غير اخراج)** أي لفظا وقد بينى على الفتح جواز ارفاق الاسوال كلها اذا اُضيف لثبتي كافي للتبديل نحو ما قام غيره هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حامة في غصون ذات ارقال

يفتح غير لضافتها الى أن وصلها وأجاز القراء بناء على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الاو اعلم أن أصل غير كونها صفة مقيدة لغاية مجرورها لموصوفها ذاتا وصفة وتوغلها في الالهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو شبهها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعفها ما فتحت بها فالد اوصف بها المعرفة في الآية وأما لا فاصلها ما غيرة ما بهد ما قبلها نفيا واثباتا فالتقاء مطلقا لغاية جلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغيرة نفيا واثباتا بلا نظر لغاية ذاتا وصفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بحر الاضافة لجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العاربة ولذلك يجوز في ثابته مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد ومجروا بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد ومجروا وحده عند سبويه من العطف على المحل أي على مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو في الاصل وعند الشاويين على نهم وجود الاو يمنع في تابع ما بهد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه اسلا وكاجازا غير على الاجزاء الاصل في الاضافة ذاتا وصفة بلا نظر لثبتي والاثبات لكن حل غير على الا كتر لان التصرف في الاسم كثر منه في الحرف فذلك تقع في جميع مواقع الاو اذ تقع في موقعها الا بشرط كون موصوفها جاعا نكرة وشبهها كما لو كان فيها آله الله لفساد وقوله

لو كان غيري سليمي الدهر غيره \* وقع الحوادث الا الصامم الذر

فالصفة لغري لأنه شبه جميع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ورواه الآية لا متناعه فيها معنى لفظا أما الاول فلا يه بصير التقدير لو كان فيها آله آخ من آله لفساد تافيقه في عدم الفساد مع التعدد اذ لم يخرج وهو باطل لرتبه على مجرر التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا للسقوط اذ من المعالوم مغيرة الجمع للمواحد أو الثاني فلان آله جمع منكفر في الاثبات فعمومه بدلي بشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد يجوز ان يخشى في قوله تعالى ان ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطع من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت اجاب السامعي بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى ان ارسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فأفاد الصبان ومن أمثلة سبويه لو كان معنار جل الاز بدلفينام امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا قد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله ولتلك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه \* لعمر أليك الا الفرقان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الا ان قال الرضي مذهب سبويه بجواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الاز بدلفين بدلا وصفة عليه كثر التأخرين تسكينا البيت اه وراسر عن المعنى من أن هموم بدلي الح كلام افنعي للنظر في مجال لان هموم الجمع انما يكون بدليا

من المخول واخرى في قولك قام القوم الا زيدا  
الا حمر الا بكر الجبل  
مخرجون وفي قولك ما قام  
القوم الا زيدا الا حمر الا  
بكر الجميع داخلون وكذا  
في قولك ما قام أحد الاز بدا  
الا حمر الا بكر (ص)  
واستثنى مجرور بغيره بما  
عما استثنى بالانسيا  
(ش) استعمل بمعنى الا في  
الدلالة على الاستثناء لفاظ  
منها ما هو اسم وهو غير  
وسوى وسوى رسوله  
ومنها ما هو فعل وهو ليس  
ولا يكون ومنها ما يكون  
فعل اسرفا وهو خلا وعدا  
وحاشا وقد ذكرها المصنف  
كها ما قام بروسوى وسوى  
وسواء فحكم المستثنى بها  
الجر لضافتها اليه ويرب  
غير بما كالت يعرب به  
المستثنى مع الافق قول قام  
القوم غير زيد

بمنصب غير كما تقول قام القوم الا زيد انصب بغير زيد وغيره بل بالاتباع والنصب والخيار الانواع كما تقول ما قام احد الا زيد وانما زيد يقول ما قام غير زيد بدفع غير وجوب كما تقول ما قام الا زيد برفع وجوب او تقول ما قام احد غير سار بمنصب غير من غير  
بشيء من بالاتباع عند شدي نعم كما تفعل في قولك ما قام القوم الاحرار والاعمال (٢٠٩) واماسوى فالشهور فيها كسر

الساكن والفتحة والضم والقصر ومن العرب  
من يفتح سينها ويبدونها  
من يضم سينها ويقتصر  
ومنهم من يكسر سينها ويبدونها  
وهذه اللفظة يذكرونها الصنف  
وقيل من ذكرها ومن  
ذكرها القامى في شرحه  
للساطبية ومنه سبويه  
والفراء وغيرهما أنها  
لا تكون الاظرفاذا قلت  
قام القوم سوى زيد  
فسوى عندهم منصوبة  
على الظرفية وهي مشبهة  
بالاستثناء ولا تخرج  
عندهم عن الظرفية الا في  
ضرورة الشعر واختار  
الصنف أنها كغيره فاعمل  
بما تعامل به غير من الرفع  
والنصب والجر والى هذا  
أشار بقوله (ص)

واسوى سوى سواه  
اجعلا  
على الاصح ما للغير  
جعللا  
(ش) حسن استعمالها  
بحرورة قوله صلى الله عليه  
وسلم دعوت ربى أن لا  
يسلط على أمى عبدوا من  
سوى أنفسهم وقوله صلى  
الله عليه وسلم ما أنتم فى  
سواكم من الامم الا

انما السكت جلة يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافرادها فالخاتمة تحت قسمولى قطعافصح استثناء المفرد منه  
جمله يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى هنا لمعاني يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردد اذ كل  
الاشياء وان لم يكن منهم الذات الا قدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام المغنى والحق وما جوزه  
الاشياء سوى فى لفظ لا يراد لان العموم الشمولى انما يشترط للتصل بالانقطاع كما يفهم من كلام المبان قبل  
ذلك وهو مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصفها تنق على حوتيتها فيكون الوصف  
مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع فى آخره وتكون اسما بمعنى غير متعاطفة الى ما بعدها وظهر  
اعرابها عليه بطريق العاركة كذا فى الاقام ولا قاعدة قولان وعلى الثاني فبابه ما جوزه تقدير الحركة  
العاركة باضافته اليه (قوله) بـ (نصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب  
ما بعده الا ان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفى غير ما قبله من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف  
المسكان لاهم كل وجهه الفارسى حاله فتقول مشتق أى قام القوم بمقار بن لا يدركنا يقال فى سوى (قوله)  
فالشهور فيها كسر الساكن الخ ظاهره انه يستثنى ما فى جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو  
نحو مكانا سوى أى مستوطر يقتناوطر بك اليه كقوله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فاقوه فى سواه  
الجميع أو تمام نحو هذا درهم سواه أو مستو نحو فهم فيه سوامى مستورون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله)  
القامى) نسبة الى فاس مدينة بالقرب وسكانها أيضا ابن هشام فى الجاهل وأبو حيان وابن الخياط (قوله)  
الاظرفا) أى سكانها لازما للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بم الموصول فى جملة الذى سواك فى الأصل  
جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ثم توسعا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم  
حاول فظفر فيه بما يحجاز يقوم ثم اشترت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها فى ذلك خبرا للمعروف والجملة صلة  
الموصول حليف صدرها لوطا بالاضافة أو حال من فاعل ثبت مقدرا مع ان وقوعها صلا بدلا على ملازمتها  
للاظرفية (قوله) الا فى ضرور وقلة الشعر أى فلا ترد الا بالآية لكونه يراد عليه الحد يثان الآتيان أما الاول  
فلا تخرج حيث فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثانى فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيها وجعل ذلك على  
الشذوذ كما جعل عليه قول بعض العرب أنا فى سواك لا يلىق وأما قول فى حبان لا يحتج بالاحاديث على اثبات  
القواعد فقد مر رد فى الابتداء (قوله) بما تعامل به غير) أى من وقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع  
وجز ما بعدها بالاضافة وجواز مرادها للمعنى تابع المستثنى بما وقعها صفة لنسكتا وشبهها وقبولها تأثير  
العامل (قوله) ولا ينطق الفحشاء) نصب بـ (نزع الخافض) أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف  
أى نطق الفحشاء أو مفعول به بضمين ينطق معنى يذكرون فى قوله ما لا من سواها بمعنى فى متعلقة  
بـ (نطق) (قوله) واذا تبايع كرية) أى خصلة كرية وأو بمعنى الواو كفى العين وقيل على بابها قوله فسواك  
باعتبار الجمع لا دل ولا بعده لثانى أى اذا وجد بيع فليس الا من غيرك أو شره فليس الا منك (قوله)  
فانهم كذا انما) أى جزى بانهم كجزائهم والجملة جواب لى فى قوله

فلما أصبح الشر \* فأمسى وهو عريان

(٢٧ - خضرى - أول)

كالشعر البيضاء فى الثور الاسود كالشعر السودا فى الثور الابيض وقوله  
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم \* اذا جلسوا من سواها  
واذا تبايع كرية واشترى \* فسواك بالهاء والتثنية وقوله  
فسواك مرفوع لا يتقدم سوى المدح من مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوب على غير الظرفية قوله

لذلك كقول بلاني المؤمل \* وان سواك من قوله بشقي سواك اسم ان هذا تقرر كلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها  
لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس  
وخلا

وبعدها ويكون  
بعدها

(ن) أي واستثنى بليس وما  
بعدها ناصبا المستثنى فيقول

قام القوم ليس زيدا وخلا  
زيدا بعد ان يداولا يكون

زيدا في بما في قوله ليس  
زيدا ولا يكون زيدا

منصوب على انه خبر ليس  
ولا يكون واسمه ما ضمير

مستتر والمشهور انه عائد  
على البعض المفهوم من

القوم والتقدير وليس  
بعضهم زيدا ولا يكون

بعضهم زيدا وهو مستتر  
وجو با في قوله خلا زيدا

وعدا زيدا منصوب على  
المفعولية وخلا وعدا فعلا

فاعلها في المشهور ضمير  
عائد على البعض المفهوم

من القوم كانه قد قدم وهو  
مستتر وجو بالتقدير خلا

بعضهم زيدا وعدا بعضهم  
زيدا وبانه بقوله ويكون

بعدا وهو قيد في يكون  
فقط على انه لا يستعمل

في الاستثناء من لفظ  
الكون غير يكون وانها

لا تستعمل فيه الا بعد فلا  
تستعمل فيه بعضه من

أدوات التي تحذف ولن يدا  
وان وما (ص)

(ن) أي اذا لم تقدم بما على خلا وعدا فاجز بهما ان شئت فيقول قام القوم خلا زيدا ولا بد من خلا وعدا

ولم يبق إلخ (قوله) لذلك كقول (أى عندك جود كقول إلخ) وهو محرج يد والمراد أنت كقول (قوله)  
محتمل للتأويل (أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللازم وهو الجرح من مذهب الرماي  
والعسكري انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قللا وهذا أحد المذهب لعدم تكافئه في بعض المواضع (قوله)  
بليس إلخ) تنازعوا استثنى ناصبا فظير ماسر وقوله بعدا حال من يكون لفظا والاستثناء هذه الأفعال  
التي لا يكون الجمع التام والاتصال (قوله) ولا يكون زيدا (أى لا تعد ولا تحجب فهم زيدا فلا منافاة  
بين استثنائه ببعضه فاموا مم (قوله) عائد على البعض إلخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان الذون  
عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والإناث والذون للإناث فقط وقيل  
الضمير للإولاد وأنته باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور ولا طرأه في جميع المواد بخلاف عوده إلى  
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كقيل بكل أى ليس هو الفاعل زيدا وليس هو أى قيامهم  
فيما زيدا فلا يطردان في نحو القوم اخرونك ليس زيدا لعدم الفصل وشبهه كذا قيل وقد يقال بتصديق من  
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاختصاص زيدا وليس نسب اخرونك  
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخرج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على  
ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله) مستتر وجوبا (أى لان هذه الأفعال محمولة على الإي  
نلو المستثنى لما ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاظهور الفاعل في فعل بينهما فينوت الجمل (قوله)  
وخلا وعدا فعلا (أى جامعا لوقوعهما موقع الأوصاف المم بعدهما على أنه مفعول به لانهما متعديان  
بمعنى جاوزا معا فتعد قبل الاستثناء أيضا كذا فلان طوره أى جازيه وفي القاموس أنه يتعدى بنفسه  
وبعنه ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصلة لازمة نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه  
والترمز ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالتى بعد الاوحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه  
(قوله) عائد على البعض إلخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما سلكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من  
مجازاة البعض لز بدق القيام مثلا ومجازاة السكل الذي هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعضهم  
فلا تتحقق مجازاة الزاة بمجازاة السكل وفيه نظر ظاهر وأن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق  
البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يصح كون اللام السابق لكن التزم فيه  
التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالاجر بانه كالمثل مثل حسدا الزيدان فلا يرد نظير الرضى كالا  
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجمله من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم  
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب افتراق الحال الماضي بقدرانه في غير الاستثناء كقوله أبو حيان  
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها إلى الاعراب وان تعلقت بمعنى فاعلها لما مر محرجا عن عصفور نصريح  
(قوله) سابق (يكون) أى بالذين سبقها في الذكر وما خلا وعدا (قوله) حرفا (أى يتعلقان  
بما قبلها من فعل أرشبهه فوضع مجرورهما نصبه كسا حرف الجر وقيل لم يتعلقان بشئ اشبهما بالزائد  
وانما عمل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجمله قبله فهي الناصبة له خلا على الاستثناء كان نصب  
تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخرونك خلا زيدا ولانهما  
لا يه ما يعنى الأفعال إلى الاسماء بل يزيلانه عنها فاشبه في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة  
الادوية لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما من تصيد الفعل من الكلام والثاني بان التعدية إيصال معنى الفعل  
إلى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط لأن ترى ان انتفاء الفعل في نحو لم

أشرب

ولم يحفظ من سبويه الجرمهما وإنما حكاه الاخفش في الجر مخلا قوله **خلافة لا رجوسواك وانما** \* أعدت إلى شعبة من عيالكا  
ومن الجر بعدا قوله **تركنا في الحضيض نبات عوج** \* عوا كلف خضعت إلى النور **أجنتا حبيهم قتلا وأمرنا** \*  
عد الشمطاء والاطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب ما فتقول قام القوم ما خلا زيدا واما عن بدا فاعدا صلبة وخللا وعدا  
صلها وقاعا لهما ضمير مستتر يعود على البهض كما تقدم يقر يردو زيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله **وبعدا** النصب هذا هو

المشهور وأما السكتا  
الجر بها بعد ما في جعل  
ما زائدة وجعل خلا وعدا  
حرفي حرف فتقول قام القوم  
ما خلا زيدا واما عن بدا فاعدا  
معنى قوله **والجر** فاعدا  
وقد حكى الجر في النسخ  
الجر بعد ما عن بعض  
المرتب (ص)

في حيث حرفهما حرفان \*  
كما كان نصبهما فلان

(ش) أي أن جررت مخلا  
وعدا فهما حرفا جروران  
نصبتهما فهما فلان  
وهذا مما خلا في

(ص)  
وتحاشا ولا نصب ما  
رفيصل حاش وحشا  
ما عطفهما

(ش) المشهور أن حاشا

لا تكون الا حرف جر  
فتقول قام القوم حاشا  
زيد بجر زيدا وذهب  
الاخفش والجر في المازني  
والبرد وجاعة منهم الضنف  
إلى أنها مثل خلا فتعمل  
فصلا فنصب ما بعدها  
وحرفا فتجر ما بعدها  
فتقول قام القوم حاشا  
زيدا وحاشا زيدا وحكي

أضرب زيدا بالجر حه عن كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لآل في جميع الوجوه الأخرى إنما  
يجوز أن يجر (قوله) ولم يحفظ الخ ليس كذلك بل ذكر الجرا مجخلا (قوله) تركنا الخ ذكر  
البيت الاول ليدل على أن الفاعلية بجزيرة فتمت الشاهد من الثاني والحضيض بمحيتين ووضع نبات عوج  
أي نبات خيل عوج جمع أوعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كفاي مقيمين خاضعين تأكل  
من النور ولا ياتل منها جهم فقول أحنا فاعدا ليعين تحول عنه وهو المفعول وحبيهم نصب برفع الحاضض  
أي في جهم والشمطاء هي المرأة التي يخالط سواد شعرها بياض الثياب برها زيدا لرجل أشعث (قوله)  
وجب النصب أي لنتيجهما بالفاعلية لأن ما المصدرية لا يها حرف لكن يشكك عليه أنها لا اتصل  
بفعل جامد كالتي التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو أن المنع في الجامدا صلة وهذا بالعرض وموضع ما  
وصلتها نصب اتفاقا فقبل على الظرفية وما وقتية ثابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم  
زيدا وهو المولود له كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كأنه نصب  
غيري قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا لمجازتهم زيدا أي مجازين  
له وفيه انهم سرعان ع وقوع المصدر المؤول حال لا تعرفه بالضمير المشتمل عليه (قوله) على جعل ما زائدة  
أن قابها على زيدانها مع بعض حرف الجر فاعدا لأن ما لا زادا قبل الجرا بل بعده نحو ما قبل فيها  
رحمة أو ما هو من الشذوذ بحيث لا يمتنع به (قوله) وحيت جرا متعاقبا بالنسبة المأخوذة من قوله  
فهما حرفان أي ثبتت حرفيها حيث جرا وأدخل الفاعل الجرا والظرف مجرى الشرط على حد ما لم يشذوا  
به فبقولنا وأنه جرى على اجازة الفراء مطبوعة حيث مجردة من (قوله) كماها الظاهر أن ما مصدرية  
وصلت بحجة ما فاعلان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر نصب منها أي ثبتت  
حرفيها حيث جرا أي بنا كسبت وفعلين هما نصب فاعلان (قوله) تستعمل فعلا وبأي في فاعلها وحل  
جلتها ما على المشهور وقال الفراء في فعل لا فاعله ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالجل على  
الاول ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيها (قوله) حرفا فتجر وفي متعلقها ما (قوله) حاشا  
الشیطان ليس ينظم كقديهم وبالأصغ بفتح الهمزة مقولة تممجة وانما في بحاشا ككلامها  
انما تستعمل في تزييه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن على الناس حاشا زيدا  
الا إذا أراد بالبالغة في خسته كما هنا فكانها منزلة المفردة عن الشيطان لخسته وعما به لا لتحققه (قوله)  
ما حاشا فاطمة تتبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في البيت مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على  
أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية  
وحاشا فعل ماض متصرف متعدي قولك حاشيت ما حاشيه إذا استغثت على حذفه

ولأرى فاعلا في الناس يشبهه \* ولأنا من الأقوام من أحد  
فهي من كلام الرازي أي أنه صلى الله عليه وسلم قال سأمة أحب الناس إلى ولم يشأن فاطمة بدليل في

جماعة منهم الفراء وأوزيد الأناصري والشيبي والنصب بها ومنه اللهم أغفر لي وإن يسمع حاشا الشيطان وبالأصغ وقوله  
حاشا قر يشاغان الله فاعله \* على الربة بالإسلام والدين وقول المصنف لا نصب ما معناها أن حاشا مثل خلا في أنها نصب ما بعدها  
أو مجرد ولكن لا تتقدم عليها كما تقدمت على خلا فتقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد حجبها ما قبله في مسند  
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سأمة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة وقوله



رأيت الناس ما حاشا قريشا  
فأنا نحوهم أفضلهم فعلا  
ويقال وحاشا حاش وحشا  
(ص) (الحال)  
الحال وصفة منتسب  
مفهم في حال كقردا  
أذهب  
(ش) عرف الحال بأنه  
الوصف الفضيلة المنتسب  
للدلالة على هيئة نحو فردا  
أذهب ففردا حال لوجود  
القيود المذكورة فيه يخرج  
بقوله فضلة الوصف الواقع  
عمدة نحو زيد قائم بقوله  
للدلالة على الهيئة التمييز  
المشتق نحو قوله دره فارسا  
فانه تمييز لالحال على الصحيح  
اذ لم يقصد به الدلالة على  
الهيئة بل التعجب من  
قروسيته فهو لبيان التعجب  
منه لا لبيان هيئته وكذلك  
رأيت رجلا راكبا فان  
را كبا ليس للدلالة على  
الهيئة بل لتخصيص الرجل  
وقول المصنف مفهم في حال  
هو معنى قولنا للدلالة على  
الهيئة (ص)  
وكونه منتقلا مشتقا  
ينقلب لكن ليس مستحقا  
(ش) الاكثر في الحال  
أن يكون منتقلا مشتقا  
ومعنى الانتقال أن لا تكون  
ملازمة للتصنيف بها نحو جاء  
زيدا كبا فراكبا وصف  
منتقل لجواز انفكاكه  
عن زيد بأن يجيء ما شيا

مفهم الطيراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر أن مفعول رأيت  
الثاني محذوف أي دوننا كقوله السمايني فالفاء تعليلية لهذا المحذوف وأقرع عليه أن جلة فالماخ هي  
للمفعول الثاني في زيادة الفاء على رأى لا تخفى في نحو زيد قائما وقسروى فأما الناس فالفاء في جوابها وان  
بالكسر على كل حال وما قبل انها انفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لما لا معلق له وهو ظاهر  
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظنفت مما يوجب كسرها نحو ظنفت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم  
ذات كاسم فكذلك انما فعلا بفتح الفاء أي كرما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره  
كللتين وشرح الكافية انهما الفتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انهما في التنزيهية وهو الاقرب  
لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا اعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية  
وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمها والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيها عما بعد ان نقص كحاش  
نقد والصحيح انها اسم لافعل خلافا لكوفيين بدليل تنويفي في قراءة ابن السكالك حاشا تنويفا رضاها في قراءة  
ابن مسعود حاشا تنويفا كما اذا لله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال  
ومعنى حاشا تنويفي براء لله فتنكون مصدرا مرادف للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزهه الله كقوله  
وفسرها الزخشرى براءة لله فتنكون مصدرا مرادف للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزهه الله كقوله  
رعيا زيدا لعله في قوله من معناه كويحور ويل والوجه انهما عند ترك تنويفها واضافتها بميزة لتنهجها بحاشا  
الحرفية لفظا ومعنى وقدم مران الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب والله أعلم

### (الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن مجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله  
\* اذا عجمتك الدهر حال من امرئ \* ولها بديل على وجوبها عن أسوال وتفسيرها على حوية  
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتون لان الغنائم اليه منى الثبوت أي في حال كذا  
وهو في محل جر بإضافة مفهم اليه من إضافة الوصف لمعوله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي أن  
قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما  
سيد كره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد بهما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة وأمثله المبالغة أو فعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأو بالاندخال الجلة وشبهها والحال الجامدة  
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ليس ركنا في الاستدوان وتوقف محجة المعنى عليه نحو  
وما خلقت السموات والارض وما بينهما الا عبين وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتسب) أي  
أصله وقصير لفظه بلباء الزائدة بعلا في كقول

فأرجعت بخاتبة ركاب \* حكيم بن المسيب منهاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذ في تعريفه يؤدى للسور لتوقفه على التصور والنسور على  
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد أو ان  
قوله بالنصب خبر لمخبروف والجلة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج  
بشيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفتها وقت وقوع الفعل (قوله لبيان التعجب منه)  
أي لبيان حينه فهو بمعنى من البيانات لا في (قوله بل لتخصيص الرجل) أي القصد منه ذلك وان كان  
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق الضرور والتابع لا بقصد فقله مفهم في حال أي قصد النسخ هذا (قوله  
لكن ليس مستحقا) فأنه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصح كقوله سم وضمير ليس إما  
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فكسرها متعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلة) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لا تكون الاشتقة **(قوله وقد نجى)** الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بشعده صاحبها كما به دمثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كما به دمثا أو صاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا وأعضون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفة الثالثة أن يكون مر جمعها السماع ولا يضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بقسط أنزل اليك الكتاب مفعلا **(قوله الزرافة)** بفتح الزاى فصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيد على الامتداد من زرف فى السكام زاد كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعه من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدتها كالنمر وفرقها ونواضعها وأظلافها كالبحر ذنبها كالظي والجامعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما فى المصباح ويد به يدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما فى شرح الشذور وقيل من يديه يار يرى يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وأوصفتها لكون آل فيها جنسية قال الفراء لما كانت الزرافة ترى الشجر وتفتت به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك **(قوله وجامدة)** أى ولدت له أمه بسيط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن فى غير البيت أى تمتد القائمة حسنها والواء الرابة الصغيرة أى ان عمامته كالواء فى الارتفاع والعلو على الرأس **(قوله اذالغنى مسعرا الخ)** أى بفتح العين ان جعل يداها حال من المفعول وهو الهاء الراجعة للبرمثلة وكسر هاء ان جعل حال من الفاعل وبكدة صفة لها أى كأنها بكدة المشتق المؤول به مأخوذه مع صفته ويصح كون مبدئيا صفة الوصف المفترى مبدئيه وبكدة خبر والجملة حال وكذا يقال فى ايدى يدا كائنة مع بدأ يمينه مع يمينك ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السعمر من المؤول **(قوله أى مناجزة)** بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعالم من السياق أى مقابضة أصبح قراءة بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مضموم فيؤول باسم الفاعل **(قوله أى مشبه بالاسد)** الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بخلاف السكاف أى على قول التوضيح كرز يدا أسدا أى شجاعا فجاز لقوى بناء على منهج السعد من تجوز الاستعارة فى مثله **(قوله لظهور تآويلها معشقة)** مثلهم امادلى على ترتيب كادخلوا جالرجلا أورجلين رجلين أى مى تبين وضابطه أن يذ كرا مجموع وألا تم بفصل بعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هـ مجموعها لكن لما قبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه كاسرى فى حلها مض وجعل ابن جنى الثانى صيغة بتقدير مضاف أى رجلا ذارجل أورمافرق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطى بهم اه ومن العطف لفظا فدخلوا الاول فالاول أى مى تبين الان هدفاته الاشتقاق والتشكيك أى يضاف التأويل بها فافهم مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فى الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بالانكشاف وبقيت مسائل لا يظن تأويلها الا بالانكشاف وهى كبرها موصوفة بحورق ناعر يافتمثل لها بشراسو بانه على ان تمثّل بمعنى تشخص أى على انه بمعنى تصور نصب بشراسقاط الياء لالحال لان التصور فى حال الملكية لا البشرية قاله القاتنى والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويدايد من ان الشكل موصوف ان المقصود هنا الصفة وحدها وذكرا قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حال موطئة كالخبر الموطى فى بل أتم قوم تمهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مى أكونها دالة على عدد نحو قوم ميقا بدار برين ليلتا وعلى طور فيه تفضيل بالاضاد للمجسمة كذا يسرا أطيبت مشرطيا أو نوعا صاحبها كذا مالك ذهباً أو فرعاه كذا احد يدك خاتما وتنحوتون الجبال بيوتا أو أصلا كذا كذا تملك حديدا أسجدلن خلف طينا فافهم

وقوله وجامدة به بسيط العظام كأنها عمامته بين الرجال لواء فصيحا وأطول وسبى أحوال وهى أوصاف لازمة وقد تافى الحال جامدة ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله (ص) ويكثر الجود فى سعر وفى مبدى تأول بالانكشاف كبره مدا بكذا ويدايد \* كرز يدا أسدا أى كاسد (ش) يكثر نجى الحال جامدة ان دلت على سعر نحو به مدا بدرهم فذا حال جامدة وهى فى معنى المشتق اذ المعنى به مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جودها أيضا فيأدل على تفاعل نحو به يدايدى مناجزة أو على تشبيه نحو كرز يدا أسدا أى مشبه لاسد فيدا وأشد جامدان وصح وقوعها حالانظهور تأويلها بمشتق كذا تقسم وألى هذا أشار بقوله وفى مبدى تأول أى يكثر نجى الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق وعلم بهذا ومقابلته ان قول النحويين ان الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه ان ذلك هو الغالب لانه لازم وهذه ناعنى قوله فيما تقدم لكن ليس مستحقا (ص)

الانكسرة وإن ماورد منها  
معرفا لظاهرو منكره معنى  
كقولهم جاؤا الجباء الغفير  
وأرسلها العراك واجتهد  
وحده وكلمته فاه إلى ق  
فالجباء والعراك وحده  
وفاه أحوال وهي معرفة  
لفظا لكنها مؤنثة بشكرة  
والثقدير جازا جعلوا أرسلها  
معتركة واجتهد منفردا  
وكلمته مشافهة وزعم  
البيداديون ويونس أنه  
يجوز أمر بف الحال مطلقا  
بلا تأويل فاجزأ جازيد  
الراكب وفصل الشكوفين  
فقالوا إن تضمنت الحال  
معنى الشرط صح تعريفها  
والا فلا فتال ما فيه من معنى  
الشرط زيد الركب  
أحسن منه الماشي فالراكب  
والماشي حالان وصح  
تعريفها التأويل بالشرط  
إذا التقدير زيد إذا ركب  
أحسن منه إذا مشى فإن  
لم تقدر بالشرط لم يصح  
تعريفها فلا تقول جازيد  
الراكب إذا لم يصح جاء  
زيدان ركب (ص)  
ومصدره كركب لا يقع  
بكثرة كقوله زيد طلع  
(ش) حتى الحال أن يكون  
وصفا وهو بادل على معنى  
وصاحبه كقائم وحسن  
ومضروب فوقه ما صدرا  
على خلاف الأصل إذ لا دلالة  
فيه على صاحب المعنى وقد  
كثر نحيي الحال مبدرا  
نكرة ولكنه

لا تؤزل أصلا فبما هن التكاليف والاختلاف بخلاف الإربعة الأولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن  
الناظم تعالى الشرح الكافية يجب تأويل الجلب أى مقروأمر ياتوصفا بصفات البشر من استواء الخلفه  
وتحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والربط ومثوعا ومصنوعا ومتأصلا وقبسه تتكاف وجعل الموضوع  
السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين قوله رفيعا مبدى تأويل عطف معاير لا عام لكن  
فيه أن تأويلها ظاهر بالانكساف فالأولى مامر **(قوله الانكسرة)** أى لأن الغالب تعريف صاحبها فلو  
عرفتم كونهما مشتركة لتوهم أنها ليست عند نصب صاحبها أو إخفاء الأعراب ووجه غير الغالب عليه **(قوله)**  
وان ماورد أى عن العرب لأن أمر يفهما معنى كقوله الشاطبي **(قوله الجباء)** بفتح الجيم وشد الميم  
بمردا كسرهما من الجوم وهو الكثرة ونفسه قوله تعالى حياجى أى كثيرا لأنه لا نهضة المؤنث أى  
الجباء لجماء أى الكثرة والغفر من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرةهم وجه الأرض وحده  
إنما هو مان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لأنه قد يحمل على فعل بمعنى مقول فى استواء المندكر  
المؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جازا جباء فقيرا بالتشكيك والمصدرا والغفير بوجه الغفير  
بالإضافة والجمع الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظير لما قبل لا يترك الغفير لأمع الجباء بالمال الجم **(قوله)**  
وأرسلها العراك أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يندها \* ولم يشقى على نقص السخال

والضمير فى أرسلها للدليل أو الخليل أو الاتى أى أرسلها للشرب معتركة كقولهم يندها أى لم يمنعها عن ذلك  
ونقص السخال أى تنقصها من مداخلتها فى بعضها وإزاحةها على أناء فيشكرو ويغضب عليها فلا تلم  
الشرب **(قوله واجتهد وحده)** هو مصدر وحده كونه يدعى وحده إذا انفرد فذلك أول  
منفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا فى نحو روى يندز بداحده  
عند سيبويه لأن المصدر انما يتجنى أحوال من الفاعل غالبا فاه مفعوله بحيث فى الجارى حال كونه  
منفردا به أى روى بولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده موقولا باسم الفاعل فاه مفعوله بلا  
حذف أى فى حال كونه موحده أى مفردة بالزوجة وأجاز المبرد كونه حال من المفعول وأوجه ابن طلحة  
وضع **(قوله فاه إلى فى)** ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال زالى للتبيين كفى فى سقيا لك فلا  
تتماق شئ كقوله السماء حتى واستظهر السبان انها صفة لغاه كفى مابكدا أى السكائن إلى فى أى الموجه  
إليه اه وهذا من الجامد المألوف بالمشق والمؤنث به مجموع فاه إلى فى لانه لانه على الفعل كفى يدا يبدأ أى  
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتشكيك كادخلوا الأول فالاول وقيل إن فاه نصب محذوف هو الحال  
أى جاعلها فهاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويرى فوه فى فى الحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال  
قياسا على ذلك جاورته منزله إلى منزلى وناضلته فوسه إلى قوسى خلا فاه طامخا لخرجا عن القياس بالتعريف  
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا يبنى جواز عند بقية الشكوفين لانه عندهم  
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دمايى **(قوله معتركة)** الأولى معاركة  
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامه المحذوف أى تترك العراك أو عامه أرسلها  
على حذف صاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك **(قوله مشافهة)** اما مصدر أو مامر فاعل كاسرى  
مناجزة **(قوله مطلقا)** أى تضمن معنى الشرط أو لافيا ساعلى الخبر وعن ماسمع منه **(قوله يقع بكثرة)**  
الخ كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا قبل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل  
بدا يوزن حذام فبدا علم جنس على التفرق ومعرف بالانجسية كإرسالها العراك والمصحيح انه مؤنث

ليس بمقيس لجيئته على خلاف الاصل ومنه يزبطلع بفتحة فبفتح مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طالع بافتحا هذا المذهب  
 سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والبردالي انه منصوب على المصدرية والعمل فيه بخلافه والتقدير طلع زيد بفتحة بفتحة فبفتح عندهما  
 هو الحال لافتحة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصبه عندهم الفعل المذكور هو طلع لأن اوله  
 بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طالع بفتحة زيد بفتحة فيقولون طلع بفتحة ويندون بفتحة (ص)  
 ولم ينكره غالباً والحال ان \* لم يمتأخر أو يخصص أو يبين  
 من بعدني أو مضاهيه كلا \* يصح امرؤ على امرئ مستسهلاً  
 (ش) حتى صاحب الحال ان يكون معرفة ولا ينسرك في الغالب الاعند وجود (٢١٥) مسوغ هو أحياناً مور منها ان يتقدم  
 الحال على النكرة خصوصاً فيها

قائم جار مجرور وكقول الشاعر  
 وأنشد سيبويه  
 وبالجسم مني بينا لوعلته  
 شحوب وان تستشهدي  
 العين تشهد  
 وقوله  
 وما لام نفسي مثله في الائم  
 ولا سدقري مثل ما ملكت  
 يدي  
 فقائماً حال من رجل بينا  
 حال من شحوب ومثلهما  
 حال من الائم ومنها أن  
 تخصص النكرة بوصف  
 أو بإضافة لفظا لمخصص  
 بوصف قوله تعالى فيها  
 يفرق كل أمر حكيم أمراً  
 من عندنا وقول الشاعر  
 بحيث يارب نوحا واستجبت  
 له  
 في ذلك ماض في السيم  
 مشحونا  
 وعاش يدعو بآت مبينة  
 في قومه أئف عام غريب  
 مخبئنا  
 ومثال ما يخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كأي المسكر أي متبددة بمعركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال  
 نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف  
 مجازاً وبكفي في محلة الجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والجاز لا يجز فيه  
 اللهم الا أن يكون مبنياً على اشتراط ورود شخص الجاز وان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانين  
 لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً لجاء زيد مرة أم لا  
 كما طراده خبراً فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو لحذفت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها  
 لتسكيرها وفريقه ولا كذلك النعت وكثرة ما ورد منه (قوله حتى صاحب الحال) أي لا يمتدأ  
 بالمعنى وهو لا يكون في الغالب الامعرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالقديم هو  
 المسوغ لكون صاحبها نكرة قياساً على المبتدأ اذا قسم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله  
 شحوب) كقعود بحجة فهملة مصدر شحوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شحوب شحوبه كسهل  
 سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وينال من شحوب أي على مذهب سيبويه من محي الحال  
 من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد  
 فيه اذن وكذا المثال فيه وجلة لوعلته بكسر التاء خطأ للمؤلف متعترضة وجواب وخلافه أي حتى (قوله  
 فيها يفرق إلخ) أي فامر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي بحكم والامر الاول واحد  
 الامور والثاني واحد الامر ضد النبي أي حال كونه مأموراً به من عندنا كذا أمر به النظم وابنه مع  
 قولها ما يمنع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام امحال من كل  
 أمر من الضمير في حكيم أمر من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به المنترين أو  
 مصدر معنوي يفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وفيجب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزء في محلة  
 الاستثناء عنه من حيث ان لفظ كل يعني الامر لانها محسب ما مضاف اليه فيسوغ محي الحال منه افاده  
 الفارسي وزكريا (قوله في ذلك) بضمين وماش بكسر المحجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسره  
 ومنه وتري الفلك فيه وماش واليم والبحر والشاهد في مشحونا أي علواً حيث وقع حالاً من فلك مع انه نكرة  
 لتخصيصه بالوصف (قوله محام) بضم الميملة أي ما أقدر وحج بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه  
 ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتتسدم النقي) وفيه مسوغ آخر وهو افتراءها بالواو الحالية لانها من  
 المسوغات كقوله تعالى أو كاذبي مر على قرية وهي خاوية (قوله خلافاً لخشري) أي في جعله لاجلة  
 صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما تائداً كيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظاً

قوله تعالى في أر بعد أيم سواء الساتين ومنها أن تقع النكرة بعدني أو شبهه وشبهه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبين  
 من بعدني أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله

ماحم من موت محي واقيا \* ولا تری من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلما كتاب جملة في موضع الحال من قرية وصح محي الحال من النكرة  
 لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة مفعولة لانه لا يوافق بين الصفة والموصوف وأيضاً وجود الامناع من ذلك  
 اذا لا يعترض بالابن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك ابرالحسن الاخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في النكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاحب حل حم عيش باقيا فترى** \* لنفسك المذوق ابعدها الاملا **ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف**  
**\* لا يبع امرؤ على امرئ مستهانة وقول قطري بن العفاجة لا يركن احد الى الاحجام** \* يوم الوغى متخوف الخيام واخترت بقوله غالباً  
 مما قل بجي الحال فيه من الذكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء فعدت

رجل وقولهم عليه مائة  
 بيضا وأجاز سيبويه فيها  
 رجس قائما وفي الحديث  
 صلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قاصدا وصلى  
 وراءه رجال قياما (ص)  
 وسبق حال ما يعرف جوفه  
 أبوا ولا أمنه فقد ورد  
 (ش) مذهب جهور  
 النحويين أنه لا يجوز  
 تقديم الحال على صاحبها  
 المجرور بحرف فلا تقول  
 في مررت بمهند جالسة  
 مررت جالسة مهند وذهب  
 الفارسي وابن كيسان وابن  
 برهان الى جواز ذلك  
 وتابعهم المصنف لورود  
 السماع بذلك ومنه قوله  
 لأن كان برد الماء هجانا صا  
 الى حبيبنا انما حبيب  
 فهجان رصا حلالا من  
 الضمير المجرور بالي وهو  
 الياء وقوله  
 فان نك اذا رد أصيب  
 ونسوة  
 فان يذهبوا فرغا بقتل  
 حبال  
 ففرغا حال من قتل وأما  
 تقديم الحال على صاحبها  
 لا يجوز في النحويين  
 جاء من سكاكيد وصربت  
 مجردة هندا (ص)

**(قوله بعد الاستفهام)** أي انكاريا أو غيره على الاظهر **(قوله يا صاحب)** مرخم صاحب على غير قياس  
 لكونه غير علم وياقبا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكار أي فلا ترى **(قوله مستهانة)**  
 أي لا يبي **(قوله قطري)** بفتح القاف والطاء المهمل نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحر بين وعمان  
 والقفاجة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة بقاتل الحجاج وغيره وسئل عليه  
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كافي العيني وصرح الشارح باسمه ردا على  
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسر تين وشد الميم آخره مهمل **(قوله الى الاحجام)** بتقديم الحاء  
 المهمل على الجيم وعكسه مصدر أجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمهملية الحرب والحام بكسر الهاء  
 وتخفيف الميم للوت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جملة من الواو كما رأينا في  
 نوم النعمية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا غام حديدا وكون الذكرة مشتركة  
 مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذا زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين **(قوله بلا)**  
 مسوغ هو مقيس عند سيبويه لان الحال اتحادت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها  
 وفصلا لتقليم وبنس على السماع **(قوله قعدة)** بكسر القاف أي مقدار قعدة **(قوله مائة بيضا)** بكسر  
 الهمزة من مائة لا تميز لان تميز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصریح **(قوله وسبق حال)**  
 مفعول مقدم لا بأول وهو مصدر مضاف لقاعاله ومما فعله وجعله جوصلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها  
 المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مصدر عا في عرفت قياما ز يدسرعا اجماعا  
 وكذا ائتمعت تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو ومات رسول المرسلين الانبش من أركان صاحبها منصوبا  
 بكأن ألبت وأول وأقل تجب أو كان ضميرا متصلا بصله قال كالفاء كذا حال زيد أو بصله حرف مصدرى  
 كالحجي أي ضر بتزيدا وتوجب تقديمها على صاحبها المحصور كجاءه كبا الا زيد والمضاف الى  
 ضميره لا بيا سكا زأثر هندا أخوها **(قوله وذهب الفارسي الخ)** محل الخلاف اذا كان حرف الجر  
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كجاءه اكله من رجل **(قوله عجان صا دي)** كلاهما بمعنى عطشان  
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالان للضمير في هجان  
 فتكون متداخلة **(قوله فان نكأ ذواد)** بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابن ما بين الثلاثة الى  
 الاشرة فرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب  
 بشارة وحبال اسم ابن أخي الشاعر **(قوله عملة)** أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف  
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه  
 كالفعل لامن حيث الاضافة وانما اشترط أحدا لأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند  
 الجوهز كالنعت والنعت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه  
 الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيفئذ القاعدة موقوفة فان كان المضاف جزأ أو كجزءه للمضاف اليه صار  
 هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فصيح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى  
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبرين النعت وعامل الخبر غير عامل صاحب وهو المبتدأ  
 على الصحيح وفتضى ذلك صحة حجيئه من المضاف اليه مطلقا فيصر ثم رأيت في الصبان التصريح بحجبه **(قوله)**

ولا يجوز حالان المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا \* ومثل جزؤه فلا تحقفا اليه  
 (ش) لا يجوز جعي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف ما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل  
 فتقول هذه اضارب هند مجردة والعجيني قياما ز يدسرعا ومنه قوله تعالى

اليه مـ يصحكم جميعا ومنه قول الشاعر

تقول ابنتي ان اظلا فلك واحدا \* الى الزرع يوما تارك لا أباليا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزءه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى وزرعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا لتمام من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ما هو بجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا لمخني فاحال من ابراهيم والملة بجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا اصح فان لم يكن المضاف عما يصح ان يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزءه لم يجز (٣١٧) مجي

هذه صاحبة خلافا للفراسي  
وقول ابن المصنف رحمه  
الله تعالى ان هذه الصورة  
بمنوعة بلا خلاف ليس  
بمبيد فان مذهب الفراسي  
جوازها كما تقدم ومن  
نقله عنه الشريف ابو  
السعادات ابن التجرى  
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل  
صرفا  
أو وصفا أشبهت المصرفا  
لجأرت تقديمه كسعرها  
ذا راحل ومخاضا زيد دعا  
(ش) يجوز تقديم الحال  
على ناصبها ان كان فعلا  
متصرفا أو وصفا تشبه الفعل  
المتصرف والمسراد بها  
ما تضمن معنى الفعل  
وحروفه وقيل التأنيث  
والثنية والجمع كاسم  
الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة فمثال تقديمها  
على الفعل المتصرف خلاصا  
زيد دعا فعلا متصرفا

اليه مـ يصحكم جميعا) مصدر بمعنى معنى الرجوع والقياس فتحجيمة لان مضارعه مكسور العين مع صحة لانه  
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف  
المضاف اليه المصدر والروع بفتح الراء الخوف والفرادسيه وهو الحرب وتارك خيران مضاف لمفعوله الاول  
وجله لا أباليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصيري وخبر لا يخوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)  
وأضافا لانه لا تنارق الشخص كالا بفرقة جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لآييه في شرح  
التسهيل (قوله مصرفا) بشد الزا وصفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلالا في غيره (قوله أشبهت المصرفا)  
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي لولم يقتضه بالواو عند الجهر خلافا لافعال بقوله (قوله أوصفا  
الخ) مثلهما المصدر الثاني عن فعله كبحر داصر باز يدا وقد يعرض للمصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتراجه  
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا يقوم طالعا وأصبرن محسبا أو كونه صفة لحرف مصدرى نحو لكان تنقل  
قاصدا أو صلة لال كانت المصلى فمثلا يقدم الحال في شئ من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا تقدم  
(قوله وقبل التأنيث الخ) أي قولنا غير مقيد بشئ يصح استخراج فعل التفضيل فمثلا انما يقبل ذلك مع ال  
أولا إضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز  
تقديم الحال عليه فله مستثنى صبان (قوله خلاصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كاعمل  
التفضيل) مثله اسم الفعل كترال مسرعا (قوله مستقرا) حاله وكدة لتمامها وهو هي جرح كالفان ابن قاسم  
وهو مصرعي أي المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الغرض وقيل خاص أي غير متحرك فو حال  
مؤسسة على حد فلما رأه مستقرا اعتد له لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام  
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو التعمين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا  
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الطرفين في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقر في الآية لآه (قوله  
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قبل اللفظي كالاتداء والتجرد فان ذلك  
لا يعمل في الحال أصلا اذ لا يعمل الالزف وما ذكره المثلن والشارح من العوامل للمتضمنة ما ذكره خمسة  
الطرف والجبر والروا والاشارة وحرفا الغنى والتشبيه وبني حرف الترجيح كمال زيد أمير اقدم والتذبية كما أنت  
زيد راكبا فرا كبا حال من زيد أو من أنش على رأي سيبويه والعامل فيه ما تضمنها معنى أنه  
والاستفهام المقصود به التعظيم كبا كبا تاما أنت جارة \* بناء على أن جارة كالتمييز والتداء نحو  
يا أيها الرجل قائما وعاشرها ماتوا ما علمنا فعلم بناء على تقدير مهمما يذكركم على حال علم قائما كورع ما علمنا

(٢٨ - خضري - اول)

له مسرعا ذرا حلا فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن  
زيد لان فعل التجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معمله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كاعمل  
التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معمله فلا تقول زيدا ضاحكا  
أحسن من عمرو بل يجب أن خبر الحال فتقول زيدا أحسن من عمرو ضاحكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا \* حروفه مؤنثا لن يعمل

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأمها الاشارة

أسد زيدا بدف الدار وأصغله قائما فلا يجوز تقديم الحال على عالمها المنعوى في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندرت تقديمها على عالمها الظرفي نحو زيدا عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في حجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش فإسا (ص) ونحو زيدا مفردا أنفع من حجر ومعناه مستعجلان

بين

(ش) تقدم ان أقبل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة هي ما إذا فعل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه والآخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من حجر معناه قائما

ومفردا منصوبان أحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا وهما وهما بمنزلة الجهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه ما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عالمها اضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكسرى على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما يد يد هذا وفي الغنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العمل وليس بالزم من سيبويه وبشدة المعجنى وجهه يستبعد ما وصوت قارئنا قال عالم الحال الفعل وعالم صاحبها المضاف وفي قوله \* لينة موشا طمل \* عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذا أمتك ائمة واحدة وان هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التنبيه والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله \* هابيناذا صريح النصح فاصغله \* عمل فيها التشبيه وفي صاحبها غيره ولما أن تمنع أن موشا حاله من طمل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فلا اتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتك والى صراطي وتنبه لصريح النصح أى فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه منه لادوات كائني وأترجى وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما ما إذا الاضافة فصلاحية المضاف فيها للسقوط بحمل المضاف اليه كانه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجهور والاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه متعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال اضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة لتلجيه اليه (قوله) وأحرف الغنى والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجار عام بعد مخصص (قوله) وقد ندرنا (خ) أى فلو ارد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه القراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوى تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أماتقدم الحال على الجملة كقائمًا زيدا في الدار فمتمنع اجما كما في شرح السكاكية وعمله اذا تأخر شرطه كالمثل فان تقدم بعد الحال كغدا في الكأ في وأما جمل عند الاخفش وأجازه ابن رهاان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهولته وتقدمت على الجملة كونهن ظرفا (قوله) في قراءة من كسر التاء (ه) واخسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عالمها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أى والسموات كائنة يمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في اظير ورد المانعون ذلك بان السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو يذبحه مبتدأ خبره مستجاز ويمن بالكسرى أى يصف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عديتها الياء والكسرة ونحو مضاف وجائز يسفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول بحذف وهما في قوة الاستثناء من قوله هاء وأوصة أشبهت المصر فاه كائنه الشرح (قوله) وهما حالان فقاما حال من الضمير في أحسن وقاعد حال من الضمير الجهور بين والعامل فيها أحسن (قوله) منصوبان بكان (الخ) صريح في ان كان ناقصة والتى في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها ائمة والنصوبان حالان من فاعلها وانسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرد ان فيه تكلف اضارسة أشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أو لا ونايل يلزم عليه أعمال أقبل النسب اذ امع تقديمها عليه فيقع في مثل ما مر منه الآن يجب بالتوسيع في الظرف دون الحال (قوله) زيدا اذا كان (الخ) أى يؤتى باذا للاستقبال وبأذا الماضى (قوله)

فأعلم كان المحذوفة والتقدير زيدا اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيدا اذا كان مفردا أنفع من حجر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أقبل التفضيل ولأن تأخيرهما عنه فلا تقول زيدا قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيدا

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخالق ينجي ذاته \* لمرد فاعلم وغيره فرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا ومتعدد الخال الاول جاز يدرك كباض حاكرا كباض حاكلا من من زيد والعمال (٢١٩) فيهما جاز ومثال الثاني لقيت

هذه مصعدا منحدرة  
فصعدا حال من التواء  
ومنحدرة حال من هلمه  
والاعمال فيهما القيت ومنه  
قوله

لَقِيَ ابْنِي أَخُوهُ خَائِفًا  
 مُتَجِدِّدًا فَأَصَابَهُمَا  
 خَائِفًا حَالٌ مِنْ ابْنِ  
 وَمُتَجِدِّدًا، مَنْ أَخُوهُ  
 وَالْعَاسِلُ فِيهِمَا لَقِيَ  
 ظُهُورَ الْمَعْنَى تَرَدُّدُ حَالِ  
 إِلَى مَا يَلِيهِ بِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ  
 ظُهُورِهِ يَجْعَلُ أَوَّلَ الْخَالِئِينَ  
 لِثَلَاثِ الْأَسْمَاءِ وَثَانِيَهُمَا  
 لِأَوَّلِ الْأَسْمَاءِ فِي فَيْفُولِكَ  
 تَقْتَضِيهِ بِإِدْمَاجِهَا مُتَجِدِّدًا  
 يَكُونُ مُصَدَّرًا حَالًا مِنْ زَيْدًا  
 مُتَجِدِّدًا حَالًا مِنْ التَّائِدِ (ج)  
 وَعَمَلُ الْخَالِئِ بِهَا فَعْدًا كَمَا  
 فِي كَوْنِ لَعْنَتِي إِلَى الْأَرْضِ  
 مُصَدَّرًا

(ش) تنقسم الحال الى  
مؤكدة وغير مؤكدة  
فال مؤكدة على قسمين  
وغير المؤكدة ماسوى  
القسمين فالقسم الاول  
من المؤكدة ما أكدت  
عاملها وهى المرادة بهذا  
البيت وهى كل وصندل  
على معنى عامله وضافه  
لقطارهوا اكثر ووافقه  
لقضا وهو دون الاول  
فى الكثرة فثالث الاول

الى وأرسلناك للناس رسولا  
هي ما أ كدت مضمون الجملة

(تأخر) جملة معترضة تمر بإيراد قول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أي لشيء بالخبر كونه محكوماً به في المعنى على صاحبها بالثبوت في أفهام الانصاف بسبغة وإن لم يكن ذلك بالفضل بل التسبغ بها هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه يجب تعدد مع الحال وما شاكر أو كما كفوراً ومع لا تجاز يد لا خافاً ولا أسفاً وأما قوله \* قهرت العدا لا مستعجابة \* ولكن بألوان الخدائع والسكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فإن جعلت الثانية حالاً من ميم في الأولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور توافد حالين فأكثر على شيء واحد فترتبهم أن العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف فلتنصب الثاني لما تمت للأول وأحال متداخلة واستغنوا أفضل التفضيل فإنه يعمل في حالين كما سألناه باعتبار ما تضمنه من معنى المقابلة بين شيئين في قوة عاملين إذ لم يزل يبرز بدسجته في حال قيامه على حسنة قاعد أو رد بأن القياس على الظرف مع الفارق إذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بعينين مختلفتين جازئاً كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أي تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم اختلف فيه لفظ الحالين وأنعاهم أوجب نفيهما ما مع تأخيرهما كما مثله أومع إيلا كل حال صاحبها كقبت مصعدان يدا منحدرا وان اتحاد اللفظ معنى وجب جمعاً لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل ومجمل في صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر والثنين والشمس والقمر والتجو وسخرات وأختلف معنى العامل لكجاء زيد يذهب حمرو وسرعين أو عمله كضر بمرقائمين وجاهز يد وضرب عمرار كيين وتقل عن الرضى أنه لا مع من التفرق حيث سلكت كقبت ر كياز بدار كيا أوقيت ز يدا ر كيار كيا ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجرى العاملين لا كل مستقلاً لئلا يجتمع عاملان على معدول واحد فأفاده الصبان \* فإن قلت حيث أن تعدد الحال بالحل على تعدد الثبوت فينبغي أنه لا يجمع إلا حيث يجوز جمع الثبوت وذلك إن يتحد العامل معنى وعملًا والأوجب التفرق فلا يقال جاهز يد وضرب عمرار العاقلان ولا جاهز يد يذهب حمرو العاقلان بل يعمل كل ثبوت بصاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعاً منصوباً بالحقاب أن الحال لكونه منصوباً بالأداء لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء أن العامل فيه مجرى عملها بالاتحاد علمه ما فيه بخلاف الثبوت فإنه تابع لذاته في العمل فيلزم كونه مرفوعاً منصوباً بالمدلول على اختلاف المعنى فقط طرد الباب فبدر (قوله لا يابلق به) أي تقدم أو تأخر (قوله يعمل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يمتكس ضماً بالجوهر ولزوم فصل كل من صاحبه مع عدم الرتبة فإن جعل كل حال ينجب صاحباً فلا كلام في جوازه (قوله إلى أو كدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفرغوا السهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبنية أبداً لان السلام لا يتولد عند ذكرها من فائدة (قوله وضمر مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبنية لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثاً وهي المؤكدة لصاحبها نحو لأم من في الأرض كلهم جميعاً (قوله لا ت) يقال عاشق وعشورن باب قد وعنى يعني عني من باب فسر وعنى الثاني جاءت الآية وأما مثل الناظم فإن كان يفتع المشقة لا يتخش فكذلك أو بضمها لا تدع عن الأول (قوله وضمر الجلة) هو مصدر يستفاد مضافاً للسند إليه أن كان السند مستقلاً كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند إليه خبره عن المستند أن كان

وإن ثم كد جلة فاضر \* علمها لفظها بخير (ش) هذا هو القسم الثاني من الخصال المؤكدة وهي ما كتبت مضمون الجلة وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص) وقوله تعالى في الأرض مقصد أومته قوله تعالى ثم أليتم تدبيره وقوله ولا تغشوا في الأرض مفسد من ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا



أنا بن دارة معروفها  
نسبي

وهل بدارة بالناس من  
شار

فعطوفا معروفها حالاً وهي  
منصوبان بفعل محذوف

وجوبا والتقدير في الأول  
أحقه عطوفا في الثاني أحن

معروفا ولا يجوز تقديم هذه  
الخال على هذه الجلة فلا

تقول عطوفاً زيد أخوك ولا  
معروفاً أثار زيد لا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول  
زيد عطوفاً أخوك (ص)

وموضع الحال نجي جله  
كجاء زيد وهو ناور حله

(ش) الأصل في الحال والخبر  
والصفة الأفراد وتقع الجلة

موقع الحال كاتفع موقع  
الخبر والصفة تولد بفهمان

رابط وهو في الحالية إما  
ضمير نحو جاء زيد على

رأسه أو واو ونسجي أو  
الخال وواو لا يتسداء

وعلاقتها محضة وقوع إذ  
موقعها نحو جاء زيد محرو

قائم التقدير أذعر وقام أو  
الضمير والواو معاً نحو جاء

زيد وهو ناور حله (ص)  
وذات يده مضارع ثبت

حوت ضمير أو من الواو حلت  
وذات وار بعدها انزيمتها

للضارع اجعلن مستندا  
الجلة الواقعة حالا

ان صدرت مضارع مثبت  
لمجزان تغتن بالوار بل لانت

جامداً ككون زيد أخاك في زيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لما سألني من اشتراط جود جزأى  
الجملة وأنا أكيد في الحقيقة للازم الكون أنا وهو العطف والحق وكافة التثنوي في كلامه حذف  
مض أى ما كنت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجلة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المقت  
فعر يف جزأهما من كونهما مؤكدة بالخال اذ لا يؤكداً بالاعراف عند البصر بين والاسمية والوجود  
من اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في  
الخال فلا يصح مرامها وتكون هي مؤكدة للامضامون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا  
الاسم قدما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسدلتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامداً معضاً وكذا زيد  
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأب بالاعطف وألحق بالواضع لجمودهما ليس معضاً  
ولما كان عطف الاخ وحقوقه قليلاً بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً معضاً  
بخلاف الأب (قوله أنا بن دارة) هي اسم اسماء وأما كان معروفاً كذا الجملة لا اشتار  
نسبه بذلك حتى لا يجوز (قوله محذوف وجوبا) أى أن الجلة كالعوض منسه ولا يجتمع بين العوض  
والعوض (قوله في الأول) يعني زيد أخوك الخ يعني الثاني الاثنى بعده ومراد من المبتدأ إذا كان  
غيراً أن يأتي الفعل مبنياً للفاعل ومع أن الفعل أو يقتصر حتى فعل أمر (قوله أحق) بفتح فضم من  
حقت الأمر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير  
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضمضم عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف  
المؤكدة لعاملها فانها كالصدر المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان اتعجب من شأنه  
لعدم اجتماعه بمعنى المادة والمراد موضع الحال المفردة والأصلية فلا ينبغي أن الجلة حال حقيقة ثابتة  
شها يدل على تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كخبر والنعت (قوله ولا يفهمان رابط) لابد أيضاً من  
كون خبره بضمير تجميعية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جاء زيدان يسأل  
يعطى استقبالها كقوله المطر زى فإن أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية تدل على  
وصح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر منه ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حيث عن أصله اذ المعنى  
لاضر منه على كل حال وجعل منه فقله كمثل السكب ان يحمل عليه يلمث على كل حال لكن  
يعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيراً على  
المبتدأ وان لم تنلزمه أو وقوعها في ابتداء الحال (قوله محذوف أذعر وقام) أى لانها تشبه اذى كونها  
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كأن اذ كذلك وليس المراد انهما معناها الذخرف لا يرادف الاسم  
(قوله ان صدرت مضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوى جعل وياك  
نستعين حالاً من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والا لزمته الواو نحو وقد تعلمون أتى رسول الله  
وكما تمنع في مثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو وما لنا لا نؤمن بالله لا يرى الهدى والمنفى  
بما كقول

عهدتك ما تصبو ووفيك شبيبة \* فالك بعد الشب صبامتجا

بخلاف المنفى بل أولافان مضييه يقر به من للمضى الجاز الاقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على  
حال قبلها نحو جاءها بأسنائياتا أو هم قائلون والمؤكدة مضمون جملة كوا الحق لا شك فيه ذلك الكتاب  
لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كاضر بتأخداً الارز خير منه وأما ضوية كاستكمل يدا لافال  
حقاوما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذوه

تقاد الجنائب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول بجاء زيد يصحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أقول على اظهر مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قمت وأصك عنه وقوله فلما خشيت أن أظافيرهم \* نحووت وأرهنهم ما لك كافأصك وأرهنهم خبران لمبتدا مخدوف التقدير وأنأصك عنه وأنأرهنهم ما لك (ص) وجهه الحال سوى ما قدسما \* بواو ويضمر أو بهما (ش) الجلة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحد من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد قسم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحب الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك في هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحدها أو بهما فدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي فتقول بجاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يديه على رأسه وجاء زيد يديه على رأسه وكذلك المنفي (٢٢١) فتقول بجاء زيد لم يصحك أو لم يصحك

أو لم يقم وعمرو وجاء زيد قد قام وعمرو وجاء زيد قد قام أو به وجاء زيد وقد قام أو به وذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام وعمرو وجاء زيد وما قام أو به وقد قام أيضا المضارع المنفي بلا في هذا تقول بجاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب انما يجوز اقترانه بالواو للمضارع المثبت وأن ماورد مما ظاهره ذلك مؤول على اظهر مبتدا كقراءة ابن ذكوان فاستقوما لا تتبعان بتخفيف الذوات والتقدير وأنتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا مخدوف (ص)

والحال فليحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

نعم امرأهم لم تعرائية \* الاكران لرتاع بهارزرا  
وقيل غير شاذ وجلة الماضى المتأخر بالواو لا يضرب منه ذهب وأصك ومنه قوله  
كن للخليل نصير جارا أو عدا \* ولا تنسح عليه جادا وبخلا  
فهذه سبع مسائل متعنت فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنائب) جمع جنبية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أى أصليحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تنتسج الواو في واحدة ويجوز في الخمسة الباقية وليس على إطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أى غير المؤكدة مضمون جلة والمطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أى غير لا وما (قوله الماضى المثبت) أى غير التالى لا لا والمتأخر بالواو واشترط البصريون اقراره بقدر مطلقا ظاهره أو مقسرة والمتأخر لا تلزم الامع الواو كجاء زيد وقد قام أو به فان قيل وقام أو به وجب تقديره ويجوز ان يثبتا وعنه في غير ذلك اما يستغنى عنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهمة لفحمة أى منع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المنعوى اما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم ولا اما الحال نفسها فلا اصل جواز حذفها لانها فاضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بت زيدا ألقائما أو تابعا عن عامله كنبيا مريا أى كنهنيأ أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو تابعا خبر كان ومثاله في النسخ فلا يحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترى بخر) أى من كل حال تفهم زيدا أو نقصا بتدريج ويجب اقترانه بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله قد ذهب الثمن فالمطوف بالغاء جلة خبرية مخدوفة فان قدر فاذ به بالعد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو ألقائما وقد قعد الناس أى أثبتت قائما وحذف العامل في كل ذلك قيامي أماني نحو هنيأ فسجاعي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ التغير ﴾

هولعة تخليص شيء من شيء ومنه وامتا زرا اليوم أيها المجرمون أى انقردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التغير لا يكون جلة ومبين صفة لا مسمى ولا يصح بحرفه صفة بل انما معرفة المقصد لفظا فلا توصف بالنسبة ولا

(ش) يحذف عامل الحال جواز أو وجوب فثالث ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا فتقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تمر والتقدير بلى في مسرت مسرعا ومنه قوله تعالى لا يحبب الانسان أن لن يجمع عظامه في قدرين ثنى أن نسوى بنانه التقدير والله أعلم في يجمعها قدرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد يأخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر نحو سر في زيدا ألقائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشترى به بدرهم فصاعدا أو تصدقت بدينار فصافلا فصاعدا أو صافلا حالان عاملها مخدوف وجوبا والتقدير فذهب الفخ صاعدا وذهب التصديق به صافلا وهذا معنى قوله \* وبعض ما يحذف ذكره حظل \* أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) اسم بمعنى من مبين لكره \*

﴿ التغير ﴾

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد المزمع الاضطرارية (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس كما مضى واعترضه الموضع بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلالة وما فيها من فعل وأوشبهه على اختلاف الآتي لا بالنسبة للمفسر أو لأجل الاشموى بأن كلاماً من الجلالة والفعل بوصف بالابهام من حيث نسبته فصح كون التمييز مفسراً لهذا أوله باعتبار نسبتهما فيصداق أنه نصب بمفسره فالتن على عمومهم يجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بافعلاً فإنه يدل على ان أفعل ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فبقا من عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشر برأيا بان يجعل حالاً من ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشر برأيا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فاما خاص للمفرد بالذكر لانه جامد غالباً فرمى بتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفي برا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعون ذراعاً ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفى السجاني صاعان ونصف وفى المصاحح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مائة وسبعة أثمان مناوالنا كصا أفصح من المن بالقد يدرب طلاق وتثنيته منوان وجعه أمناه اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفة من قدر مساحي وكيلي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزنى في منون كما يؤخذ من صنيع الشارح وجعه أفقره وقفيزان كركبان وهو العراق كالآرد بصرى المراد بالهيجاز والرساقا خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل التالى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على الماهية حتى نفايه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عتدي عشرة دراهم بثلاثين عشرة واثنى عشرة فأسيماط لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل يدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز اعداد المركب لا يجمع ويحاج به ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما الجور في نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فها سيأتى وغيرهما على منع ان هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بما لاحظته فيدل بالنصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرقة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدره في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مغيب لعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جفسه ولو بالتأويل كان من البيانية كذلك فشمس تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعلوم مثلاً وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود ونسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد نفساً في تأرد بل طاب شيء يداى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفساً (قوله كاملاً) مقتضى صنيعة انما أراد معنى من ما يبين البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا يحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حيفته ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ نودى للصلاة من يوم الجمعة بل يبين مع ملاحظة قيد آخرى من الدوات للالهايات وقيل يجب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتهاء والتعبيض والاستعراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تثنع فيها فبين على هذا خرج لام لا فقط أو انه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لاخراج الاول كثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحديق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدره في تمييز النسبة اذ لا يهيم في تعاقب الطيب يز يد مثلاً الذى هو النسبة بل في متعاقبها المنسوب اليه الطيب فيجتمه كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لاهى مقدر يتعلق يز كاسر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر الظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أخرج العرب بحرأها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر  
كشر برأيا وقفيز برا

ومنون عسلا وقرا

(ش) تقدم من الفضلات

المفعول به والمفعول المطلق

والمفعول له والمفعول فيه

والمفعول معه والمستثنى

والحال وبقي التمييز وهو

الذكور في هذا الباب

ويسمى مفسراً وقسيرا

ومبينا وقبيحا وتيسيرا

وهو كل اسم نكرة تضمن

معنى من لبيان ما قبله من

اجمال نحو طاب زيد نفساً

وعتدي شبرأيا فاحترز

بقوله تضمن معنى من من

الحال فانها متعده تة معنى في

وقوله لبيان ما قبله احتراز

عما تضمن معنى من وليس

فيه بيان ما قبله كاسم التالى

لنفي الجنس نحو لارجل قائم

فان التقدير لامن رجل

قائم وقوله لبيان ما قبله من

اجمال يشمل نوعى التمييز

وهما المبين اجمال ذات

والمبين اجمال نسبة فالبين

اجمال الذات هو الواقع بعد

المقادير وهى المسوحات

نحوه شبرأيا والمكيلات

نحوه قفيز برا والموزونات

نحوه منوان عسلا وقرا

المقدار وان لم يكن معينا كذئوب ماعوى سمن الشبه بالكيل وعلى القرة مثلها زيدا شبه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كافي التوضيح المقادير بما يشبهه والعدد والرابع ما كان فرعاً للتمييز كقائم حديد أو ليس هذا حالاً عند المبرد والمصنف لجوده وتكبر صاحبه وزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتك حديد اذ تميز حالته يف صاحبه وأوجب سيديه فيها الحالية لانه ليس مقداراً ولا شبهة دمايين وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه **(قوله)** والاعداد ظاهرة ان العدم من المقادير وعليها ان الحاجب وجعله المصنف قسيمها لا قسماً منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كإيقال مقدار شر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالطل لا زيت مثلاً وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجل وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على المسوحات **(قوله)** عافسره أي بلا خلاف وانما عمل المفسر بالتفصيل مع جوده لشبهه أهم الفاعل في الاسمية وطلب معوله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التثوين والتون فغشرون درهما شبهه بضار بين زيد وبارطل ز يتا ضرب برن زيد وقيل لشبهه بأفضل من ورجحه المصريح **(قوله)** لبيان ما تعلق به العامل الخ صريح في أن المزمع ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإمري عن ابن الحاجب فالتقسيم المراءاة ما هو بحسب الظاهر **(قوله)** من فاعل أو مفعول بيان لما واقتضاه عليه ما يقتضيه أي تمييز النسبة لا ينقل عن غيره ما هو سيأ في ما في أفضل التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلاً كتمييز التعجب في لغة فارسي أو نحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً أو ضيفاً ان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شيء ولا يصح نحو يله من الفاعل بتقدير ان الأصل كرمت رجولاً زيد أو ضيفاً فانه لا هذا المصدر من التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محوّل عن الفاعل ومنه امتثالاً لانه ما بنياء على أن المحوّل عن الفاعل لا يبدى من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور ما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو لا لزوم المذكور وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والأصل ملائمة الاء الاء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرة نفس التمييز في المعنى كان غير محوّل أصلاً كنتم رجلاً زيداً أو حسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الاول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيدا أو بقاءه محوّل عن المفعول أي ما أحسن أذهب يدلانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر **(قوله)** نحو طاب زيد نفساً أي ونحو عجبته من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبته من طيب نفس زيد ويزيد بدنية نفسه فالنسبة المميزة لا يزم كونه في جملة بل تكون في غيرها كما مثل **(قوله)** وبمثل اشتعل الخ أي في انه محوّل عن الفاعل اذ الأصل اشتعل شيب الرأس محوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فترفع بدله وحصل في الاسناد اليه إبهام فجئ بذلك المضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً لان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه بين الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم والابيض وأرستعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية بمعنى امتثالاً وشبهه الشيب بالنار استعارة بالكيفية واشتعل تخييل والجامع ما هي **(قوله)** هو العامل الذي قبله أي من فعل أو شبهه كإمري مثاله وقيل بالنسبة نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عسكور وقدمي صحة حمل المتن على التبيين **(قوله)** بعد ذي أي المقدرات ونحوه أي بما يشبهها كيلاً أو وزناً أو مساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعدلانه تقييده لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضفتها لجراً وغيره نصب **(قوله)** كدحطة مبتدأ وفدا خبر كل السكودي أو الخبر عذوف أي عندي وفدا بدل أو حال والسكاف جارة للجملة لقصد لغظها **(قوله)** ان كان مثل الخ اسم كان ضمير يعود على الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندى

عشرون درهما وهو

منسوب بما فسر وهو شبر

وقفي ومنون وعشرون

والمبين اجمال النسبة هو

المسوق لبيان ما تعلق به

العامل من فاعل أو مفعول

نحو طاب زيد نفساً وبمثل

اشتعل الرأس شيباً وغرست

الارض شجراً وبمثل وغرنا

الارض عيوناً ونفساً تميز

منقول من الفاعل

والاصل طاب نفس زيد

وشجر امفعول من المفعول

والاصل غرست شجر

الارض فبين نفس الفاعل

الذي تعلق به الفعل وبين

شجر المفعول الذي تعلق

به الفعل والناصبه في هذا

النوع هو العامل الذي قبله

(ص)

وبعدى وشبهها اجوره

اذا

أضفتها كدحطة فدا

والنصب بعد ما أضيف

وجبا

ان كان مثل ملء الارض

ذهبا

(ض) أشار بذي الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو مادل على

مساحة أو كيل أو وزن

ومثل خبرها أي أن كان المقدار الذي ضم حصل لخصاف في ملء الأرض ذهباً فإنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الاشعري والمراد أي أن كان أي المضاف مشتمل على الخ أي في أنه لا يصح اغناءه من المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحانه إذا لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كما شجع الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيما أن الذي يفنى عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لأنه الذي يصل في محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز للمعلوم من المقام أي أن كان التمييز مشتمل على الخ في أنه لا يصح اغناءه من المضاف اليه وجب نصبه وينبغي أن يراد بقوله بعساً أضرب أي لغير التمييز ما يعم القدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله أن كان الخ قاعدة إذا محذرة وهو ما يفى عن المضاف اليه لا يكون في القدرات وغيرها إلا حاجة لا خواجها منها ولأن ما يجب فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه محوطة بمراسا وبجر رجلاً كما في الجمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درويج بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سألنا فواجب ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأني إضافة المميز اليه فتأمل **(قوله في جواز جر التمييز الخ)** ظاهره كالمثل أن يسمى تمييزاً عند جرّه وقال ابن هشام بخلافه وأنما يجوز الجر إذا زار يذهب بجره ونحوه نفس الشيء المقدور من البر والأرض مثلاً فإن أريد به الآلة التي بقدرها يوجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لأنه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح **(قوله فان أضيف المال على المقدار)** فقيده لأن الكلام في القدرات وأن كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى ولاشعري لكن الشارح جعل قوله أن كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا لا احتراز كما في فلا يفرضه التقييد بها **(قوله وجب نصب التمييز)** أي بالنسبة إلى عدم الإضافة فلا ينافي جواز جرّه من أخذاً بما سألنا **(قوله والفاعل المعنى)** مفعول لأنصبت فقدمه مع تأكيد النون للضرورة والمعنى نصب يرفع الخافض كأي السفسفوني أو هو مفعول للفاعل إما منصوباً وبجره وبإضافته اليه من إضافة الوصف للمعول أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به لأن فاعل المعلوم متلافي الحقيقة أي القائم به الماهو المثل **(قوله اذ يصح جعله مفاعلاً الخ)** ظاهره كالمثل أن هذا التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فهاهنا تمييز بالنسبة في الفاعل والمفعول وفيه أنه بغوث التفضيل المستفاد من أقول اذ لم تكن العرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل مثلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف اليه مبتدأ فأنفصل وارتفع وعلى هذا فإفراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لأنه محمول عنه اه وقد يجب بل كان أن يراد به ما علواً وانداً وكثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بأن فوائه غير ضرار إذا لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أقول في غير هذا الباب فكذلك فيه فتدبر **(قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ)** ضابطه أن يكون أقول بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله يذهب بعض الرجال وهشام بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب إضافة أقول لما هو بعته وإنما نصب في أكرم الناس من رجلا مع أنه بعته لتقدير إضافة أقول مرتين فالحاصل أن تمييز أقول يتصب في صورتين ويحذف صورة **(قوله وبعد كل الخ)** قيل لا قاعدة في هذا البيت إذا لا يمان التمييز جازاً بعد التهجيب وغيره فلا خصوصية له واجب بأن المراد بقوله ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جوه بالإضافة **(قوله ما دل على نجب)** أي بالوضع وهو ما أقوله وأقول به أو بالعرض نحو قوله دره فارساً وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح السهيل أن التمييز في نحو قوله دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا لم

بالإضافة أن لم يضاف إلى غيره نحو عندى شبرا أرض وقفير برومونا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار إلى غير التمييز جوب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سبحا بوجه قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً وأما تمييز العدد فسياً في حكمه في باب العدد (ص)

والفاعل المعنى أنصبت بفاعل مفعلاً كانت أعلى منزلاً (ش) التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل أن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جوه بالإضافة وصلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح له فعل فاعلاً بعد جعل أقول التفضيل فمفعلاً نحو أنت أهلى منزلاً وأكثر مالا فمفعلاً وما لا يجب نصبها اذ يصح جعلها فاعلين بعد جعل أقول التفضيل فمفعلاً قولاً أنت علام مثلك وأكثر مالا ومثال ما ليس بفاعل في المعنى يذهب أفضل امرأة رجلاً وهذا أفضل امرأة فيجب جوه بالإضافة إذا لا أضيف أقول إلى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً (ص) وبعد كل ما تقتضي تجباً ميز كما يكره بأن يكره (ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على تهبب نحو ما أحسن زيداً رجلاً أكرم باني بكرها

ولقد درك عالمنا وحسبك بز يد رجلا وكفى به عالما وإجازة تامة (ص) واسرور بن ان شئت غبرذى العدد \*  
والفاعل المعنى كطب نفسا تفقد (ش) بجوز الفخيز بن ان لم يكن (٢٢٥) فاعلاني المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض  
وفقهين بر ومون من  
عسل وتغرغست الارض  
من شجر ولا تقول طاب  
زيد من نفس ولا عندي  
عشرون من درهم (ص)  
وعامل الفخيز قدم مطلقا  
والفعل والناظر يف زرا

سبقا

(ش) مذهب سيويه  
رجله الله تعالى أنه لا يجوز  
تقديم الفخيز على عامله  
سواء كان منصرفا أو غير  
منصرف فلا تقول نفسا  
طاب زيد ولا عندي  
درهما ضرورت وأجاز  
الكسائي والمازني والمبرد  
تقديمه على عامله المنصرف  
فتقول نفسا طاب زيد  
وشبها اشتمل رأسي ومنه  
قوله

أنهم جرسلسي بالفراق  
حبيبها  
وما كان نفسا بالفراق تطيب  
وقوله  
ضيعت حزمي في إبعادي  
الاملا  
دمار عويت وشبها رأسي  
اشتملا  
ووافقهم المصنف في غير  
هذا الكتاب على ذلك  
وجعله في هذا الكتاب  
قليل لأن كان العامل غير

مرجع الضمير كز بدله دره فارسا والرجلا وحسبك به ناصر الله درك عالما وكان بدل الضمير ظاهر  
كقوله درز يسرجلا فان جهل المرجع كان من تمييز الفردان افتقار الضمير إليهم إلى بيان عينه أشد من  
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير للمعالم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتعين  
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كقوله لا مثله اذ المعنى لقد در رجل هوز يد وكفى رجل هوز يد بال و هو  
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقا بكل ما طبعت علما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير  
ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه أنه لا يعود  
إلى الفخيز ونقل عن المصنف أن من تمييز الجاهة ومثله بر رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لأنها كناية  
عنه (قوله) ولقد درك عالما البس بفتح الدال الين فيحتمل أنه كناية عن فعل المندوح أو ربه ابن  
ارتضاعه أي ما أعجب هذا الين الذي نشأ به مثل هذا المولد الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضا فائدة  
للتعظيم لأنه منتهى الجائز (قوله) بإجازة) مضاف ليه المتكلم المتقلبة ألفا كيا غلاما وما الاستفهام  
المنطوق مبتدأ وأنت خبره وجازة تامة بالنسبة لأن الضمير معالم المرجع باخطاب أي لبيان جنس ما وقع  
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به إلى جواز الجر لأنه واجب وقوله غبرذى العدد أي  
الصرح فلا ينافي أن تمييز كم بجر بن وهون ذي العدد لأنها غير مصرحة فيه (قوله) والفاعل) بالجر  
عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ماسر (قوله) ان لم يكن فاعلا) أي محولا  
عنه فالشرط عدم نحووله عن الفاعل الاصطلاح ومنه ما فعل التفضيل على ماسر وكذا من الفعل لأن  
المحول عنه مفسر بالنسبة أوليات مقدرة على ماسر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في  
جروره من اليانية وكذا الفخيز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لأنه مفرد وما قبله متعدد فاشتتت من  
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وبتعيين النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو  
مفعولا في المعنى كقوله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيدا رجلا فيجوز جره بن وان كان في  
الرايين فاعلاني المعنى لأن مبدول الظاهر والضمير شيء واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث  
فعله لا معنى لكنه غير محول لأنه عين ما قبله ومن الجرح قوله

باسيدا ما أنت من سيد \* موطأ الأكناف رحب الفراع

وكذا بجر في نعم رجلا ز بدله غير محول كما هو كقوله \* فتم المرء من رجل تهاى \* (قوله) غبرست  
الارض الخ) مثال غير صحيح لأنه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله) سبقا) ماض بجوز ونائب  
فاعله يود للفعل وزر صفة مصدر محذوف أي سبقا سبقت الأجال من ضمير سبق كاقيل لأن القصد  
استناد القلة إلى الفعل المنصرف (قوله) لا يجوز تقديم الفخيز) أي لأنه كانت في الإيضاح فلا  
يتقدم مثله (قوله) ووافقهم المصنف) أي قيسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل منصرف ونحسبا  
بما سمع منه كقوله أن نفسا تطيب نبيل الخ \* وداعى النون ينادى جارا  
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عينا فخر العيش مريا \* ولم يعن بالاحسان كان منما

لأن المرء فاعل محذوف يفسر فخره والخدوف هو الماء في الفخيز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢٩ - (خضري - أول) متصرف منوعا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غير نحو عندي عشرون  
درهما وقد يكون العامل متصرفا فيتبع تقديم الفخيز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فإنه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وإن كان  
فعلا متصرفا فإنه بمعنى غير فعل متصرف وهو فعل التعجب بمعنى قولك كفى زيد رجلا ما أعجب رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هالك حروف الجر وهي من الی \* حتى خلاشاهدافى عن على منمنفرب اللام كى اووتا \* والكاف والباء لم يمتى  
(ثم) هذه الحروف العشرة كانها مخصصة بالاماءة وهي تعمل فيها الجر وتقسم الكلام على خلا وحاشا وعداى الاستثناء وقول من ذكر  
ك، وامل وبنى فى حروف الجر فاما كى (٣٣٦)  
فتكون حرف جر فى موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

### ﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كاقيل حروف النصب والجزم لذلك أولانا نجر معانى الافعال الى الاسماء أى  
تضييقها وتوصلها اليها من ثم ماها الكوفون حروف الاضافة ولا يرد دخلا وعداى الاستثناء من حيث  
انهم لا لاخراج للتوصل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أوفى  
والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاحراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر  
بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر فى الاضافة بالجر المقدر (قوله هالك) اسم ففعل بمعنى خذ  
وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من نذكر وغيره كالكاف فى  
رودك وذلك واباك وأربك بمعنى أخرجنى وقد تبدل فى هالك همة متصرفه كذلك فيقال هاء هاقوم  
الح (قوله فى موضعين) ز يدعاهما ثالث وهو المصدر يقرصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فاما \* يرمى القى كيماضرو ينفع

أى للضر والنفع لمن يستحقهما فله الاخفش وقيل ما كافه لى عن العمل كالكاف رب (قوله ما  
الاستفهامية) أى المستفهم به من العلة (قوله وبنى بالهاء) أى وقفا تحفظ الفتحة الدالة على الالف  
وكذا يفيد بهامع سائر حروف الجر كاسيأتى فى قوله

وماى الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأولها لها ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كان ذكر ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام فقطما أو ذكرت اللام قبلها  
كانت مصدرية ناصبة بنفسها فقطها وان خلت عنهما كشالة احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية  
بتقدير اللام قبلها والثانى أولى لان ظهور ان مضاف ضرورة وظهور اللام ككثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت  
بهما فالأصح كونها جارتهم وكذا اللام فاجرى عليه التبع احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير  
وكذا هليل الاقنى (قوله فى الغوار) بكسر الميم وسكون الغين المجمة كنية رجل ويروى أبى على  
مهما عمل كان وأول البيت \* فقلت ادع أخى وارفع الصوت جوة \* لعل الخ (قوله شريم)  
بالتشديد المجمة أى مشرومة أى مفضاة (قوله ميتدان) أى ورفعه ما على أو مقدر للجار التشبيه بالزائد  
على مامى (قوله حرف جزائد) صوابه شبيه بالزائد ومثاله لا ولورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد  
وهذه تقييد الترسى والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد فى انها لا تتعاقب بشئ كجافى المعنى وكذا أحرف  
الاستثناء فى قولى ولان زائد على ذلك قوله كالياه الخ أى فى عدم التعاقب فقط لامن كل وحده (قوله)  
وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر فى غير هذه الاربعة من لفات لعل تصرعج (قوله يردون  
من كة) أى فهم عندهم معنى من الابتدائية (قوله شريم الخ) ضمنه معنى يردون فعلة بالياء وأهى  
بمعنى من التبعية جمع لجة بالضم وهي معظم الماء وتنتج بدون فومزة فباء نجم كعب لى أى صوت  
عال ووجهه لهن نتيج حال من نون شريم العائدة للسحاب لزم العرب والحكمة أنها تدون البحر الملح  
فى أما كن خصوصية فتمتد منها طامع عظيمة كخراطيم الايل فتنسرب من ماله بصوت من عرج ثم تصعد  
فى الجوف لطيف ذلك الماء ويعذب اذن الله تعالى فى زمن صعوده فى الهواء حيث شاء الله تعالى  
(قوله وبعده المصنف لولا) كذا لم يبعدها التنبيه وهمة الاستفهام اذا عوضنا عن باء القسم فانه يقال الله

الاستفهامية نحو كيمه  
أى لمه فما استفهامية  
بحسوبة بكي وحذف  
ألفها لتسول حرف الجر  
عليها وبنى بالهاء لكنت  
الثانى فسولك جئت كى  
أكرم زيدا فأكرم فمحل  
مضارع منصوب بان  
مضمرة بعد كى وان  
والفعل مقدران بمصدر  
بحسور بكي والتقدير  
جئت كى أكرم زيدا  
لا كرام زيد وأما العسل  
فاجر بهالة عقيل ومنه  
قوله

لعل فى المغوار منسك  
قريب  
وقوله

لعل الله فضلكم علينا \*  
بشئ انت أمك شريم  
ففى المنسوار والاسم  
الكريم مبتدان وقريب  
وفضلكم خبران ولعل  
حرف جزائد دخل على  
المبتدأ فهو كالياه فى  
بحسبك درهم وفردوى  
على لغة هؤلاء فى لاهما  
الاخيرة الكسر والفتح  
وروى أيضا حذف اللام  
الاولى فتقول عل يفتح  
اللام وكسرها وأمامتى

فاجر بهالة هليل ومن كلامهم أخرجهم ابنى كيم يردون من كة ومنه قوله

شريم بقاء البحر ثم رفعت \* متى ليج خضر لهن تشيع \* وسيا فى الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها لم يبعده المصنف  
فى هذا الكتاب لولا ان حروف الجر ذكروا فى غير مذهب سيبويه

انهم من حروف الجر لكن لا تجزى الا المضمرة فتقول لولاي ولولاك ولولاه والهاء عند سببوه به مجزوات بالولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ورضع ضمير الجر وموضع ضمير الرفع فلم تعد لولا فيها شيئا كالان عمل في الظاهر نحو لولاي زيد لايتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

مخرج بحدوث ذلك عنهم كقولهم انقطع فينما من اراق دماءنا

ولولاك لم يمرض لاحسانا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاي طحت

كاهوي

بجره من قذرة النبق

منهوي

(ص)

بالظاهر اخصص منه مذ

وحق

والكاف والواو ورب والتا

واخصص بمد ومنه وفتا

ورب

مشكر والتاء لله ورب

وماروا من نحو رب فتي

نركذا كها نحو وائي

(ش) من حروف الجر مالا

يجزى الا الظاهر وهي هذه

السبعة المذكورة في البيت

الاول فلا تقول منده ولا

منده وكذا الباقي ولا تجزى

منده ومنمن الاسماء الظاهرة

الائمة الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارا بته منديومناي

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارا بته منديوم الجمعة أي

من يوم الجمعة وسيدني

المضف هذا في آخر الباب

بالسمع وصل الهمزة وهاء الله لا فعلن يقطع همزة الله ووصالها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصير بل أنسكها ابن هشام ويقبل الله بالقطع والقصير بلا تموضع شئ من الباء لما في القسوسيل ان الجر بالياء المعوض عنها لا يما خلا لا لا خفف ومن واقعته لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم تامة مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انهم من حروف الجر) أي الشبيهة بالابتداء فلا تنماق في شئ كرب ولعل الجارة كاسر (قوله مجزورة بالولا) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر مخدوف فلها محلان على رأي سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاء لانهم لا تجزى الظاهر فقله وزعم الاخفش انها في محل رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجراح) أي كالعسكري في قولهم ما لنا كانت ولأنت كائنا لا يرد أن النيابة اتصافهت في الضائر المتصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعسا على قول تقدم في باب ان هذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان المضمير مبتدأ لأن معنى كون الهمزة ونحوها ليست من ضمائر الرفع انما لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي انها تكون في محل رفع وحج كجبت من ضربك زيدا (قوله انقطع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من الماتر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت مخريض لغاية على قتله (قوله وكوموطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف طلعت أي مبتدأ خبره جملة لولاي طلعت أي طلعت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطمح أي هلك وتاؤه لاخطاب وبالمصدرية وهو أي سقط وقاعه منهوي أي ساقط والاعراب جمع جرم أي جثة والقنة بضم الفاء وشدة النون أعلى الجبل كالقنة زنا ومعنى وكذا النبق بكسر النون وسكون التحتية آخر فاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتي واخصص بدخا وكذا يخصص به كي ولعل ومعنى فاجلة عشرة لاجل الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقيل كالوقت والمسكر والآخر والمتصل به أو يكونه عوضا من بام القسم لا أصلا فيه أو بقرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطرد المنع وما عداها يجزى (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء بوجه التسوية بينهما مع انها قليلة مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أي لانهم اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فغمايه حرفين طلبا للمناسبة بين مدلوليهما ولا يرد قولهم مارا بته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدرفيه أي منذ زمن أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجللة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كجاسياني وشروط الزمان المجزى بهما كونه متعينا لاميها كمنذ زمن وماضيا أحوالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غير كمنذ سحر تريد به معناها وشروط عالمها كونه ماضيا امامتقيا يصح تكرره كإرا بته منديوم الجمعة أو مبتدأ متظاولا كسرت منديوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلاهاء صح لان القتل المتعلق بهمين لا يتكرر بخلاف غيره ما لم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتشدد ومن أسماء الزمان الظانف الاستغرافية كذكم أو منذ متى أو مذ أي وقت سرت (قوله وقد شد جرها الضمير) قال ابن هشام انخضراوى وكذا لا تعطى أيضا فهي مضمونة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطى المضمرة كضربهم حتى اياك (قوله لا ينافي) بضم الباء وكسر الفاء أي لا يجحد اناس حتى يجحدوك حينئذ يجحدون الغنى

وهنا معنى قوله واخصص بمن ومنه وقتنا وأما حتى فسياق الكلام على مجزورها عند ذكر المصنف وقد شد جرها الضمير كقولهم

فلان الله يلقي الناس في حذائك بالبن أي زيدا ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود

فتر بصوابه عن حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذك في القسم معها فلا تقول أقسم بالله ولا أقسم بالله ولا تجزى التاء

الالفاظ الله فتقول بالله لا فعلن وقد سمع جرها لربصفا في السكبة فقالوا ترب السكبة وهما معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحن



(قوله نحياتك) أي وحياتك فالنساء بدل من والقسمة (قوله ولا تحجرب الانسكة) أي موصوفة غالباً ان لم تكن هي وصفا لازماً خلافاً للبرد كافي التسهيل ولا تتعلق بشئ وإنما تدخل لا فاداة لتكثير غالباً كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلاً كقوله

ألا رب مولود ليس له أب \* وذى ولد لم يلد أبوان

فجروها امامبتداً كاذك وخبره في الحديث عارية وفي البيت اماجلة ليس له أب وواها زائدة كهي في آية وفتحت أبواها وهو محذوف أو ثبات والوا حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهم السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغته بها ماء واعلم ان كونها محذوف جزمه بـ البصريين وذهب الكوفيون والاعشى الى اسميتها أو يده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهي اسم اتفاقاً فكما أن معنى كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك معنى ربي رجل عندى كثير أو قيل من هذا الجنس عندى وحنح اليه الصامني قال وعله بناتنا حينئذ تضمنها معنى الانشاء كقيل في كم أو شهرها وضع الحرف في لغة تخفيفها وجعل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور بـاضافتها اليه وحصل العامل لها نفسها مثل كم لا تحجربوها وفيها سبع عشرة تلة ضم الراء وفتحها مع فتح الاء مجردة من التاء أو معها اسكنة أو مفتوحة ورب يضمين وكل من هذه السبعة امامع تخفيف الاء أو تشديدها ورب يضمين ففتح مشدد ورب يضم الراء وفتحها مع اسكان الاء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاء ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شدة الاء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجها ضمير النخبة) أي شذ قيساً لاسمها لا لكثرته ويلزم هذا ضمير الافراد والتذكير عنه البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤنثه معطابقاً للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلاً وأما راء أورجالاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل، وهي أي ضعف مجرور رب محذوف أي ورب واه وربت براء فمزة فوحدة أي أصلحت ووشكا أي سري بعبادة مصدر محذوف أي رأيا وشكها وعن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل أنفتحت أي أهدت منه (قوله وأم وأعال الخ) صدره \* خلى الذنابات لاسمها لا لكثرتها \* وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالنال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكثبا فتح الكاف والمثلثة أي قريباً منه والمفعول الثاني خلى اسمها لا وكثبا حالاً أو بالعكس وأم وأعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كما أي كالثنابات أو قريب على الأولى عطف على محل كما على الثاني عطف على الماء (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجها ولا حلاً لا أي زوجات كما أي كالحار وحشى ولا كهن أي الاثن الا حلاً أي الا بعلا ما هنا أنناه من التزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جو الكاف لضمير النخبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها جزمها لغتهم من الضمير شاذ ثرا وظناً كقول الحسن انما ككث وأنت ك وقولهم انما كانت وما أنت كما وما أنا كايك وما أنت كاي (قوله في الامكنة) متعلق بابتدى وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيرهم ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكره الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كما من الحروف كالأبداء والبيان والتبعض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كأن حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فإرا من التحكم اذا التبادر علامة الحقيقة ولا يراد ان المجاز أول من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تبين حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالأبداء والانهاء في الباء نحو شرب بماء البحر وأحسن في قذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا ينوب بعضها عن بعض كالانوب بحروف النصب والجزم عن بعضها ما أوهم ذلك فهو امامؤول بمبايعة

وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالوا نحياتك وهذا غير رب ولا تحجرب الانسكة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله وربي منسكراً أي راضعاً ص ربي النسكة وقد شذجها ضمير النخبة كقوله واه ربت وشيكاً صاع أعظمه ور به عطبا أنفتحت من عطبه كذا شذجوا الكاف له كقوله \* وأم وأعال كما وأقرباً \* وقوله ولا ترى بعلا ولا حلاً لا \* كه ولا كهن الا حلاً هذا معنى قوله وماروا البيت أي والذي روى من جروب المضمير محجور به فني قليل وكذلك جوا الكاف المضمير نحو كما (ص) بعض وبين وابتدى في الامكنة بين وقد تأنى لبده الا زمه وز يد في نفي وشبهه جزم \* نسكة كالبالغ من مفسر (ش) نجى عن

أخذت من إدرهم ومنه  
قوله تعالى ومن الناس  
من يقول آمنا بالله وما  
لبيان الجنس قوله تعالى  
فاجتنبوا الرجس من  
الاثوان وما مثلها لا ابتداء  
الغاية في المكان قوله تعالى  
سجدان الذي أمرى بعبده  
ليس من المسجد الحرام  
إلى المسجد الأقصى وما مثلها  
لا ابتداء الغاية في الزمان  
قوله تعالى مسجد أسس  
على التقوى من أول يوم  
أحق أن تقوم فيه وقول  
الشاعر تخير من أزمان  
يوم حليلة عالى اليوم قد  
جرى كل التجارب

ومثال الزائدة ما جاء في من  
أحدول زاد عند جهور  
البصريين لا بشرطين  
أحدهما أن يكون المجزوء  
بها نكرة الثاني أن  
يسبقها في أو شبهه والمراد  
بشبهه النفي النهى نحو  
لا تضرب من أحد  
والاستفهام نحو هل جاءك  
من أحد ولا زاد في  
الايجاب ولا يؤتى بما جاز  
له رقة فلا تقول جاءني من  
زيد فلا لا لا تخش وجعل  
منه قوله تعالى يغفر لكم  
من ذو بكم وأجاز  
الكوفيون زيادها في  
الايجاب بشرط تنكير  
مجرورها ومنه عندهم قد

(ش) يدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمن الفعل معنى فعل بمعنى بذلك الحرف كضمين شر من معنى روين وأحسن معنى لطف  
أوجع على الجاز كالظرفية الجازية في جندع النخل لتشبهها بالنظر الحقيقي جامع التمكن وفي تخييل  
وأما من باب نية كقوله من أخرى شذوذا فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذه الثاني محل  
الباب كاه عند الكوفيين وبعض الشاخرين بلا شذوذ قال في المعنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعض)  
علامتها محو حلول بعض مكانها كقوله أن مسعودي تنفقوا بعض ما يحبون وعلامة اليانية صحة الأخبار  
بما بعدهما عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى وما يفيد فاعلمت كاعوذ بالله من الشيطان فإن معنى  
أعوذ به أتجيب اليه منه فالأية فأدت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل إن سائر ما هنا ترجع إليه  
فكان ينبغي تعديه والمراد بالغاية المسافة الطلاقا لاسم الجزء على الشكل إذا الغاية هي النهاية وليس لها  
ابتداء وهو هنا يظهر معنى قولهم إلى انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) إشارة إلى المراد بالامكانية  
المتن ليس زمانا فيشمل عموم فلان إلى فلان أنه من سلبان ويمكن جعل الأشخاص أمانا كما بالتأويل  
للازمة للمكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر  
له فائدة ولما قال بعضهم إن من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر عن من صرح بأن التبعية اسم  
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قررده فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل  
التبعية فيكون أقل مما بعده دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقدير الالبانية بالعكس  
فالرجس أكثر من الاثوان وقد يكون أقل فكأن من حديث (قوله من أول يوم) إن أريد بالتأسييس  
البناء فلا ابتداء ظاهر وأمر جرد وضع الأساس فن بمعنى في كماله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ما تقع  
بمعنى في نحو جئت من قبل زيدون بعدد من يشتاء بينك حجاب اه صبان (قوله تخير) ماض مجزول  
وتون النسوة للسيف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك  
غسان وجه أبوها جيشا إلى المنذر بن ماء السماء فطبتهم بطيب من عندها فلما قاسوا على المنذر قالوا له  
صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفوا لبعض الغلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا  
المنذر وقد لمارت في ذلك اليوم من الخجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كسما جع  
نجر بك في المصباح (قوله لا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجزورها فعلا كما بأنهم من ذكر أو  
مفعول كحل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كحل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو  
مفعول مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطاني الكتاب من شيء أى من فرط فلا زاد مع غير الاربعة  
عند الجمهور وروايتها للتخصيص على العموم لم يخص النكرة بالنفي كما مثل أوتى كيد النص عليه إن  
أخصصت بكافا من أحد ومعنى زياتها أن مدخولها مطاوع للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب  
ومطلوبه لا لأنها لا تفسد شيئا أو مدخولها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقه هائي) فلا زاد في الالفاظ الا في  
تبيينكم الخيرية لأفضل منها بفعل متعجركم تركوا من جنات كانه السعد عن القوم (قوله الاستفهام) أى  
يهل وكذا الهزة على الارجح ولم يسم مع غير الله لا يطلب به الا لتصور خلاف حل فالتعدي في الهزة  
له ولا تصور (قوله خلافا لا تخش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنها بجهور  
بان من فيه تبعية لا زائدة فهي بمعنى بعض مفعول به وذو بكم مضاف إليه ولا يتأنيبه قوله تعالى إن الله  
يغفر الذنوب جميعا لان هذا التام مشر لا لالهية والاولى لا توج عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام  
على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة في الاتقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث  
كانت المؤمنين تجرد عن من خلافا للكفر تفرقة بينهما (قوله فمكان من مطر) أجاب بانها تبعية

كان من مطر أى فمكان مطر (ص) لا تها حتى ولا والى \* ومن وماه فها من بدلا  
بلى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة إلى فذلك مجرا الآخر وغيره نحو سرت البهجة إلى آخر الليل أو إلى نصفه ولا يجز حتى الاما كان

آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجزئ غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للانهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضهم والحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولولنا ما جعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدلهم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرفقا \* ولم تأخذ من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني مهاجر النعم أي بدل ما روي قال الشاعر (٢٣٠) فليتلى جهود قومنا ذكركنا \* شنوا الاغارة فسانا ذكركنا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً وتعليل في وز وهو الظرفية استين بها وفي قديين ان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون لانهاء وذكرها انها تكون للملك نحو لله مافي السموات ومافي الارض والمال في يد رسله الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار وللعديّة نحو وهبت له بالامومه قوله تعالى فهب لي من ذلك عاقوب وللتعليس نحو جئتكم لا كرامك وقوله واقبلوه في الذكر الكهنة كما انتقض العصور باله القطر \* وزائدة قياسا نحو لزبد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للارواق تعبرون وسما نحو ضربت لزبد اشارة بقوله والظرفية استين الى آخره الى معنى الباء وفي فذكر انهما اشتراكا في اعادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وان كنتم لفرعون

كاسما أو بيانية لحذف أي قد كان شيء من معارفنا وان زادتها في ذلك حكاية للسؤال المقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية ايضا راجله ما ذكره هانان أربعة معان وسبأ في البدلية بقي الظرفية كاذن اودى الصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خطا بهم اغرقوا والمجازة كمن قد كننا في غلة من ههنا حتى يجز الخبث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كالي ونصرنا من القوم الذين كذبوا فالخبرة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كاسم (قوله حتى مطلع) مثال الثاني وهي متعلقة بشئ لا يسلم كقوله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة في أي طلوع الفجر يازم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى أسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة قيمان جارة للفرد ولا تكون إلا غائية وهي التي لا تجزئ الآخر والمتصل به والثانية جارة لأن المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستئنائية كاسيأتى ثم ان دلّت رتبة على دخول الغاية في الوحي أو عدم دخوله على عملها أو لا فالصحيح دخوله في حتى لافي الى جعلها في الغالب فيها عند القرينة (قوله ولا تجزئ غيرهما) خالفة في التسهيل (قوله لم تأكل المرفقا) أي الرزيف الرقيق والبقول خضارات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرفروا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله الملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما ملك كامله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما ملك بفتح الباء كما مثله أيضا وأولها الا ملك بضمها كانت لي وأتاك ولزبد أبعث فان وقعت بين معنى ذات كالجنة وللصاقر بين النار أي عذابها كانت لا استحقاق وقديس جبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) ضم الجبل وقتحه ما يابس لاداية تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن اعادة معنى فلا ينفى انها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لجروها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتسكون وفيه لزبد ما يبالا لامتلاك قال في المعنى والاولى ان تمثل التعدية المجردة بما أحجز بها لعدم وما أضرب ليعبر أي لان ما يبالا مفعول محقق للفعل لكونه متعديا له أصاله فلما نبى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين عدى له باللام وأما الحمزة فتعد به لمفعول آخر وعند الكوفيين باقى على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضافة باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي اما لتقوى بعامل ضعيفنا لخبر عن معمله كشأ الشارح أو يكونه قرعا في العمل نحو مصداق لما معهم فعال لما يراد بالمراد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزبد أو بين المتضامين كالأبلى في قول وفائدة هذه تقوية للمعنى دون العامل فلا تعاقب بشئ أصلا كونهن أو اذنة محضة وأما الاولى فلا تعاقب بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعدية بنفسه فهي أسطة بين المعدي والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثلث الخاء والفتحة أشهر وهو هوام الارض وحشرتها وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثاله للسببية قوله تعالى

فيظم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة فسبها فلا هي ألعنوها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباستعن وعدة مؤؤأ ألقى \* ومثل مع ومن وهن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية وذكرها انها تكون



ما يتا عن طبق أى يد  
طبق دمعنى على نحو قوله  
لا ابن عمك لأفضلت في

حسب

على ولا تديانى فتخزنى  
أى لأفضلت في حسب  
على كما استعملت على  
بمعنى عن فى قوله

أذرضيت على بنوقشير  
\* لعمرك الله عجبتى رضاه  
أى أذرضيت على (ص)  
شبه بكف وبها التعليل  
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد  
(ش) تانى السكاف التشبيه

كثيرا كقولك زيد كالاسد  
وقد تانى للتعليل كقوله

تعالى وإذا كرهه كما هذا كم  
أى لمبدأه أياكم وتانى

زائدة لتوكيد وجعل منه  
قوله تعالى ليس كمثل شئ

أى ليس مثله شئ وعمّا  
زبدت فيسه قول رؤبة

لواحق الأفسراب فيها  
كالمق أى فيها المق أى

الطول وما حكاه الفراء أنه  
قيل لبعض العرب كيف

أصعون الألف فقال كنهين  
أى هيئا (ص)

وأستعمل اسما وكذا عن  
وعلى

من أجل ذا عليم من  
دخلا

(ش) استعملت السكاف  
اسما قليلا كقوله

بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه بسبب الرضام المجاوزة ماحقيقة كاذكر أو مجاز  
كاختار العلم من زيد كما تلمس فكالمسئلة جاوزته بسبب التلم للمعبر عنه بالاختلاف معه وكذا ساءته  
من كذا كانه لمسارك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر إلا إذا أجيب عما سأل بخلاف  
ما إذا لم يجز فلاولى أن يقال كانك لمسارك جاوزتك المسئلة بسبب السؤال وينز من مجاز تمالك مجاوزتك  
أياها فيصنف أنه بعد شئ وهو السائل عن المجزور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حلا بعد حال ولم  
يذكر ط البصريون غير المجاوزة وتأولوا غير هاتفي الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن  
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لا ابن عمك) أى الله در ابن عمك خلف لام الجر واللام الأولى من  
الجلالة شذوذاً فيها محذوف المضاف وهو درأب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت  
أى زدت وديانى بسبب التختية أى مالى والقائم بأمرى فتخزنى أى تسوسنى وتقرئنى وهو يسكون  
الوارث تخفياً وغاراً للثقافة وإن كان منصوباً بعد المفعول السببية وأهو مرفوع عما غا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت  
ديانى فأنت تخزنى (قوله أذرضيت على) يحتمل أنه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير  
بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتقار إليها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى  
لهديته) أى فى مصدرية (قوله ليس كمثل شئ) أى لازد المحال على عدم زيدتها وهو إثبات المثل له  
تعالى لا التنى وهو دالى الحسك فقط وهو المشابهة المأخوذة من السكاف لالى متعلقاته وهو لفظ مشل ولهظ  
شئ فيكونان مشتين الأترى أن قولك ليس كان زيداً أحد يظهر أنه على أن زيداً بائناً واحتمل أن نفي  
المشابهة لأن عدمه وانما زبت السكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لأن زيدتها كعادة الجلة كذا قال  
الاكثر ومنهم آخرون ز يادتها فغتهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ  
والحقه قول منهم على أنها باقية على حقيقة تها من نفي مثلته تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة فى  
التنزيه كما فى قولهم مثلك لا يدخل حيث نفوا البذل عن مثله والمراد لازمة أى أنت لا تبخل وعبدوا عن ذلك  
نفيها عن تعاقب البخل به ولعل سبيل النفي فكذلك فى الآية المراد لازمة وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل  
لسكان وهو لا مثله لكان له المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقضية لاثبات  
المثل فليست مراداً أصلاً قد صرحوا بأنه لا يضر فى الكناية استعماله للمنى الحقيقي فضلاً عن استعماله لازمة  
هذا ما ذكره وطالباً كنت أجسد فى نفسى منه شيئاً لأن يحصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم حقيقة  
الآية وقد تقرر سابقاً أنها تقتضى إثباته ولذا أولوها بهذه الأوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه  
يلزمان معاً شئ واحد مع تصريحهم بأن تنائى الوازم يقتضى تنائى المزومات وبفرض صحة أن كلاً  
منهما لازم لمناقضه على هذا دون ذلك تحكم مع أن المقصد إبطال دلالة على المحال ولا يكتفى فيه قولنا  
أنه غير مراد كالأينى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازماً للحقيقة بل محتمل فقط كحتمل نفيه وإن كان  
الأول أقرب نظراً مما فى ليس كان زيداً أحد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان  
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعو بلى نفي المثل على هذه المقيدة القطعية وهى قرينة  
الكتابة بخلاف المثال فهم ذلك فانه مما تعتبر فيه الإفهام وقداً أوضحناه والله الجدد (قوله لواحق الأقراب)  
جمع لاحق بمعنى ضام والأقراب جمع قريب كعق وقيل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى المراق البطن  
والمق يفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العيني بصفها  
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه بسببه وبه والحقه قول بالضرورة  
كقوله \* يضحك عن كالبعد المنهم \* أى عن من مثل البعد الذائب وقوله  
بكلاءة والشعواء جلت فلم أكن \* دلوع الأبالسمى المقنع

وأجازة كثيرون منهم الفارسي اختيار افهي في زيد كالا اسد ما خبر مضافة للاسد كافي المعنى أو متعلقة  
 بمحذوف هو الخبر **(قوله أنتهون الخ)** الهزرة لانكاروا الشطط الظالم والجور ورجلة وان ينهى حال  
 من واوتنهم ورجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد ان حرف وهي ويجرورها  
 صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أجب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجولة لموضع ليس  
 هذا منها **(قوله عند دخول من)** ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قوله زيد على  
 السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تعين الاسمية وكذا خبر من فان عن  
 جرت على نادر والذاجل المتخ دخلوا شاهدا للاسمية لأضابطا فكان الاولى للشارح موافقته وما يريد  
 اما على معنى المنهى وترد منوبة بمعنى النعمة ومن معنى بعض كاسر عن الرخصى والطبي وترد علا فلا  
 ماضيا من العاوين امرام من المين وهو الكذب فاستكملت أقسام الكلمة **(قوله غدت الخ)** أي  
 سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظلم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم هو زائدة صبرها عن الماء وهو  
 ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لفظا ويرى خصها بكسر الخاء  
 وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضا لا بل لا يلزم لانها لا تصبر كذلك لكن ضرب به مثالا وتصل بفتح  
 القوية وكسر الميم لآه أي صوت أو أحشاؤه من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح الغاف  
 وسكون التحتية بعدها ضمة فخر البيض الاعلى وز يراه بزاء من مجهتين مكسورة أو لا هاء وقد  
 تفتح كقالة السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كقوله القفر الذي لا يهتدى فيه لعدم علاماته  
 لا يثنى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافه ز يراه إليه لآت طال ان اسم المكان لا يثبت به عند  
 البصريين فز يراه مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالافت المدبودة لأن مجهول بدلا فيجر  
 بالفتحة **(قوله در يته)** هجرة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لا يرى هو الحقة التي يتعلم عليها الرمي  
 والطعن وفي شرح شواهد المعنى لا سيوطي جواز بابه موحدة بدل الهزرة **(قوله حيث رفعها)** بالبناء للفاعل  
 وقوله أو أواليا الفعل ماض مجرول والانتاب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل  
 معنى أي جعل الفعل والياله والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديوم لان علمها لا يكون الاماضيا فلا  
 يجمع مع المستقبل ولو قال أو أواليا الجملة نحو مدعا تشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أرى الخيرة نأيا فاع \* وليد اوكم لاجين شبت وامر دا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد **(قوله امم مبتدأ)** وسوغه  
 كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان  
 كان حاضرا كالثال الثاني أو معدودا كالأية مذ بومان فمعناها نفس المدعى مدة عدم الرؤية شهر أو  
 بومان **(قوله وكذلك منذ)** أي تكون مبتدأ ومعناها ذ كروا الخبر ما بعدها كنسوه هو واجب التأخير  
 فيما جازعها لهما اسمين مجرهما حرفين في التقديم على الزمان الا ان اسمية مدأ غلب من الحرفية ومنسند  
 بالهكس **(قوله خبرين)** أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعدها فعلى  
 ما قلته منذ بومان بين وبين لقائه بومان واعترض بأن فيه ظرفية الشيخ وهو بومان في نفسه وهو بدلتا  
 حيث تثنى زمانية بمعنى بين وأجب بأن هنا يدعى قولهم بين وبين لقائه بومان وهو جائز لان كبريا كان  
 جوابا عنه فهو الجواب عن هذا صاميني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحق في كافي  
 قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهما مدعي في أن هذا التفسير لا يطردقيا اذا قلت في يوم  
 الاحد ما رآته منذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت والجمعة فقط وأجب بأنه على حذف  
 انطافأ أي الجمعة وما بعده الى الآن ورجلة مضمومة مدعا تشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أرى الخيرة نأيا فاع \* وليد اوكم لاجين شبت وامر دا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد **(قوله امم مبتدأ)** وسوغه  
 كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان  
 كان حاضرا كالثال الثاني أو معدودا كالأية مذ بومان فمعناها نفس المدعى مدة عدم الرؤية شهر أو  
 بومان **(قوله وكذلك منذ)** أي تكون مبتدأ ومعناها ذ كروا الخبر ما بعدها كنسوه هو واجب التأخير  
 فيما جازعها لهما اسمين مجرهما حرفين في التقديم على الزمان الا ان اسمية مدأ غلب من الحرفية ومنسند  
 بالهكس **(قوله خبرين)** أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعدها فعلى  
 ما قلته منذ بومان بين وبين لقائه بومان واعترض بأن فيه ظرفية الشيخ وهو بومان في نفسه وهو بدلتا  
 حيث تثنى زمانية بمعنى بين وأجب بأن هنا يدعى قولهم بين وبين لقائه بومان وهو جائز لان كبريا كان  
 جوابا عنه فهو الجواب عن هذا صاميني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحق في كافي  
 قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهما مدعي في أن هذا التفسير لا يطردقيا اذا قلت في يوم  
 الاحد ما رآته منذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت والجمعة فقط وأجب بأنه على حذف  
 انطافأ أي الجمعة وما بعده الى الآن ورجلة مضمومة مدعا تشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

اسم منصوب الجمل على  
الظرفية والعامل فيه جئت  
وان وقع ما بعدهما مجرورا  
فيهما سرفاجي بمعنى من ان  
كان المجرور ماضيا نحو  
ما رأيتهم يوم الجمعة أي  
من يوم الجمعة بمعنى في ان  
كان حاضرا نحو ما رأيتهم  
يومئذ أي في يومئذ (ص)  
وبعد من وعن وباء يذما  
فليرى عن من حصل قدمها  
(ش) أي تزايد ما بعد من  
وعن والباء فلا تنكفها  
عن العمل كقوله تعالى  
ما خاطبناهم أغرقوا وقوله  
تعالى عرافا ليصبحن  
نادمين وقوله تعالى فيما  
رسمة من الشملت (ص)  
وزيد مصدر والسكاف  
فكسف  
وقد يلهمها وجرا يكف  
(ش) تزايد ما بعد السكاف  
ورب فتسكفهما عن العمل  
كقوله  
فان الجر من شرطها  
كالحيطات شر بي تميم  
وقوله شر بالجمال المؤهل  
فيهم \* وعناجيج يهنون  
المهار وقد تزايد بعدهما فلا  
تسكفهما عن العمل وهو  
قليل كقوله  
ماوى ياربنا غارة \*  
شعواء كاللغة اليسم  
رقوله ونصير مولانا ونعلم  
انه  
كالناس مجرور عليه وجارم

لامر تبطئة الجلالة الاولى وقيل انها ماضية لان المرفوع بعدها ماضى  
مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقتان بضمون ما قبلهما بملحظة استمراره الى أن التسكاف في ما رأيتهم  
يوم الجمعة أتت في الرواية وجود الجلالة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرواية بعد وقبل التسكاف  
حتى ينال المقصود كذا يقال في سرت مذ كما فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أي فهو ظرف ماضون  
ما قبله ومضاف للجلالة بعده فعليه كانت كاشة له واسمية كالبيت المارو يأتي فيه ماض من ملاحظة  
الاستمرار الى أن التسكاف ليوافق المقصود وقيل انها حينئذ مبتدآن والجلة بعدهما خبر بتقدير زمن  
مضاف اليها والتقدير في جئت مذ عاوقت الجي وهو زمن دعاه وفي البيت المارو أول وقت طلي الخدير هو  
وقت كوني في ما أي مقار بالبلوغ بجملة من المستأنفة كاسر (قوله بمعنى من) أي البيانية هذا ان كان  
مجروها ماضية كاشة فان كان نكرة فهم بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة لامعردة لفظا كذا  
يوهني أو معنى كذا شهر لما صرحت أنها لا يجزأ البهم أي ما رأيتهم من ابتداء يومين الى ان انتهيا (قوله  
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضي فبعد منه يترجع  
جروم بعدهم رفقه والراجح أن أصل من من حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للاقتضا كما كن كذا اليوم والا  
لكنسرت على أصل التخلص وبضمهم يضمها بلاسا كن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما  
اسمين فقط (قوله وبعد من) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض مجهول زمانا فاعله والضمير في يوق  
عائد على ما رأيتهم في تنكف ما تزايدت هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزال اختصاصها بالاماءة وانما يصح  
بزيادتها مع الاسم المفرد كاشة له فان وقع بعدها جلالة في موضع حرف نحو يما سوا يوم الحساب أي  
بسيانهم (قوله ما خاطبناهم) الاولى التخييل بقراءة ما خاطبناهم كاشة لهم كاشي الغنى لظهور جروها لا يقال  
بمحمل في جميع ما ذكر ان ما لم معنى شئ والذي بعدهما بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله  
وقد يلهمها) فاعله ضمير يعود على ما كاشا فاعل زيد ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف  
(قوله فتسكفهما) أي غابا وحيث تبدخلان على اجل كاشة له (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت  
ميمة للضرورة وتخفيفا من الضم والحيطة مبتدأ خبره شروهم جماعة من نهم سموها باسم أيهم المحيط  
بفتح الموحدة تركس الموحدة أو بفتح حتين وهو الخرت بن مالك بن عمرو سمي به لانه كل نباتا بالبادية  
يسمى الزرق وهو الخندق فاته مخ بطنه وانتفاخ البطن من كاه يسمى المحيط بفتح حتين والمتنفتح بطنه  
يسمى المحيط بفتح فسركس وجعل أبو حيان ماموصولا حرفا بناه على جواز وصلها بالجللة الاسمية لا كافة  
لانها لا تنكف السكاف عنده أي ككون المحيطات شرائخ (قوله بما الجامل) بالجيم وهو قطع الابل  
مع رعائه والمؤهل بشد الموحدة العدل والتقنية والعناجيج بعين هائلة وجميعين التحيل الجياد والمهار بكسر  
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانيق مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه  
ودخلت رب المكشوفة على الجلالة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي \* يجب ان تجعل ما لي بمعنى شئ  
والجمال خبر بخبر الجلالة صفة ما رفهم حال أي رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل  
فيهم صفة للمندم الرابطة فيا والغالب دخوله على الماضي نحوور بما رويت في علم \* ترفعن نوني شلالات  
أو المشاعر المنزل منزله لتحق وقوعه نحوور بما يود الذين كسروا كأن الغالب على غير المكشوفة كون  
العامل فيها بعدهما ماضيا نحوور رب جل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كالناس) ما تزايدت والناس  
مجرور بالسكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجر وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)  
منادى صرخم ماوى بقر للتنبيه والشاهد في بئاغارة حيث يذفيها ما ولم تسكفها عن جرارة والشعواء  
بالعين المهملة أي العاشية المتفرقة وكاللعن خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أي السكي بالحديد

(ص) وحذفت ب غرت بعد بل \* والفاء بعد الواو اشاع ذا العمل (ث) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الا ضرب بعد الواو فيها  
سند كره وقد ورد حذفها  
بعد الفاء بل قليلا فمثاله  
بعد الواو قوله

واقم الاعماق خاوي الخترقن  
ومثاله بعد الفاء

فمثلك حبلى قد طرقت  
ومرضع

فألميتها عن ذي غام محول  
ومثاله بعد بل قوله

بل بلدلم والنجاح قمته \*  
لا يشترى كنهانه وجهه

والشاع من ذلك حذفها  
بعد الواو وقد سجد الجذر

محول وعذوبة من غير ان يتقدمها  
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طله \*  
كذب أفضى الحياة من بلله

(ص)

وقد تيسر بسوى رب لى \*  
حذف وبضه برى مطردا

(ش) الجذر بغير ب محذورا  
على قسمين مطرد وغير

مطرد فغير المطرد كقول  
رؤبة لمن قال له كيف

أصبحت خير والجدلة  
التقدير على خير وقول

الشاعر

اذ قيل أى الناس شر قبلة \*  
أشارت كليب بالأصابع

أى أشارت الى كليب وقوله  
وكرجة من أقال فس لفته

\* حتى تبخض فارتقى الاعلام  
أى قارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت ب غرت الخ) صريحه كالشاعر ان الجذر بعد المذ كورات رب المحذوفة لانها وهو

الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التهليل الاتفاق عليه في بل والفاء وله لم يتبر ما نقل عن

بعضهم من أن الجذر بهما النبا بينهما من انبأ ب ك قال الكوفون في الواو (قوله) قليلا) أخذ من تعقيد

المصنف الشوع بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله) فمثلك الخ) مجرور برب

المحذوفة وهو بمول طرقت أى أتيتها بالارسل بدل منه ومرضع عطفت عليه وألميتها أشغلتا عن ذى

تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعازى بضمعلقة عليه تخوف العين والمحول بضم الميم أى عمره حول ويرى

مقبيل بضم الميم وسكون المجهمة وفتح الياء التحتية وهو الذى توثق أى به وهي ترضع وانما خاص الحبل

والمرضع لانها من أزهد النساء في الرخايل ومع ذلك تعلقتا به بالتاليه (قوله) بل بلد) أى ببلد بلد والنجاح

بكسر الفاء جمع فجع بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمثناة الفوقية الفجار كالقمام والقم بفتح

فسكون وجهه م بفتح الجيم أصله جهر ميه ياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس خفي ياء

النسبة لا ضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله) رسم دار) بالجرأ

رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لاصقا بالأرض كلاما والليل ما شخض أى ارتفع من آثارها كالقود

والانثى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجبل يطلق بمعنى من أجل

وبمعنى عظيم وحذفوا أيضا وأما جمل البناء على السكون حرف بمعنى نعم (قوله) كقول رؤبة) بضم الراء

وسكون الهزء فان الججاج وهو من فضاء العرب قال النخشبرى وهو من أمضغ العرب المشيع والقيعوم

بريد ذلك تحقيق كونه بدو بال حقيقة المصغ لان هذين النبتين لا يعضهما إلا دميون تصريح (قوله) على

خير) أى وبخبر (قوله) أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع

بالأ كنهالى كليب والباء اما بمعنى مع أى مع الأ كنه وهو مقلوب أى أشارت الأ كنه بالأصابع (قوله)

وكرجة) أى ورب رجل كريمة والتاء للبالغه على غير قياس لان أمثلهما فاعلة كسابة وقوله كقرفة

ومفعلة كمهذارة وليس منها فاعلة كالأى والمعنى ورب نفس كريمة وذكرى فى الفته على تأويلها

بالشخص وقيس يمنع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القليلة ألفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيتها

الانثى أمالفتها بالسفر فمعنى أحببته وتبليخ عنثاة فوقية فوحدة ففهمتين معنى تكبير وارتفع من البذخ

بفتح تحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جى على محذوفة (قوله) والمطر داخل) منه لفظ

الجلالة فى القسم بدون فهو يرض عن الباء نحوثة لأفغان وكى المصدر بفتح ياء قبلها اللام جارة طامع

صلتها وان مع صلتهما لانها فى محجى بالحرف المقدر عند الخليل والكسائى أما عند سيبويه ففعلها

نصب بنزع الخافض وكذا يطر الدخلى بعد استضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام محذوف يدالج

جوابه بل قال بن مررت ونحوه أى بدى عمره وجوابا لمررت يزبد أو بعطف خفض كهلاد ينار لمن قال جئت

بدرهم أرشطر كاسر بأيم ششت ان زى ديوان عمره بالجرا وعطف نحو وفى خلفكم ما يه من دابة آيات

لقوم يوفون واختلاف أى روى الاختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلفكم لئلا

يعطف على معمولى علمين مختلفين العاملان فى الإبتداء والمعمولان خلفكم وآيات ونحو قوله

ماحب جلدنا هجرا \* ولا حبيب أفة فيجبرا

أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر الدخلى فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح الدخول الباء كقوله

بدالى أنى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيا اذا كان جائيا

مجر سابق على توه الباء فى مدرك (خاتمة) لا بد لكل من الظرف والجرا غير ان يندرج به من متعلق

والمطر دق ورك بك درهم اشتريت هذا فبرهم مجرور بن حذوفة عند سيبويه والخليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى مذهب سيبويه

والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما فى غير كم الاستهلامية اذا دخل عليها حرف الجر



متعلق به لأن الفاعل لا يبدله من شيء يقع فيه الجار موصل معنى الفعل إلى الاسم فالإرفع في الفاعل والموصل  
منه إلى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو ما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأنى بالأحو  
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأنى له بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم وأما مشير  
إلى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة بك بمنحون فينعمه متعلق بما لأنها تشير إلى معنى الفعل وهو الذي بناء  
على جواز التعلق بمحروف المعاني ومنه الجهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه أي انتفي جنونك  
بنعمه بك والله أعلم

( تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل ويليها الجزء الثانى وأوله الاضافة )

( فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل )

صفحة	صفحة
١٥٦ أعلم وأرى	٢ خطبة الكتاب
١٥٨ الفاعل	١٢ الكلام وما يتألف منه
١٦٧ النائب عن الفاعل	٢٥ العرب والمبني
١٧٢ اشتغال العامل عن المفعول	٥١ التسمية والمعرفة
١٧٨ تدنى الفعل وزومه	٦١ العلم
١٨٢ التنازع في العمل	٦٧ اسم الإشارة
١٨٦ للمفعول المطلق	٦٩ الموصول
١٩٤ المفعول له	٨٣ المعرفة بأداة التعريف
١٩٦ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	٨٨ الابتداء
٢٠٠ المفعول معه	١١٠ كان وأخواتها
٢٠٢ الاستثناء	١١٨ فصل في ما ولات وإن المشبهات بإيس
٢١٢ الحال	١٢٣ أفعال المقاربة
٢٢١ التمييز	١٢٨ أن وأخواتها
٢٢٦ حروف الجر	١٤١ لا التي لن في الجنس
( تم )	١٤٧ ظن وأخواتها